

المكتبة المطبوعة المطبوعة

د. يوسف بن عبد الرحمن  
صالح الفوزان  
جامعة أم القرى  
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
بمكة المكرمة



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠١٢٦٠

# كتاب النكاح

من الحاوي الكبير

تأليف

أبي الحسن علي بن محمد الماوردي رحمه الله تعالى

(ت ٤٥٠ هـ)

٢٢٥١

رسالة مقدمة

إلى قسم الدراسات العليا الشرعية  
لنيل درجة الدكتوراه في الفقه



تحقيق ودراسة

عبد الرحمن بن عبد الرحمن شميل الله

إشراف

الدكتور يوسف عبد الرهمن السهل

\* هـن الدـستور الالهـي \*

— بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ —

• يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا •

صدق الله العظيم

( سورة النساء : الآية ( ١ ) )

\* شكر وتقدير \*  
~~~~~

حمداً للمنعم المتفضل حمداً يوافي نعمه ويدافع نقصه ويكافئ مزيده .  
فله الشكر المتوالي والثناء الحسن الذي هو أهله .  
وصلوات الله تترى وسلامه يتوالى على محمد بن عبد الله المبعوث بالدين  
الخالص ، الهادي الى الصراط السوي والحنيفية السمحة .  
وعلى آله وصحابه الأكرمين الذين حملوا منهج الله تعالى وطبقوه ونشروه  
فعمروا الدنيا بالعدل وأضاءت أفئدتهم بنور الإيمان وعلى من تبعهم في كل  
زمان ومكان .

أما بعد /

فإن من المهم في ميدان تحقيق التراث ونشره بصورة علمية صحيحة،  
الإحتكاك بأهل الخبرة من الأساتذة الأكفاء والمشايخ المتمكنين ، للاستفادة  
من خبرتهم الطويلة ، والاستئارة بتوجيهاتهم الرشيدة .

لذلك درجت الجامعة على تعيين مشرفين على الرسائل المقدمة من  
طلبة قسم الدراسات العليا في مختلف العلوم والفنون ليستقي الطلاب من  
معين الأساتذة ، ناهجين منهج الدقة والتثبت فيما ينقلون ويكتبون مستضيئين  
بنور إرشاداتهم .

ولما كانت آدبنا الإسلامية قد أوصت بمكافأة صانعي المعروف ولو بالكلمة  
الطيبة .

ولامعروف ولا إحسان أكبر من تهيئة المناخ العلمي للطالب وتذليل العقبات  
التي تعترضه .

فإني أقدم - اعترافاً بالجميل - آيات الشكر والتقدير لكافة القائمين على هذا  
الصرح العلمي الشامخ جامعة أم القرى أساتذة ومسؤولين .

زادهم الله تعالى حرصا على الخير واستمرارا في العطاء ثم أخص  
بالذكر شيعي وأستاذي المشرف على الرسالة سعادة الاستاذ الدكتور  
يوسف عبد الهادي الشال خلد الله تعالى فضائله .

فقد حظيت بإشرافه وأفدت من إرشاداته وتوجيهاته وكان حرصا كل  
الحرص على تذليل ما تصعب علي وكذلك شيعي وأستاذي سعادة الاستاذ الدكتور  
محمود عبد الدائم محمود الذي ما بخل عليّ بالتوجيه وحلّ بعض المشكلات العلمية  
فجزى الله تعالى الجميع خير ما يجزي الصالحين .  
وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه أنيب .

المحقق



— بسم الله الرحمن الرحيم —

\* مقدسه \*

الإسلام دين الفطرة وأنظمته باللغة الروعه لأنها متلائمة مع النوازع البشرية،  
فهي تقمع الجمحات الطاغية وتسعد الإنسان السوي .  
كيف لا ومشرعها البديع الحكيم ( أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ )<sup>(١)</sup>  
ولما كانت الحنيفية السجدة خاتمة الأديان وستسمر خالدة إلى أن تغنى الدنيا  
امتلكت مقومات البقاء .

وكان من الطبيعي أن تستعصي على الفناء .  
من الطبع

لذلك لا يزال الاسلام حصنا شامخا وطودا عاليا بالرغم مما قاسى المسلمون على  
مرّ الأجيال من خطوب ومحن ، وصدق نبي الهدى صلوات الله وسلامه عليه  
ان قال : " لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي قَائِمَةٌ بِأَمْرِ اللَّهِ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ أَوْ خَالَفَهُمْ  
حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ عَلَى النَّاسِ " .<sup>(٢)</sup>

ومهما تسامى التطور فأرسي على كل توقع فسوف يجد الإنسان في كل عصر  
تشريعات الاسلام هي الملازمة لطفرته الحضارية التي تكفل سعادته دينيا  
وأخرى .

ونظام الزواج في الاسلام نظام محكم ، لأنه قائم على دعائم قوية وأسس متينة ،  
لبي مطالب الفرد وراعى نوازع الفطرة ، ولغظ الفوضى وطرح الظلم والاستعباد  
فلم يحرم الإنسان من حق الغريزة الجنسية ، بل نظم هذا الحق تنظيمها دقيقا

(١) سورة الملك ، الآية (١٤) .

(٢) أخرجه أحمد في مسنده : (١٠١/٤) ، ومسلم في صحيحه : (٦٥/١٣) .

وسلك به منهج النصفة والسلامة والعدل مستهدفا حسن العاقبة ، لذلك قيد العلاقة بضوابط تمنع من التدمير وتغني بالإشباع .

إن للعلاقة الزوجية قداستها في ظل الإسلام ، إذ ليست إرواء للغريزة فحسب .

لقد ارتفع النظام الإسلامي بالعلاقة الزوجية إلى مرتبة العبادة ورتب عليها الثواب والجزاء الحسن فجعل من ملاطفة المرأة زوجته عملا مرضيا يستحق عليه فاعله الأجر كما ورد في السنة الشريفة " حَتَّى اللُّقْمَةُ تَرْفَعَهَا فِي فِي امْرَأَتِكَ <sup>(١)</sup> " أي يكتب لك به أجر ، وجعل من إتيان الرجل أهله طلبا للعفة ولما كتب الله له من الأولاد عبادة يستحق صاحبها الثواب كما في الحديث الصحيح : " وَفِي بَضْعِ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيَأْتِي أَحَدُنَا شَهْوَتُهُ وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ قَالَ أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ وَزْرٌ <sup>(٢)</sup> .

ونظام الزواج كسائر التشريعات الإلهية في غاية الدقة والاحكام ، إذ هو لا يباذ الفطرة ولا يقمعها بل يتداخل ويلتحم معها ويحيط العلاقة الزوجية بما يضمن بقاءها ونماءها .

والإسلام في أنظمتة الحكيمة حريص كل الحرص على حماية الأعراض وحفظ الكرامات ، من أجل ذلك سد على العابثين المتهتكين السبل وهداهم إلى الطريق الأقوم .

( ١ ) جزء من حديث أخرجه البخاري : ( ٩ / ٩٧٤ ) مع الفتح عن عامر بن سعد عن سعد رضي الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يعودني وأنا مريض بمكة فقلت لي مال أوصي بمالي كله قال لا قلت فالشطر قال لا قلت فالثلث قال الثلث والثلث كثير أن تدع ورثتك أغنياً خير من أن تدعهم عالة يتكفون الناس في أيديهم ومهما انفقت فهو لك صدقة حتى اللقمة الحديث .

( ٢ ) صحيح مسلم : ( ٧ / ٩٢ ) مع النووي .

والخلاصة :-

ان نظام الزواج في الاسلام نظام حري بالتطبيق لذلك نجد هذا النظام  
الفريد هو المطبق في كافة الأقطار الإسلامية على اختلاف لغاتها وأجناسها  
وعاداتها وتقاليدها .

لقد شهد بروعه وعظمته بعض أعداء الاسلام .

والفضل ما شهدت به الأعداء .

وبالرغم من مواجهة هذا النظام لكثير من المطاعن من الغربيين والمستشرقين  
الذين عكفوا على دراسة التراث الإسلامي ، تلمسا منهم لثغرات ينفذون منها  
الى نفث سموم أحقادهم ، إلا أن هذا النظام المحكم استعصى عليهم ، وارتفع  
عن مستوى الشبهات ، فأض الملحدون بالحسرة والخيبة .

يقول المستشرق الانجليزي " جب (١) " في كتابه " الاتجاهات الحديثة في

الاسلام " مانصه :-

" على أن هناك ميدانا يعتصم فيه التشريع الإجتماعي للإسلام اعتصاما منيعا  
إنه ميدان الأحوال الشخصية بما في ذلك الزواج والطلاق والإرث ، إن سبب  
هذه المناعة لا يرجع فقط إلى شمول هذا النظام الذي يوجه عليا كل فرد في  
المجتمع ، وإنما يرجع خاصة إلى أن القرآن قد عين قواعد الأساسية تعيينا واضحا<sup>(٢)</sup>  
ومهما تعالت صيحات الملحدين أو المشككين فسوف يظل هذا النظام  
هو السائد أينما وجد مسلم أو سمعت كلمة التوحيد .

( ١ ) جب : أوغب : هاملتون الكسندر المتوفى سنة ( ١٨٩٥ م ) مستشرق

انجليزي عني بتعريف الغربيين بالتراث الاسلامي .

انظر : المورد : لعنير البعلبكي صفحة ( ٣٨ ) من صفحات الأعمال .

( ٢ ) انظر : نظام الأسرة ، د / مصطفى عبد الواحد صفحة ( ١١٩ ) .

فان شرعتنا مهما أحاط بها .: ديجور تشكيكهم مرفوعة العلم  
 وكل الشبه التي يوردها أعداء الإسلام تدور في فلك واحد وهو ادعاء  
 أن الإسلام لم ينصف المرأة بل غطىها حقها وهذا الهراء أضعف من أن يطرح  
 على بساط المناقشة لظهور زيفه ولولا خشية التطويل لذكرنا نظرة الديانات  
 القديمة إلى المرأة ، ومقارنة تلك النظرة برفع الإسلام مكانة المرأة بيد أن الكتبة  
 في الموضوع كثر ، ولا مرأ أن التشريع الإسلامي رفع مكانة المرأة وأعلى شأنها  
 وانتشلها من براثن السباع الإنسانية إبان كانت الأنثى تدفن حية ويكسّم  
 أبوها أنفاسها خشية أن تنفس بعد أن تترعع فيما يجلب له العار ،  
 قال تعالى : ( وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ يَتَوَارَىٰ مِنَ  
 الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ) (١)  
 لقد أعاد الإسلام لها كرامتها ورد إليها إنسانيتها ومنحها الحرية في التملك  
 والتصرف والاختيار ، وشرع مبدأ التساوي بينها وبين الزوج في ميدان الحقوق  
 فقال تعالى : ( وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ) (٢)  
 لقد أنصف المرأة وراعى مشاعرها وجبر ضعفها فها نحن نرى في الأقضية  
 النبوية من تكبره الرجل لدمايته وقصره فتأتى إلى الرسول الكريم تطلب منه  
 التفريق بينها وبين زوج رضيت به أولا ثم كرهته آخرا فيستجيب لها ويأمره  
 قائلا : " إقبل الحديقة وطلقها " (٣)

( ١ ) سورة النحل ، الآية ( ٥٨-٥٩ ) .

( ٢ ) سورة البقرة ، الآية ( ٢٢٨ ) .

( ٣ ) أخرجه البخارى في صحيحه : ( ٣٩٥ / ٩ ) عن ابن عباس أن امرأة

ثابت بن قيس أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله

ثابت بن قيس ما أعتب عليه في خلق ولا دين ولكنى أكره الكفر في الإسلام

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أتردين عليه حديقته قالت نعم ،

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إقبل الحديقة وطلقها تطليقة " ===

وتأتى اخرى تشتكى اكراه أبيها لها على الزواج فيرد نكاحها<sup>(١)</sup> ، وهكذا نجد أن الاسلام كرم المرأة ومنحها كافة الحقوق التي ضمنت لها السعادة والهناء .

---

== وفي رواية : " فقالت يا رسول الله لا يجتمع رأسي ورأس ثابت أبسدا ، اني رفعت جانب الخباء فرأيتُه أقبل في عدة فإذا هو أشدهم سوادا وأقصرهم قامة وأقبحهم وجها فقال أتردين عليه حديقته قالت نعم وان شاء زدته ففرق بينهما " .

( ١ ) ففي صحيح البخارى : ( ١٩٤ / ٩ ) عن خنساء بنت خدام الأنصارية " أن أباهما زوجها وهي شيب فكرهت ذلك فأنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها " ، وستأتى أحاديث في هذا المعنى صفحة ( ٢١٩ - ٢٣٩ - ٢٧٣ ) .

\* السبب الباعث على اختيار الموضوع \*

---

أولاً : الرغبة الأكيدة في المشاركة في تحقيق جزء من تراثنا الضخم الذي أنتجته أفكار نيرة تشبعت من النصوص الشرعية وتوسعت مداركها فخدمت الفقه الإسلامي وأثرت المكتبة الدينية .

ثانياً : تحقيق هذا الجزء " كتاب النكاح " من هذا السفر الجليل " الحاوي " يعتبر انجازاً مهماً إذ هو من المصادر الأساسية عند الشافعية ومن المراجع المهمة التي اشتملت على ذكر النقول من المذاهب الأخرى المشهورة .

ثالثاً : توثيق النقول من السنن والآثار والأقوال وذلك بالرجوع إلى مصادرهما الأساسية وعزو كل نقل إلى مرجعه حسب الطاقة والامكان .

وهذا الصنيع يزيد من قيمة الكتاب إذ يجعل الباحث مطمئناً إلى النقل عنه بعد ثبوت صحة نقله ومعرفة الحديث الذي استند إليه .

رابعاً : يشكل الزواج أهمية كبرى لا ارتباطه بالأبضاع والعلاقات الزوجية ، ولا ارتباطه بواقع كل مسلم ، لذلك كنت شديد الحرص على إبراز كتاب النكاح بشكل مرضي يتناسب مع القيمة العلمية لهذا الكتاب القيم .

" وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب "

وصلّى الله وسلّم وبارك على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان

إلى يوم الدين .

=====

## القِسمُ الأولُ دراسة المخطوطة

- ويشتمل على المباحث التالية :-
- ترجمة الماوردي .
- الحاوي الكبير .
- النسخ التي اعتمدتها في التحقيق .
- منهج التحقيق .

\* ترجمة الماوردي <sup>(١)</sup> :  
~~~~~

هو أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري وسواء قلنا فسي  
" الماوردي " نسبة الى بيع ماء الورد أو صناعته ، فقد اشتهر بها حتى  
صارت عند الإطلاق لا تنصرف الا اليه في كتب فقه الشافعية .

( ١ ) لم نطل ن يول الترجمة نظرا لأن بعض الزملاء المشتركين في تحقيق  
" الحاوي " قد كتبوا وأطالوا النفس في ذلك .  
ولذا فقد سلكت في الترجمة مسلكا وسطا ، وأحيل من يرغب فسي  
الاستزادة على المراجع التالية وهي غيض من فيض .

- ١- الاكمال لابن ماكولا : ( ١ / ٤٧٧ ) .
- ٢- البداية والنهاية لابن كثير : ( ١٢ / ٨٥-٨٦ ) .
- ٣- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي : ( ٢ / ١٠٢ ) .
- ٤- شذرات الذهب لابن العماد : ( ٣ / ٢٨٥ ) .
- ٥- طبقات الشافعية للأسنوي : ( ٢ / ٣٨٧ ) .
- ٦- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي : ( ٣ / ٣٠٣ ) .
- ٧- طبقات المفسرين للداودي : ( ١ / ٤٢٩ ) .
- ٨- طبقات المفسرين للسيوطي صفحة ( ٨٣ ) .
- ٩- ميزان الاعتدال للذهبي : ( ٣ / ١٥٥ ) .
- ١٠- المنتظم لابن الجوزي : ( ٨ / ١٩٩ ) .
- ١١- مرآة الجنان للياقعي : ( ٣ / ٧٢ ) .
- ١٢- وفيات الأعيان لابن خلكان : ( ٣ / ٢٨٢ ) .
- ١٣- لب الباب في تحرير الأنساب للسيوطي صفحة ( ٢٣٥ ) .
- ١٤- معجم الأديباء لياقوت الحموي : ( ١٥ / ٥٢ ) .
- ١٥- معجم المؤلفين لعمر رضا كحاله : ( ٧ / ١٨٩ ) .



ولد الماوردي رحمه الله تعالى في البصرة سنة أربع وستين وثلاثمائة هجرية .

فعاصر الثقافة الاسلامية في أزهى عصورها ، لأن هذا العصر كان ذهبيا تميز بنبوغ كثير من علماء الأمة الاسلامية .

وكان الرقي العلمي بلغ أوج كماله .

نشأ الماوردي في البصرة واتجه الى العلم والمعرفة فأثر الانخراط في سلك المتعلمين ، والنهل من معين الثقافة الاسلامية بمختلف ألوانها .

فأم حلقات الدروس ، وجثى بين أيدي العلماء مستفيدا وجد واجتهدا ، وحصل وأوعب ، وتلمذ على مشايخ كثر ، وقضى سنين عديدة في طـوـر الطلب (١) .

حتى تمكن وصار من الراسخين في العلم ، وانتهت اليه رئاسة المذهب الشافعي .

ومن درس عليهم في البصرة الامام أبو القاسم عبدالواحد بن الحسين ابن محمد الصيمري . (٢)

ثم شد الرحل صوب بغداد بغية الاستزاد من الاستفادة وفي هذا المناخ العلمي والجو التعليمي توسعت مدارك هذا الامام وتفتحت له آفاق المعرفة ونمت مواهبه واستقر به المقام هناك .



(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى : (٣ / ٣٠٣) .

(٢) كان الصيمري وحيد عصره وفريد وقته انتهت اليه زعامة المذهب

الشافعي بالبصرة ، توفي سنة ست وثمانين وثلاثمائة هجرية .

انظر: كشف الظنون : (١ / ٢١١) .

قال الخطيب البغدادي<sup>(١)</sup> وسكن بغداد في درب الزغراني وحدث بها  
عن الحسن بن محمد الجبلي<sup>(٢)</sup> صاحب أبي خليفة الجمحي ، وعن محمد  
ابن عدي بن زحر المنقري<sup>(٣)</sup> ، ومحمد بن المعلى الأزدي<sup>(٤)</sup> .  
وكتبت عنه وكان ثقة<sup>(٥)</sup> .

وكان من أشهر من أخذ عنهم ببغداد الشيخ أبو حامد الاسفرائيني<sup>(٦)</sup> ، وأبو محمد  
البافى<sup>(٧)</sup> .

- ( ١ ) ستأتي ترجمته صفحة ( ٢١ ) .
- ( ٢ ) انظر ترجمته في الاكمال : ( ٢٢٤ / ٣ ) تبصير المشتبه بتحرير المنتبه :  
( ٢٩٤ / ١ ) والجبلى كما في اللباب : ( ٢٥٦ / ١ ) بفتح الجيم والباء  
نسبة الى عدة من الأمكنة وإلى الرجال فأما الأمكنة فمنها جبال همدان  
لانها من بلد الجبل ومنها جبل هراء ومدينة جبله وهى على ساحل  
الشام نحو حمص\* .
- ( ٣ ) لم أقف على ترجمته ، وانظر نسبة مشيخته للماوردى في طبقات السبكي :  
( ٢٦٧ / ٥ ) ، والمنقري كما في اللباب : ( ٢٦٤ / ٣ ) بكسر الميم وسكون  
النون وفتح القاف آخرها راء نسبة الى منقر بن عبيد بن مقاعس واسمه  
الحارث بن كعب بن زيد بن مناة بن تميم وينسب اليه خلق كثير .
- ( ٤ ) هو أبو عبد الله محمد بن المعلى بن عبد الله الأسدي الأزدي النحوي  
اللفوى ، والأزدي نسبة الى ازد شنوءه بفتح الألف وسكون الزاى وكسر  
الدا ل وهو ازد بن الفوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ .  
انظر : الوافى بالوفيات : ( ٤٣ / ٥ ) ، معجم المؤلفين : ( ٤٢ / ١٢ ) ،  
اللباب : ( ٤٦ / ١ ) .
- ( ٥ ) انظر : تاريخ بغداد : ( ١٠٢ / ١٢ ) .
- ( ٦ ) ستأتي ترجمته صفحة ( ٢٦٣ ) .
- ( ٧ ) هو أبو محمد عبد الله بن محمد البخارى الخوارزمي المعروف بالبافى أحد  
أئمة الشافعية قال الثعالبي هو للعلم مجمع والأدب مغزق واليه الرحلة  
اليوم ببغداد في تدريس كتب الشافعي : والبافى نسبة الى قرية باف  
احدى قرى خوارزم\* .  
انظر : يتيمة الدهر : ( ١٢٢ / ٣ ) ، اللباب : ( ١١٢ / ١ ) ، المنتظم :  
( ٢٤٠ / ٧ ) .

وكانت دراسته في فنون متعددة وعلوم مختلفة منها كما قال السبكي  
الفقه والتفسير وأصول الفقه والأدب<sup>(١)</sup>.

وكتبه تدل على أنه كان ريان من الأدب والشعر والنحو والفلسفة وعلوم  
الاجتماع .

فلا بد أنه قرأ تلك العلوم وأخذها عن الأساتذة وان لم تشر اليهم التراجم  
" وكان له افتتان عجيب وابتكار في التأليف " <sup>(٢)</sup>.

\* مكانته \* :

ولما علا كعبه وبرز في كثير من الفنون ، طار اسمه في كل مكان ،  
وانتشر صيته في مختلف البلدان ، وعقد الحلقات العلمية ، وتصدر للتدريس ،  
وانتصب للافتاء وتقلد القضاء في كثير من الأماكن<sup>(٣)</sup>.

ولقب بأقضى القضاة وعظم شأنه عند الخليفة وارتفعت مكانته عند الملوك  
من بني بويه ، حتى انه كان يرسل سفيرا من قبلهم لاجراء المفاوضات مع  
الملوك المناوئين لهم ، بيد أن إطلاق هذا اللقب عليه ، وبصفة التفصيل  
لم يقر عليه من بعض أهل العلم المعاصرين .

فقد أفتى هؤلاء بأن مثل هذه التسمية لا يجوز أن يتسمى بها أحد ، وكان من  
جملة المعارضين في هذا اللقب شيخه الصيمري<sup>(٤)</sup> ، وأبو الطيب الطبري<sup>(٥)</sup> مع أن

( ١ ) انظر : طبقات السبكي : ( ٣ / ٣٠٣ ) .

( ٢ ) انظر : مقدمة أدب الدنيا والدين صفحة ( ٤ ) .

( ٣ ) انظر : طبقات السبكي : ( ٣ / ٣٠٣ ) .

( ٤ ) تقدمت ترجمته صفحة ( ١١ ) .

( ٥ ) هو طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر القاضي أبو الطيب الطبري أحد

حملة المذهب ورفعائه كان عظيم العلم جليل القدر كبير المحـلل ،

قال الخطيب : كان أبو الطيب ورعا عارفا بالأصول والفروع محققا حسن ===

منهم من أفتى بجواز ما هو أعظم من هذا مما لا يكاد الناس يخطفون في حرمة فافتوا بجواز تلقيب جلال الدولة بن بهاء الدولة بن عضد الدولة بملك الملوك الأعظم .

ولكن هذا اللقب "أقضى القضاة" ارتبط باسم الماوردي واشتهر به ، رغم ما أبداه الحزب المعارض من الاستنكار<sup>(١)</sup>.

\* لا مكان للمداهنة عند الماوردي \* :

وبالرغم من تلك المنزلة العالية التي كان يتمتع بها عند بني بويه ولكنه كان حرصا على أن لا تكون هذه المكانة على حساب دينه ، فلما سأل جلال الدولة بن بويه الخليفة أن يزيد في القاب له لقب " شاهان شاه " أي ملك الملوك اختلف أهل بغداد في جواز التلقب بهذا اللقب ، فأفتى بعضهم بجوازه كالقاضي أبي الطيب الطبري ، وأفتى الماوردي بأنه لا يجوز ، وقطع ما كان بينه وبين جلال الدولة من علائق المودة والصداقة ، فطلبه جلال الدولة وخاطبه بقوله أنا اتحقق أنك لو حابيت أحدا لحابيتني لما بيني وبينك ، وما حملك إلا الدين فزاد بذلك محلك عندي<sup>(٢)</sup>.

وفتوى الماوردي مؤيدة بالدليل النقلي الصحيح ففي الحديث " أخنى الأسماء يوم القيامة عند الله رجل تسمى ملك الأملاك "<sup>(٣)</sup>.

== الخلق صحيح المذهب ، توفي سنة خمسين وأربعمائة من الهجرة .

انظر: طبقات السبكي الكبرى : ( ١٢٦-١٢٧ ) .

( ١ ) انظر: معجم الأدباء : ( ١٥ / ٥٣-٥٢ ) .

( ٢ ) انظر : طبقات السبكي : ( ٣ / ٣٠٥ ) .

( ٣ ) صحيح البخاري : ( ١٠ / ٥٨٨ ) مسند أحمد : ( ٢ / ٢٤٤ ) .

ومعنى أخنى : أبغض .

قال ابن حجر في الفتح " وقع عند أحمد عن سفيان قال « مثل شاهان شاه »  
وفي رواية للطبراني وأحمد اشتد غضب الله على رجل تسمى ملك الأملاك لا ملك  
إلا الله عز وجل " (١)

### \* ثناء العلماء عليه \*

ان كتب الطبقات والتراجم مليئة بالثناء على هذا الامام وتوثيقه ولو سلكنا  
طرق الاستقصاء لطال المطال لذلك نقتطف من تلك الشهادات شذرات منها  
كنموذج يدل على الباقي .

قال الخطيب البغدادي : " كان من وجوه فقهاء الشافعيين وله تصانيف  
عدة في أصول الفقه وفروعه وفي غير ذلك كتبت عنه وكان ثقة " (٢)

ويقول اليافعي " الامام النحرير أفضى القضاة أبو الحسن الماوردي مصنف  
الحاوي الكبير النفيس الشهير كان اماما في الفقه والأصول والتفسير بصيرا  
بالعربية وكان حافظا للمذهب " (٣)

ويقول ابن الجوزي : " كان من وجوه فقهاء الشافعية وله تصانيف كثيرة  
في أصول الفقه وفروعه وكان ثقة صالحا " (٤)

وقال السبكي : " الامام الجليل القدر الرفيع المقدار والشأن أبو الحسن  
المعروف بالماوردي ، كان اماما جليلا له اليد الباسطة في المذهب والتفكير  
التام في سائر العلوم " (٥)

(١) مسند أحمد : (٤٩٢/٢) ، فتح الباري : (٥٨٩/١٠) .

(٢) تاريخ بغداد : (١٠٢/١٢) .

(٣) مرآة الجنان : (٧٢ / ٣) .

(٤) المنتظم : (١٩٩/٨) .

(٥) انظر طبقات الشافعية الكبرى : (٣٠٣/٣) .

ونختم هذه الشهادات بما قاله ابن خلكان : " كان من وجوه الفقهاء الشافعية وكبارهم ، وكان حافظا للمذهب ، وله فيه كتاب الحاوي ، الذي لم يطالعه أحد الا شهده بالتبحر والمعرفة التامة بالمذهب " (١) .  
ولاشك أن من يطالع ترجمته ، ويأتي على طرف من أخباره وأخلاقه التي تناقلتها الأقلام ، فسوف يجد نفسه امام عالم قد قد تحلى بصفات رفعتة الى الذروة بين رجال الفكر .

#### \* رمي الماوردي بالاعتزال \*

قال السبكي (٢) قال ابن الصلاح (٣) هذا الماوردي غا الله عنه يتهم بالاعتزال وقد كنت لا أتحقق ذلك عليه وأتأول له واعتذر عنه في كونه يورد في تفسيره (٤) من الآيات التي يختلف فيها أهل التفسير تفسير أهل السنة وتفسير المعتزلة ، غير معترض لبيان ما هو الحق منها ، وأقول لعسل قصده ايراد كل ما قيل من حق أو باطل ، ولهذا يورد من أقوال المشبهة أشياء مثل هذا الايراد حتى وجدته يختار في بعض المواضع قول المعتزلة وما ينوء على أصولهم الفاسدة ومن ذلك مصيره في الاعتراض الى أن الله

- 
- (١) انظر: وفيات الأعيان : (٢٨٢/٣) .  
(٢) في طبقات الشافعية الكبرى : (٣٠٤-٣٠٥) .  
(٣) هو أبو عمرو تقى الدين عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري الكردي كان اماما كبيرا فقيها محدثا زاهدا ورعا مفيدا معلما ، توفي سنة ثلاث وستين وستمائة هجرية .  
انظر: طبقات السبكي : (١٣٧/٥) .  
(٤) سمي هذا التفسير : " النكت والعيون " وهو لا يزال مخطوطا .  
انظر: أدب القاضي : (١١٢ / ١) .

لا يشاء عبادة الأوثان ، وقال في قوله تعالى : ( وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ )<sup>(١)</sup> وجهان في جعلنا أحدهما : معناه حكمنا بأنهم أعداء ، والثاني : تركناهم على العداوة فلم يمنعهم منها ، وتفسيره عظيم الضرر لكونه مشحونا بتأويلات أهل الباطل تلبيسا وتدسيسا على وجه لا يفتن له غير أهل العلم والتحقيق مع أنه تأليف رجل لا يتظاهر بالانتساب الى المعتزلة بل يجتهد في كتمان موافقتهم فيما هو لهم فيه موافق ثم هو ليس معتزليا مطلقا فانه لا يوافقهم في جميع أصولهم مثل خلق القرآن ، كما دل عليه تفسيره في قوله عز وجل : ( مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ )<sup>(٢)</sup> وغير ذلك ، ويوافقهم في القدر وهي البلية التي غلبت على البصريين وعيى بها قديما \* انتهى كلام ابن الصلاح .

ويظهر من صنيع السبكي حيث أورد كلام ابن الصلاح وسكت عليه ، ولم يبد شيئا موافقه لابن الصلاح فيما نقله عنه ولا بد من معرفة من هو المعتزلي في اصطلاح القوم ومن الذي ينطبق عليه هذا الاسم ، وبعد نستطيع الحكم على الماوردي بالاعتزال أو نفيه عنه .

---

( ١ ) سورة الأنعام ، الآية ( ١١٢ ) .

( ٢ ) سورة الأنبياء ، الآية ( ٢ ) .

تعريف المعتزلي يدفع اطلاقه على الماوردي \*

قال أبو الحسن الخياط \* ليس أحد يستحق اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة وهي :-

- التوحيد .
  - والعدل .
  - والوعد والوعيد .
  - والمنزلة بين المنزلتين .
  - والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .
- فإذا اكملت هذه الخصائص فهو معتزلي (١) .

ومن المؤكد أن الماوردي لم ينقل عنه أنه كان يعتنق المذهب المعتزلي بهذا المعنى أى بمدلوله الخاص المذكور .  
وحتى ابن الصلاح فيما نقله عنه لم يذكر إلا أنه وافقهم في بعض ما يذهبون اليه .

وبالرغم من معاصرة الماوردي لأساطين الفرق وشيوخها أمثال القاضي عبد الجبار المعتزلي (٢) والباقلاني الأشعري (٣) والاسفرائيني المتكلم (٤) وغيرهم

- (١) انظر: الامام أبو الحسن الماوردي صفحة (١٨٥-١٩٠) .
- (٢) هو أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد الهمداني الأسد ابادي، كان شيخ المعتزلة في عصره وكانوا يلقبونه قاضي القضاة وكان ينتحل مذهب الشافعي في الفروع ، توفي سنة خمس عشرة وأربعمائة هجرية .
- انظر: طبقات السبكي : (٣ / ٢٢٠) .
- (٣) هو القاضي أبو بكر محمد بن الطيب المتكلم على مذهب الأشعري من أهل البصرة انتهت اليه الرئاسة في مذهب الأشاعرة وله المؤلفات السائرة ، توفي سنة ثلاث وأربعمائة هجرية . انظر: تاريخ بغداد : (٣٧٩-٣٨٣) .
- (٤) هو أبو اسحق ابراهيم بن محمد الاسفرائيني ، قال السبكي اتفقت الأئمة على تبجيله وتعظيمه وجمعه شرائط الامامه ، توفي سنة ثمان عشرة وأربعمائة هـ انظر: طبقات السبكي : (٣ / ١١١-١١٢) .



الا أنه لم ينضو تحت لواء احدى الفرق مقلدا تابعا بدون أن يعمل الفكر وينظر ويستدل ، بل نقل عنه أنه كان يجتهد ولا يقلد .

” جاء يوما الشنيزي الى الماوردي بعد أن علم افتاءه بتوريث ذوى الأرحام على وجه التسوية بين البعيد والقريب منهم فقال له :

أيها الشيخ اتبع ولا تبتدع .

فقال الماوردي بل اجتهد ولا أقلد<sup>(١)</sup>

لذلك فقد أنصفه الحافظ ابن حجر في لسان الميزان<sup>(٢)</sup> ، إذ قال :

” وله مسائل وافق اجتهاده فيها مقالات المعتزلة ولا ينبغي أن يطلق عليه اسم الاعتزال ” .

وما أحسن ما أجاب به الشيخ مصطفى السقاء<sup>(٣)</sup> ، إذ قال : ” ولعل هذا

الذي ذكره ابن الصلاح كان نوعا من اجتهاد الماوردي وترجيحه بين الآراء ترجيحاً عقلياً يوافق بعض آراء المعتزلة أحيانا وهو برئ من الاعتزال جملة .

وكل ما في الأمر أنه غلبت عليه صفة الفقيه العالم الذي يوازن بين الآراء

ويرجح بعضها على بعض دون نظر الى القائل بهذا الرأي ذا أو ذاك وكان

يطرح عنه رداء الكسل والتقليد ومن هنا ربي بالاعتزال في موافقة آرائه

لبعض آراء المعتزلة ولم يكن معتزليا في حقيقة الأمر .

على أن ما يقوله الامام ابن الصلاح يخالف ما صرح به كثير من علماء الحديث

المتقدمين في توثيق الماوردي والثناء على علمه ودينه ، والناقلين عنه

كثيرا من المسائل الفقهية ووجوه التأويل ” .

( ١ ) انظر: معجم الأدباء : ( ٥٥ / ١٥ ) .

( ٢ ) ( ٢٦٠ / ٤ ) .

( ٣ ) انظر: مقدمة أدب الدنيا والدين صفحة ( ٦ ) .

ثم سرد طرفا من ثناء الأئمة عليه وشهاداتهم له بأنه من الثقات المتقنين والعلماء الورعين ، وقد سطرنا بعض ذلك <sup>(١)</sup> فلا نكرر القول فيه .

### \* مدرسة الماوردي \*

من الطبيعي أن يكون الامام الماوردي مرموقا ، رفيع المكانة العلمية ، مدرسة علمية تضم طلابا رواد علم ومعرفة في مختلف العلوم الشرعية التي برز فيها هذا الامام ، وفعلنا لقد أمدتنا كتب التراجم والتواريخ بنخبة من العلماء المشهورين الذين درسوا على الماوردي وتأثروا بطريقته وتخرجوا به ، ومنهم من اشتهر بالفقه ومنهم من تخصص في الحديث وطومه وغير ذلك .

فمن حدث عن الامام وسمع الكثير أبو العز أحمد بن عبيد الله بن محمد ابن أحمد البغدادي المشهور بابن كادش العكبري <sup>(٢)</sup> .

والقاضي أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الجرجاني <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر: صفحة (١٥-١٦) .

(٢) كان العكبري محدثا مكثرا وسمع الحديث الكثير من الماوردي أقـر بوضع حديث ثم تاب وأتاب وهو من شيوخ ابن عساكر ، مات سنة ست وعشرين وخمسائة .

والعكبري بضم العين وسكون الكاف وفتح الباء نسبة الى عكبرا بلدة على دجلة فوق بغداد .

انظر: مرآة الجنان : (٢٥١/٣) ، ميزان الاعتدال : (١١٨/١) ، اللباب (٣٥١/٢) .

(٣) هو قاضي البصرة وشيخ الشافعية كان اماما في الفقه والأدب وله التصانيف المفيدة منها " الشافعي " والتحرير " والبلغة " كلها في الفقه الشافعي .

انظر: طبقات السبكي : (٧٤/٤) ، معجم المؤلفين : (٦٦/٢) .

وأبو سعيد عبد الواحد بن عبد الكريم بن هوازن القشيري الملقب بركن  
الاسلام (١).

وأبو الحسن علي بن سعيد بن عبد الرحمن بن محرز أبي عثمان العبدري (٢)،  
وغيرهم .

### وأما تلاميذه في الفقه :

فمنهم الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي  
المعروف بالخطيب (٣).

(١) كان القشيري عالما قوي الحفظ نحويا أدبيا شاعرا خطيبا حافظا  
للقرآن انتهت اليه الرئاسة في نيسابور ، قال أبو بكر بن السمعاني :  
لم أر في مشايخي أروع منه وأشد اجتهادا ، توفي سنة أربع وتسعين  
وأربعمائة .

انظر: طبقات السبكي : ( ٢٢٥ / ٥ ) ، طبقات الأسنوي : ( ٣١٧ / ٢ ) .  
(٢) العبدري من بني عبد الدار ، من أهل " ميورقه " من بلاد الأندلس ،  
كان عالما متقنا عارفا باختلاف العلماء ، ثقة كان ظاهريا أخذ عن  
أبي محمد بن حزم الظاهري ثم ترك مذهب ابن حزم وتفقه للشافعي  
على أبي اسحاق الشيرازي وأبي بكر الشاشي وغيرهما ، توفي سنة  
ثلاث وتسعين وأربعمائة .

انظر: طبقات السبكي : ( ٢٥٧ / ٥ ) ، معجم المؤلفين : ( ١٠٠ / ٧ ) .  
(٣) الخطيب البغدادي محدث الشام والعراق وأحد الأئمة الأعلام صاحب  
التأليف المنتشرة في الاسلام بلغت نحو من ستين مصنفا ويقال بل  
مائة مصنف ، منها : ( تاريخ بغداد ) ، ( الأسماء والألقاب ) ، ( الأسماء  
المبهمه ) ، ( الأمالي ) ، ( الفوائد المنتخبة ) ، مات سنة اثنتين وستين  
وأربعمائة .

انظر: تذكرة الحفاظ : ( ١١٣٥ / ٣ ) ، وفيات الأعيان : ( ٩٢ / ١ ) ، طبقات  
السبكي : ( ٣٧-٢٩ / ٤ ) .

وأبو الفضل عبد الملك بن ابراهيم بن أحمد الهمداني المعروف بالمقدسي<sup>(١)</sup>.  
وأبو الفرج قاضي القضاة محمد بن عبيد الله بن الحسن بن الحسين بن أبي  
البقاء البصري<sup>(٢)</sup>. وآخرون.

### \* مؤلفاته \* ~~~~~

- أما مؤلفاته فكثيرة جدا ، منها ما وصل إلينا ومنها ما ذكره المؤرخون  
ولم يصل إلينا وهي على سبيل الإجمال كالتالي :-
- ١- تفسير القرآن - سماه - النكت والعيون .
  - ٢- أمثال القرآن .
  - ٣- أعلام النبوة .
  - ٤- الحاوي الكبير .
  - ٥- الكافي - شرح مختصر المزني .
  - ٦- كتاب البيوع .

( ١ ) كان من أئمة العلم وأوعية الدين اماما ورعا زاهدا وحيد عصره  
في الفرائض وقسمت التركات ،  
قال أبو الوفاء بن عقيل : " لم أر فيمن رأيت استجمع شرائط الاجتهاد  
الا أبا يعلى ، وابن الصباغ وعبد الملك بن ابراهيم ، مات سنة تسع  
وثمانين وأربعمائة .

انظر: طبقات السبكي : ( ١٦٢ / ٥ ) ، المنتظم : ( ١٠٠ / ٩ ) ، معجم  
المؤلفين : ( ١٢٩ / ٦ ) .

( ٢ ) كان من علماء الشافعية فصيحاً عفيفاً حافظاً للفقہ وله يد باسطة في  
اللغة والأدب وله تصانيف في اللغة منها ( مقدمة النحو ) توفي سنة تسع  
وتسعين وأربعمائة . انظر: البداية والنهاية : ( ١٦٦ / ١٢ ) ، معجم  
الأدباء : ( ٢٣٤ / ١٨ ) ، معجم المؤلفين : ( ٢٧٧ / ١٠ ) .

- ٧- الاقناع - في الفقه .
- ٨- الأحكام السلطانية .
- ٩- قوانين الوزارة .
- ١٠- نصيحة الملوك .
- ١١- تسهيل النظر وتعجيل الظفر .
- ١٢- البغية العليا في أدب الدنيا والدين .
- ١٣- الأمثال والحكم .
- ١٤- كتاب في النحو .

وهناك أسماء كتب منسوبة للماوردي وهي :-

- ١- أدب القاضي .
- ٢- أدب التكلم .
- ٣- معرفة الفضائل .
- ٤- الرتبة في طلب الحسبه .

وقد قام الاستاذ محيى السرحان في كتابه مقدمة أدب القاضي<sup>(١)</sup> بإلقاء الضوء على هذه المخطوطات وصحة نسبتها للماوردي .

**\* وفاته \***

توفي الماوردي رحمه الله تعالى ببغداد يوم الثلاثاء الموافق ثلاثين من شهر ربيع الأول سنة خمسين وأربعمائة هجرية .

ودفن في مقبرة باب حرب وقد صلى عليه تلميذه الخطيب البغدادي في جامع المدينة . والله أعلم .

## \* الحاوى الكبير \* :

هو موسوعة ضخمة في فقه الشافعية ، ومن المصادر الأساسية التي اشتملت على معظم المسائل الفقهية التي تختص بالمذهب ، في العبادات والمعاملات والأنكحة والحدود وغيرها كما تضمن جزءا كبيرا من خصوصيات الرسول صلى الله عليه وسلم في الأنكحة وغيرها .

وهو يعد من شروح مختصر المزني<sup>(١)</sup> ، لأن المؤلف رحمه الله تعالى ينقل نص قول الامام الشافعي<sup>(٢)</sup> من عبارة المزني ويجعله عنوانا لمسألة فيقول " قال الشافعي كذا " ثم يشرح ذلك النص شرحا وافيا مستوعبا لأغلب المسائل الفقهية في فصول مفرعة من أصل المسألة .

وإذا كان هناك مذهب مخالف للشافعي في المسألة أورده واستعرض أدلته من الكتاب والسنة والقياس مع ذكر وجه الاستدلال<sup>(٣)</sup> .

( ١ ) للامام الجليل ابراهيم بن اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل المزني المتوفي سنة أربع وستين ومائة .

اختصره من كلام الامام الشافعي في سائر كتبه المختلفة ويعتد هذا المختصر من أعظم كتب الشافعية نفعا وانتشارا .

يقول ابن سريج تخرج مختصر المزني من الدنيا عذراء وعلى منواله رتبوا ولكلامه فسروا وشرحوا والشافعية عاكفون عليه ودارسون له ثم كانوا بين شارح مطول ومختصر معلل والجمع منهم معترف أنه لم يدرك من حقائقه غير اليسير " أهـ

انظر: وفيات الأعيان : ( ٢٧ / ١ ) ، طبقات ابن هداية الله صفحة ( ٦٧ ) .

( ٢ ) انظر ترجمة الامام الشافعي في : الفهرست لابن النديم ( ٢٩٤ ) ، تاريخ بغداد :

( ٥٦ / ٢ ) ، تذكرة الحفاظ : ( ٣٦١ / ١ ) ، تهذيب الاسماء ( ٣٥ / ٩ ) ، صفوة

الصفوة ( ٩٥ / ٢ ) ، المعبر ( ٣٤٣ / ١ ) ، وفيات الأعيان ( ٤٤٧ / ١ ) ، طبقات

المفسرين للداودي ( ١٠٢ / ٢ ) ، حلية الأولياء ( ٦٣ / ٩ ) ، شذرات الذهب ( ٩ / ٢ ) .

( ٣ ) انظر: ص ( ٥٥ ) فابعدها ( ٥١٤ ) فابعدها .

ثم يستعرض أدلة الشافعي ووجه الاستدلال بها ، وأخيرا يناقش أدلة المخالف مع ما يثيره من اعتراضات ملتزما في ذلك طريق المناظرة والالزام بالحجة .

وعند بداية كل باب في كتاب النكاح يذكر المؤلف كثيرا من الآيات المتعلقة به ثم يقوم بتفسيرها وشرحها وغالبا ما يذكر الأوجه والقراءات وسبب النزول ان وجد .<sup>(١)</sup>

واذا كان للشافعي قولان قديم وجديد ذكرهما .<sup>(٢)</sup>  
واذا كان في المسألة وجهان أو أكثر للأصحاب ذكرها وفي الغالب يذكر من قال بالوجه .<sup>(٣)</sup>

ودون المؤلف رحمه الله تعالى آراء كثير من الصحابة والتابعين وتابعيهم وآراء كثير من فقهاء الشافعية الذين سبقوه .

وقد قام بشرح كثير من الكلمات اللغوية وإيضاح ما فيه غموض ولبس .  
وقد يستشهد على ذلك ببعض الأبيات الشعرية .<sup>(٤)</sup>

وفي أماكن متفرقة نجد المؤلف يرجح بين الأقوال والأوجه فيقول وهو أشبه -  
وهو أظهر وهو الصحيح ، وهو أصح الوجهين وتارة يضعف فيقول - وهذا أضعف . الخ<sup>(٥)</sup>

- 
- (١) انظر صفحة ( ٩٧ - ١٨٣ - ١٨٦ - ٢١٠ )  
(٢) انظر صفحة ( ٣٥٠ - ٣٨٧ - ٤٠٤ - ٤٠٦ )  
(٣) انظر صفحة ( ١٣٧ - ١٤٨ - ١٥٠ - ٢٩٤ )  
(٤) انظر صفحة ( ٥٦ - ٩٣١ )  
(٥) انظر صفحة ( ٦٦ - ٧٥ - ٩٣ - ٣٤٩ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٨٠ - ٥٠٢ )

وقد يقوم بتخريج حكم المسألة وفق ما يقتضيه المذهب فيقول - وهذا ان الوجهان مخرجان من اختلاف قوليه<sup>(١)</sup> . أو يفرعها على فروع جديدة فيقول - ويتفرع على هذا كذا<sup>(٢)</sup> .

وقد أثنى على هذا الكتاب كثير من العلماء البارزين . يقول ابن خلكان : " لم يطالعه أحد الا وشهد له بالتبحر والمعرفة التامة بالمذهب " .<sup>(٣)</sup>

ويقول حاجي خليفة : " كتاب عظيم في عشر مجلدات ويقال انه ثلاثون مجلدا لم يؤلف في المذهب مثله " .<sup>(٤)</sup>

ويقول ابن كثير في الثناء على الماوردي وكتابه الحاوي " مؤلف الحاوي الكبير الذي هو في المصنفات عديم النظير " .<sup>(٥)</sup>

ونظرا لأهمية هذا الكتاب فقد وافق مجلس الكلية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة على توزيعه على طلاب قسم الدراسات العليا الشرعية قسم الدكتوراه لتحقيقه ودراسته .

وقد وفق الله الاستاذ محي السرحان ان كشف النقاب عن مظان هذا الكتاب العظيم في مكتبات العالم<sup>(٦)</sup> .

- 
- |       |  |
|-------|--|
| ( ١ ) | انظر صفحة ( ٣٩٠ )                          |
| ( ٢ ) | انظر صفحة ( ٩٩٠ - ١١٣٣ )                   |
| ( ٣ ) | وفيات الأعيان : ( ٢٨٢ / ٣ ) .              |
| ( ٤ ) | كشف الظنون : ( ٦٢٨ / ١ ) .                 |
| ( ٥ ) | انظر طبقات ابن كثير صفحة ( ١١١ ) .         |
| ( ٦ ) | انظر: مقدمة أدب القاضي : ( ٤٦ / ١ - ٥٠ ) . |



✱ النسخ التي اعتمدتها في التحقيق ✱ :

لقد بذلت ما في وسعي في البحث عن أكبر عدد ممكن من نسخ الحاوى التي احتوت على " كتاب النكاح " وكانت حصيلة ذلك نسختين .

✱ النسخة الأولى ✱ :

وهي الوحيدة التي تحتوى على جميع أجزاء الحاوى عداست ورقات مسن أول " كتاب النكاح " وسبع ورقات من آخره مفقودة .  
وهذه النسخة محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ( ٨٢ ) فقه شافعي ، وقد نسخت بخط مغربي واضح ، ولم يذكر الناسخ اسمه أو تاريخ النسخ . ويقع " كتاب النكاح " في الجزء الثاني عشر ، وعدد أوراقه ( ٢٩٧ ) أى ( ٥٩٤ ) صفحة في ( ٢١ ) سطرا وتراوح كلمات السطر ما بين ( ١١-١٢ ) كلمة ، وهذه النسخة نادرة الأخطاء والتصحيح والسقط بيد أن صفحاتها غير مرتبة ، وقد عانيت من ترتيبها الكثير ، فالورقة رقم ( ٢ ) مثلا تحتوى على صفحة ( ٢-٧ ) وتجد صفحة ( ٣ ) مع الصفحة ( ٢٢ ) والورقة رقم ( ١٢ ) تحتوى على صفحة ( ٦-٢٧ ) والورقة رقم ( ٢٠ ) تحتوى على صفحة ( ٤٢ / ٢٣ ) وفي الورقة رقم ( ٦٣ ) يوجد نقص ( ٨ ) أسطرا أكملتها من ( ط ) والورقة رقم ( ٢٥٣ ) تحتوى على الصفحة ( ٤٤٩ / ٥٢١ ) والورقة رقم ( ٢٧٣ ) تحتوى على صفحة ( ٥٥٩ / ٥٠٠ ) والورقة رقم ( ٢٨٣ ) تحتوى على صفحة ( ٥١٩ / ٥٦٠ ) والورقة رقم ( ٢٥٣ ) تحتوى على صفحة ( ٥٠٠ / ٥٢١ ) والورقة رقم ( ٢٧٣ ) تحتوى على صفحة ( ٥٦٠-٥٠١ ) الا أن هذه النسخة أصح من نظيرتها فلذا اعتمدتها وجعلتها أصلا ورمزت اليها بـ ( ص ) .

✱ النسخة الثانية ✱ :

وهي المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ( ٨٣ ) فقه شافعي وقد كتبت بخط نسخ قديم وقد ذكر الناسخ اسمه وتاريخ النسخ في الجزء الأخير منها وهو التاسع عشر ، فقال : " تم الكتاب والحمد لله رب العالمين على يد كاتبه العبد الفقير الى الله علي بن عبد الله بن محمد السيوطي الشافعي وكان الفراغ

من نسخه يوم الاثنين العاشر من شعبان المكرم سنة ثمان وثلاثين وستمائة .  
ويقع " كتاب النكاح " في الجزء المباشر ويبدأ بقوله " كتاب النكاح "  
وينتهي بقوله " كتاب الصداق " وعدد أوراقه ( ١٩٤ ) أى ( ٣٨٨ ) صفحة في  
( ٢٥ ) سطرا وتراوح كلمات السطر ما بين ( ١٤-١٦ ) كلمة .  
وهذه النسخة كثيرة الأخطاء والتصحيح والتكرار والسقط وقد رمزت  
اليها ب ( ط ) .

### \* منهج التحقيق \* :

ان الغاية المقصودة من التحقيق على النحو الذى سنوضحه هو ابراز نصوص الكتاب، على ما يترجح أنه الصورة التى تركها مؤلفه، وتوثيق النقول الأثرية ، بالرجوع الى مصادرها الأولى وتسهيل الاستفادة من هذا السفر الحافل .

من أجل تحقيق ذلك اتبعت الخطوات التالية :-

أولاً : المقابلة بين النسختين اللتين اعتمدتهما للوصول الى النص الأصلي .

ثانياً : نسخ المتن بحسب وضع المؤلف ، وقد أثبت في حال تفاوت النسختين

وتفاير عبارتهما ما طمأنت الى صحته منها ، واذا تحقق لي وهم

أو خطأ في احدهما نتيجة رجوعي الى مصدر النص نبهت على ذلك

في الحاشية مع ذكر المصدر الذى اعتمدت عليه ، مشيراً الى الرقم

والصفحة .

رابعاً : تفسير الكلمات الغريبة ، وشرح الجمل التى في مدلولها غموض فأرجع

الى كتب المعاجم اللغوية لايضاح الغريب ، وأثبت من معنى الجملة

الغامضة المدلول بمقارنتها بشيبتها من النصوص الفقهية ونظيرتها من

كتب الأقدمين الذين عليهم المعول .

خامساً : العناية التامة بالنص القراني الذى استدل به المؤلف رحمه الله تعالى

وذلك بوضعه بين قوسين ليميز عن سواء ، وضبط حروفه بالحركات ،

وأشير في الحاشية الى السورة التى وردت فيها الآية مع بيان

رقمها .

سادساً : تخريج الأحاديث تخريجاً علمياً سواء منها المسندة والمعلقة

وما ذكره بالنص وما أوماً اليه اياً ، وذلك بالرجوع الى كتب السنة

المشرفة المتنوعة من سنن ومسانيد ومعاجم وغيرها .

أذكر الكتاب وأدلل على موضعه بالرقم والصفحة مبينا درجته من حيث الصحة والحسن والضعف ما أمكن مستعينا بكتب الجهابذة من المحدثين المتقدمين والمتأخرين ومالم أجده في امهات الكتب الحديثية ولم <sup>عليه</sup> أعثر علي في كتب والتخريج والفهارس الحديثية وكان معلقا لا سند له أشرت الى ذلك في الحاشية معترفا بالعجز. أما اذا كان مرويا بالسند فاني أبحث عن تراجم رواه مبينا درجة كل راو، ثم أحكم على السند بحسب ما تقتضيه العلوم الحديثية.

سابعاً : تخريج الآثار المسندة من أقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم من كتب الآثار والسنن المسانيد مبينا درجة بعضها من حيث الصحة والحسن والضعف لأهميتها .

ثامناً : أقوم بتعريف موجز بالأعلام الذين ذكرهم المؤلف تتضمن كل ترجمة ذكر اسمه كاملاً وكنيته ولقبه مما قيل فيه من جرح أو تعديل ما أمكن ثم اذكر تاريخ وفاته مع ذكر مصدر الترجمة .

تاسعاً : تخريج المسائل التي عزاها المؤلف للإمام الشافعي رحمه الله تعالى أو لأحد من أصحابه وذلك بذكر المصدر أو المصادر مشيراً الى الرقم والصفحة .

عاشراً : اذا أورد المؤلف في المسألة قولين أو وجهين أو أكثر اكتفيت بذكر بعض المصادر التي ذكرت ذلك ، فان أشارت المصادر الى المراجع من الوجهين أو الأوجه أو القولين أو الأقوال بينت ذلك في الحاشية .

الحادي عشر : في كثير من المسائل يتعرض المؤلف للمقارنة بين مذهب الشافعي وغيره من المذاهب - خاصة الأحناف - ففي هذه الحال أقوم بتحقيق هذه الأقوال وذلك بالرجوع الى الكتب المعتمدة في كل مذهب ، ونسبة كل قول الى قائله مشفوعاً بذكر المصدر مشيراً الى الرقم والصفحة ، وربما نسب المؤلف بعض الأقوال لبعض الأئمة وكانت النسبة غير صحيحة ففي هذه الحال أبين وجه الصواب معتمداً على المراجع في ذلك .

الثاني عشر : نسبة ما ورد من شعر الى قائله مبينا مصادرها من كتب الأقدمين مع تفسير الغامض من كلماتها كما أذكر اختلاف الروايات في الألفاظ ان وجدت تنميماً للفائدة .

ومن الجدير بالذكر أن المخطوطين المعتمدتين في التحقيق قد  
كتبنا بخط قديم وفيه بعض الاختلاف في القواعد الخطية وهيئات  
الحروف .

ولذا فقد أثبت ما هو متعارف عليه حاليا من القواعد الاملائية مع  
ذكر الفارق في الحاشية حفاظا على الصورة المنقول عنها .

الثالث عشر: وضع فهرس تفصيلية شاملة في آخر الرسالة وهي تشتمل على ،  
فهارس للآيات القرآنية ، وللأحاديث النبوية ، وللآثار ، وللأشخاص ، والكلمات اللغوية  
والأشعار والمراجع ، وموضوعات المخطوطة ، لتدلل للقارئ ما كان صعبا  
وتوصله الى مرامه في يسر وسهولة والله سبحانه وتعالى من وراء القصد .

[illegible]

قال الشافعي رضي الله عنه ذكر الله تعالى الصدق والاجر له فيه وعظم  
المصير وفان حظا ولا حناح عليه كمن ان ظلمه النساء لم يستوصر ولا غفر  
لنفسه ووصفه بويل علي ان يتخذه وياخذ الام وان ترك الصدق والانشاء والاصل  
في رجب المصادق في النكاح الحجاب والسنه والاحرام قايما في كتاب  
نقولته تعالى وانما النساء صلاتهن كصلتهن وبها يوحى الله من قضاها في كتاب  
مولانا حبرها الله سبحانه في الارواح وهو قول لا شرس في الدنيا من  
الى الاول ولا لهم حكم انما يتكلمون في الدنيا فليكن صلاتهم في الجمله في رجب الله في رجب

٢  
خروج من الخط المرزوقا "ط"

[illegible]

وَلَا تَصْنَعُوا كَالْمُصْرِفِينَ



[illegible]

اول ورقه من المخطوطة المرموز لها " ط "

[illegible]





مستور و سحر الاختیار  
حیرت منظر منسوب  
فلاخوانه علی انداز و سحر

فصل في التفسير وفيها كلام على خمسة أحكام آخرها  
فصل في الزوم إذا احتسبته في حقه عليها جوار العسخ والثاني  
أو لم يمتعه في حقه لم يصر حراما إذا ضلقت والثالث  
جوار التيمم وقبل الخلوق وكذلك التيمم خفي في الخلوق  
فقبل الوجوب والرابع أن السراخ صريح في الخلوق  
والخامس أن المتعة غير معدة من حرام الله تعالى فقال  
فصل في التناهي وقال

[illegible]

الورقة الثانية من المخطوطة المزمع لها « ص »

وذكر الخلق وتوهم الاستصحاب من حيث تحققه بذكر ما خص  
به تحقيقه فمن ذلك ان اللاحقة الله تعالى ان يملكه نكاح  
الحرة بلفظ الهبة من غير ان يترك مع العقد ولا يثبت من  
بعد فبكون محصو قاً به من غير الهبة من وجهين احدهما ان  
يملك نكاح الحرة بلفظ الهبة ولا يجوز ذلك لتفسيره من  
المنة والناظر ان يفسد منه المهر البشري مع العقد ولا يثبت  
بعض بعده وتعينه من امنة لزومه العقد فيما بعد وقال  
ابو حنيفة انما اخذ يفسد المهر وحده وهو وامنه نسوا  
في حوازي العقد بلفظ امنة في فساد السعير المسبب  
احداً يفسد المهر وليس له ولا يثبته من امنة ان يفسد  
فلو لم يثبت له فلا في الصحابة ان يثبته من مال له وقد  
اليه بعد اتحاد المهر في  
والذي  
على محصنه بالاصح وان كان للكلام مع ارضية  
صوتها بل في وله تعالى واصوات مؤمنة ان يثبت  
لعمري ان ارادة الله ان يفسد كذا خالصة لمرور  
المؤمنين مع كذا حصة امنة ان يشاركه في ارضية  
الحكيم وفي الآية كذا ان ارضية مؤمنة باللفظ  
وهو غير محصن من العترة الا في كذا بغير وهو  
مشرط في ان مستقبل فاختلف اليعلم هل كان محصن  
الذي صلى لله عليه اعراف وصفت له نفسها كسب اختلا فم  
في كتابه الف رابن في كذا في كذا بغير حمله بشرط

福

من صلي الله عليه لم انا كل من سبنا بيننا ولا خير  
ظاما اذا فعل وشدة كنه من الغوليل انه حيسر هن من  
الكلوا او المقام فخير عيسر من امه جيتن كما به  
يوتج فيه اليه الزوج في فسير كنا والي به الزوجه في اختيارها كما  
وكل ملكر صومرك فداي كن يفسها كل كم كرا في داغنه  
رجيه ولا اخا وقت نفسها كل من صريا في صلا  
ابو حينه ان لم تتر نفسها فخلق ولز اخا  
كل صريا في خلقه بل من رجع فيه اليه وادبر  
عليها صومر يداي اما فخير الذي صري  
فعبه وجها وادرها انه كناه كخير غيره من جمع فيه  
الي نفسها والود الذي اذ صر في الخل ولا ير اعلا فيه  
المنه لخرجه معج الخليل تحلي منه صر يكور بناها  
نوجد في الاكرام علي ما ذكرنا من الوجهين  
في كسب عترة من امه صرا فيه اختيار الزوجه على القدر  
فلان اخا اختيارها تظلا لا يجر من المنة في تعجيل  
فسدنا على العنود فلما فبين النوصل اليه عليه لم من كانه الحال  
معينه وجان احدها ان يراعي فيه تعجيل الاختيار على الفور  
فلان اخا تطل حكمه على ما ذكرنا صرا في عترة تعجيل  
المنه التي هو وعترة من امه فيها مستورا والى  
الغا ان اختار عترة على الزاخي لما اختص من به من تامل العطر  
لا تفهم من الدرك والآخر له ولا انظر على الله عليه قاتل العترة



الكتاب من مكتبة

دار الكتب والوثائق القومية  
قسم المخطوطات

١٦٦١

م

اول صفحة من المخطوطة الموزونها " ص "

## القسم الثاني

تحقيق المخطوطة

# كِتَابُ الزَّكَاةِ

---



— بسم الله الرحمن الرحيم —

قال أبو الحسن طي بن محمد الماوردي رحمه الله تعالى

\* كتاب النكاح \*

أباح الله تعالى النكاح<sup>(١)</sup> نصاً في كتابه وصرحاً في سنة نبيه صلى الله عليه وسلم .

• انعقد<sup>(٢)</sup> بهما سالف اجماع الأمة وتأكّد بهما سالف العشرة<sup>(٣)</sup> ، قال الله تعالى : ( يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ<sup>(٤)</sup> مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً<sup>(٥)</sup> ) ، قوله : \* ( مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ) يعني آدم ( وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ) يعني حواء ، لأنها خلقت من حي .

(١) الأصل في النكاح عند الشافعية الإباحة ، لأنه قضاء لذة كالأكـل والشرب ، قال تعالى : ( فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ) سورة النساء ، الآية (٣) .

والعبادة لا تتعلق بالاستطابة فكان مباحاً لكن ان قصد به العفـة أو حصول ولد ونحوه صار طاعة ، وسيأتي الكلام فيه صفحة ( ٤٢ ) ( ١٨٣ ) في الأصل : \* انعقد \* بدون وار والأولى اثباتها .

(٢) العترة : نسل الرجل ورهطه وعشيرته الأذنون ممن مضى وغـبر . انظر : القاموس : ( ٨٧ / ٢ ) والمراد بهم هنا آل رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٣) بث : فرق ونشر ، ومنه قوله تعالى في سورة الفاشية ، الآية ( ١٦ ) ، ( وَزَرَأَيْهِ مَيْتُونَهُ ) .

انظر : لسان العرب : ( ١١٤ / ٢ ) .

(٤) سورة النساء ، الآية ( ١ ) .

وقيل لأنها من ضلع أيسر، وقال الضحاك <sup>(١)</sup> : خلقها من ضلع الخلف وهو من أسفل الأضلاع <sup>(٢)</sup> ، ولذا قيل للمرأة ضلع أعوج <sup>(٣)</sup> .

فلما نزلت هذه الآية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " خلقت المرأة من الرجل فهمها في الرجل وخلق الرجل من التراب فهمه في التراب " <sup>(٤)</sup> .

(١) هو الضحاك بن مزاحم الهلالي أبو القاسم ثقة مأمون وكان معلماً كتاباً ، قال ابن عدي : عرف بالتفسير، وذكر عنه البخاري شيئاً موقوفاً وهو تفسير قوله تعالى من سورة آل عمران الآية (٤) (ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا) قال إشارة ، مات سنة ست ومائة ، وقيل خمس ومائة ، انظر : كتاب الجرح والتعديل : (٤ / ٤٥٨) ، طبقات المفسرين : (٢٢٢ / ١) ، تهذيب التهذيب : (٩ / ٤٦٩) ، البخاري : (٤٣٩ / ٩) مع الفتح .

(٢) انظر : الدر المنثور : (٢ / ٤٢٣) ، فتح القدير : (١ / ٤٢٢) .

(٣) ففي صحيح مسلم : (١٠ / ٥٨) مع النووي " عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فإذا شهد أمراً فليتكلم بخيراً أو ليسكت واستوصوا بالنساء فإن المرأة خلقت من ضلع وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه أن ذهبت تقيمه كسرته وإن تركته لم يزل أعوج استوصوا بالنساء خيراً " .

(٤) روى موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنه .

قال ابن أبي حاتم حدثنا أبي حدثنا محمد بن مقاتل حدثنا وكيع عن أبي هلال عن قتادة عن ابن عباس قال : " خلقت المرأة من الرجل فجعلت نهمتها في الرجل وخلق الرجل من الأرض فجعلت نهمة في الأرض فاحبسوا نساءكم " .

كذا في تفسير ابن كثير : (١ / ٤٤٨) ، والدر المنثور : (٢ / ٤٢٣) ، وسنده ضعيف لأن فيه محمد بن مقاتل الرازي لا المروزي .

قال البخاري حدثنا مقاتل ، فقيل له الرازي فقال لِإِنْ أُخِرَ مِنْ

( وَبَيْنَ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا <sup>(١)</sup> ) وفيه تأويلان :

أحدها : أنها حواء خلقها من ضلع آدم .

والثاني : أنه خلق سائر الأزواج من أمثالهم من الرجال والنساء <sup>(٢)</sup> .

( رَلْتَسَكُنُوا إِلَيْهَا <sup>(٣)</sup> ) لأنه جعل بين الزوجين من الأنسة <sup>(٤)</sup> ، ما لم يجعل

بين غيرهما .

( وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً <sup>(٥)</sup> ) فيها تأويلان :

أحدها : أن المودة المحبة ، والرحمة الشفقة <sup>(٦)</sup> ، قاله السدي <sup>(٧)</sup> .

== الساء أحب الي من أن أحدث عن محمد بن مقاتل الرازي ، وقال  
الذهبي ضعيف ، وقوله : " نهمتها " يقال نهيم بكذا نهمة فهو  
منهوم ، أي مولع به .

انظر: المغنى في الضعفاء : ( ٦٣٤ / ٢ ) ، مختار الصحاح : ( ٦٨٣ ) ،

تهذيب التهذيب : ( ٤٦٩ / ٩ ) ، ( ٤٧٠ / ٩ ) .

( ١ ) سورة الروم ، الآية ( ٢١ ) .

( ٢ ) انظر: تفسير الطبري : ( ٢١ / ٢١ ) ، القرطبي : ( ١٤ / ١٧ ) ، فتح

القدير : ( ٤ / ٢١٩ ) .

( ٣ ) سورة الروم ، الآية ( ٢١ ) .

( ٤ ) الأنسة : مصدر أنس ، قال في الصباح ( ٣٠ ) الأنيس الذي يستأنس

به إذا سكن اليه القلب .

( ٥ ) سورة الروم ، الآية ( ٢١ ) .

( ٦ ) الأصل " والرحمة والشفقة " بعطف الشفقة على الرحمة ، والصواب

عن السدي ما أثبتناه .

انظر: تفسير القرطبي : ( ١٤ / ١٧ ) ، فتح القدير : ( ٤ / ٢١٩ ) .

( ٧ ) هو اسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي أبو محمد الكوفي

الأعور ، والسدي بضم المهملة وتشديد الدال نسبة إلى سدة مسجد

الكوفة كان يبيع المقانع ، قال العجلي ثقة عالم بالتفسير رواية له ومرو

النخعي بالسدي وهو يفسر لهم القرآن فقال أما انه يفسر تفسير القسوم . ==

والثاني : أن المودة الرحمة<sup>(١)</sup> ، قاله الحسن البصري<sup>(٢)</sup> .  
 وقال تعالى : ( وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا<sup>(٣)</sup> )  
 يعني بالماء النطفة ، والبشر الانسان ، والنسب من ناسبك بوالد وولد ، وكل  
 شيء أضفته الى شيء عرفت به فهو مناسبه وفي الصهر هاهنا تأويلان :  
 أحدهما : أنه<sup>(٤)</sup> الرضاع . قاله طاوس<sup>(٥)</sup> .

== مات سنة سبع وعشرين ومائة .

انظر: طبقات المفسرين : ( ١١٠ / ١ ) ، ميزان الاعتدال : ( ٢٣٦ / ١ ) ،

تهذيب التهذيب : ( ٣١٣ / ١ ) .

( ١ ) ويكون عطف الرحمة على المودة في الآية عطف تفسير ، وفي رواية

أخرى للحسن البصري ، أن المودة الجماع وهو قول ابن عباس وعكرمة

انظر : تفسير القرطبي : ( ١٢ / ٤ ) ، فتح القدير : ( ٢١٩ / ٤ ) .

( ٢ ) هو الحسن بن يسار البصري أبو سعيد فقيه أهل البصرة وشيخها

ثقة فاضل ، قال أبو بردة أنكرت الصحابة فما رأيت أحدا أشبه

بهم من الحسن البصري ، وسئل مالك بن أنس عن مسألة فقال سلوا

مولانا الحسن فقل له في ذلك فقال انه سمع وسمعنا فحفظ ونسينا ،

وكان الحسن يرسل ويدلس .

انظر: تذكرة الحفاظ : ( ٧١ / ١ ) ، وفيات الأعيان : ( ٦٩ / ٢ ) ، تقريب

التهذيب : ( ٦٩ ) .

( ٣ ) سورة الفرقان ، الآية ( ٥٤ ) .

( ٤ ) في الأصل : " أن " .

( ٥ ) هو طاوس بن كيسان الهباني أبو عبد الرحمن الحيمري أدرك خمسين

صاحبيا كان ثقة فاضلا ، قال قيس بن سعد : كان طاوس فينا كابن

سيرين في أهل البصرة ، وقال ابن حبان : كان من عباد أهل اليمن

وسادات التابعين ، وكان مستجاب الدعوة ، وقال عمر بن دينار :

مارأيت أعف عما في أيدي الناس من طاوس ، مات سنة احدى ، وقيل :

ست ومائة . انظر : تذكرة الحفاظ : ( ٩٠ / ١ ) ، تهذيب التهذيب :

( ٨ / ٥ ) ، طبقات الحفاظ للسيوطي : ( ٣٤ ) .



والثاني : أنه المناكح وهو قول الجمهور، وأصل الصهر الاختلاط فسميت المناكح  
صهرا لا اختلاط الناس بها<sup>(١)</sup>.

وقال تعالى : ( وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ )<sup>(٢)</sup> الآية . والأَيَامَى جمع أيم وهي  
التي لا زوج لها<sup>(٣)</sup>، ومنه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه " نهى عن الأَيَمَةِ<sup>(٤)</sup> "   
يعنى العزبة ، وفي هذا الخطاب قولان :

- ( ١ ) انظر: كتاب التسهيل لعلوم التنزيل : ( ٨١ / ٣ ) ، تفسير القرطبي :  
( ٦٠ / ١٣ ) ، فتح القدير : ( ٨٢ / ٤ ) .
- ( ٢ ) سورة النور ، الآية ( ٣٢ ) .
- ( ٣ ) بكرا كانت أم شيئا ، انظر: مختار الصحاح : ( ٣٦ ) .
- ( ٤ ) لم أجده بهذا اللفظ ، لكن ذكر الزمخشري في الفائق : ( ٤٢ / ٣ ) ،  
أنه صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ من خمس " وذكر منها الأَيَمَةُ ،  
وأخرجه أبو أحمد العسكري في تصحيفات المحدثين : ( ٣٧٢ / ١ ) ( ٣٧٣ / ١ )  
قال أخبرنا أبو بكر الجوهري حدثنا سليمان بن الربيع النهدي  
حدثنا همام بن مسلم عن أبي العوام عمران بن داود عن قتادة  
عن الحسن بن عمران بن حصين رضى الله عنه عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم : " انه كان يتعوذ من خمس من العيبة والغيبة  
والأَيَمَةُ والكُزْمُ والقُرم ، وفي رواية : " والقُزْم " ، وسنده ضعيف  
لأن سليمان بن الربيع النهدي متروك ، وعمران بن داود ضعفه  
أبو داود والنسائي .
- انظر: ميزان الاعتدال : ( ٢٣٦ / ٣ ) .
- والمراد بالعيبة : شهوة اللبن حتى لا يصبر عنه ، والغيبة : شدة  
العطش وكثرة الاستسقاء للماء ، والأَيَمَةُ : التعزب والأيم يوصف به  
الرجل والمرأة ، والكُزْمُ : شدة الأكل من تكزمت الفاكهة إذا أكلتها  
من غير أن تقشرها . والقُرم : شدة شهوة اللحم ، وبالزاي : الشح  
واللوم " أهـ .
- انظر: الفائق للزمخشري : ( ٤٢ / ٣ ) .

أحدهما : أنه خطاب للأولياء أن ينكحوا أيما هم من أكفائهن اذا دعون اليه .

والثاني : أنه خطاب للأزواج أن يتزوجوا الأيامي عند الحاجة (١) .

وفي قوله تعالى : ( إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ) (٢) تأويلان :

أحدهما : ان يكونوا فقراء الى النكاح يغنيهم الله عن السفاح (٣) .

والثاني : ان يكونوا فقراء الى المال يغنيهم الله اما بقناعة الصالحين ، واما باجماع الرزقين اليه (٤) .

(١) قال أبو عبد الله القرطبي ، قوله تعالى : ( وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ )

الخطاب للأولياء ، وقيل للأزواج ، والصحيح الأول ، ان لو أراد الأزواج

لقال : ( وَأَنْكِحُوا ) بغير همز وكانت الألف للوصل ، وقال الشوكاني :

الخطاب في الآية للأولياء ، وقيل للأزواج ، والأول أرجح .

انظر تفسير القرطبي ( ٢٣٩ / ١٢ ) ، فتح الباري ( ٢٨ / ٤ ) .

سورة النور ، الآية ( ٣٢ ) .

(٢) السفاح : الزني ، وفي القاموس : ( ٢٣٧ / ١ ) ، السفاح والسافحة :

الفجور .

(٣) ذكر القرطبي والشوكاني التأويلين دون قوله : " واما باجماع

الرزقين اليه " ولعل المراد بهما رزقه ورزق زوجته .

قال الزجاج : " حث الله على النكاح وأطمأنه سبب لنفي الفقر

ولا يلزم أن يكون هذا حاصل لكل فقير اذا تزوج فان ذلك مقيد

بالمشيئة وقد يوجد كثير من الفقراء لا يحصل لهم الغنى اذا

تزوجوا .

وقال أبو عبد الله القرطبي : " فان قيل فقد نجد الناكح لا يستغني

قلنا لا يلزم أن يكون على الدوام بل لو كان في لحظة واحدة لصدق

الوعد " .

انظر : تفسير القرطبي : ( ٢٣٩ / ١٢ / ٢٤١ ) ، فتح الباري : للشوكاني

٠ ( ٢٨ / ٤ )

روى عبد العزيز بن داود<sup>(١)</sup> أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :  
 " اطلبوا الغنى في هذه الآية ، ان يكونوا فقراء يغنيهم الله من فضله<sup>(٢)</sup> " .

- (١) لم أقف على ترجمته .
- (٢) لم أجده بهذا اللفظ . نعم أخرج عبد الرزاق في المصنف :  
 (٦ / ١٧٠ / ١٧٣) أثرا موقوفا على عمر رضي الله عنه فقال  
 أخبرنا هشام بن حسان عن الحسن قال قال عمر بن الخطاب :  
 " اطلبوا الفضل في الباء قال وتلا عمر هذه الآية : " إِنْ يَكُونُوا  
 'فُقَرَاءَ يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ " ، وفي رواية له : قال عمر : " مارأيت  
 مثل رجل يلتمس الفضل في الباء والله يقول : ( إِنْ يَكُونُوا 'فُقَرَاءَ  
 'يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ " .
- وأورده السيوطي في المسانيد والمراسيل : (٢ / ٤٨٦) بالفاظ  
 متقاربة ، ومداره على هشام بن حسان الأزدي عن الحسن ،  
 قال في التقريب : (٣٦٤) ثقة من أثبت الناس في روايته حسن  
 ابن سيرين وفي روايته عن الحسن مقال لأنه قيل يرسل عنه .  
 قلت : يؤيد ما صح عن أبي هريرة مرفوعا : " ثلاثة حق على الله  
 عونهم المجاهد في سبيل الله والمكاتب الذي يريد الأداة والناكح  
 الذي يريد العفاف " أخرجه الترمذي : (٤ / ١٨٤) ، والنسائي :  
 (٦ / ٦١) ، وابن ماجه : (٢ / ٨٤٢) ، والحاكم في المستدرک :  
 (٢ / ٤) وصححه ووافقه الذهبي ، وقال الترمذي حديث حسن .  
 وروى ابن أبي شيبه في المصنف : (٤ / ١٢٧) عن هشام بن عمرو  
 عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " تزوجوا النساء  
 فانهن يأتينكم بالمال " قال في مجمع الزوائد : (٤ / ٢٥٥)  
 رجاله رجال الصحيح خلا مسلم بن جياذ وهو ثقة .

وقال تعالى : ( وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ )<sup>(١)</sup> وفي هذا الشرط أربع تأويلات،  
أحدها : " المعنى <sup>(٢)</sup> . إن خفتم ألا تعدلوا في نكاح اليتامى ولا تخافون ألا تعدلوا في النساء ، فقال كما خفتم أن لا تعدلوا في أموال اليتامى فهكذا خافوا أن لا تعدلوا في النساء <sup>(٣)</sup> .  
وهذا قول سعيد بن جبير <sup>(٤)</sup> .  
وهذا قول سعيد بن جبير <sup>(٥)</sup> .

- 
- ( ١ ) في الأصل " أن لا " بالفك وما أنبتاه هو المرسوم في المصاحف .  
( ٢ ) سورة النساء ، الآية ( ٣ ) .  
( ٣ ) في الأصل : " معنى " والتصويب من تفسير القرطبي : ( ٥ / ١٢ ) .  
( ٤ ) هكذا في الأصل ، وقد أخرج الطبري في تفسيره : ( ٤ / ١٥٦ ) ،  
عن سعيد بن جبير قال كان الناس على جاهليتهم إلا أن يأمروا بشيء أو ينهوا عنه قال فذكر اليتامى فنزلت : ( وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ) قال فكما خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى فكذلك خافوا ألا تقسطوا في النساء " .  
وذكر الشوكاني في الفتح : ( ١ / ٤٢٣ ) عن سعيد بن جبير نحوه ثم قال وجه ارتباط الجزاء بالشرط أنهم إذا خافوا ألا يقسطوا فسي اليتامى فكذا يخافوا ألا يقسطوا في النساء " أهـ .  
وانظر: تفسير القرطبي : ( ٥ / ١٢ ) .  
( ٥ ) هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي أبو محمد ويقال أبو عبدالله الكوفي ثقة ثبت فقيه ، قال عمرو بن ميمون عن أبيه مات سعيد بن جبير وما على الأظهر أحد إلا وهو محتاج إلى علمه ، وقال أبو القاسم الطبري هو ثقة إمام حجة على المسلمين قتله الحجاج سنة اثنتين وتسعين " أهـ .  
انظر: الحلية : ( ٤ / ٢٧٢ ) ، تهذيب التهذيب : ( ٤ / ١١ / ١٢ / ١٣ ) ، طبقات ابن سعد : ( ٦ / ٢٥٦ ) .

والثالث: (١) أنهم كانوا يَتَوَقَّونَ (٢)، أموال الأيتام ولا يَتَوَقَّونَ الزنى فقال كما خفستم  
أموال الأيتام فخافوا الزنى وانكحوا ما حل لكم من النساء ، فهـذا  
قول مجاهد (٣) .

والرابع : أن سبب نزولها أن قريشا كانت في الجاهلية تكثر التزويج بغير  
عدد محصور فإذا كثر على الواحد منهم مؤنة زوجاته وقل ما بيده مد  
يده الى ما عنده من الأموال للأيتام فقد رآه الله بهذه الآية عـدد  
المنكوحات حتى لا يتجاوز فيحتاج الى التعدى في أموال الأيتام (٤)

(١) كذا في الأصل لم يذكر التأويل الثاني .  
(٢) يتوقون : يتجنبون ومنه ما ورد في صحيح البخارى : ( ٣ / ٣٢٢ ) في  
الزكاة وتولى كرائم أموالهم " أى تجنبها .

(٣) هو مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي المخزومي ثقة إمام بالثفسير  
قال الذهبي: أجمعت الأمة على إمامة مجاهد والاحتجاج به ، وقال  
الفضل بن ميمون: سمعت مجاهدا يقول عرضت القرآن على ابن عباس  
ثلاثين مرة . مات سنة مائة أو إحدى ومائة أو ثلاث أو أربع وهو  
ساجد .

انظر : ميزان الاعتدال : ( ٣ / ٤٣٩ ) ، تهذيب التهذيب :  
( ١٠ / ٤٢ / ٤٣ / ٤٤ ) ، طبقات الحفاظ للسيوطي ( ٣٥ ) .

(٤) وفي صحيح مسلم : ( ١٨ / ١٥٤ ) مع النووي عن ابن شهاب قال  
أخبرني عروة بن الزبير أنه سأل عائشة عن قول الله : ( وَأَنْ خِفْتُمْ  
أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ  
وَرُبَاعَ ) سورة النساء ، الآية ( ٣ ) .

قالت : " يا ابن أخي هي اليتيمة تكون في حجر وليها تشاركه فيمجهبه  
مالها وجمالها فيريد وليها أن يتزوجها بغير أن يقسط في صداقها  
فيمطيها مثل ما يعطيها غيره فنهوا أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا  
لهن ويبلغوا بهن أعلى سنتهن من الصداق وأمروا أن ينكحوا  
ما طاب لهم من النساء سواهن " .

وهذا قول عكرمة (١).

وفي قوله : ( فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ) (٢) قولان :  
أحدهما : أنه عائد إلى النكاح وتقديره نكاحاً طيباً وهذا قول مجاهد (٣).  
والثاني : أنه عائد إلى النساء وتقديره فانكحوا ما حلّ وهذا قول الفراء (٤).  
فهذا من كتاب الله تعالى دال على اباحة النكاح ،

(١) هو عكرمة البربري أبو عبد الله المدني مولى ابن عباس أصله من البربر من أهل المغرب كان لحصين بن أبي الحر العنبري فوهبه لابن عباس لما ولي البصرة لعلّي ، كان ثقة ثباتاً عالماً بالتفسير .  
قال البخاري : ليس أحد من أصحابنا ، إلا وهو يحتج بعكرمة ، وقال الشعبي ما بقي أحد أطم بكتاب الله من عكرمة .

مات سنة خمس ومائة ، انظر : طبقات ابن سعد : ( ٢٨٧ / ٥ ) ، تهذيب الأسماء واللغات : ( ٣٤٠ / ١ ) ، تهذيب التهذيب : ( ٢٦٣ / ٧ ) .

(٢) سورة النساء ، الآية (٣) .

(٣) تقدمت ترجمته صفحة (٤١) .

(٤) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور أبو زكريا الفراء النحوي مولى بني أسد كوفي نزل بغداد .

قال أبو بكر الأنباري : لو لم يكن لأهل بغداد من علماء العربيين إلا الكسائي والفراء لكان لهم بهما الافتخار على جميع الناس ، وعلّق فيه البخاري في صحيحه : ( ٧٢٨ / ٦٢٨ / ٨ ) في موضعين فسي تفسير سورة الحديد والعصر ، وقال ابن حجر : صدوق ، مات سنة سبع ومائتين في طريق مكة .

انظر : تهذيب التهذيب : ( ٢١٢ / ٧ ) ، مرآة الجنان : ( ٣٨ / ٢ ) ، التقريب : ( ٣٧٥ ) .

واما السنة فروى ابن مسعود (١) .

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء (٢) !

(١) هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب أبو عبد الرحمن الهذلي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وخادمه وأحد السابقين الأولين ومن كبار البدرهين وشهد الشاهد كلها وكان من أوعية العلم وقد صح عنه أنه قال أخذت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعين سورة وقال له النبي صلى الله عليه وسلم : " إنك غلام معلّم " وذلك في أول الاسلام . مات سنة اثنتين وثلاثين بالمدينة المنورة .

انظر: أسد الغابة : (٣ / ٢٥٦) ، طبقات القراء للذهبي : (١ / ٣٣) ، تهذيب التهذيب : (٦ / ٢٧) .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه : (٩ / ١٧٥) ، وأخرجه البخاري : (٩ / ١١٢) دون قوله " منكم " ، وأبو داود : (٢ / ٥٣٩) ، وابن ماجه : (١ / ٥٩٢) ، والترمذي : (٣ / ٣٩٢) ، والنسائي : (٦ / ٥٧) ، والدارمي : (٢ / ١٣٢) .

والمراد بالباء هنا على الأصح معناها اللغوي وهو الجماع فتقديره من استطاع منكم الجماع لقدرة على مؤنّه وهي مؤنّ النكاح فليتزوج .

والوجاء بالمد هو رَفَّ الأنثيين رضا شديدا لتذهب شهوة الجماع، وينزل منزلة الخصاء .

والمعنى أن الصوم يقطع النكاح كما يقطعه الوجاء " أهـ

انظر: معالم السنن للخطابي : (٢ / ٥٣٩) ، شرح مسلم للنووي (٩ / ١٧٣) ، غريب الحديث لابن حجر : (٢٥٥) .

وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " تناكحوا تكثروا فإني أباهي بكم الأسم حتى بالسَّقَطِ " (١)

(١) أخرجه صاحب مسند الفردوس من طريق محمد بن الحارث عن محمد بن عبد الرحمن البيلماني عن أبيه عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " رَجُوا تستغنوا وسافروا تَصَحُّوا وتناكحوا تكثروا فإني أباهي بكم الأسم " . والمحدثان ضعيفان ، وذكر البيهقي عن الشافعي أنه ذكره بلاغا وزاد فيه : " حتى بالسَّقَطِ " . وقال العراقي : أخرجه أبو بكر بن مردويه في تفسيره دون قوله حتى بالسَّقَطِ وإسناده ضعيف . وأخرجه ابن عدي في الكامل عن ابن سعيد بن هلال مرسلا وضعفه الألباني في ضعيف الجامع . وأخرجه عبد الرزاق في المصنف عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوا الحسناء العاقر وتزوجوا السوداء الولود فإني أباهي بكم الأسم حتى السَّقَطِ يظل محبنتيا أي متغضبا فيقال له ادخل الجنة فيقول حتى يدخل أبواي فيقال ادخل أنت وأبواك " . وهذا مرسل أيضا .

انظر : مصنف عبد الرزاق : ( ٦ / ١٦٠ ) ، تخریج مافي الاحياء من الأخبار : ( ٢ / ٢٢ ) ، التلخيص الحبير : ( ٣ / ١١٦ ) ، الجامع الصغير للسيوطي : ( ٢ / ٢٦٩ ) ، مع الفيض ، نيل الأوطار ( ٦ / ١٠٧ ) ، ضعيف الجامع الصغير : ( ٣ / ٤١ ) .

والسَّقَطُ مثلثة ، الولد يخرج من بطن أمه لفير تمام كما في القاموس : ( ٢ / ٣٧٨ ) ، والمحبنتي بالهمز وتركه المتغضب المستبطي للشيء وقيل هو المستمتع امتناع طلبة لا امتناع اباء : انظر : النهاية :



وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " من أحب فطرتي فَلَيْسَتْ بِسُنَّتِي <sup>(\*)</sup> إِلَّا وَهِيَ النِّكَاحُ " (١) .

(١) أخرجه أبو يعلى في مسنده والبيهقي في السنن من طريق ابن عباس : " النكاح سنتي فمن أحب فطرتي فليستن بسنتي ومن سنتي النكاح " ، قال العراقي إسناده حسن .  
وقال البوصيري في إتحاف الخيرة رواه أبو يعلى والبيهقي مرسلا بسند صحيح .

وأخرجه عبد الرزاق في المصنف وسعيد بن منصور في مسنده قال الهيثمي ورجاله ثقات إن كان عبيد بن سعيد صاحبيا وإلا فهو مرسل لكن قال ابن حجر يغلب على الظن أنه تابعي لأنه لم يصرح بسأله وإنما أوردته لذكر أبي يعلى له في مسنده فهو على الاحتمال .

وأخرجه ابن ماجه من طريق عيسى بن ميمون عن القاسم عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " النكاح من سننني فمن لم يعمل بسنتي فليس مني وتزوجوا فإني مكاثر بكم الأمم ومن كان ذا طول فليتكح ومن لم يجد فعليه بالصيام فان الصوم له رجاء " .

قال في الزوائد هذا إسناده ضعيف لضعف عيسى بن ميمون المديني لكن له شاهد صحيح .

وأورده السيوطي في الجامع وحسنه ، وقال الألباني : صحيح الإسناد .

انظر: مسند أبي يعلى : ( ٥ / ١٣٣ ) تخرج ما في الأحياء من الأخبار : ( ٢ / ٢٢ ) ، ابن ماجه : ( ١ / ٥٩٢ ) ، مصنف عبد الرزاق : ( ٦ / ١٦٩ ) ، سنن سعيد بن منصور : ( ١ / ١٣٨ ) ، مجمع الزوائد : ( ٤ / ٢٥٢ ) ، مصباح الزجاجة : ( ٢ / ٩٤ ) ، الإصابة ( ٢ / ٤٤٤ ) ، التعليق على المطالب العالية : ( ٢ / ٣٢ ) الجامع الصغير : ( ٦ / ٣٢ ) مع المناوي ، صحيح الجامع : ( ٦ / ٣٩ ) .

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعكاف بن وداعة الهلالي (١) :  
 " أتزوجت؟ قال لا. قال أمن إخوان الشياطين أنت ؟ إن كنت من رهبان  
 النصارى فالحق بهم وإن كنت منّا فمن سنتنا النكاح " (٢).

- (١) عكاف بن وداعة ويقال عكاف بن بشر التميمي .  
 انظر: الاصابة : (٤ / ٥٣٥) .
- (٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف : (٦ / ١٧١) عن محمد بن راشد  
 قال سمعت مكحولاً يحدث عن رجل عن أبي زر قال دخل على  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً يقال له عكاف بن بشر التميمي  
 فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل لك من زوجة ؟ قال : لا .  
 قال ولا جارية ؟ قال ولا جارية ، قال وأنت موسر بخير ؟ قال وأنا موسر  
 بخير ، قال أنت إذا من إخوان الشياطين لو كنت من النصارى كنت  
 من رهبانهم إن من سنتنا النكاح " الحديث طويل ، وفيه :  
 " أنه زوجه كريمة بنت كلثوم الحيرى " .
- وأخرجه أحمد في المسند : (٥ / ١٦٣ / ١٦٤) قال في مجمع  
 الزوائد : (٤ / ٢٥٠) فيه راو لم يسم وقيّة رجاله ثقات .  
 ورواه أبو يعلى في مسنده عن عطية بن بشر المازني وفي مسنده  
 أبو معاوية بن يحيى الصيرفي قال في مجمع الزوائد : (٤ / ٢٥١)  
 وهو ضعيف قال في الاصابة : (٢ / ٤٩٦) طرق حديث عكاف  
 كلها لا تخلو من ضعف واضطراب .
- وقال ابن الجوزي في العلل : (٢ / ١١٩) هذا حديث لا يصح  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .
- وقال ابن حجر : انفتحت الطرق الأول على أنه عكاف بن وداعة  
 الهلالي وشذ محمد بن راشد فقال عكاف بن بشر التميمي وخالف  
 في الاسناد أيضا .
- انظر: الاصابة : (٤ / ٥٣٥ / ٥٣٧) ، أسد الغابة : (٤ / ٣) .

وروى أن جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عزموا على جب<sup>(١)</sup> أنفسهم والتخلي لعبادة ربهم فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهاهم وقال : " لا زَمَام ولا خِزَام ولا رهبانية ولا سياحة ولا تبتسل في الاسلام " .<sup>(٢)</sup>

أما الزمام والخزام فهو ما كان عليه بنوا اسرائيل من زَم الأَنفوف وخرق<sup>(٣)</sup> التراقي<sup>(٤)</sup> .

- (١) الجب : القطع . والمراد استئصال مذاكيرهم .  
انظر: المصباح المنير: (٩٧) .
- (٢) ذكره الزمخشري في الفائق : (٢ / ١٢٢) وابن الأثير في النهاية مقسما في (٢ / ٣١٤) (٢٨٠ / ٤٣٢) وفي غريب الحديث لابن الجوزي مفرقا في : (١ / ٤٤٢ / ٢٧٦ / ٤٢٢) .  
وفي مسند أحمد : (٦ / ٢٢٦) ، ومصنف عبد الرزاق : (٦ / ١٦٨) إن الرهبانية لم تكتب علينا " .  
وعند الطبراني من حديث سعيد بن العاص " إن الله أبدلنا بالرهبانية الحنفية السحرة " كذا في النيل : (٦ / ١١١) .  
وأخرج عبد الرزاق في المصنف : (٦ / ١٦٧) عن سعيد بن المسيب أن نفرا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيهم طي بن أبي طالب وعبد الله بن عمرو لما تبتلوا وجلسوا في الهيوت واعتزلوا النساء وهما بالخصاء واجمعوا لقيام الليل وصيام النهار بلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فدعاهم فقال : " أما أنا فأنا أصلي وأنام وأصوم وأفطر وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني " .  
وأخرج البخاري : (٩ / ١٠٤) نحوه ولم يسم الذين أرادوا التبتل .
- (٣) في الأصل : " وخرم " والتصحيح من الفائق (٢ / ١٢٢) وغريب الحديث لابن الجوزي : (١ / ١٧٦) .
- (٤) في النهاية : (٢ / ٣١٤) من زَم الأنوف وهو أن يخرق الأنف ويعمل فيه زَمَام كزمام الناقة ليقاد به .

أما الرهبانية " فهي <sup>(١)</sup> اجتناب النساء وترك اللحم <sup>(٢)</sup> .  
 وأما السياحة فهي ترك الأمصار ولزوم الصحارى <sup>(٣)</sup> .  
 وأما التبتل فهو الوحدة والانقطاع عن الناس <sup>(٤)</sup> .  
 ولأن سائر الأمم عليه مجمعة والضرورة إليه داعية لما فيه من غرض الطرف  
 وتحصين الفرج وبقاء النسل وحفظ النسب .  
 وروى عن عائشة <sup>(٥)</sup> أنها قالت : " كانت مناكح الجاهلية على أربعة أضرب

- ( ١ ) في الأصل : " فهو " والمثبت هو الصواب .
- ( ٢ ) قال في النهاية : ( ٢ / ٢٨٠ ) الرهبانية هي من رهبنة النصراني وأصلها من الرهبة وهي الخوف كانوا يترهبون بالتخلي من أشغال الدنيا وترك ملاذها والزهد فيها والعزلة عن أهلها وتعمد مشاقها حتى ان منهم من كان يخصي نفسه ويضع السلسلة في عنقه وغير ذلك من أنواع المتاعب .
- ( ٣ ) في النهاية : ( ٢ / ٤٣٢ ) " لاسياحة في الاسلام " يقال ممن ساح في الأرض يسبح سياحة اذا ذهب فيها وأصله من السبح وهو الماء الجارى المنبسط على وجه الأرض أراد مفارقة الأمصار وسكنى البرارى وترك شهود الجمعة والجماعات وقيل أراد الذين يسبحون في الأرض بالشر والنميمة والافساد بين الناس .
- ( ٤ ) في الفائق : ( ٢ / ١٢٢ ) التبتل ترك النكاح وهو القطع .
- ( ٥ ) هي أم المؤمنين بنت أبي بكر الصديق رضى الله عنهما كان فقهاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يرجعون إليها ونفقته بها جماعة ويروى عن أبي موسى قال : " ما أشكل علينا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم حديث قط إلا وجدنا عندها منه عطا ومناقبها وفضائلها لا تحصى ، توفيت سنة سبع وخمسين .
- انظر: تذكرة الحفاظ : ( ١ / ٢٢ ) ، طبقات ابن سعد : ( ٣٩ / ٨ )  
 الاصابة : ( ٤ / ٣٤٨ ) .

نكاح الرايات، ونكاح الرهط، ونكاح الاستنجد ، ونكاح الوارد \* (١)  
 فأما نكاح الرايات : فهو أن العاهر في الجاهلية كانت تنصب طلى  
 بابها راية لمعلم المار بها عهرها فيزني بها .  
 وقد قيل في قوله تعالى : ( وَذُرُوءًا ظَاهِرًا لِإِثْمٍ وَبَاطِنَةٍ ) (٢) تأويلان :  
 أحدهما : أن ظاهر الإثم أولات الرايات ، وباطنه ذات الاخفاء ، وهو  
 قول السدي والضحاك (٣)  
 والثاني : أن ظاهره ما حظر من ذوات المحارم ، وباطنه الزنى ، وهو  
 قول سعيد بن جبير (٤)

(١) أخرجه البخاري : (١٨٢ / ٩) ، وأبو داود : (٢٠٢ / ٢) ،  
 والدارقطني : (٢١٦ / ٣) ، والبيهقي : (١١٠ / ٢) ،  
 كلهم رَوَوْه عن عائشة بالفاظ متقاربة مع تفسير هذه المناكح ،  
 وقد ذكرها المؤلف وبقيت أنكحة أخرى غير الأربعة ذكرها ففي  
 الفتح : (١٨٢ / ٩) .  
الأول : نكاح الخدن وهو في قوله تعالى : ( وَلَا تُتَخَذَنَّ أَخْدَانٍ )  
 سورة النساء ، الآية (٢٥) كانوا يقولون ما ستر فلا بأس وما ظهر فهو  
 لوم .

والثاني : نكاح المتعة ، وسيأتي بيانه (١١٩٤ فابعدها) .  
والثالث : نكاح البدل فقد أخرج الدارقطني : (٢١٨ / ٢) من  
 حديث أبي هريرة : \* كان البدل في الجاهلية أن يقول الرجل  
 للرجل أنزل لي عن امرأتك وأنزل لك عن امرأتي وأزيدك \* قال  
 في الفتح : (١٨٢ / ٩) ، إسناده ضعيف لأن فيه اسحاق بن عبد الله  
 ابن أبي فرّوة ضعيف جدا \* ، وقال البخاري : تركوه وأحمد نهى  
 عن حديثه .

انظر : التعليق السفني : (٢١٨ / ٢) ، الضعفاء الصغير للبخاري ص : (٣٥) .

(٢) سورة الأنعام : الآية (١٢٠) .

(٣) تقدمت ترجمتهما صفحة (٣٥ - ٣٤) .

(٤) تقدمت ترجمته صفحة (٤٠) .

وأما نكاح الرهط<sup>(١)</sup> : أن النفر من القبيلة أو القبائل كانوا يشتركون ففى إصابة المرأة فإذا جاءت بولد ألحق بأشبههم به .

وأما نكاح الاستتجاد : فهو أن المرأة كانت اذا أرادت ولدا نجداً<sup>(٢)</sup> ، نجيباً بذلت نفسها لنجيب كل قبيلة وسيدها فلا تلد إلا نجيباً فتلحقه بأبيهم شامت .

وأما نكاح الوارد فهو النكاح الصحيح المقصود للتناسل الذى قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ولدت من نكاح لا من سفاح<sup>(٣)</sup> " فان الله تعالى لم يزل ينزل نبيه عليه السلام من الأصلاب الزاكية إلى الأرحام الطاهرة

( ١ ) الرهط : من سبعة الى عشرة ، وقال ثعلب الرهط النفر والقوم والمعشر والعشيرة معناتهم الجمع لا واحد لهم من لفظهم وهو للرجال دون النساء .

انظر : لسان العرب : ( ٧ / ٣٠٤ ) ، المصباح المنير : ( ١ / ٢٥٩ ) .  
( ٢ ) النجد : بضم الجيم ويكسرهما الشجاع .

انظر : اكمال الأعلام : ( ٢ / ٧٠٩ ) .  
( ٣ ) أخرجه ابن سعد فى الطبقات ، وأبو نعيم فى دلائل النبوة ،

وابن عساكر فى تاريخ دمشق ، والبيهقى فى السنن ، والطبرانى فى الأوسط من طريق ابن عباس ، قال فى التلخيص وسنده ضعيف ، ورواه الحارث بن أسامة ومحمد بن سعد فى الطبقات من طريق عائشة وفيه الواقدي متروك .

ورواه البيهقى عن أنس وفيه عبد الله بن محمد بن ربيعة القدسى قال فى النهاية : كان يقلب الأخبار قلب على مالك أكثر من مائة حديث وخمسين حديثاً ، وذكره ابن حبان فى المجروحين قال فى الروا ، وروى من طريق علي وابن عباس وأبى هريرة ، أما حديث على فله طريقان عنه :

الأولى : أخرجه ابن شاذان فى فوائد ابن قانع وغيره : " ولدت من آدم فى نكاح لم يصبنى مهر الجاهلية " وأظنها الألبانى .

.....

== الثانية : خرجت من نكاح ولم أخرج من سفاح من لدن آدم إلى أن ولدني أبي وأمي ولم يصبني من سفاح الجاهلية شيء \* .  
أخرجه الرامهرمزي في الفاصل بين الراوى والواعى والجرجاني في تاريخ جرجان وأبو نعيم في دلائل النبوة ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ، قال الهيثمي في مجمع الزوائد بعد أن عزاه للطبراني في الأوسط فيه محمد بن جعفر بن محمد بن علي صحح له الحاكم في المستدرک وقد تكلم فيه وبقية رجاله ثقات وحديث ابن عباس له عنه طرق .

ابن سعد في الطبقات عنه بلفظ : " خرجت من لدن آدم من نكاح غير سفاح " ، إلا أن هذا السند واه فيه الواقدي وأبو بكر بن سبيرة لذا قال الذهبي في تاريخ الاسلام هذا حديث ضعيف فيـــــــــــــــــه متروكان .

الطريق الأخرى عنه بلفظ " لم يلتق أبواي في سفاح لم يزل الله عز وجل ينقلني من أصلاب طيبة إلى أرحام طاهرة صافيا مهذباً لا تشعب شعبتان إلا كنت في خيرهما " أخرجه أبو نعيم في دلائل النبوة ووهى هذا الإسناد الألباني في الأرواء .  
وطريق أبي هريرة أخرجه ابن عساكر وفيه سهل بن غار ، قال الذهبي : متهم كذبه الحاكم \* ثم قال في الأرواء .

والخلاصة : أن هذا الحديث من قسم الحسن لغيره عندى لأنـــــــــه صحيح الاسناد عن أبي جعفر الباقر مرسلًا ويشهد له الطريق الأولى عن علي ، والثانية عن ابن عباس لأن ضعفها يسير محتسل وأما بقية الطرق شديدة الضعف لا يصح شيء منها .

انظر : طبقات ابن سعد : ( ٦٠ / ١ ) ، دلائل النبوة : ( ١١ / ١٢ )  
تاريخ دمشق : ( ٢٦٧ / ١ ) ، فوائد ابن قانع : ( ١ / ١٦٣ ) ، تاريخ جرجان : ( ٣١٨ - ٣١٩ ) ، تاريخ الاسلام : ( ٢٩ / ١ ) ، الفاصل بين الراوى والواعى : ( ١٣٦ ) ، مجمع الزوائد : ( ٨ / ٢١٤ ) ، سنن البيهقي : ( ١ / ١٧٤ ) ، النهاية : ( ٢ / ٢٥٥ ) ، تلخيص الحبير : ( ٣ / ١٧٦ ) ،  
الأرواء : ( ٦ / ٣٢٩ - ٣٣٤ ) .

وقد قال ابن عباس<sup>(١)</sup> في قوله تعالى : ( وَتَقَلُّبِكَ فِي السَّاجِدِينَ )<sup>(٢)</sup> ،  
قال : " من نبي الى نبي " حتى " جعلك<sup>(٤)</sup> نبيا وكان نور النبوة في آباءه  
ظاهرا حتى حكى أن كاهنة بمكة يقال لها فاطمة بنت مر الخثعمية<sup>(٥)</sup>  
قرأت الكتب فمر بها عبدالمطلب<sup>(٦)</sup> ومعه ابنه عبدالله يريد أن يزوجه  
آمنة بنت وهب فرأت نور النبوة في وجه عبدالله فقالت هل لك أن تغشاني  
وتأخذ ( مائة )<sup>(٧)</sup> من الابل فقال عبدالله :  
( ٨ )  
اما الحرام " فالعمات " دونه . . . والحل لاجل فاستبينه  
فكيف بالأمر الذي تبغينه<sup>(٩)</sup> . . .

- 
- ( ١ ) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم أبو العباس الصحابي  
الجليل ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وحبر هذه الأمة  
وترجمان القرآن دعا له النبي صلى الله عليه وسلم أن يفقهه الله  
في الدين ويعلمه التأويل . توفي بالطائف سنة ثمان وستين ،  
انظر : الاستيعاب : ( ٢ / ٣٣٠ / ٣٣١ ) ، تاريخ بغداد :  
( ١ / ١٧٣ ) ، وفيات الأعيان : ( ٢ / ٦٢ - ٦٤ ) .
- ( ٢ ) سورة الشعراء : الآية ( ٢١٩ ) .
- ( ٣ ) في الأصل " إلى هدى " والتصويب من طبقات ابن سعد :  
( ١ / ٢٥ ) ، وتاريخ دمشق لابن عساكر : ( ١ / ٢٦٧ ) .
- ( ٤ ) في طبقات ابن سعد : ( ١ / ٢٥ ) " أخرجك " .
- ( ٥ ) في الروض الأنف : ( ١ / ١٨٠ ) أن المرأة رقية بنت نوفل أخت  
ورقة بن نوفل تكنى أم قتال ، ومثله قال البيهقي في الدلائل :  
( ١ / ١٠٣ ) ، وانظر البداية والنهاية : ( ٢ / ٢٣١ - ٢٣٢ ) .
- ( ٦ ) جد رسول الله صلى الله عليه وسلم واسمه " شَيْبَة " .
- ( ٧ ) ما بين القوسين زيادة مأخوذة من النهاية لابن كثير : ( ٢ / ٢٣٢ ) يقتضيها  
المقام .

( ٨ ) في الروض الأنف : ( ١ / ١٨٠ ) " فالحمام " .

( ٩ ) تمام البيت : " يحيي الكريم عرضه ودينه " .

انظر : البداية والنهاية : ( ٢ / ١٣٢ ) ، الروض الأنف : ( ١ / ١٨٠ ) .



فلما تزوج آمنة وحملت منه برسول الله صلى الله عليه وسلم سرّ  
في عوده بغاطمة فقال هل لك فيما قلت ( فقالت <sup>(١)</sup> ) قد كان ذلك مرة  
فاليوم لا فإذا " صنعت <sup>(٢)</sup> ) فقال زوجني أبي بآمنة بنت وهب الزهرية  
فقلت قد أخذت النور الذي قد كان في وجهك وأنشأت تقول :

إني رأيت مخيلة <sup>(٣)</sup> ضاءات

فتلأ لأت كتلالى الفجر  
ولمأتها <sup>(٤)</sup> " نورا <sup>(٥)</sup> يضى بها  
ماحوله كاضاء الخ البدر  
ورأيتها متبيننا شرفا  
ماكل قادح زنده يورى <sup>(٦)</sup>  
لله مازهرية سـلبت  
ثوبيك ما استلبت وما تدري <sup>(٧)</sup>

- 
- (١) ما بين القوسين زيادة يقتضيها المقام .  
(٢) في البداية والنهاية : ( ١ / ٢٣٣ ) " ماذا صنعت بعدى " .  
(٣) المخيلة : السحابة التى تخالها ماطرة .  
(٤) أبصرتها .  
(٥) في الأصل " نور " والمثبت هو الصواب .  
(٦) في مختار الصحاح ( ٧١٨ ) ورى الزند يرى خرجت ناره " .  
(٧) هذه القصة أوردها البيهقي في الدلائل : ( ١٠٢ / ١٠٣ )  
وابن كثير في النهاية : ( ٢ / ٢٣١ ) ، والسهيلي في الروض الأنف ( ١ / ١٨٠ )  
بألفاظ مختلفة ومتقاربة .

وأورد ابن كثير الأبيات كالتالي :

إني رأيت مخيلة لمعت . . فتلألت بحناتم القطر  
فلما ثها نورا يضى له . . كاضاءات البدر  
ورجوتها فخرا أبوء به . . ماكل قادح زنده يورى  
لله مازهرية . . الخ . .

\* فصل \*  
~~~~~

فاما اسم النكاح فهو حقيقة في العقد مجاز في الوطء عندنا (١).

==

وأوردها صاحب الروض الأنف كالتالى :

انى رأيت مخيلة نشأت . فتلاأت بحناتم القطر  
فلما تبها نورا الخ  
ورأيت شرفا أبوه به الخ  
والمراد بحناتم القطر السحابة السوداء لامتلائها بالماء .  
وسا قالت أم قتال بنت نوفل من الشعر تتأسف على ما فاتها  
من الأمر الذى رامته مارواه البيهقي في الدلائل : ( ١٠٣ / ١ )  
" عليك بال زهرة حيث كانوا . وآمنة التى حلت غلاما  
ترى المهدى حين ترى عليه . ونورا قد تقدمه اماما  
فكل الخلق يرجوه جميعا . يسود الناس مهتديا اماما  
براه الله من نور صفاء . فاذهب نوره عنا الظلاما  
وذلك صنع ربك اذ حباه . اذا ماسار يوما أو أقاما  
فيهدى أهل مكة بعد كفر . ويفرض بعد ذلك الصياما

( ١ ) قال النووى في تصحيح التنبيه ( ٩٤ )

واما حقيقة النكاح عند الفقهاء ففيه ثلاثة أوجه لأصحابنا حكاها  
القاضى حسين أصحابها أنه حقيقة في العقد مجاز في الوطء  
وهذا هو الذى صححه القاضى وأطنب في الاستدلال له وبه  
قطع صاحب التتمة وهو الذى جاء به القرآن العزيز والأحاديث  
والثاني : انه حقيقة في الوطء مجاز في العقد . والثالث : انه حقيقة فيهما بالاشتراك .  
وانظر : حاشية البجيرمي على المنهج : ( ٣ / ٣٢٠ ) مغنى  
المحتاج : ( ٣ / ١٢٣ ) ، فتح المعين : ( ٢٩٥ ) .

وقال أبو حنيفة <sup>(١)</sup> هو حقيقة في الوطء مجاز في العقد <sup>(٢)</sup> .  
وتأثير هذا الخلاف أن من جعل اسم النكاح حقيقة في الوطء حرم  
بوطء الزنى ما حرم بالنكاح ومن جعله حقيقة في العقد لم يحرم  
بوطء الزنى ( ما ) <sup>(٣)</sup> حرم بالنكاح <sup>(٤)</sup> على ماسياتي شرعه ودليله <sup>(٥)</sup> .

(١) هو النعمان بن ثابت التيمي الكوفي أحد الأئمة الأعلام سيد  
الفقهاء وإمام مدرسة الرأي في عصره ساد أهل زمانه بلامدافعة  
في علوم شتى .

قال الشافعي : " الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة وأكبره  
أبو حنيفة على القضاء فأبى أن يكون قاضيا وكان يحيى الليل  
صلاة ودعاء وتضرعا ، رحمه الله ورضي عنه ، مات سنة خمسين ومائة .  
انظر : تذكرة الحفاظ : ( ١ / ١٦٨ ) ، طبقات ابن سعد : ( ٦ / ٣٦٨ )  
وفيات الأعيان : ( ٥ / ٤٠٥ ) ، تاريخ بغداد : ( ١٣ / ٣٢٣ ) .  
شذرات الذهب : ( ١ / ٢٢٧ ) ، ميزان الاعتدال : ( ٤ / ٢٦٥ ) ،  
مرآة الجنان : ( ١ / ٣٠٩ ) ، تهذيب الأسماء : ( ٢ / ٢١٦ ) ،  
تهذيب التهذيب : ( ١٠ / ٤٤٩ ) .

(٢) لأن الاستعمال اللغوي ورد بذلك ، قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم : " تناكحوا تكثروا " .

انظر : بدائع الصنائع : ( ٣ / ١٤٠٨ / ١٩٩٠ ) ، المبسوط : ( ٤ / ١٩٢ )  
والحديث تقدم تخريجه ( ٤٤ ) .

(٣) ما بين القوسين زيادة اقتضاها المقام وهي ساقط من الأصل .

(٤) يعني من زنى بامرأة هل تحرم على ابنه وأبيه بناء على أنه حقيقة فسي  
الوطء أم لا تحرم بناء على أنه حقيقة في العقد .

وفيما لو طلق الطلاق على النكاح فهل يحمل على العقد أم على الوطء .  
هذا ما لم ينو أحدهما .

انظر : تحفة المحتاج : ( ٧ / ١٨٢ ) ، مغنى المحتاج : ( ٣ / ١٢٣ ) .

(٥) انظر صفحة : ( ٨٢٢ ) .

لكن من الدليل على أنه حقيقة في العقد أن كل موضع ذكر الله تعالى  
النكاح في كتابه ، فإنما أراد به العقد دون الوطء<sup>(١)</sup> .  
ولأن التزويج لما كان بالإجماع اسماً للعقد حقيقة كان النكاح بمشابهته  
لاشتراكهما في المعنى .  
ولأن استعمال النكاح في العقد أكثر وهو به أخص وأشهر وهو في أشعار  
العرب أظهر ، قال الشاعر :

بنو دارم أكفا وهم آل مسمع  
وتتكح في أكفائها الخطبات<sup>(٢)</sup> .

---

(١) قال الزمخشري وهو من علماء الحنفية " لم يرد النكاح في القرآن  
إلا بمعنى العقد ، واستثنى ابن فارس قوله تعالى : ( وَابْتَئُوا  
الْبَيَّاتِ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النُّكَاحَ ) قال فان المراد به الحسم .  
انظر : الكشف : ( ٣ / ١٦٧ ) ، معجم مقاييس اللغة :  
( ٥ / ٤٧٥ ) .

(٢) البيت للفرزدق - واسمه همام بن غالب بن صعصعة من دارم .  
والفرزدق لقبه ، توفي سنة أربع عشرة ومائة هجرية ، والبيت فـسـى  
ديوانه : ( ١ / ١٠٧ ) وصحة روايته هكذا :  
بنوا مسمع أكفاؤهم آل دارهم . . . وتتكح في أكفائها الخطبات  
والخطبات من بنى عمرو بن تميم وهم بنو الحارث وقبيل البيت  
إنى لقاض بين حَيَّيْنِ أصبحا . . . مجالس قد ضاقت بها الحلقات  
ومعده :  
ولا يدرك الغايات إلا جياها . . . ولا تستطيع الجلة الهكرات  
والجلة هي المسان من الأهل والهكرات الفتيات منها .

## بَابُ

مَا جَاءَ فِي أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
وَأَزْوَاجِهِ فِي النِّكَاحِ

قال الشافعي رضي الله عنه : إن الله تعالى لما خص به رسوله صلى الله عليه وسلم من وحيه وأبان<sup>(١)</sup> بينه وبين خلقه بما فرض عليهم من طاعته افترض<sup>(٢)</sup> عليه أشياء خففها عن خلقه ليزيده بهما إن شاء الله قرينة<sup>(٣)</sup> إليه وأباحه أشياء حظرها<sup>(٤)</sup> على خلقه زيادة في كرامته وتبiana لفضيلته صلى الله عليه وسلم .

هذا فصل نقله المزني<sup>(٥)</sup> مع بقية الباب من أحكام القرآن للشافعي<sup>(٦)</sup> .  
فأنكر بعض المعترضين عليه إيراد ذلك في مختصره<sup>(٧)</sup> لسقوط التكليف عنا فيما خص به الرسول من تخفيف وتغليظ ولوفات زوجاته المخصوصات بالأحكام فلم يكن فيه إلا التشاغل بما لا يلزم عما يجب ويلزم .  
فصوب أصحابنا ما أورده المزني وردوا على هذا المعترض بما ذكره  
من عرض المزني من وجهين :

- 
- (١) من المبانة .
  - (٢) في الأصل " عليهم " والتصويب من مختصر المزني : ( ١٦٢ ) .
  - (٣) القرينة : بضم القاف وسكون الراء جمعها قرب وهو ما يتقرب به إلى الله تعالى .
  - انظر : المصباح المنير : ( ١٥٣ ) .
  - (٤) الحظر : الحجر وهو ضد الإباحة حظر فهو محظور أي محرم . أهـ
  - مختار الصحاح : ( ١٤٣ ) .
  - (٥) في المختصر : ( ١٦٢ ) .
  - (٦) انظر : الأم : ( ٥ / ١٤٠ ) .
  - (٧) منهم أبو علي بن خيران .
  - انظر : روضة الطالبين : ( ٢ / ١٧ / ١٨ ) .

أحدهما : أنه قدَّم مناكح النبي صلى الله عليه وسلم تَبْرُكًا وَالتَّبَرُّكُ فـي  
المناكح مقصود كالـتبرك فيها بالخطب .

والثاني : أن يسبق العلم بأن الأمة لاتساوي نهـيها صلى الله عليه وسلم  
في مناكحه وإن ساوته في غيرها من الأحكام حتى لا يقدم أحد  
على حظر عليه اقتداء به (١) .

### \* فصل \*

فأما قول الشافعي إن الله تعالى لما خص به رسوله صلى الله  
عليه وسلم من وَحْيِهِ ، ففيه روايتان :  
أحدهما : لِمَا خص بكسر اللام وتخفيف الميم .  
والأخرى : لِمَا خُصَّ بفتح اللام وتشديد الميم فمن روى بكسر اللام وتخفيف  
الميم وحملها على معنى الشرط وجعل ما بمعنى الذي واللام قبلها  
للاضافة ، فيكون تقديره إن الله تعالى لأجل الذي خص به رسوله  
صلى الله عليه وسلم من وحيه .

(١) قال النووي قال الصميري : منع أبو علي بن خيران الكلام فـي  
الخصائص لأنه أمر انقضى فلامعنى للكلام فيه .  
وقال سائر أصحابنا لا بأس لِمَا فيه من زيادة العلم ، فهذا كلام  
الأصحاب .

والصواب ، الجزم بجواز ذلك بل استحبابه بل لو قيل بوجوبه لم  
يكن بعيدا لأنه ربما رأى جاهل بعض الخصائص ثابتة فـي  
الحديث الصحيح فعمل به أخذا بأصل التأسي فوجب بيانها  
لتعرف فلا يعمل بها وأي قاعدة أهم من هذه \* .  
أنظر : روضة الطالبين : ( ٢ / ١٢ / ١٨ ) .

وَمَنْ رَوَى بفتح اللام وتشديد الميم حطها على معنى الخبر وجعل  
 مايعنى بعد فيكون تقديره أن الله تعالى خص رسوله من وحيه <sup>(١)</sup>  
 وكلا الروايتين جائزة والأولى أظهر .

وإن قيل فكيف جعل الشافعي رسول الله صلى الله عليه وسلم مخصوصا  
 بالوحي وقد أوحى الله تعالى إلى غيره من الأنبياء ، قال الله تعالى :  
 ( إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ ) <sup>(٢)</sup>  
 فمن ذلك ثلاثة أجوبة :

أحدها : أنه خُصَّ بالوحي من بين أهل عصره حتى بعث رسولا  
 إلى جميعهم ، فكان مخصوصا بالوحي من بينهم .  
 والثاني : أنه خُصَّ بانتهاء الوحي وختم النبوة حتى لا ينزل بعده وحي  
 ولا يبعث بعده نبي فصار خاتما للنبوة <sup>(٣)</sup> ، مبعوثا إلى  
 الخلق كافة <sup>(٤)</sup> .

- ( ١ ) كذا في الأصل ولعل في العبارة سقطا أو تحريفا .  
 ( ٢ ) سورة النساء ، الآية ( ١٦٣ ) .  
 ( ٣ ) قال تعالى : ( مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ  
 اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ) سورة الأحزاب : الآية ( ٤٠ ) .  
 ( ٤ ) قال تعالى : ( وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا  
 وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ) ، سورة سبأ ، الآية ( ٢٨ ) .



حتى بعث إلى الانس والجن ، وقال صلى الله عليه وسلم : " بعثت إلى الأحمر والأسود <sup>(١)</sup> وفيه تأويلات :  
أحدهما : إلى العرب والعجم .  
والثاني : إلى الانس والجن <sup>(٢)</sup> .  
والثالث <sup>(٣)</sup> : أنه خُصَّ بالوحي الذي هو القرآن المعجز الذي " يبقى <sup>(٤)</sup> اعجازه إلى آخر الدهر ويعجز عن معارضته أهل كل عصر وليس فيما أُوحي إلى من قبله من الأنبياء اعجاز " يبقى <sup>(٥)</sup> فصار بهذا الوحي مخصصا .

( ١ ) أخرجه الدارمي في سننه : ( ٢ / ٢٢٤ ) عن أبي ذر رضى الله عنه قال أعطيت خمسا لم يُعْطِهَنَّ نبي قبلي بعثت إلى الأحمر والأسود وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا وأحطت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي ونصرت بالرغب شهرا يرفعني العدو مسيرة شهر وقيل لي سل تعطه فاخْتَبَأْتُ دعوتي شفاعا لأمتي وهي نائلة منكم إن شاء الله تعالى من لا يشرك بالله شيئا .  
وأخرجه مسلم في صحيحه : ( ٥ / ٣ ) عن جابر رضى الله عنه وأحمد عن ابن عباس وعن أبي موسى روه بالفاظ متقاربة ومتقدم وتأخير .

( ٢ ) قال النووي في شرح مسلم : ( ٥ / ٤ ) والجميع صحيح فقد بعث إلى جميعهم .  
( ٣ ) من الأجوبة السابقة .  
( ٤ ) في الأصل : " يبقى " .  
( ٥ ) في الأصل : " يبقى " .

وأما قول الشافعي وأبان بينه وبين خلقه بما فرض عليهم من طاعة  
أولى الأمر وأحبّه لوجوب طاعته ، قال الله تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا  
أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ) (١) ، وفي أولى الأمر ثلاثة  
أقارب :

أحدها : أنهم الأمراء وهو قول ابن عباس (٢) .

والثاني : هم العلماء وهو قول جابر (٣) .

والثالث : هم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قول مجاهد (٤) .

فأوجب طاعة أولى الأمر كما أوجب طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم  
فأين موضع الإبانة بينه وبين خلقه بما فرض عليهم من طاعته ، وعن ذلك  
ثلاثة أجوبة :

أحدها : أن طاعة أولى الأمر من طاعة الرسول لتباينهم عنه وقيامهم  
مقامه فصار هو المخصوص بها دونهم .

(١) سورة النساء ، الآية (٥٩) .

(٢) تقدمت ترجمته صفحة (٥٢) .

(٣) هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بن كعب أبو عبد الله  
الأنصاري الفقيه مفتي المدينة في زمانه حمل عن النبي صلى الله  
عليه وسلم علما كثيرا ، توفي سنة ثمان وسبعين ، وقيل سبع  
وسبعين .

انظر: أسد الغابة : (٢٥٦/١) ، تذكرة الحفاظ : (٤٣ / ١) ،  
شذرات الذهب : (٨٤ / ١) .

(٤) انظر: تفسير القرطبي : (٥ / ٢٥٩ / ٢٦٠) ، ابن كثير :  
(١ / ٥١٨) ، الدر المنثور : (٢ / ٥٧٤ / ٥٧٥) ، فتح القدير :  
(١ / ٤٨١) .

وترجمة مجاهد تقدمت صفحة (٤١) .

والثاني : أن طاعة الرسول واجبة في أمور الدين والدنيا وطاعة أولى الأمر مختصة بأمور الدنيا دون الدين فتميز عنهم بموجب الطاعة .

والثالث : أن طاعة الرسول باقية أوامره ونواهيه إلى قيام الساعة وطاعة أولى الأمر مختصة بمدة حياتهم وبقاء نظرهم فكان هذا موضع الإبانة بينه وبينهم .

### \* فصل \*

وأما قول الشافعي افترض عليه أشياء خففها عن خلقه ليزيده بها إن شاء الله قرينة إليه وأباحه أشياء حظرها على خلقه زيادة في كرامته وتبينا لفضيلته (١).

وهذا صحيح إن الله تعالى خص رسوله صلى الله عليه وسلم بالرسالة وفرض الطاعة حتى يُمَيِّزَ بها على جميع المخلوقات مَسَيِّرَهُ عنهم في أحكام الدين من وجهين :

أحدهما : تغليظ .

والآخر : تخفيف .

فأما التغليظ فهو أن فرض عليه أشياء خففها عن خلقه وذلك لأمرين : -

---

(١) انظر: الأم : ( ٥ / ١٤٠ ) .

أحدهما : لعله بأنه أقوم بها منهم وأصبر عليها منهم .  
والثاني : لجعل أجره بها أعظم من أجورهم وقُرْبُهُ بها أزيد من قُرْبِهِمْ .

وأما التخفيف فهو أنه أباحه أشياء حظرها عليهم وذلك لأمرين :-

أحدهما : لتظهر بها كرامته ويبين بها اختصاصه ومنزلته .  
والثاني : لعله <sup>(١)</sup> بأن ما خصه به من الإباحة لا يلهمه عن طاعته وإن الهام ولا يعجزه عن القيام بحقه وإن أعجزهم ليعلموا أنه على طاعة الله تعالى أقدر وبحقه أقوم فإن قيل فقول الشافعي ليزيده بها إن شاء الله تعالى قربةً إليه .

أكان على شك فيه حتى استثنى مشيئة الله تعالى ، قيل ليست شكا وفيها لأصحابنا وجهان :-

أحدهما : أنها تحقيق لقوله تعالى : ( ستجدني إن شاء الله من الصابرين ) <sup>(٢)</sup>  
والوجه الثاني : أنها بمعنى إذا شاء الله وتكون بمعنى " إذا " <sup>(٣)</sup> كما قال تعالى : ( لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ ) <sup>(٤)</sup> .

( ١ ) الضمير يعود على المولى عز وجل .

( ٢ ) سورة الصافات ، الآية ( ١٠٢ ) .

( ٣ ) في الأصل : " ان " والمثبت هو الصواب .

( ٤ ) سورة الفتح : الآية ( ٢٧ ) .

### \* مسألة \*

( قال الشافعي <sup>(١)</sup> ) فمن ذلك <sup>(٢)</sup> أَنَّ كُلَّ مَنْ مَلَكَ زَوْجَةً فَلَيْسَ عَلَيْهِ تَخْيِيرُهَا فَأَمَرَ اللَّهُ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَخِيرَ نِسَاءَهُ فَأَخْتَرَنَّهُ <sup>(٣)</sup> . وهذا صحيح ، ذكر الشافعي ما خص به رسول الله صلى الله عليه وسلم في منأكحه دون غيره لأمرين :

أحدهما : أنه كتاب النكاح فأورد ما اختص بالنكاح .

والثاني : أنه منقول عنه من أحكام القرآن <sup>(٤)</sup> ، فأورد منه ما قص الله تعالى عليه في القرآن .

فمن ذلك وهو ما خص به تغليظا ، أن الله تعالى أوجب عليه تخير نساءه ولم يوجب ذلك على أحد من خلقه ، فقال تعالى : ( يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ، وَإِن كُنْتُنَّ تُرِدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْدارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا ) <sup>(٥)</sup> .

- 
- (١) ما بين القوسين ساقط من الأصل ، وقد أثبتتها في الأم (١٤٠ / ٥) .  
 (٢) أي ما خص الله به رسوله صلى الله عليه وسلم .  
 (٣) انظر: الأم : (١٤٠ / ٥) .  
 (٤) انظر: الأم : (١٤٠ / ٥) .  
 (٥) سورة الأحزاب ، الآية : (٢٨ - ٢٩) .

فاختلف أهل العلم فيها خيرهن رسول الله صلى الله عليه وسلم

فيه على قولين :

أحدهما : أنه خيرهن بين اختيار الدنيا فيفارقهن وبين اختيار الآخرة

فيمسكنهن ولم يختار هو الطلاق وهذا قول الحسن<sup>(١)</sup>، وقتادة<sup>(٢)</sup>.

والثاني : أنه خيرهن بين الطلاق والمقام وهذا قول عائشة<sup>(٣)</sup>، ومجاهد<sup>(٤)</sup>،

وهو الأشبه بقول الشافعي<sup>(٥)</sup>.

( ١ ) البصري : تقدمت ترجمته صفحة ( ٣٦ ) .

( ٢ ) هو قتادة بن دعامة السدوسي البصري تابعي إمام ثقة حجة

من أحفظ أهل زمانه للحديث وأعلمهم بالقرآن والفقه واللغة  
والأنساب وأيام العرب ،

قال سعيد بن المسيب : ما أتاني عراقي أحسن من قتادة ، وقال  
له ما كنت أظن أن الله خلق مثلك ، مات سنة ست أو سبع أو ثمان  
عشرة ومائة .

انظر: الجرح والتعديل : ( ٧ / ١٢٣ ) ، وفيات الأعيان :

( ٤ / ٨٥ / ٨٦ ) .

( ٣ ) تقدمت ترجمتها صفحة ( ٤٨ ) .

( ٤ ) انظر: تفسير الطبري : ( ٢١ / ١٠٠ / ١٠١ ) ، القرطبي :

( ١٤ / ١٧٠ ) ، الدر المنثور : ( ٦ / ٥٩٦ / ٥٩٧ ) ، فتح

القدير : ( ٤ / ٢٧٦ ) .

( ٥ ) قال في الأم : ( ٥ / ١٤٠ ) : فمن ملك زوجة سوى رسول الله

صلى الله عليه وسلم لم يكن عليه أن يخيرها في المقام

معه أو فراقها وله حبسها إذا أدى إليها ما يجب عليه لها وإن

كرهته ، وأمر الله عز وجل رسوله فقال : ( قُلْ لَا زَوْجَ لَكَ إِن كُنْتُمْ

تُرَدُّنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا ) إلى قوله : ( أَجْرًا عَظِيمًا ) ،

فخيرهن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخترته فلم يكن

الخيار إذا اخترته طلاقا ولم يجب عليه أن يحدث لهن طلاقا

إذا اخترته .

واختلف أهل العلم في سبب هذا التخيير على خمسة أقاويل<sup>(١)</sup> :  
أحدها : أن نساء تغايرن عليه فحلف أن لا يكلمهن شهرا فأمر بتخييرهن  
وهذا قول عائشة<sup>(٢)</sup> .

والثاني : أنهن اجتمعن يوما وقلن نريد ما يريد النساء من الثياب والحلي  
وطالبته وكان غير مستطيع فأمر بتخييرهن .

والثالث : أن الله تعالى أراد امتحان قلوبهن ليرتضي رسول الله  
صلى الله عليه وسلم خيرا نساء خلقه فخيرهن .

والرابع : أن الله تعالى صان خلوة نبيه فخيرهن على أن  
لا يتزوجن بعده فلما أجبن الى ذلك أسكنهن وهذا قول مقاتل<sup>(٣)</sup> .

== قال القرطبي في تفسيره : ( ٤ / ١٧٠ ) وهو الأصح لقول عائشة  
رضي الله عنها لما سئلت عن الرجل يخير امرأته فقالت : " قد  
خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أفكان طلاقا " والحديث  
في البخاري : ( ٩ / ٢٦٧ ) .

(١) ذكرها في تلخيص الحبير : ( ٣ / ١٢٢ ) الا الرابع فذكر  
بدلا منه أن سبب نزول آية التخيير قصة مارية في بيت حفصة  
أو قصة الغسل الذي شرهه في بيت زينب بنت جحش " ،  
وذكر الطبري في تفسيره : ( ٢١ / ٩٩ / ١٠١ ) بعضها منها .

(٢) تقدمت ترجمتها صفحة ( ٤٨ ) .

(٣) هو مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي الخراساني أبو الحسن  
صاحب التفسير .

قال ابن حبان : ما وجدت علم مقاتل بن سليمان في علم الناس  
الا كالبحر الأخضر في سائر البحور وروى عن الشافعي من وجوه  
الناس عيال على مقاتل في التفسير .

وقال ابن المبارك : ما أحسن تفسيره لو كان ثقة ، وقال النسائي كان  
مقاتل يكذب ، مات سنة خمسين ومائة .



والخامس : أن الله تعالى خير نبيه بين " الغنى " ( ١ ) والفقر فنزل عليه  
جبريل وقال ان الله يقرئك السلام ويقول ان شئت يا محمد  
حراء ( ٢ ) أو ثبيراً ( ٣ ) ذهباً فقال صف لي الدنيا فقال حلالها  
حساب وحرامها عذاب ، فاختار الفقر على " الغنى " ( ٤ ) والأخيرة  
على الدنيا ، وقال لأن أجوع يوماً فأصبر وأشبع يوماً فأشكر خير من  
الدنيا وما فيها ، اللهم أحيني مسكيناً وأمتي مسكيناً وأحشرنى فسي  
زمرة المساكين ( ٤ ) .

== انظر : ميزان الاعتدال : ( ٤ / ١٧٣ ) ، تهذيب التهذيب :

( ١٠ / ٢٧٩ / ٢٨٠ ) ، طبقات المفسرين : ( ٢ / ٣٣٠ ) .

( ١ ) في الأصل : " الغناء " بالمد ، والصواب بالقصر كما أثبتناه وهو  
ضد الفقر .

قال في مختار الصحاح : ( ٣٨٣ ) الغناء بالكسر والمد السماع  
وبالقصر اليسار .

( ٢ ) حراء : جبل معروف بمكة كان يتحنث فيه النبي صلى الله عليه  
وسلم الليلي ذوات العدد - وهو التعبد " كما في صحيح  
البخاري : ( ١ / ٢٢ ) ، قال في الفتح : وحراء بالمد وكسر أوله  
كذا في الرواية وهو صحيح .

وقال في هدى الساري : ( ١٠٤ ) وحكى فيه الفتح والضم وهو  
مدود ويقصر ويصرف ولا يصرف .

( ٣ ) قال في النهاية : ( ١ / ٢٠٧ ) هو الجبل المعروف عند مكة  
وانظر لسان العرب : ( ٤ / ١٠٠ ) .

( ٤ ) لم أجده بهذا اللفظ ، وقال ابن حجر في التلخيص الحبير :

( ٣ / ١٦٤ ) حديث أنه صلى الله عليه وسلم اختار الفقر على

الغنى هذا الاختيار لأصل له لكن يستأنس له بما ثبت فسي

الصحيحين أنه أتى بمفاتيح كنوز الأرض فردها " لكن لا ينفي

مطلق الغنى المذكور في قوله تعالى : ( وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى ) ==

فحينئذ أمره الله تعالى بتخيير نساء لما في طباع النساء ممن

== سورة الضحى، آية (٨) ثبت في السير كلها أنه لما مات كان مكفيا وثبت أنه استعان من الفقر " أه كلام ابن حجر.

قلت : فقد ورد في الترمذى : ( ٤ / ٥٧٥ ) بعض من الجزء الأول عن أبي أمانة مرفوعا " عرض علي ربي ليجعل بطحاء مكة ذهبيا قلت لا يارب ولكن أشبع يوما وأجوع يوما فإذا جعت تضرعت اليك وذكرتك وإذا شبعت شكرتك وحمدتك " .

قال الترمذى : حديث حسن . وانظر : تخریج أحاديث الأحياء : ( ٤ / ١٩٤ ) .

وأما الجزء الثاني : " اللهم أحيني مسكينا " . الخ

فأخرجه الترمذى : ( ٤ / ٥٧٧ ) ، وابن ماجه : ( ٢ / ١٣٨١ ) عن أبي سعيد الخدرى قال أحبوا المساكين فاني سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول في دعائه اللهم أحيني مسكينا الخ وقال الترمذى : حديث غريب .

وأخرجه الحاكم في المستدرک : ( ٤ / ٣٢٢ ) وقال صحيح الإسناد وأقره الذهبي .

ورواه الطبراني عن عبادة بن الصامت كما في مجمع الزوائد : ( ١٠ / ٢٦٢ ) ، قال الهيثمي وفيه بقیة بن الوليد وقد وثق على ضعفه ، وشيخ الطبراني وعبد الله بن زياد الأزاعي لم أعرفهما وبقية رجاله ثقات .

ونذكره ابن الجوزي في الموضوعات : ( ٣ / ١٣١ ) وقال هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر له طريقا أخرى عن أنس به وقال فيه الحارث بن النعمان قال البخاري منكر الحديث " أه .

ضعفه ابن حجر في التلخيص : ( ٣ / ١٠٩ ) وقال أسـرف ابن الجوزي فذكر هذا الحديث في الموضوعات وكأنه أقدم عليه لما رآه مبينا للحال التي مات عليها النبي صلى الله عليه وسلم لأنه كان مكفيا " أه .

حب الدنيا فلما نزل عليه التخيير " بدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم بعائشة <sup>(١)</sup> وكانت أحب نساءه اليه " واحدتهن سنا <sup>(٢)</sup> فتلا عليها آية التخيير <sup>(٣)</sup> وقال لا تحذني شيئا حتى يوامر بك أبويك لأنه خاف مع حبه لها أن تعجل لحدائث سننها فتختار الدنيا فقالت أفبك يا رسول الله أوامر أبوي قد اخترت الله ورسوله والدار الآخرة وسألته أن يكرم عليها

== وقال البيهقي في السنن : ( ٢ / ١٢ ) وأما قوله، إن كان قاله " اجني مسكينا وأمتني مسكينا " فهو ان صح طريقه وفيه نظر أنه لم يسأل المسكنة التي يرجع معناها الى القلة وانما سأل المسكنة التي يرجع معناها الى الاخبات والتواضع فكأنه صلى الله عليه وسلم سأل الله تعالى أن لا يجعله من الجبارين المتكبرين وأن لا يحشره في زمرة الأغنياء المترفين .

قال في الارواء : ( ٣ / ٣٦٢ ) والخلاصة ان جميع طرق هذا الحديث لا تخلو من قاذح الا أن مجموعها يدل على أن للحديث أصلا فان بعضها شديد الضعف والحديث بمجموعه حسن وقد جزم العلائي بصحته " اهـ .

وانظر : سلسلة الأحاديث الصحيحة : ( ١ / ٥٥٥ ) رقم ( ٣٠٨ ) .

( ١ ) تقدمت ترجمتها صفحة ( ٤٨ ) .

( ٢ ) يقال للفتي حديث السنن كما في القاموس : ( ١ / ١٢٠ ) ،

والمصباح : ( ١٣٥ ) .

( ٣ ) هي قوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنْتُنَّ تُحِزُّنَ

الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا

- الى قوله - أَجْرًا عَظِيمًا ) سورة الأحزاب ، الآية ( ٢٨ - ٢٩ ) .

اختيارها عند أزواجه فقال صلى الله عليه وسلم ما كان لنبي أن يغفل<sup>(١)</sup>،  
ثم دخل على أزواجه فكان إذا دخل على واحدة منهن تلا عليها الآية  
تقول ما اختارت عائشة فيقول اختارت الله ورسوله والدار الآخرة  
فتقول قد اخترت الله ورسوله والدار الآخرة حتى دخل على فاطمة بنت  
الضحاك الكلابية وكانت من أزواجه " فتلا<sup>(٢)</sup> عليها الآية فقالت قد  
اخترت الحياة الدنيا فسرحتها فلما كان في زمن عروجت تلتقط البعسر<sup>(٣)</sup>.  
وهي تقول اخترت الدنيا على الآخرة فلا دنيا ولا آخرة<sup>(٤)</sup>."

(١) قال الزجاج " غل الرجل يغفل إذا خان لأنه أخذ شيء فسي  
خفاء " ، ومنه قوله تعالى : ( وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ ) ورجح القرطبي  
أنه يخون ، وقيل أن يكتم شيئاً .

انظر : القاموس : ( ٤ / ٢٦ ) ، لسان العرب : ( ١١ / ٤٩٩ / ٥٠٠ )  
المصباح المنير : ( ١٠٥ ) ، تفسير القرطبي : ( ٤ / ٢٥٥ ) .

(٢) في الأصل : " فما تلا " . والمثبت هو الصواب .

(٣) البعسر : بفتح الباء وسكون العين وفتحها رجميع الخف والظلف  
من الابل والشاة وقرالوحش والظباء الا البقر الأهلية فانها  
تحشى وهو حشيها " .

انظر : لسان العرب : ( ٤ / ٧١ ) .

(٤) حديث تخيير نساء صلى الله عليه وسلم الجزء الأول منه  
الى قوله : " اخترت الله ورسوله والدار الآخرة " أخرجه البخاري :  
( ٨ / ٥١٩ ) ، ومسلم : ( ١٠ / ٧٨ / ٧٩ ) ، والترمذي : ( ٥ / ٣٥١ )  
والنسائي : ( ٦ / ٥٥ / ٥٦ ) .

وقوله : " وسألت أن يكتم عليها اختيارها " الى قوله : " مَا كَانَ لِنَبِيٍّ  
أَنْ يَغُلَّ " .

لم أجده بهذه اللفظ لكن في صحيح مسلم : ( ١٠ / ٨١ ) من حديث  
جابر رضي الله عنه قالت عائشة : " وأسألك أن لا تخبر امرأة من  
نساءك بالذي قلت قال لا تسألني امرأة منهن الا أخبرتها أن الله ==

.....

== لم يبعثنى معنتا ولا متعننا ولكن بعثنى معلما ميسرا " ، وفي رواية لمسلم أيضا : ( ١٠ / ٩٤ ) أن عائشة قالت لا تخبر نساءك ان اخترتك فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : " ان الله أرسلني مبلغا ولم يرسلني متعننا " .

وقوله : حتى دخل على فاطمة بنت الضحاك الكلابية " السخ ، لم أجده أيضا بهذا اللفظ .

وقد أخرج ابن سعد في الطبقات : ( ٨ / ١٤٢ ) عن محمد بن عمر حدثنا عبد الله بن سليمان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد دخل بها ولكنه لما خير نساء اختارت قومها ففارقها فكانت تلتقط البعر وتقول أنا الشقية " وفي اسناده محمد بن عمر الواقدي استاذ ابن سعد متروك كما في التقريب : ( ٣١٣ ) ،

وقال ابن عبد البر في الاستيعاب : ( ٤ / ٣٨١ ) بهامش الاصابة ، قال ابن اسحق فاطمة بنت الضحاك تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد وفاة ابنته زينب وخيرها حين نزلت آية التخيير فاختارت الدنيا ففارقها رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت بعد ذلك تلتقط البعر وتقول أنا الشقية التي اخترت الدنيا وهذا عندنا غير صحيح لأن ابن شهاب يروى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وعروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خير أزواجه بدأ بها فاختارت الله ورسوله قالت وتتابع أزواج النبي صلى الله عليه وسلم كلهن على ذلك ، وقال قتادة وعكرمة كان عنده حين خيرهن تسع نساء وهن اللاتي توفى عنهن ، وقال جماعة ان التي كانت تقول أنا الشقية هي التي استعان من رسول الله صلى الله عليه وسلم واختلف في المستعينة من رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلافا كثيرا ولا يصح فيها شيء " ==

\* فصل \*  
=====

فاذا تقرر ما وصفنا من تخيرهن انتقل الكلام الى حكم الاختيار فان قيل ( أنه )<sup>(١)</sup> عليه السلام خيرهن بين اختيار الدنيا فيفارقهن وبين اختيار الآخرة فيمسكنهن لم يقع بهذا الاختيار طلاق حتى يطلقهن<sup>(٢)</sup>.

== وتعقبه ابن حجر في الاصابة : ( ٣٨٢ / ٤ ) بقوله : " اما قوله فلا يصح منها شيء فعجيب فقد ثبتت قصتها في الصحيح من حديث أبي أسيد الساعدي إلا إن كان مراده بنفي الصحة الجزم بالكلابية دون غيرها فهو ممكن على بعده " أه  
وقال ابن رشد : " واختارت واحدة منهن نفسها وهي بنست الضحاك العامري كذا وقع في المدونة وقيل انه لم يكن عند النبي صلى الله عليه وسلم حين خير أزواجه الا التسع النسوة اللاتي توفي عنهن وهو الصحيح " أه ، مقدمات ابن رشد : ( ٢٦٩ / ٢ ) مع المدونة .

وفي حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ( ٢١١ / ٢ ) والحق أنه لم يثبت ان امرأة من نساء اختارت الدنيا بل كلهن اخترن الله ورسوله والدار الآخرة وما قيل ان فاطمة بنت الضحاك اختارت الدنيا فكانت تلتقط البعر وتقول هي الشقية فقد رده العراقي بأنها استعادت بالله منه ولم يثبت أنها قالت اخترت الدنيا وأن آية التخيير انما نزلت وفي عصته التسع اللاتي مات عنهن " أه .

( ١ ) ما بين القوسين زيادة اقتضاها المقام وهي ساقط من الأصل .

( ٢ ) قال في روضة الطالبين : ( ٥ / ٢ ) ولو فرض أن واحدة منهن اختارت الدنيا فهل كان يحصل الفراق بنفس الاختيار وجهان أصحهما لا .

وعليه أن يطلقهن ان اخترن الدنيا كما طلق فاطمة بنت الضحاك<sup>(١)</sup>  
 لقوله تعالى : ( إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فَرِيضَتُهَا فَعَلَيْكُمْ أَمْتُكُمْ  
 وَأَسْرَحُكُمْ سَرَاحًا جَمِيلًا )<sup>(٢)</sup> .

والسراح الجميل يحتل ثلاث تأويلات :

أحدها : أنه الصريح من الطلاق دون الكناية لثلا يراعى فيه النية .

والثاني : أنه أقل من ثلاث ليكن فيه الرجعة .

والثالث : أن يوفى فيه الصداق ويدفع فيه المتعة .

فان طلق المختارة منهن أقل من ثلاث فهل يقع طلاقها بائنا لا يملك

فيه الرجعة أم لا على وجهين :

أحدهما : أنه يكون كطلاق غيره من أمته رجعيا .

والوجه الثاني : أنه يكون بائنا لا رجعة فيه لأن الله تعالى غلظ عليه

(\*)

في التخيير فيغلظ عليه الطلاق .

وفي تحريمهن بذلك على التأبيد وجهان<sup>(٣)</sup> :

أحدهما : لا يحر من على التأبيد ليكون سراحا جميلا .

والوجه الثاني : قد حرمن على الأبد لانهن اخترن الدنيا على الآخرة فلم

يكن من أزواجه في الآخرة فهذا حكمهن اذا قيل ان تخيير

(١) انظر صفحة ( ٧١ ) .

(٢) سورة الأحزاب : الآية ( ٢٨ ) وقبلها : ( يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ  
 لَأَزْوَاجَكُمْ .

(٣) انظر: روضة الطالبين : ( ٥ / ٧ ) .

(\*) ط لوحة / ٥ .



النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> لهن انما كان تخييرا بين الدنيا والآخرة .

فاما اذا قيل وهو الأظهر من القولين أنه خيرهن بين الطلاق والمقام<sup>(٢)</sup> فتخير غيره من أمته يكون كناية يرجع فيه الى نية الزوج في تخييرها والى نية الزوجة في اختيارها<sup>(٣)</sup> .

وقال مالك<sup>(٤)</sup> : هو صريح فان لم تختار نفسها كان صريحا في طلبة رجعية<sup>(٥)</sup> .

(١) من قوله : " ان تخيير النبي صلى الله عليه وسلم . . . السخ .  
تبدأ النسخة الكوفية التي رمزت لها بـ " واخترتها أن تكون أصلا .

(٢) انظر: صفحة ( ٦٦ ) .

(٣) انظر: روضة الطالبين : ( ٤٩ / ٨ ) .

(٤) هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي الحميري أبو عبدالله أحد الأئمة الأربعة .

قال الشافعي : اذا ذكر العلماء فمالك النجم ، وقال البخاري : أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر وله مناقب وفوائد لا تعد ولا تحصى ، مات سنة تسع وسبعين ومائة بالمدينة المنورة .

انظر: الفهرست لابن النديم : ( ٢٨٠ ) ، حلية الأولياء :

( ٦ / ٣١٦ ) ، وفيات الأعيان : ( ٤ / ١٣٥ ) ، شذرات

الذهب : ( ١ / ٢٨٩ ) ، تذكرة الحفاظ : ( ١ / ٢٠٧ ) ،

تهذيب التهذيب : ( ١٠ / ٥ ) ، تهذيب الأسماء : ( ٢ / ٧٥ )

جبهة أنساب العرب : ( ٤٣٥ ) ، صفوة الصفوة : ( ٢ / ١٧٧ ) ،

مرآة الجنان : ( ١ / ٣٧٣ ) .

(٥) ط " بائن " .

(١) وان اختارت نفسها كان صريحا في طلبة بائن (١) .  
 وقال أبو حنيفة (٢) : ان لم تختار نفسها لم تطلق وان اختارت  
 نفسها كان صريحا في طلبة بائن لا يرجع فيه الى نية واحد منهما (٣) .  
 وللکلام (٤) عليها موضع يأتي .

واما تخيير النبي صلى الله عليه وسلم ففيه وجهان :  
 أحدهما : أنه كناية كتخيير غيره يرجع فيه الى نيتها .  
 والوجه الثاني : أنه صريح في الطلاق ولا يراعى فيه النية لخروجه مخرج  
 التغليظ على نبيه .

ثم هل يكون بائنا يوجب تحريم الأبد على ما ذكرنا من الوجهين (٥) .

(١) مابين القوسين ساقط من " ط " وانظر رأى مالك في المدونة :

(٢/٢٦٨-٢٦٩) ، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير: (٢/٤٠٨)

وتفسير القرطبي : (١٤/١٧٢) .

(٢) تقدمت ترجمته صفحة (٥٥) .

(٣) قال الكاساني : " وكونها تقع بائنا لأن الزوج خيرها بسين أن  
 تختار نفسها لنفسها وبين أن تختار نفسها لزوجها فاذا اختارت  
 نفسها لنفسها لو كان الواقع رجعا لم يكن اختيارها نفسها  
 لنفسها بل لزوجها ان لزوجها أن يراجعها شاء أم أبى " اهـ  
 انظر: بدائع الصنائع : (٤ / ١٨٢٧) .

(٤) ط : " والكلام " .

• • • • •

(٥) أحدهما لا يحرم على التأبيد ليكون سراحا جميلا، والثاني

قد حرم على الأبد " .

انظر: ص (٧٤) .

ثم تخيير غيره من أمته يراعى فيه اختيار الزوجة على الفور فان تراخى اختيارها بطل لأنه يجرى مجرى الهبة في تعجيل قبولها على الفور (١).

فأما تخيير النبي صلى الله عليه (وسلم) (٢) لهن في هذه الحال ففيه وجهان :

أحدهما : ( أنه ) (٣) يراعى فيه تعجيل الاختيار على الفور فان " تراخى " (٤) بطل حكمه " لما " (٥) ذكرنا من اعتباره بقبول الهبة التي هو وغيره من أمته فيها سواء .

والوجه الثاني : أن اختيارهن على التراخي لما اختصن به من تمييز النظر لأنفسهن بين الدنيا والآخرة ولأن النبي صلى الله عليه (وسلم) (٦) قال لعائشة ( رضى الله عنها ) (٧) حين خيرها " استأمرى أبويك " (٨) .  
فلولا أنه على التراخي لكان بالاستثمار يبطل الاختيار .

- (١) قال في تحفة المحتاج : ( ٢٩٩ / ٦ ) في شروط الهبة " ومنه أيضا اشتراط الفورية في الصيغة وأنه لا يضر الفصل الا باجنبي " أه والمراد بالفورية التواصل المعتاد بين الإيجاب والقبول كما في حاشية ابن قاسم العبادى على التحفة : ( ٢٩٩ / ٦ ) .
- (٢) ساقط من " ص " .
- (٣) ساقط من " ط " .
- (٤) في النسختين : " تراخا " .
- (٥) ص " على لما " .
- (٦) ساقط من " ص " .
- (٧) ساقط من " ص " .
- (٨) جزء من حديث صحيح تقدم تخريجه صفحة ( ٧٤ ) .

### \* فصل \*

فاما آية التخيير ففيها دلائل على خمسة أحكام :

أحدها : أن الزوج اذا اعسر بنفقة زوجته فلها خيار الفسخ .

(والثاني) (١) : أن المتعة (٢) تجب للمدخل بها اذا طلقت (٣) .

والثالث : جواز تعجيلها قبل الطلاق وكذلك تعجيل حقوق الأمسـوال قبل الوجوب .

والرابع : أن السراح صريح في الطلاق .

والخامس : أن المتعة غير مقدرة شرعا ( والله أعلم ) (٤) .

(١) ساقط من " ط " .

(٢) المتعة : لغة من التمتع بالأمر وشرا ما يجب على الزوج دفعه لمن فارقها ، قال تعالى : ( وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المحسنين ) سورة البقرة ، الآية ( ٢٤١ ) ، وانظر تحفة المحتاج : ( ٧ / ٤١٥ ) قليوبى على التحفة .

(٣) تجب المتعة للمدخل بها في الأظهر ، كما تجب لمطلقة قبل وطء ان لم يجب لها شطر مهر بان كانت مفوضة ولم يفرض لها شيء وتجب أيضا لمطلقة طلاقا رجعيا اذا انقضت عدتها على الأوجه ويستحب أن لا ينقص عن ثلاثين درهما .

انظر : المنهاج : ( ٣٩٥ ) ، تحفة المحتاج : ( ٧ / ٤١٥ ) .

(٤) ساقط من " ط " .

\* مسألة \*

قال الشافعي ( رضى الله عنه <sup>(١)</sup> ) قال <sup>(٢)</sup> الله تعالى : ( لَا يَحِلُّ لَكَ  
النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ وَلَا أَنْ تُتَدَّلَ بِهِنَّ <sup>(٣)</sup> ) .

وذلك أن الله تعالى لما أوجب على نبيه ( صلى الله عليه وسلم <sup>(٤)</sup> )  
تخير نساءه <sup>(٥)</sup> ، فاخترته حظر الله ( تعالى <sup>(٦)</sup> ) عليه طلاقهن وحظر عليه  
أن يتزوج عليهن استبدالا بهن فخصه بتحريم طلاقهن وتحريم التزويج  
عليهن تغليظا عليه ومكافأة لهن على صبرهن معه على ما كان فيه من  
ضيق وشدة فقال سبحانه ( وتعالى <sup>(٧)</sup> ) : ( لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ وَلَا أَنْ  
تُتَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ <sup>(٨)</sup> ) ( ومعناه <sup>(٩)</sup> ) لا يحل لك  
النساء من بعد نساءك اللاتي خيرتهن فاخترن الله ورسوله

- 
- (١) ساقط من " ص " .
- (٢) ص " وقال " .
- (٣) ط " لا يحل لك النساء من بعد " ص " لا يحل لك النساء  
من بعد ولا أن " .
- (٤) ساقط من " ص " .
- (٥) حكى الحناطي وجها أن هذا التخيير مستحب ، قال النووي :  
والصحيح أنه واجب أهـ .
- انظر: روضة الطالبين : ( ٤ / ٧ ) .
- (٦) ساقط من " ط " .
- (٧) ساقط من " ط " .
- (٨) سورة الأحزاب : الآية ( ٥٢ ) .
- (٩) ساقط من " ط " .

والدار الآخرة وهن التسع اللاتي مات عنهن بعد العاشرة التي فارقتها<sup>(١)</sup>.  
فصار مقصورا عليهن ومنوعا من غيرهن وان أعجبه حسنهن وقبيل  
ان \* التي<sup>(٢)</sup> أعجبه حسنهما أسماء بنت عيسى<sup>(٣)</sup> بعد قتل جعفر بن أبي  
طالب عنها<sup>(٤)</sup>!

(١) لم يثبت أن امرأة من نساء اختارت الدنيا ففارقتها بل التخيير  
نزل وفي عصمة التسع اللاتي مات عنهن صلى الله عليه وسلم  
انظر: صفحة ( ٧٢ ) من هذا التحقيق .

(٢) ص : \* النبي صلى الله عليه وسلم \* .

(٣) هي أسماء بنت عيسى بن معد بن الحارث بن تميم الخثعمية وهي

أخت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت من المهاجرات

الى أرض الحبشة مع زوجها جعفر بن أبي طالب فولدت له محمدا

وعبد الله وعونا ثم هاجرت الى المدينة فلما قتل جعفر تزوجها

أبو بكر الصديق فولدت له محمدا ثم مات عنها فتزوجها علي بن أبي

طالب فولدت له يحيى ، قال لها النبي صلى الله عليه وسلم

كما في البخارى : ( ٧ / ٤٨٥ ) \* لكم هجرتان \* رضى الله عنها .

انظر: الاصابة : ( ٤ / ٢٣١ ) ، الاستيعاب : ( ٤ / ٢٣٤ ) .

(٤) هو أبو عبد الله جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم

ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحد السابقين الى

الاسلام وأخو علي شقيقه قال له النبي صلى الله عليه وسلم

\* أشبهت خلقى وخلقى \* .

وصح عن أبي هريرة أنه كان يقول : \* ما احتذى النعال ولا ركب

المطايا ولا طي التراب بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم

أفضل من جعفر بن أبي طالب استشهد بمؤنة من أرض الشام

سنة ثمان .

انظر : الاستيعاب : ( ١ / ٢١٠ ) ، الاصابة : ( ١ / ٢٣٨ ) ، أسد الغابة :

( ١ / ٢٨٦ ) .

فجازاهن الله تعالى في الدنيا بتحريم طلاقهن والتزويج عليهن لأنه  
أحب \* شئ<sup>(١)</sup> إلى النساء إذا اخترن أزواجهن بعد أن جازاهن بالجنة  
في الآخرة بقوله تعالى : ( وَإِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْأَخِرَةَ  
فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا )<sup>(٢)</sup> ، والمحسنات هن المختارات  
لرسوله ( صلى الله عليه وسلم )<sup>(٣)</sup> والأجر العظيم هو<sup>(٤)</sup> الجنة ( ثم )<sup>(٥)</sup>  
ان الله تعالى أكرمهن في الدنيا وفضلهن على غيرهن من النساء يتسع خصال  
نذكر تفصيلها من بعد مشروحة<sup>(٦)</sup> ، ان شاء الله ( تعالى )<sup>(٧)</sup> .

- 
- |       |                               |
|-------|-------------------------------|
| ( ١ ) | ط * الأشياء * .               |
| ( ٢ ) | سورة الأحزاب : الآية ( ٢٩ ) . |
| ( ٣ ) | ساقط من * ص * .               |
| ( ٤ ) | ط * هي * .                    |
| ( ٥ ) | ساقط من * ط * .               |
| ( ٦ ) | انظر صفحة ( ١٠٦ ) فابعدھا     |
| ( ٧ ) | ساقط من * ص * .               |

مسألة \*

قال الشافعي ( رضى الله عنه <sup>(١)</sup> ) ، قالت عائشة <sup>(٢)</sup> مامات رسول الله صلى الله عليه ( وسلم ) <sup>(٣)</sup> حتى أحل " له <sup>(٤)</sup> النساء <sup>(٥)</sup> ، قال كأنهـا تعنى اللاتى خطرن عليه <sup>(٦)</sup> .

قد ذكرنا ما " حظره <sup>(٧)</sup> الله ( تعالى ) <sup>(٨)</sup> على نبيه صلى الله عليه ( وسلم ) <sup>(٩)</sup> من طلاق نسائه بعد تخييرهن وتحريم نكاح النساء عليهن <sup>(١٠)</sup> .

فأما تحريم طلاقهن فقد كان باقيا عليه الى أن قبضه الله تعالى اليه <sup>(١١)</sup> .

- 
- |        |                                                                                                                                                    |
|--------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ( ١ )  | ساقط من " ص " .                                                                                                                                    |
| ( ٢ )  | تقدمت ترجمتها صفحة ( ٤٨ ) .                                                                                                                        |
| ( ٣ )  | ساقط من " ص " .                                                                                                                                    |
| ( ٤ )  | ط " لها " .                                                                                                                                        |
| ( ٥ )  | أخرجه الترمذى : ( ٣٥٦ / ٥ ) ، والنسائى : ( ٦ / ٥٦ ) ، وحسنه الترمذى .                                                                              |
| ( ٦ )  | انظر: مختصر المزني : ( ١٦٢ ) .                                                                                                                     |
| ( ٧ )  | ص " حظر " .                                                                                                                                        |
| ( ٨ )  | ساقط من " ط " .                                                                                                                                    |
| ( ٩ )  | ساقط من " ص " .                                                                                                                                    |
| ( ١٠ ) | انظر: صفحة ( ٧٩ ) .                                                                                                                                |
| ( ١١ ) | قال النووى : " وهل حرم عليه صلى الله عليه وسلم طلاقهن بعدما اخترنه فيه أوجه اصحبها لا والثاني نعم والثالث يحرم عقيب اختيارهن ولا يحرم ان انفصل " . |
|        | انظر: روضة الطالبين : ( ٧ / ٥ ) .                                                                                                                  |



وما كان من طلاقه لحفصة<sup>(١)</sup> وارتجاعها ، وإزماعه<sup>(٢)</sup> على طلاق

(١) هي حفصة بنت عمر بن الخطاب رضى الله عنهما زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت من المهاجرات وكانت قبل رسول الله تحت حصن بن حذافة السهبي وكان ممن شهد بدرا ، ومات بالمدينة وثبت أنه لما تأييت حفصة ذكرها عمر لأبي بكر وعرضها عليه فلم يرجع أبو بكر كلمة فغضب من ذلك عمر رضى الله عنه ثم عرضها على عثمان حين ماتت رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عثمان ما أريد أن أتزوج اليوم فانطلق عمر الى رسول الله فشكل اليه عثمان وأخبره بعرضه حفصة عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يتزوج حفصة من هو خير من عثمان ويتزوج عثمان من هي خير من حفصة فتزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وتزوج عثمان أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فلقى أبو بكر عمر فقال لا تجد علي في نفسك فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ذكر حفصة ولم أكن لأفشي سر رسول الله ولو تركها لتزوجتها " وطلق رسول الله حفصة تطليقة ثم ارتجعها وفي الحديث أتاني جبريل عليه السلام فقال له راجع حفصة فانها صوامة قوامه وانها زوجتك في الجنة " قال الهيثمي رجاله رجال الصحيح ، توفيت سنة احدى وأربعين ، وقيل سنة خمس وأربعين .

انظر: الاستيعاب : ( ٢٢٨ / ٤ ) ، البخارى : ( ١٢٥ / ٩ ) ،  
الاصابة : ( ٢٧٣ / ٤ / ٤ ) ، المستدرک : ( ١٥ / ٤ ) ، مجمع الزوائد :  
( ٢٤٤ / ٩ ) .

(٢) أزمع الأمر وهه وعليه مضى فيه فهو مزعج ويثبت عليه أمره .  
انظر: لسان العرب : ( ٤٤ / ٨ ) .

سودة (١) ، حتى وهبت يومها لعائشة (٢) فانما كان قبل التخيير (٣) فاما  
 تحريم النكاح فقد اختلف في ثبوت حكمه وفسخه فزعم بعض أهل العراق ،  
 أن تحريم النكاح عليه كان ثابتا الى أن قبضه الله تعالى اليه لثلاثة  
 أشياء .

( ١ ) هي أم المؤمنين سودة بنت زمعة بن قيس بن عبد شمس  
 القرشية العامرية كان تزوجها عمرو أخو سهيل بن عمرو وتوفى  
 عنها فتزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت أول امرأة  
 تزوجها بعد خديجة وأخرج الترمذى عن ابن عباس بسند  
 حسن قال خشيتُ سودة أن يطلقها النبي صلى الله عليه وسلم  
 فقالت لا تطلقني وامسكني واجعل يومي لعائشة ففعل فنزلت  
 " فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ " .

وقالت سودة رضى الله عنها لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
 صليت خلفك الليلة فركعت بي حتى أسكت بأنفى مخافسة أن  
 يقطر الدم فضحك وكانت تضحكه بالشئ أحيانا ، قال ابن حجر:  
 مرسل رجاله رجال الصحيح ، وبعث اليها عمر رضى الله عنه  
 بغرارة من الدراهم فقالت ماهذه قالوا دراهم قالت في غرارة  
 مثل التمر ففرقتها ، قال ابن حجر : صحيح ، توفيت في آخر  
 زمان عمر رضى الله عنه ، وقيل سنة أربع وخمسين ورجعه الواقدي  
 انظر: الاستيعاب : ( ٤ / ٣٢٤ ) ، سنن الترمذى : ( ٥ / ٢٤٩ ) ،  
 الاصابة : ( ٤ / ٣٣٨ / ٣٣٩ ) .

( ٢ ) صحيح سيأتى تخريجه صفحة ( ١٤٩ ) .

( ٣ ) ط : " وانما " .

أحدها : قوله تعالى : ( لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ (١) ) . فكان (٢)  
هذا على الأبد .

والثاني : أن الله تعالى جعله مقابلة على اختيارهن على طريق الجزاء  
فلم يجز أن يتعقبه رجوع .

والثالث : أنه لما كان تحريم (٣) (النكاح) عليهن باقيا لأنها جميعا  
جزاء . <sup>صلا فهن باقيا وحب ان يكون تحريم</sup>

وذهب الشافعي الى ( أن ) (٤) تحريم النكاح عليهن فسخ حين  
اتسعت الفتوح (٥) . فان (٦) النهي صلى الله عليه ( وسلم ) (٧) . مامات

( ١ ) سورة الأحزاب : الآية ( ٥٢ ) .

( ٢ ) ط : " وكان " .

( ٣ ) ساقط من " ص " .

( ٤ ) ساقط من " ص " .

( ٥ ) قال في روضة الطالبين : ( ٧ / ٤ ) لما خيرهن الله تعالى

اخترنه والدار الآخرة فحرم الله تعالى عليه التزويج عليهن

والتبدل بهن مكافأة لهن على حسن كنهنهن فقال تعالى :

( لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ وَلَا أَنْ تُبَدِّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ ) سورة

الأحزاب : الآية ( ٥٢ ) ثم نسخ ذلك لتكون المنة لرسول الله

صلى الله عليه وسلم بترك التزويج عليهن بقوله : ( إِنَّا أَهْلَلْنَا

لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي أَتَيْتَ أُجُورَهُنَّ ) سورة الأحزاب ، الآية ( ٥٠ ) أهـ

وقال ابن كثير في تفسيره : ( ٣ / ٥٢ ) لما اخترن رسول الله

صلى الله عليه وسلم وحرم عليه أن يتزوج بغيرهن الا الاماء والسراري

فلا حرج عليه فيهن ثم أنه تعالى رفع الحرج في ذلك ونسخ

حكم هذه الآية وأباح له التزوج ولكن لم يقع منه بعد ذلك

تزوج لتكون المنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم عليهن " أهـ .

( ٦ ) ص : " وان " .

( ٧ ) ساقط من " ص " .

حتى أحل له النساء (١) وهذا قول عائشة (٢) وأبي بن كعب (٣) والدليل عليه قوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي أَتَيْتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ ) (٤) الآية .

والاحلال يقتضى بعد الحظر ولم يحظر على النبي صلى الله عليه (وسلم) (٥) النكاح قبل التخيير فدل على أن الاحلال والاباحة بعد حظر التخيير . فان قيل فهذا الاحلال انما توجه الى نساء اللاتي خيرهن فاخترته وهذا قول مجاهد (٦) .

- (١) حديث حسن تقدم تخريجه صفحة ( ٨٢ ) .
- (٢) انظر: تفسير ابن كثير: ( ٣ / ٥٠٢ ) .
- (٣) هو أبي بن كعب بن قيس أبو المنذر الأنصاري الخزرجي سيد القراء وأقرأ الصحابة شهد بدرا والمشاهد كلها وقرا القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم جمع رضى الله عنه بين العلم والعمل وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يكسرم أبيها ويستفتيه ، ولما توفي قال عمر اليوم مات سيد المسلمين توفي بالمدينة سنة تسع عشرة .
- انظر : أسد الغاية : ( ١ / ٤٩ ) ، الاصابة : ( ١ / ٣١ ) ، تذكرة الحفاظ : ( ١ / ١٦ ) .
- (٤) سورة الأحزاب : الآية ( ٥٠ ) .
- (٥) ساقط من " ص " .
- (٦) تقدمت ترجمته صفحة ( ٤١ ) ، وانظر: قوله في تفسير ابن كثير: ( ٣ / ٥٠٢ ) .

قيل ( هذا <sup>(١)</sup> ) لا يصح من وجهين :  
أحدهما : أنه قد كن حلاله قبل نزول هذه الآية ( فلم تعد هذه  
الآية <sup>(٢)</sup> ) احلالهن .

والثاني : أنه قال فيها " وَبَنَاتِ عَمِّكَ وَبَنَاتِ عَمَّتِكَ <sup>(٣)</sup> " .  
ولم يكن في نسائه المخيرات أحد من بنات عمه ولا من بنات عمتها <sup>(٤)</sup> .  
فان قيل : فهذه الآية مقدمة " في <sup>(٥)</sup> " التلاوة على قوله تعالى :  
( لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ <sup>(٦)</sup> ) .

ولا يجوز أن يكون المتقدم ناسخا للمتأخر .  
قيل هي وان كانت مقدمة في التلاوة فهي متأخرة في التنزيل فجاز

- ( ١ ) ساقط من " ط " .  
( ٢ ) ساقط من " ط " .  
( ٣ ) سورة الأحزاب : الآية ( ٥٠ ) .  
( ٤ ) قال القرطبي في تفسيره : ( ١٤ / ٢٠٦ ) في قوله تعالى :  
( إِنَّا أَهْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ ) ان الاحلال يقتضى تقدم حظر  
وزوجاته اللاتي في حياته لم يكن محرمات عليه وانما كان حرم  
عليه التزويج من الأجنبية فانصرف الاحلال اليهن ولأنه قال  
في سياق الآية ( وَبَنَاتِ عَمِّكَ وَبَنَاتِ عَمَّتِكَ ) ولم يكن تحتها  
أحد من بنات عمه ولا عمتها ولا من بنات خاله ولا خالاته ، وقد  
اختلف الناس في الآية فقيل المراد بها أن الله تعالى أحل  
له أن يتزوج كل امرأة يولتها مهرها ، وقيل المراد أَهْلَلْنَا لَكَ  
أَزْوَاجَكَ - أى الكائنات عندك لانهن قد اخترتك على الدنيا  
والآخرة والأول أصح . أهـ  
( ٥ ) ط " على " .  
( ٦ ) سورة الأحزاب : الآية ( ٥٢ ) .

• أن ينسخ<sup>(١)</sup> بها ، كما أن قوله تعالى : ( وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا )<sup>(٢)</sup> • ناسخ<sup>(٣)</sup> لقوله تعالى : ( وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا وَالْحَوْلِ )<sup>(٤)</sup> وهي مقدمة في التلاوة لكنها متأخرة في التنزيل<sup>(٥)</sup> .

فان قيل فهلا قدمت • تلاوة ما<sup>(٦)</sup> تأخر تنزيله .

قيل : لأن جبريل كان اذا نزل على رسول الله صلى الله عليه (وسلم)<sup>(٧)</sup> بآية من القرآن أمره أن يضعها في موضع كذا من سورة كذا<sup>(٨)</sup> .

- (١) ط • النسخ • .
  - (٢) سورة البقرة ، الآية ( ٢٣٤ ) .
  - (٣) ص • ناسخا • .
  - (٤) سورة البقرة : الآية ( ٢٤٠ ) .
  - (٥) قال أبو عبد الله القرطبي : ( ١٤ / ٢٠٦ ) وهذه الآية وان كانت مقدمة في التلاوة فهي متأخرة النزول على الآية المنسوخة كآيتي الوفاة في البقرة • .
  - (٦) ص • تلاوة على ما • .
  - (٧) ساقط من • ص • .
  - (٨) أخرجه أحمد في المسند : ( ٤ / ٢١٨ ) عن عثمان بن أبي العاص بلفظ : • أتاني جبريل عليه السلام فأمرني أن أضع هذه الآية بهذا الموضع من السورة ، إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَمَلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ يَعْظِمُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ • .
- قال السيوطي في الاتقان : ( ١ / ٦٠ ) اسناده حسن • .

فان قيل فلم أمر بتقديم تلاوة ما تأخر تنزيله .

قيل ليسبق القارئ الى معرفة حكمه حتى ان لم يعرف حكم ما بعده من المنسوخ أجزاء ، ويدل على نسخ الحظر أيضا ان النبي صلى الله عليه وسلم (١) اصطفى صفية بنت حيي (٢) ، من سبي خيبر (٣) سنة ثمان فاعتقها وتزوجها (٤) .

(١) ساقط من "ص" .

(٢) هي صفية بنت حيي بن أخطب بن سعدة بن ثعلبة بن عبيد ابن كعب كانت تحت سلام بن مشكم ثم خلف عليها كنانة بن أبي الحقيق فقتل كنانة يوم خيبر فصارت صفية مع السبي فأخذها دحية الكلبي ثم استمادها النبي صلى الله عليه وسلم فاعتقها وتزوجها ثبت ذلك في الصحيحين البخاري : ( ٤٦٩ / ٧ ) ، ومسلم : ( ٢٢٠ / ٩ ) وكانت صفية عاقلة حليلة فاضله أخرج ابن سعد بسند حسن عن زيد بن أسلم قال اجتمع نساء النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي توفي فيه واجتمع اليه نساؤه فقالت صفية بنت حيي اني والله يانبي الله لوددت أن الذي بك بي ففسن أزواجه ببصرهن فقال مضمض فظن من أي شيء فقال من تغايركن بها والله انها لصادقة .

انظر : الاستيعاب : ( ٣٤٦ / ٤ ) ، الاصابة : ( ٣٤٦ / ٤ ) .

(٣) خيبر بلاد بنى عذرة تبعد عن المدينة المنورة في جهة الشام نحو ثلاثة أيام .

انظر : الصباح المنير : صفحة ( ١٨٥ ) .

(٤) أنه صلى الله عليه وسلم اصطفى صفية ... الخ

القصة ثابتة في الصحيحين البخاري : ( ٤٦٩ / ٧ ) ، ومسلم :

( ٢٢٠ / ٩ ) كلاهما عن أنس رضى الله عنه ، وأخرجها أحمد في

مسنده : ( ٨٢ / ٣ ) ، والترمذي : ( ٤٢٣ / ٣ ) ، وابن ماجه :

( ٦٢٩ / ١ ) ، والبيهقي في السنن : ( ٥٨ / ٧ )

وذلك بعد التخيير وقد قالت عائشة <sup>(١)</sup> وأبي بن كعب <sup>(٢)</sup> "مأسات رسول الله صلى الله عليه ( وسلم ) <sup>(٣)</sup> حتى أبيع له النساء <sup>(٤)</sup> وهما أعرف بذلك .

ولأن علة الحظر الضيق والشدة فإذا زالت زال موجبها .  
وقد فتح الله تعالى على رسوله : " حتى وسع على <sup>(٥)</sup> نسائه " وأجرى لكل واحدة منهن ثمانين صاعاً <sup>(٦)</sup> من تمر وأربعين صاعاً من شعير سوى الهدايا والالطاف <sup>(٧)</sup> .

== وقول المؤلف : سنة شان خطأ بين فقد تواطأ جمهور علماء السير والمغازي كابن اسحق وغيره على أنها كانت سنة سبع بعد الحديبية وبعضهم ذكر أنها سنة ست ، قال ابن حجر : وحكى بعضهم أنها كانت سنة ست وبه جزم ابن حزم ، والراجح منها ما ذكره ابن اسحق " أهـ

انظر : الروض الأنف : ( ٣٩ / ٤ ) ، انارة الدجى : ( ٢ / ١٢٢ ) ،  
عيون الأثر : ( ٢ / ١٣٠ ) ، فتح البارى : ( ٧ / ٤٦٤ ) .

( ١ ) تقدمت ترجمتها صفحة ( ٤٨ ) .

( ٢ ) تقدمت ترجمته صفحة ( ٨٦ ) .

( ٣ ) ساقط من " ص " .

( ٤ ) حديث حسن تقدم تخريجه صفحة ( ٨٢ ) .

( ٥ ) من : " التصحيح في الحاشية " .

( ٦ ) من " مكرر " .

( ٧ ) أخرجه البلاذرى في فتوح البلدان صفحة ( ٣٧ ) قال حدثني

الوليد بن صالح عن الواقدي عن أشياخه " ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم أطعم من سهمه بخير طعاما فجعل لكل

امراة من نسائه ثمانين وسقا من تمر وعشرين وسقا من شعير "

وسنده ضعيف جدا لأنه مرسل وفيه مجاهيل ومحمد بن الواقدي متروك

كما في التقريب صفحة ( ١١٣ ) .



فاما الاستدلال بالآية فقد ذكرنا وجه نسخها .

فاما الجزاء " فهو " (١) مشروط بحال الضيق " والشدة (٢)

واما الطلاق فالفرق بينه وبين التزويج عليهن أن في طلاقهن قطعاً لعصتهن ويخرجن به أن " يكن (٣) من أزواجه في الآخرة وليس فسي التزويج عليهن قطع لعصتهن فافترقا ( والله أعلم ) (٤)

فاذا " صح (٥) نسخ الحظر بما ذكرنا فقد اختلف أصحابنا فسي الاباحة هل " هي (٦) عامة في جميع النساء أو مقصورة على المسميات فسي الآية اذا هاجرن معه على وجهين :

أحدهما : أن الاباحة مقصورة على المسميات في الآية من بنات عمه وبنات عماته وبنات خاله وبنات خالاته اللاتي هاجرن معه وهذا قول أبي بن كعب (٧) ، لرواية " أبي (٨) صالح (٩) عن

(١) ص " فهذا " .

(٢) ص " والسعة " .

(٣) ط " يكون " .

(٤) ساقط من " ص " .

(٥) ط " ثبت " .

(٦) ساقط من " ص " .

(٧) تقدمت ترجمته صفحة ( ٨٦ ) .

(٨) ص " ابن " .

(٩) هو باذان ويقال باذان أبو صالح مولى أم هانئ بنت أبي طالب قال ابن حجر : ضعيف يدلّس ووثقه المعلى ، وقال زكريا بن أبي زائدة كان الشعبي يمر بأبي صالح فيأخذ بأذنه فيهزها ويقول ويلك تغسر القرآن وأنت لا تحفظ القرآن " .

انظر : تاريخ الثقات للمعلى صفحة ( ٧٧ ) ، تهذيب التهذيب ( ٤١٦ / ١ )

تقريب التهذيب صفحة : ( ٤٢ ) .

أم هانئ<sup>(١)</sup>، قالت نزلت هذه الآية فأراد النبي صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(٢)</sup>  
أن يتزوجني فهي عني لأنني لم أهاجر<sup>(٣)</sup>.

(١) هي أم هانئ بنت أبي طالب بن عبدالمطلب الهاشمية ابنة  
عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخت علي بن أبي طالب  
رضي الله عنهما قيل اسمها فاختة ، وقيل فاطمة ، وقيل هند ،  
قال ابن حجر : والأول أشهر ، وقال الحاكم في المستدرک فقد  
تواترت الأخبار أن اسمها فاختة ، كانت تحت هبيرة بن عمرو  
ابن عائذ أسلمت عام الفتح وهرب هبيرة الى نجران ففرق  
الاسلام بينهما وبين هبيرة فخطبها النبي صلى الله عليه وسلم  
فقالت يا رسول الله لأنت أحب الي من سمعي ومصري وحقق  
الزوج عظيم وأنا أخشى أن أضيع حق الزوج فقال صلى الله عليه  
وسلم خير نساء ركن الابل نساء قريش احنا على ولد ، قال ابن حجر  
سنده صحيح .

انظر: الاستيعاب : ( ٥٠٣ / ٤ ) ، المستدرک : ( ٥٢ / ٤ ) ، الاصابة :  
( ٥٠٣ / ٤ ) .

(٢) ساقط من " ص " .

(٣) أخرجه الترمذی : ( ٣٥٥ / ٥ ) عن أبي صالح عن أم هانئ بنت  
أبي طالب : " قالت خطبني رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فاعذرت اليه فعذرني ثم أنزل الله تعالى : ( وَإِنَّا أَهْلُكَ أَزْوَاجَكَ  
الَّتِي أَتَيْتَ أَجُورَهُنَّ وَمَمْلَكَتُ يَمِينِكَ مِمَّا آفَاءَ اللَّهِ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ  
عَمِّكَ وَبَنَاتِ عَمَّتِكَ وَبَنَاتِ خَالَكَ وَبَنَاتِ خَالَتِكَ اللَّاتِي هَاجَرْنَ  
مَعَكَ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبْتُ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ، الآية ، قالت فلم أكن  
أحل له لأنني لم أهاجر كنت من الطلقاء " قال أبو عيسى : هذا  
حديث حسن صحيح لا نعرفه الا من هذا الوجه .

والوجه الثاني : وهو أظهرهما أن الاباحه عامة في جميع النساء لأنه تزوج بعدها صفية<sup>(١)</sup>، وليست " من<sup>(٢)</sup> المسميات فيها ، ولأن الاباحه رفعت ما تقدمها من الحظر ( فاستباح بها ما كان مستباحا قبل الحظر )<sup>(٣)</sup> " ولأنه<sup>(٤)</sup> في استباحه النساء أوسع حكما ممن جميع أمته فلم يجز أن يقصر عنهم<sup>(٥)</sup>.

- 
- |       |                                                                                                        |
|-------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ( ١ ) | تقدمت ترجمتها صفحة ( ٨٩ ) .                                                                            |
| ( ٢ ) | ص " معه من " .                                                                                         |
| ( ٣ ) | ساقط من " ط " .                                                                                        |
| ( ٤ ) | ص " ولا " .                                                                                            |
| ( ٥ ) | وانما خص بنات عمه وعماته وبنات خاله وخالاته بالذكر تشريفا كما قال تعالى : ( فيهما فاكهة ونخل ورمان ) . |
- انظر: تفسير القرطبي : ( ٢٠٧ / ١٤ ) ، ابن كثير : ( ٤٩٩ / ٣ ) .

### \* سـأـلـة \*

قال الشافعي <sup>(١)</sup> ( رضى الله عنه <sup>(٢)</sup> )  
وقال ( الله <sup>(٣)</sup> ) تعالى : ( وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ  
النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ) <sup>(٤)</sup> ، وهذا ما خص به  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في النكاح تخفيفا أن ينكح بلفظ الهبة <sup>(٥)</sup> ،  
لأن الشافعي بدأ بذكر ما خص به في النكاح تغليظا وذلك ثلاثة أشياء :  
وجوب التخيير، وتحريم الطلاق، وتحريم الاستبدال بهن <sup>(٦)</sup> .  
ثم عقبه بذكر ما خص به تخفيفا فمن ذلك أن أباحه الله تعالى  
أن يملك نكاح الحرة بلفظ الهبة من غير بدل يذكر مع العقد ولا يجب  
من بعد <sup>(٧)</sup> ، فيكون مخصوصا به من بين أمته من وجهين :

- 
- |       |                                                                                                                                                                                                    |
|-------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ( ١ ) | انظر: الأم : ( ٥ / ١٤٠ ) ، مختصر الزني صفحة ( ١٦٢ - ١٦٣ ) .                                                                                                                                        |
| ( ٢ ) | ساقط من " ص " .                                                                                                                                                                                    |
| ( ٣ ) | ساقط من " ص " .                                                                                                                                                                                    |
| ( ٤ ) | سورة الأحزاب : الآية ( ٥٠ ) .                                                                                                                                                                      |
| ( ٥ ) | على الأصح : انظر: روضة الطالبين : ( ٩ / ٧ ) .                                                                                                                                                      |
| ( ٦ ) | تقدم صفحة ( ٧٩ ) .                                                                                                                                                                                 |
| ( ٧ ) | قال النووي في روضة الطالبين : ( ٩ / ٧ ) : " وينعقد نكاحه<br>صلى الله عليه وسلم بلفظ الهبة على الأصح فيهما وإذا انعقد<br>بلفظ الهبة لم يجب مهر بالعقد ولا بالدخول " .<br>وانظر الوجيز : ( ٢ / ٢ ) . |

أحدهما : أن يملك نكاح الحرة بلفظ الهبة ولا يجوز ذلك لغيبه من أمته (١).

والثاني : أن سقط " عنه " (٢) المهر ابتداء مع العقد وانتهاء فيها بعده وغيره من أمته " يلزمه " (٣) المهر فيها بعد .

وقال أبو حنيفة (٤) : إنما اختص سقوط المهر وحده وهو وأمه سواء في جواز العقد بلفظ الهبة (٥).

وقال سعيد بن المسيب (٦) : إنما خص بسقوط المهر وليس له

(١) انظر : أحكام القرآن للشافعي صفحة ( ١٨١ ) ، تحفة المحتاج :

( ٢٢١ / ٧ ) ، المحلى لابن حزم : ( ١١ / ٤٧ ) ، المغنى لابن قدامة :

٠ ( ٧٨ / ٧ )

(٢) ص " منه " .

(٣) ص " لزمه " .

(٤) تقدمت ترجمته صفحة ( ٥٥ ) .

(٥) قال أبو حنيفة رضى الله عنه : " ينعقد النكاح بلفظ الهبة والبيع وكل لفظ يدل على التملك " .

انظر : تبين الحقائق : ( ٢ / ٩٦ / ٩٧ ) ، بدائع الصنائع :

٠ ( ١٣٢٧ / ٣ )

(٦) هو سعيد بن المسيب بن خزن بن أبي وهب المخزومي أحد

الفقهاء السبعة سيد التابعين أحد العلماء الاثبات اتفقوا

على أن مرسلاته أصح المراسيل ، قال الامام أحمد : أفضل

التابعين سعيد بن المسيب ، وقال ابن المديني : لأعظم

في التابعين أوسع علما منه ، وسئل الزهري ومكحول من أنقصه

من أدركتا قالا سعيد بن المسيب " ، مات سنة أربع وتسعين

وقبل ثلاث وتسعين .

انظر : طبقات ابن سعد : ( ١١٩ / ٥ ) ، صفوة الصفوة : ( ٧٩ / ٢ ) ،

وفيات الأعيان : ( ٢٥٥ / ٣ ) ، تقريب التهذيب صفحة : ( ١٢٦ ) .

ولالفسيره من أمته أن يعقد بلفظ الهبة<sup>(١)</sup> .  
وبه قال " من <sup>(٢)</sup> الصحابة أنس بن مالك <sup>(٣)</sup> ، وذهب اليه بعض  
أصحاب الشافعي <sup>(٤)</sup> .

والدليل على تخصيصه بالأمرين وان كان " للكلام <sup>(٥)</sup> مع أبي حنيفة <sup>(٦)</sup>  
موضع يأتي <sup>(٧)</sup> " قوله <sup>(٨)</sup> تعالى ( وَامْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ  
إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَكْحِبَهَا خَالصةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ) <sup>(٩)</sup> .

( والهبة تتميز بلفظها وسقوط المهر فيها بدلا وقد جعلها خالصة له  
من دون المؤمنين ) <sup>(١٠)</sup> .

(١) أخرج البيهقي في السنن : ( ٧ / ٥٥ ) قال بشر رجل بجارية  
فقال رجل هبها لي فقال هي لك فسل عنها سعيد بن المسيب  
فقال لا تحل الهبة بعد رسول الله ولو أصدقها سوطا أحلت .  
(٢) ص " في " .

(٣) هو أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم أبو حمزة الأنصاري  
خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو من الكثيرين في  
الرواية عن رسول الله دعا له الرسول صلى الله عليه وسلم  
بكثرة المال والولد فولد له من صلبه ثمانون ذكرا وابنتان  
وكان رضى الله عنه آخر الصحابة موتا سنة ثلاث وتسعين .

انظر : أسد الغابة : ( ١ / ١٢٧ ) ، الاصابة : ( ١ / ٨٤ ) ،  
تذكرة الحفاظ : ( ١ / ٤٤ ) .

(٤) انظر : شرح مسلم للنووي : ( ٩ / ٢١١ / ٢١٢ ) .

(٥) ط " الكلام " .

(٦) تقدمت ترجمته صفحة ( ٥٥ ) .

(٧) صفحة ( ٦٠٤ ) .

(٨) ط " في قوله " .

(٩) سورة الأحزاب : الآية ( ٥٠ ) .

(١٠) من قوله " والهبة تتميز " ساقط من " ص " .

فلم يجز لأحد من أمته أن يشاركه في واحد من الحكيم<sup>(١)</sup>.  
وفي الآية قراءتان .

أحدهما : بالفتح<sup>(٢)</sup> . والقراءة الأخرى بالكسر<sup>(٣)</sup> ، وهو شرط في المستقبل .  
فاختلف العلماء هل كان عند النبي صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(٤)</sup> امرأة  
وهبت نفسها بحسب اختلافهم في هاتين القراءتين فمن قرأ بالكسر  
(و)<sup>(٥)</sup> وجعله شرطاً في المستقبل قال لم يكن عنده امرأة موهوبة ( وبه )<sup>(٦)</sup>  
قال مجاهد<sup>(٧)</sup> .

- ( ١ ) هما صحة النكاح وسقوط المهر .
- ( ٢ ) " أن وهبت بفتح الألف " وبها قرأ الحسن البصري وأبي بن كعب  
والشعبي . كذا في القرطبي : ( ٢٠٩ / ١٤ ) .
- ( ٣ ) ان وهبت " بكسر الألف ، قال الطبري في تفسيره : ( ٢٢ / ١٦ )  
اختلف القراء في قراءة قوله تعالى : " إِنَّ وَهَبْتُ نَفْسَهَا " فقرأ  
ذلك عامة قراء الأمصار ان وهبت بكسر الألف على وجه الجزاء  
بمعنى ان تهب وذكر عن الحسن البصري أنه قرأ ان وهبت بفتح  
الألف بمعنى " أحللتها له امرأة مؤمنة أن ينكحها ليهبتها له  
نفسها والقراءة التي لا أستجيز خلافها في كسر الألف لاجتماع  
الحجة من القراء عليه " أهـ
- وقال أبو عبد الله القرطبي في تفسيره : ( ٢٠٩ / ١٤ ) قرأ جمهور  
الناس إِنَّ وَهَبْتُ بكسر الألف وهذا يقتضي استئناف الأمر أي ان  
وقع فهو حلال له ، وقال النحاس وكسر إِنَّ أجمع للمعاني لأنـه  
قيل أنهم نساء واذا فتح كان المعنى على واحدة بعينها لأن الفتح  
على البدل من امرأة أو بمعنى لان " أهـ .
- ( ٤ ) ساقط من " ص " .
- ( ٥ ) ساقط من " ص " .
- ( ٦ ) ساقط من " ط " .
- ( ٧ ) تقدمت ترجمته صفحة ( ٤١ ) .

ومن قرأ بالفتح وجعله خبراً عن ماضٍ قال قد " كانت " (١) عنده امرأة وهبت نفسها (٢) واختطفوا " فيها " (٣) على أربعة أقاويل (٤) :  
أحدها : أنها أم شريك بنت جابر بن ضباب (٥) ، وكانت امرأة سالحة ،

(١) ط " كان " .

(٢) قلت ورد في الصحيحين البخاري : ( ٨ / ٥٢٤ ) ، ومسلم : ( ٤٩ / ١٠ ) ما يقوى هذا ويعضده .

فعن عائشة رضي الله عنها قالت كنت أغار على اللاتي وهبن أنفسهن لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأقول أتهب المرأة نفسها فلما انزل الله تعالى : ( تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤَى إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ وَمَنْ ابْتَغَيْتَ مَنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ ) قلت ما أراى ريك الا يسارع في هواك " أهـ

قال في الفتح : ( ٨ / ٥٢٤ ) قوله وهبن أنفسهن هذا ظاهر في أن الواهبة أكثر من واحدة .

(٣) ص " فيه " .

(٤) انظر : طبقات ابن سعد : ( ٨ / ١٥٠ ) ، تفسير الطبري : ( ٢٢ / ١٧ ) ، الاستيعاب : ( ٤ / ٤٦٤ / ٤٦٧ ) ، تفسير القرطبي : ( ٤ / ٢٠٨ ) ، فتح الباري : ( ٨ / ٥٢٥ ) ، الاصابة : ( ٤ / ٤٦٦ ) ، تلخيص الحبير : ( ٣ / ١٣٨ ) .

(٥) هي أم شريك القرشية العامرية قيل اسمها غزية بنت دوران ابن عون بن عمرو بن عامر ، وقيل بنت عون بن جابر بن ضباب من بني لؤى ، وقيل اسمها غزيلة روى هشام بن عروة عن أبيه عن أم شريك أنها كانت ممن وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم قال في الاصابة ورجاله ثقات ولم ينسها ، ثم قال والذي يظهر في الجمع أن أم شريك واحدة اختلف في نسبتها أنصارية أو عامرية من قريش أو أزدية من دوس واجتماع هذا النسب الثلاثة ممكن كأن يقول قرشية تزوجت في دوس فنست اليهم ثم تزوجت فسي



وهذا قول عروة بن الزبير<sup>(١)</sup>.

والثاني : أنها خولة بنت حكيم<sup>(٢)</sup> ، وهذا قول عائشة<sup>(٣)</sup>.

والثالث : انها ميمونة بنت الحارث<sup>(٤)</sup> ..

== الأنصار فنسبت إليهم أولم تتزوج بل هي نسبت أنصارية بالمعنى  
الأم .

وقال ابن عبد البر وقد ذكرها بعضهم في أزواج النبي صلى الله  
عليه وسلم ولا يصح من ذلك شيء لكثرة الاضطراب والله أعلم .  
انظر : الاستيعاب : ( ٤ / ٤٦٤ / ٤٦٦ ) ، الإصابة : ( ٤٦٦ / ٤٦٧ )  
( ١ ) هو عروة بن الزبير بن العوام أبو عبدالله المدني أحد الفقهاء  
السبعة ثقة ومن أجلة علماء التابعين وهو من الأوائل الذين  
ألفوا في السيرة النبوية ، قال الزهري : عروة بخرا لا تكدره الدلا-  
مات سنة أربع وتسعين وقيل مائة .

انظر : طبقات ابن سعد : ( ١٧٨ / ٥ ) ، وفيات الأعيان : ( ٣ / ٢٥٥ ) ،  
صفوة الصفوة : ( ٢ / ٨٥ ) .

( ٢ ) هي خولة ويقال خويلة بالتصغير بنت حكيم بن أمية بن حارثة  
بن الأوقص بن هلال السلمي امرأة عثمان بن مظعون تكنى أم شريك  
وهي التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم في قول  
بعضهم وكانت امرأة فاضلة سالحة .

انظر : الاستيعاب : ( ٤ / ٢٨٩ ) ، الإصابة : ( ٤ / ٢٩١ ) .  
( ٣ ) تقدمت ترجمتها صفحة ( ٤٨ ) .

( ٤ ) هي أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث بن حزن الهلالية زوج  
النبي صلى الله عليه وسلم كان اسمها برة فساها النبي  
صلى الله عليه وسلم ميمونة وكانت قبله عند أبي رهم بن عبد العزى  
من بنى عامر وصوبه ابن عبد البر ، قال ابن حجر : وقد ذكر  
الزهري وقتادة أنها التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم  
فنزلت فيها الآية وقيل الواهبة غيرها وقيل انهن تعددن وهو ==

وهذا قول ابن عباس (١).

والرابع: أنها زينب بنت خزيمة أم المساكين امرأة من الأنصار (٢).

وهذا قول الشعبي (٣).

==

الأقرب وقد انتشر الاختلاف بين الفقهاء هل تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم أم حلال كما سيأتى صفحة (١٢٣٠) فمابعد ها وانظر: ترجمتها في الاستيعاب: (٤ / ٤٠٤ / ٤٠٨)، الاصابة: (٤ / ٤١١)، المستدرک: (٤ / ٣٠ / ٣١).

(١) قلت أخرج الطبري في تفسيره: (٢٢ / ١٧) عن عكرمة عن ابن عباس قال: "لم يكن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة وهبت نفسها" قال الهيثمي في مجمع الزوائد: (٩ / ٢٩٢) رواه الطبراني ورجاله ثقات، وحسنه ابن حجر في الفتح: (٨ / ٥٢٦)، وقال المراد انه لم يدخل بواحدة من وهبت نفسها له وإن كان مباحا "أهـ.

(٢) هي أم المؤمنين زينب بنت خزيمة بن الحارث بن عبد الله بن عمر بن عبد مناف الهلالية زوج النبي صلى الله عليه وسلم وسميت أم المساكين لأنها كانت تطعمهم وتتصدق عليهم وكانت تحت عبد الله بن جحش فاستشهد بأحد فتزوجها النبي صلى الله عليه وسلم ولم تلث عندئذ إلا يسيرا شهرين أو ثلاثة وتوفيت في حياته صلى الله عليه وسلم.

انظر: الاستيعاب: (٤ / ٣١٢)، طبقات ابن سعد: (٨ / ١٩٧)، الاصابة: (٤ / ٣١٥)، المستدرک: (٤ / ٣٣ / ٣٤).

(٣) هو عامر بن شراحيل أبو عمرو الكوفي ثقة مشهور وفقه فاضل أدرك خمسمائة من الصحابة، قال أبو مخلد: ما رأيت أفقه من الشعبي، وقال عبد الملك بن عمير: مر ابن عيسى الشعبي وهو يحدث بالمغازي فقال لقد شهدت القوم فلهوا حفظ لها واعلم بها. انظر: تاريخ بغداد: (١٢ / ٢٢٩)، حلية الأولياء: (٤ / ٣١٠)، تهذيب التهذيب: (٥ / ٦٥)، تقريب التهذيب: (١٦١).

واذا كان عند النبي من " وهبت " (١) له نفسها أو شرط له في المستقبل أن يقبل من وهبت له نفسها خالصة له من دون المؤمنين كان دليلاً قاطعاً على من خالف " أو (٢) شارك .

وروى سهل بن سعد الساعدي : (٣) " أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ( يا (٤) رسول الله قد وهبت نفسي منك فقال مالي في النساء من حاجة " (٥) فلولم يكن له أن يقبلها لأنكر عليها هبتها .

- 
- (١) ط " وهب " .
- (٢) ط " لو " .
- (٣) هو سهل بن سعد بن مالك بن خالد بن ثعلبة الساعدي الأنصاري أبو العباس من مشاهير الصحابة حكى ابن عيينة عن أبي حازم قال سمعت سهل بن سعد يقول لو مت لم تسمعوا أحداً يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال ابن حبان : كان اسمه حزناً فسماه الرسول سهلاً وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة سنة إحدى وتسعين " .
- انظر : الاستيعاب : ( ٩٥ / ٢ ) ، الإصابة : ( ٨٨ / ٢ ) ، تهذيب : التهذيب : ( ٢٥٢ / ٤ ) .
- (٤) ساقط من " ص " .
- (٥) أخرجه أحمد في مسنده : ( ٣٣٦ / ٥ ) ، والبخاري : ( ٢٠٥ / ٩ ) ، ومسلم : ( ٢١١ / ٩ ) ، وأبو داود : ( ٥٨٦ / ٢ ) ، والترمذي : ( ٤٢٢ / ٤٢١ / ٣ ) ، والنسائي : ( ١٢٣ / ٦ ) .
- كلهم عن سهل بن سعد الساعدي قال جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله جئت أهب لك نفسي فنظر اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فصعد النظر فيها وصوبه ثم طأطأ رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه فلما رأت المرأة أنه لم يقض فيها شيئاً جلست فقام رجل من أصحابه فقال يا رسول الله ان لم يكن لك بها حاجة فزوجنها فقال هل عندك

\* فصل \*  
=====

وسا خص به النبي صلى الله عليه وسلم في مناكحه أن ينكح أيَّ عدد شاء وإن لم يكن لغيره من أمته أن ينكح أكثر من أربع في عقد واحد . لقوله (١) تعالى : ( إِنَّا أَهْلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي أَتَيْتَ أُجُورَهُنَّ ) وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ (٢) الآية .

• فأحل (٣) له من الأزواج من أتاها أجرها من غير تقدير بعدد ثم ذكر بنات عمه وعماته وخاله وخالاته • ولأنه (٤) من يزيد على الأربع فدل على اختصاصه من غير عدد • وقد جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم (٥) بين إحدى عشرة (٦) ...

== من شيء فقال لا والله يا رسول الله فقال اذهب إلى أهلِكَ فانظر هل تجد شيئاً فذهب ثم رجع فقال لا والله ما وجدت شيئاً ، فقال رسول الله انظروا لو خاتما من حديد • اللفظ لمسلم من حديث طويل .

ووقع في رواية عند الدارمي : ( ٢ / ١٤٢ ) فقالت انها وهبت نفسها لله ولرسوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالي في النساء من حاجة •

- |       |                                                                                                                                          |
|-------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ( ١ ) | ص " قوله " .                                                                                                                             |
| ( ٢ ) | سورة الأحزاب : الآية ( ٥٠ ) .                                                                                                            |
| ( ٣ ) | ط " وأحل " .                                                                                                                             |
| ( ٤ ) | ساقط من " ص " .                                                                                                                          |
| ( ٥ ) | ساقط من " ص " .                                                                                                                          |
| ( ٦ ) | أخرج البيهقي في السنن : ( ٧ / ٥٤ ) عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدور على نساءه من الليل والنهار في الساعة وهن إحدى عشرة . |

" ومات عن تسع (١) " وكان يقسم لثمان (٢).  
ولأنه لما كان الحر لفضله ( على ) (٣) العبد يستبيح من نكاح  
النساء (٤) أكثر مما يستبيحه العبد وجب أن يكون النبي صلى الله عليه (وسلم) (٥)

= قال ابن حجر في التلخيص الحبير: ( ٣ / ١٣٧ ) أما حديث  
أنس أنه تزوج خمس عشرة ودخل منهن بإحدى عشرة ، ومات  
عن تسع فقد قواه في المختارة " أهـ

( ١ ) أخرج النسائي في سننه : ( ٦ / ٥٣ ) عن ابن عباس قال  
توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنده تسع نسوة يصيبهن  
الأسودة فإنها وهبت يومها وليلتها لعائشة .

قال ابن حجر في التلخيص الحبير: ( ٣ / ١٣٧ ) مات رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عن تسع نسوة هذا أمر مشهور لا يحتاج إلى  
تكلف تخريج الأحاديث " أهـ

( ٢ ) أخرجه مسلم في صحيحه : ( ١٠ / ٥٠ ) والنسائي : ( ٦ / ٥٣ )  
أخبرنا ابن جريج أخبرني عطاء قال حضرنا مع ابن عباس  
جنازة ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم يسرف فقال ابن عباس  
هذه زوج النبي صلى الله عليه وسلم فإذا رفعت نعشها  
فلا تزغوا ولا تولزلوا وارفقوا فإنه كان عند رسول الله  
صلى الله عليه وسلم تسع نسوة فكان يقسم لثمان ولا يقسم لواحدة  
واللفظ لمسلم .

وفي الصحيحين البخاري : ( ٩ / ٣١٢ ) ، ومسلم : ( ١٠ / ٤٨ / ٩٩ )  
أن سودة وهبت يومها لعائشة وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقسم  
لعائشة يومها ويوم سودة وسيأتي صفحة ( ١٤٩ ) .

( ٣ ) ص : " عن " .

( ٤ ) ص " العبد " .

( ٥ ) ساقط من " ص " .

لفضله على جميع الأمة ( يستبج من النساء أكثر ما يستبجه جميع الأمة <sup>(١)</sup> )  
 وروى عن النبي صلى الله عليه ( وسلم ) <sup>(٢)</sup> أنه قال حجب " الي " <sup>(٣)</sup> من  
 دنياكم النساء والطيب وجعلت قرة عيني في الصلاة <sup>(٤)</sup> .  
 فاختلف أهل العلم في تحجب النساء إليه على " قولين " <sup>(٥)</sup> :  
 أحدهما : أنه زيادة في الابتلاء والتكليف حتى لا " يلهو " <sup>(٦)</sup> بها حجب  
 إليه من النساء ( عما كلف <sup>(٧)</sup> ) من أداء الرسالة ولا يعجز  
 عن تحمل ( أثقال <sup>(٨)</sup> ) النبوة فيكون ذاك أكثر لمشاقه وأعظم  
 لأجره .

- 
- ( ١ ) من قوله يستبج من النساء ، ساقط من ط .  
 ( ٢ ) ساقط من " ص " .  
 ( ٣ ) ط لي .  
 ( ٤ ) أخرجه أحمد في مسنده : ( ١٢٨ / ٣ ) ، والنسائي :  
 ( ٧ / ٦١ ) ، والحاكم في المستدرک : ( ٢ / ١٦٠ ) وقال  
 صحيح على شرط مسلم ، وأقره الذهبي وصححه الألباني  
 في صحيح الجامع الصغير : ( ٣ / ٨٧ ) .  
 ( ٥ ) ص " على وجهين " .  
 ( ٦ ) ط " يلهوا " .  
 ( ٧ ) ساقط من " ص " .  
 ( ٨ ) ساقط من " ط " .

والثاني : لتكون خلواته ( معهن <sup>(١)</sup> ) " يشاهدها <sup>(٢)</sup> " من نسائه  
 فيزول عنه ما يرميه المشركون به من أنه ساحرٌ أو شاعر فيكون  
 تجميعهن إليه " على وجه <sup>(٣)</sup> اللطف به " وعلى القول الأول <sup>(٤)</sup>  
 على وجه الابتلاء " وعلى أى القولين كان فهو له فضيلة <sup>(٥)</sup> .  
 وإن كان في غيره نقصا وهذا ما هو " مخصوص به " أيضا .

- 
- ( ١ ) ساقط من " ط " .  
 ( ٢ ) كذا في النسختين وفي شرح السيوطي على النسائي : ( ٦٢ / ٧ )  
 " والثاني لتكون خلواته مع ما يشاهدها من نساء " .. الخ .  
 ( ٣ ) ص " على هذا " .  
 ( ٤ ) ط " والقول الثاني " .  
 ( ٥ ) كذا في النسختين وفي شرح السيوطي على النسائي : ( ٦٢ / ٧ )  
 " وعلى القولين فهو له فضيلة " الخ ، وهو الصواب لوضوح المعنى .

### \* مسألة \*

قال الشافعي ( رضى الله عنه <sup>(١)</sup> ) ، وقال الله " جل ثناؤه <sup>(٢)</sup> ) ( يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ ) إِنْ اتَّقَيْتُنَّ <sup>(٣)</sup> ) ، فأبانهن به عليه السلام من نساء العالمين <sup>(٤)</sup> .

وهذا ما خص الله تعالى به رسوله من الكرامات أن فضل نساءه على نساء العالمين فقال تعالى : ( لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ ) <sup>(٥)</sup> وذلك لأربعة أشياء :

أحدها : لما خصهن الله تعالى من خلوة رسوله ونزول الوحي بينهما .  
والثاني : لاصطفائهن لرسوله أزواجا في الدنيا وأزواجا في الآخرة <sup>(٦)</sup> .  
والثالث : لما ضاعفه ( لهن ) <sup>(٧)</sup> من " ثواب " <sup>(٨)</sup> الحسنات وعقوبات السيئات .

والرابع : لما جعلهن للمؤمنين أمهات محرمات فصرن بذلك ( من ) <sup>(٩)</sup> أفضل النساء وفيه قولان :

- |       |                                                                 |
|-------|-----------------------------------------------------------------|
| ( ١ ) | ساقط من " ص " .                                                 |
| ( ٢ ) | ط " عز وجل " .                                                  |
| ( ٣ ) | سورة الأحزاب : الآية ( ٣٢ ) .                                   |
| ( ٤ ) | انظر : أحكام القرآن للشافعي صفحة ( ١٦٧ ) مختصر المزنى ( ١٦٣ ) . |
| ( ٥ ) | سورة الأحزاب : الآية ( ٣٢ ) .                                   |
| ( ٦ ) | ستأتي في ذلك أحاديث صفحة ( ١٢٦ ) .                              |
| ( ٧ ) | ساقط من " ط " .                                                 |
| ( ٨ ) | ص : " التصحيح من الحاشية " .                                    |
| ( ٩ ) | ساقط من " ط " .                                                 |



أحدهما : من أفضل نساء زمانهن .

والثاني : أفضل النساء كلهن<sup>(١)</sup> .

(١) اعلم أنه ورد في الصحيحين البخاري : ( ٧ / ١٣٣ ) ، ومسلم :

( ١٥ / ١٩٨ ) عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه

وسلم : " خير نساءها مريم وخير نساءها خديجة " واللفظ للبخاري .

وعن أبي موسى الأشعري مرفوعا : " كمل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء إلا مريم بنت عمران وآسية امرأة فرعون وفضل عائشة على النساء كفضل الثريد على الطعام " أخرجه البخاري : ( ٧ / ١٠٦ ) ، قال في الفتح : ( ٧ / ١٣٥ ) ، والذي يظهر لي أن قوله : " خير نساءها " خبر مقدم والضمير لمريم فكأنه قال مريم خير نساءها أي نساء زمانها وكذا في خديجة وقد جزم به كثير من الشراح أن المراد نساء زمانها لما تقدم من حديث أبي موسى الأشعري فقد أثبت في هذا الحديث الكمال لآسيه كما أثبت لمريم فامتنع حمل الخيرية في حديث الباب على الإطلاق وجاء ما يفسر المراد صريحا فروى البزار والطبراني من حديث عمار بن ياسر رفعه لقد فضلت خديجة على نساء أمتي كما فضلت مريم على نساء العالمين وهو حديث حسن ، وقد أخرج النسائي بإسناد صحيح من حديث ابن عباس مرفوعا ، " أفضل نساء أهل الجنة خديجة وفاطمة ومريم وآسية " وهذا نص لا يحتمل التأويل ، وأما قوله صلى الله عليه وسلم " فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على الطعام فلا يستلزم الأفضلية المطلقة " أهـ .

قال النووي في شرح مسلم : ( ١٥ / ١٩٨ ) في قوله : " خير

نساءها مريم " الخ ، الأظهر أن معناه أن كل واحدة

منهما خير نساء الأرض في عصرها وأما التفضيل فسكوت عنه .

وفي قوله : " إِنْ اتَّقَيْتُنَّ " تأويلان محتملان :

أحدهما : معناه إِنْ اسْتَدَمْتُنَّ التَّقْوَى فَلَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ .

والثاني : معناه لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ فَكُنَّ أَخْصَهُنَّ بِالتَّقْوَى فَعَلَى التَّأْوِيلِ  
الأول يكون معناه معنى الشرط (١) .

وعلى التأويل الثاني معناه معنى الأمر .

ثم قال ( تعالى ) (٢) : ( فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ ) ، وفي خضوعهن بالقول خمسة تأويلات : (٤)

أحدها : ( معناه ) (٥) " فلا ترفشن " (٦) بالقول وهو قول السدي (٧) .

== وقال القرطبي في تفسيره : ( ٨٢ / ٤ ) عند قوله تعالى في قصة  
مريم : ( وَإِنْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ  
وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ ) قال يعني عالمي زمانها ،  
وقيل على نساء العالمين أجمع إلى يوم الصور وهو الصحيح " أهـ .  
وبهذا يتبين أن زوجاته صلى الله عليه وسلم أفضل النساء  
كلهن في عصرهن . والله أعلم .

(١) أى أن الفضيلة إنما تتم بملزمة التقوى .

(٢) ساقط من " ص " .

(٣) سورة الأحزاب : الآية ( ٣٢ ) .

(٤) انظر : تفسير الطبري : ( ٢٢ / ٣ ) ، الدر المنثور : ( ٥٩٩ / ٦ )

فتح القدير : ( ٢٨١ / ٤ ) .

(٥) ساقط من " ص " .

(٦) في النسختين : " فلا ترفعن " ، والتصويب من الدر المنثور :

( ٥٩٩ / ٦ ) .

(٧) وقتادة كما في الدر المنثور : ( ٥٩٩ / ٦ ) .

والثاني : فلا ترخصن بالقول وهو قول ابن عباس (١) .  
 والثالث : فلا تكلمن بالرفث وهو قول الحسن (٢) .  
 والرابع : وهو الكلام الذي ( فيه ) (٣) ما " يهوى " (٤) المريب وهو قول  
 الكلبي (٥) .

والخامس : هو ما يدخل من قول النساء في قلوب الرجال وهو قول ابن زيد (٦) .  
 وفي قوله : ( فَيَطْمَعُ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ ) (٧) تأويلان :  
 أحدهما : أنه " الفجور " (٨) وهو قول السدي (٩) .

- ( ١ ) تقدمت ترجمته صفحة : ( ٥٢ ) .  
 ( ٢ ) تقدمت ترجمته صفحة : ( ٣٦ ) .  
 ( ٣ ) ساقط من " ط " .  
 ( ٤ ) ط " يهوا " .  
 ( ٥ ) هو محمد بن السائب بن بشر بن عمرو بن عبد الحارث الكلبي  
 أبو النضر الكوفي النسابه المفسر من عهود وقد حدث عن  
 الكلبي سفيان وجماعة ورضوه في التفسير ، وأما في الحديث  
 فعنده مناكير وخاصة إذا روى عن أبي صالح عن ابن عباس .  
 مات سنة أربعين ومائة .  
 انظر : ميزان الاعتدال : ( ٣ / ٥٥٦ / ٦٥٨ ) ، تهذيب  
 التهذيب : ( ٩ / ١٧٩ / ١٨٠ ) ، طبقات المفسرين : ( ٢ / ١٤٨ ) .  
 ( ٦ ) هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي مولا هم المدني روى عن أبيه  
 وابن المنكدر ، قال الدراوردي والذهبي ضعفه ابن حجر .  
 انظر : ميزان الاعتدال : ( ٢ / ٥٦٤ ) ، التقريب صفحة ( ٢٠٢ ) ، طبقات  
 المفسرين : ( ١ / ٢٧١ ) .  
 ( ٧ ) سورة الأحزاب : الآية ( ٣٢ ) .  
 ( ٨ ) ط " العجز " .  
 ( ٩ ) وابن عباس كما في الدر المنثور : ( ٦ / ٥٩٩ ) .

والثاني : أنه النفاق وهو قول قتادة<sup>(١)</sup> ، وكان أكثر من يصيب الحدود في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم المنافقون .

---

(١) قال القرطبي في تفسيره : ( ١٤ / ١٧٧ ) ( فَيَطْمَعُ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرُغٌ ) أي شك ونفاق ، عن قتادة والسدي ، وقيل : تشوف لفجور وهو الفسق والغزل قاله عكرمة ، وهذا أصوب وليس للنفاق مدخل في هذه الآية . وكان أكثر من يصيب الحدود في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم المنافقون .

\* مسألة \*

قال الشافعي ( رضى الله عنه )<sup>(١)</sup>

وخصه بأن جعله أولى بالمؤمنين من أنفسهم<sup>(٢)</sup>.

وهذا صحيح لما خص الله تعالى رسوله بكرامته وفضله على جميع خلقه ( جعله )<sup>(٣)</sup> أولى بالمؤمنين من أنفسهم فقال تعالى : ( النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ )<sup>(٤)</sup> ، وقرأ عكرمة<sup>(٥)</sup> وَهُوَ أَبُوهُمْ ، وقرأ مجاهد<sup>(٦)</sup> ، وَهُوَ أَبٌ لَهُمْ ، وقيل " أنها " <sup>(٧)</sup> قراءة أبي بن كعب<sup>(٨)</sup> ، وفيه<sup>(٩)</sup> أربعة تأويلات :

أحدها : أنه أولى بهم فيما يراه لهم منهم بأنفسهم وهذا قول عكرمة<sup>(١٠)</sup> .  
والثاني : أنه أولى بهم فيما يأمرهم به من آبائهم وأمهاتهم .  
والثالث : أنه أولى بهم " في " <sup>(١١)</sup> دفاعهم عنه ومنعهم منه من دفاعهم

- 
- |        |                                                                  |
|--------|------------------------------------------------------------------|
| ( ١ )  | ساقط من " ص " .                                                  |
| ( ٢ )  | انظر مختصر العزني ( ١٦٣ ) .                                      |
| ( ٣ )  | ساقط من " ص " .                                                  |
| ( ٤ )  | سورة الأحزاب : الآية ( ٦ ) .                                     |
| ( ٥ )  | تقدمت ترجمته صفحة ( ٤٢ ) .                                       |
| ( ٦ )  | تقدمت ترجمته صفحة ( ٤١ ) .                                       |
| ( ٧ )  | ط " التصحيح في الحاشية " .                                       |
| ( ٨ )  | انظر : تفسير الطبري : ( ٢١ / ٧٧ ) ، تفسير القرطبي : ( ١٢٣ / ١٤ ) |
|        | الدر المنثور : ( ٦ / ١٦٧ ) ، السنن الكبرى : ( ٧ / ٦٩ ) .         |
| ( ٩ )  | ط " وفيه جعل " .                                                 |
| ( ١٠ ) | تقدمت ترجمته صفحة ( ٤٢ ) .                                       |
| ( ١١ ) | ط " من " .                                                       |

عن أنفسهم ، حتى لو عطش وراى مع عطشان ماء كان أحق به منه ،  
ولو رأوا سوءا يصل اليه لزمهم أن يقوّه بأنفسهم كما وقاه طلحة بمن  
عبد الله <sup>(١)</sup> بنفسه يوم أحد <sup>(٢)</sup> .

(١) هو طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب القرشي  
التيهي أبو محمد ويعرف بطلحة الخير وطلحة الفياض أحد  
المبشرين بالجنة ، وأحد الثانية الذين سبقوا إلى الاسلام ،  
وأحد الخمسة الذين أسلوا على يد أبي بكر رضى الله عنه  
وأحد الستة الذين جعل عمر بينهم الشورى ، وكان عند وقعة  
بدر بالشام ضرب له النبي صلى الله عليه وسلم بسهمه وأجره .  
انظر: الاستيعاب : ( ٢ / ٢٢١ ) ، الحلية : ( ١ / ٨٧ - ٨٨ ) ،  
الاصابة : ( ٢ / ٢٢٩ ) .

(٢) ففي صحيح البخارى : ( ٧ / ٣٧١ ) عن أنس رضى الله عنه  
قال : " لما كان يوم أحد أنهزم الناس عن النبي صلى الله  
عليه وسلم وأبو طلحة بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم  
محبوب عليه بحجفة له وكان أبو طلحة رجلا راميا شديد النزع  
كسر يومئذ قوسين أو ثلاثا وكان الرجل يمر معه بجعبة من  
النبل فيقول انثرها لأبى طلحة قال ويشرف النبي صلى الله  
عليه وسلم ينظر إلى القوم فيقول أبو طلحة بأبى أنت وأمي  
لا تشرف بصيبك سهم من سهام القوم نحرى دون نحرى " ،  
وفي رواية للبخارى أيضا : ( ٧ / ٣٥٩ ) عن قيس قال :  
" رأيت يد طلحة شلاء وقى بها النبي صلى الله عليه وسلم  
يوم أحد " أه .

والرابع: أنه أولى بهم في قضاء ديونهم واسعافهم في نوايتهم .  
 روى أبو هريرة<sup>(١)</sup> أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ما من  
 مؤمن إلا أنا أولى الناس به في الدنيا والآخرة اقروا ان شئتم : ( النبي  
 أولى بالمؤمنين من أنفسهم )<sup>(٢)</sup> فأيتما مؤمن ترك مالا فلورثته ومن ترك ديناً  
 فليأتني فأنا مولاه<sup>(٣)</sup> فكان هذا ما خص الله تعالى ( به )<sup>(٤)</sup> رسوله  
 من الكرامات وكان مايفعله من قضاء الديون تفضلاً منه الا واجبا عليه  
 لأنه لو كان واجبا لقام به الأئمة بعده إلا أن يكون من سهم الفارسيين  
 فيكون واجبا في سهمهم من الصدقات إن احتله .

- 
- ( ١ ) هو أبو هريرة عبدالرحمن أبو عبدالله بن صخرالدوسي البجلي  
 اختلف في اسمه واسم أبيه على نحو من ثلاثين قولاً أو أكثر  
 قال ابن عبد البر إلا أن عبدالله أبو عبدالرحمن هو الذي يسكن  
 إليه القلب في اسمه في الإسلام .  
 حفظ رضى الله عنه عن النبي الكثير وكان من أوعية العلم  
 وكبار أئمة الفتوى مع الجلالة والعبادة والتواضع .  
 قال الشافعي : أبو هريرة أحفظ من روى الحديث ، وقال  
 البخاري : روى عنه ثمانمائة نفس أو أكثر .  
 انظر: أسد الغابة : ( ٥ / ٣١٥ ) ، الاصابة : ( ٤ / ٢٠٢ ) ،  
 تهذيب التهذيب : ( ١٢ / ٦٦٢ ) .
- ( ٢ ) سورة الأحزاب : الآية ( ٦ ) .
- ( ٣ ) أخرجه البخاري : ( ٩ / ٥١١ - ٨ / ٥١٢ - ١٢ / ٨ - ٢٦ ) ،  
 ومسلم : ( ١١ / ٥٩ - ٦١ ) ، والترمذي : ( ٣ / ٣٨٢ ) ،  
 وأبو داود : ( ٣ / ٦٣٨ - ٦٣٩ ) ، وأخرجه ابن ماجه :  
 ( ٢ / ٨٠٧ ) مختصراً .
- ( ٤ ) ساقط من " ص " .

\* مسألة \*

قال الشافعي ( رضى الله عنه <sup>(١)</sup> ) وأزواجه أمهاتهم وقال أمهاتهم  
في معنى دون معنى وذلك أنه " لا يحل <sup>(٢)</sup> نكاحهن ولا يحرم " بناتهن <sup>(٣)</sup> .  
لو كن لهن لأن رسول الله صلى الله عليه ( وسلم ) <sup>(٤)</sup> قد زوج بناته  
وهن أخوات المؤمنين <sup>(٥)</sup> .

وهذا ما خص الله تعالى به رسوله ( صلى الله عليه وسلم ) <sup>(٦)</sup> من  
الكرامة وخص به أزواجه من الفضيلة أن جعلهن أمهات المؤمنين فقال  
جل وعز : ( وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ) <sup>(٧)</sup> يعنى اللاتى مات عنهن وهن تسعة <sup>(٨)</sup> .  
" فتجرى <sup>(٩)</sup> عليهن أحكام الأمهات في شيئين متفق " عليهما <sup>(١٠)</sup> وثالث  
مختلف فيه .

- 
- |        |                                                                              |
|--------|------------------------------------------------------------------------------|
| ( ١ )  | ساقط من " ص " .                                                              |
| ( ٢ )  | ص " لا يحل له " .                                                            |
| ( ٣ )  | في النسختين " بنات " والمثبت هو الصواب .                                     |
| ( ٤ )  | ساقط من " ص " .                                                              |
| ( ٥ )  | انظر: أحكام القرآن للشافعي صفحة : ( ١٦٨ ) ، مختصر<br>المزني صفحة : ( ١٦٣ ) . |
| ( ٦ )  | ساقط من " ص " .                                                              |
| ( ٧ )  | سورة الأحزاب : الآية ( ٦ ) .                                                 |
| ( ٨ )  | تقدمت أحاديث صحيحة في هذا صفحة ( ١٠٣ ) .                                     |
| ( ٩ )  | ط " فتجرا " .                                                                |
| ( ١٠ ) | ط " عليهما " .                                                               |



أحد الشيعيين : تعظيم حقهن والاعتراف بفضلهن كما يلزم تعظيم حقوق  
 الأمهات ، لقوله تعالى : ( لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ )<sup>(١)</sup> .  
 والثاني : تحريم نكاحهن حتى لا يخلطن بعد لأحد من الخلق كما يحرم  
 نكاح الأمهات \* لقوله<sup>(٢)</sup> تعالى : ( وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ  
 اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا )<sup>(٣)</sup> وسبب نزول  
 هذه الآية ما حكاه السدي<sup>(٤)</sup> \* أن رجلاً<sup>(٥)</sup> من قريش قال عند  
 نزول آية الحجاب أيجبنا رسول الله ( صلى الله عليه وسلم )<sup>(٦)</sup>  
 عن بنات عمنا ويتزوج نساءنا من بعدنا لئن حدث به حدث  
 لنتزوجن نساءه من بعده فنزلت هذه الآية<sup>(٧)</sup>  
 ولأن حكم نكاحهن لا ينقض بموته لكونهن أزواجه فسي  
 الآخرة<sup>(٨)</sup> ، فوجب أن يكون تحريمهن بعد موته كتحريمهن في حياته .

- 
- ( ١ ) سورة الأحزاب : الآية ( ٣٢ ) .  
 ( ٢ ) ط \* ولقوله \* .  
 ( ٣ ) سورة الأحزاب : الآية ( ٥٣ ) .  
 ( ٤ ) تقدمت ترجمته صفحة ( ٣٥ ) .  
 ( ٥ ) ط \* أن رجلاً قال \* .  
 ( ٦ ) ساقط من \* ص \* .  
 ( ٧ ) قال ابن حجر يقال طلحة بن عبيد الله بن سافع بن عياض  
 التيمي هو الذي نزل فيه : ( وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ )  
 الآية .  
 ٩ انظر : تفسير القرطبي : ( ١٤ / ٢٢٨ / ٢٢٩ ) ، الاصابة :  
 ( ٢ / ٢٣٠ ) ، أسباب النزول للسيوطي صفحة ( ٢٠٦ ) ، فتح  
 القدير : ( ٤ / ٢٦٢ ) .  
 ( ٩ ) سيأتي دليل ذلك صفحة ( ١٢١ ) .

فاما الحكم الثالث المختلف فيه فهو المحرم هل يصن كالأمهات  
 في المحرم حتى لا يحرم النظر إليهن \* فيه وجهان <sup>(١)</sup> :  
 أحدهما : لا يحرم النظر إليهن لتحريمهن كالأمهات نسبا ورضاعا .  
 والوجه الثاني : يحرم النظر إليهن حفظا لحرمة رسوله فيهن .  
 وقد كانت عائشة إذا أرادت دخول رجل عليها أمرت أختها  
 أساء أن ترضعه حتى يصير ابن أختها فيصير محرما لها <sup>(٢)</sup> ، ولا يجزى

( ١ ) ص \* على وجهين \* .

( ٢ ) أخرجه مالك في الموطأ : ( ٢ / ٦٠٤ ) من حديث قال فيه  
 " ان عائشة كانت تأمر أختها أم كلثوم وبنات أخيها يرضعن  
 من أحب أن يدخل عليها من الرجال " ،  
 وأخرجه أبو داود : ( ٢ / ٥٥٠ ) ، وأشار إليه النسائي : ( ٦ / ١٠٦ )  
 وأخرجه مسلم في صحيحه : ( ١ / ٣١ ) بالفاظ مختلفة ، وابن  
 ماجه : ( ١ / ١٢٥ ) مختصرا .  
 وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى : ( ٧ / ٤٦٠ ) ، وليس فيها  
 انها كانت تأمر أساء بالارضاع .  
 فعائشة رضي الله عنها أخذت بما رواه أبو داود في سننه  
 ( ٢ / ٥٥٠ ) أن سهلة بنت سهيل قالت يا رسول الله  
 إنا كنا نرى سالما ولدا وَلَكَانَ يَأْوِي معي ومع أبي حذيفة  
 في بيت واحد ويراني فضلا - أي مبتذلة في ثياب مهنتي - وقد  
 أنزل الله عز وجل فيهم ما علمت فكيف ترى فقال لها النبي  
 صلى الله عليه وسلم : " أرضعيه خمس رضعات " فكان بمنزلة  
 ولدها من الرضاعة .

وفيه أن أم سلمة أبت هي وسائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم  
 وقلن لعائشة ما ندري لعلها كانت رخصة من النبي صلى الله  
 عليه وسلم لسالم دون الناس \* ، وفي رواية مسلم : ( ١٠ / ٣٣ )  
 فما هو بداخل علينا أحد بهذه الرضاعة ولا رائيها \* .

عليهن أحكام الأمهات في النفقة " والميراث <sup>(١)</sup> " ولهذا <sup>(٢)</sup> قال  
 الشافعي ( رضى الله عنه ) <sup>(٣)</sup> أمهاتهم في معنى ( دون معنى ) <sup>(٤)</sup> ، وإذا  
 كن أمهات المؤمنين ففي كونهن أمهات " المؤمنات " <sup>(٥)</sup> وجهان :  
 أحدهما : أنهن أمهات المؤمنين والمؤمنات تعظيما " لحقهن <sup>(٦)</sup> على  
 الرجال والنساء .

والوجه الثاني : أن حكم التحريم مختص بالرجال دون النساء " فكأن <sup>(٧)</sup>  
 أمهات المؤمنين دون المؤمنات <sup>(٨)</sup> .

== قال الخطابي في معالم السنن : ( ٢ / ٥٥٠ ) ذهب عامة  
 أهل العلم في هذا إلى قول أم سلمة وحملوا الأمر اما على  
 الخصوص واما على النسخ ولم يروا العمل به .

- |       |                                                                                                                                                                                                                             |
|-------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ( ١ ) | ط " بالميراث " .                                                                                                                                                                                                            |
| ( ٢ ) | ص " فلهذا " .                                                                                                                                                                                                               |
| ( ٣ ) | ساقط من " ص " .                                                                                                                                                                                                             |
| ( ٤ ) | ساقط من " ص " .                                                                                                                                                                                                             |
| ( ٥ ) | ص " المؤمنين " .                                                                                                                                                                                                            |
| ( ٦ ) | ط " فحقهن " .                                                                                                                                                                                                               |
| ( ٧ ) | ط " وكأن " .                                                                                                                                                                                                                |
| ( ٨ ) | في روضة الطالبين : ( ٧ / ١١ ) ، قال البغوى : " ككن<br>أمهات المؤمنين من الرجال دون النساء " روى ذلك عن عائشة<br>رضى الله عنها وهذا جار على الصحيح عند أصحابنا وغيرهم<br>من أهل الأصول أن النساء لا يدخلن في خطاب الرجال " . |

وقد روى الشعبي<sup>(١)</sup> عن مسروق<sup>(٢)</sup> عن عائشة<sup>(٣)</sup> : أن امرأة قالت  
لها يا أئمة فقالت لست لك بأم أنا أم رجالكم<sup>(٤)</sup> .  
واختطف أصحابنا في وجوب العدة عليهن بوفاة رسول الله  
صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(٥)</sup> عنهن على وجهين :  
أحدهما : ليس عليهن عدة ( لأنهن )<sup>(٦)</sup> لما حرم من كل زمانهن  
عدة .

- 
- ( ١ ) تقدمت ترجمته صفحة ( ١٠٠ ) .  
( ٢ ) هو مسروق بن الأجدع واسم الأجدع عبدالرحمن بن مالك  
ابن أمية بن عبدالله الهمداني الكوفي أبو عائشة كان ثقة  
فقيها عابدا .  
قال عبدالملك بن أبجر عن الشعبي كان مسروق أعظم بالفتوى  
من شريح ، وقال أيضا : ما علمت أحدا كان أطلب للعلم منه .  
مات سنة ثلاث وستين .  
انظر : طبقات ابن سعد : ( ٦ / ٨٤ ) ، تهذيب التهذيب :  
( ١٠ / ١١٠ ) ، تذكرة الحفاظ : ( ١ / ٤٩ ) .  
( ٣ ) تقدمت ترجمتها صفحة ( ٤٨ ) .  
( ٤ ) هذا الأثر أخرجه البيهقي في السنن : ( ٧ / ٧٠ ) عن  
عائشة رضي الله عنها : " أن امرأة قالت لها يا أئمة فقالت  
أنا أم رجالكم لست بأمك " ، وفي الدر المنثور : ( ٦ / ١٦٧ ) :  
" أن امرأة قالت لها يا أئمة فقالت أنا أم رجالكم ولست أم  
نسائكم " .  
وانظر : التلخيص الحبير : ( ٣ / ١٤٠ ) .  
( ٥ ) ساقط من " ص " .  
( ٦ ) ساقط من " ص " .

والثاني : يجب عليهن ( تعبدًا )<sup>(١)</sup> أن يعتدوا عدة الوفاة أربعة أشهر وعشرا لما في العدة من الاحداد ولزوم المنزل ثم نفقاتهن تجب بعد وفاته في سهمه من خمس الخمس من الفقي والغنيمة<sup>(٢)</sup> لبقاء تحريرهن وقد أنفق عليهن أبو بكر رضي الله عنه<sup>(٣)</sup>

(١) ساقط من " ط " .

(٢) الفقي : مأخوذ من فاء يفي إذا رجع وهو كل مال دخل على المسلمين من غير حرب ولا ايحاف خيل كخراج الأرضين وخمس الغنائم .

وقيل الفقي عبارة عن كل ماصار للمسلمين من الأموال بغير قهر والمغني متقارب .

والغنيمة : ما يناله المسلمون من عدوهم بالسعي وايحاف الخيل والركاب ولزم هذا الاسم هذا المعنى حتى صار عرفا وقد اتفق المسلمون على أن المراد بقوله تعالى : ( وَأَعْلَمُوا أَنَّا كُنْتُمْ مِنْ شَيْءٍ ) مال الكفار إذا ظفر به المسلمون على وجه الغلبة والقهر " أهـ .

تفسير القرطبي : ( ٢ / ٨ ) ، لسان العرب : ( ١٢ / ٤٤٦ ) .

(٣) هو عبد الله بن عثمان بن عامر بن كعب القرشي التيمي الملقب بالعتيق أبو بكر الصديق أفضل الأمة ، وثاني اثنين إذ هما في الغار ، وفضائله ومناقبه كثيرة جدا مدونة في كتب العلماء ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم " من سره أن ينظر السبي عتيق من النار فلينظر الى أبي بكر " صححه الحاكم ، وقال عمر رضي الله عنه لأبي بكر أنت سيدنا وخيرنا وأحبنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . رواه البخاري والحاكس ، ولي الخلافة بعد رسول الله سنتين وشيئا ومات يوم الاثنين في جمادى الأولى سنة ثلاث عشرة من الهجرة .

انظر : المستدرک : ( ٦٦-٦٢ / ٣ ) ، حلية الأولياء : ( ٢٨ / ١ ) ،

البخاري : ( ٢٠ / ٧ ) ، أسد الغابة : ( ٣٠٥-٣٠٦ / ٣ ) ، تهذيب

التهذيب : ( ٣١٥ / ٥ ) .

• وأجرى<sup>(١)</sup> لهم عمر رضى الله عنه<sup>(٢)</sup> عطاء فائضا<sup>(٣)</sup> .  
فهذا حكم من مات عنهم رسول الله صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(٤)</sup> من  
زوجاته .

### فصل

فأما اللاتي فارقهن رسول الله ( صلى الله عليه وسلم )<sup>(٥)</sup> في حياتهن  
فليس لهن من حرمة التعظيم ما للمتوفى عنهن<sup>(٦)</sup> .

- 
- (١) في النسختين : " وأجرا " .  
(٢) هو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى القرشى  
العدوى أبو حفص من أيد الله به الإسلام وفتح به الأمصار  
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اللهم أعز الإسلام  
بعمر بن الخطاب خاصة " صححه الحاكم ، وفي البخارى :  
" إِيَّاهُ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ وَالَّذِى نَفْسِى بِيَدِهِ مَالِقِىكَ الشَّيْطَانِ  
سَالِكَا فِجَا قَطِّ إِلَّا سَلَكَا فِجَا غَيْرَ فِجَاكَ " ، وقد شهد  
رضى الله عنه بدرا والمشاهد كلها ولي الخلافة بعد أبى بكر  
عشر سنين وأشهر وقتل يوم الأربعاء لأربع بقين من ذى الحجة  
سنة ثلاث وعشرين .  
انظر: البخارى : ( ٧ / ٤٠ ) ، المستدرک : ( ٣ / ٨٣ ) ، أسد  
الغابة : ( ٤ / ٥٢ ) ، حلية الأولياء : ( ١ / ٣٨ ) ، تهذيب  
التهذيب : ( ٧ / ٤٣٨ ) .  
(٣) أنظر: المستدرک : ( ٤ / ٨ ) ، فتوح البلدان صفحة : ( ٤٣١ ) .  
(٤) ساقط من " ص " .  
(٥) ساقط من " ط " .  
(٦) ط " فليس لهن حرمة التعظيم كالمتوفى عنهن " .

وفي تحريمهن على الأمة ثلاثة أوجه :

أحدها : لا يحرمن سواء دخل بهن أو لم يدخل لقوله تعالى : ( وَإِنْ كُنْتُمْ  
تُرَدُّنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا  
جَمِيلًا ) (١) .

وارادة " الدنيا " (٢) منهن هي طلب الأزواج لهن " ولأن " (٣) .

النبي صلى الله عليه ( وسلم ) (٤) قال : " أزواجي في الدنيا  
أزواجي في الآخرة " (٥) .

( ١ ) سورة الأحزاب : الآية ( ٢٨ ) .

( ٢ ) ط " بالدنيا " .

( ٣ ) ط " ولأن " .

( ٤ ) ساقط من " من " .

( ٥ ) لم أجده بهذا اللفظ لكن قد وردت أحاديث تدل على ذلك .

أخرج الحاكم في المستدرک : ( ٣ / ١٣٧ ) عن أبي أوفى  
رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
" سألت ربي عز وجل أن لا أزوج أحدا من أمتي ولا أتزوج  
إلا كان معي في الجنة فأعطاني " ، وقال صحيح الإسناد  
ووافقه الذهبي ، وفي البخارى : ( ٧ / ١٠٦ ) خطب عمار  
فقال : " إني لا علم أنها زوجة نبيكم في الدنيا والآخرة " .  
يعنى عائشة .

قال ابن حجر في الفتح : ( ٧ / ١٠٨ ) وعند ابن حبان من  
طريق سعيد بن كثير عن أبيه حدثنا عائشة أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال لها : " أما ترضين أن تكوني  
زوجتي في الدنيا والآخرة " فلعل عمارا سمع هذا الحديث  
من رسول الله صلى الله عليه وسلم . أهـ

وعن أبي مليكة عن عائشة : " أن جبريل جاء بصورتها في

خرقة حرير خضراء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن هذه ==

وليس المطلقات " من أزواجه في الآخرة " (١)  
 والوجه الثاني : أنهم يحرم من سواء دخل بهن " أولم " (٢) يدخل بهن  
 تعظيها لحرمة الرسول فيهن لقوله صلى الله عليه ( وسلم ) (٣)  
 " كل سبب ونسب ينقطع يوم القيامة إلا سببي ونسبي " (٤)

== زوجتك في الدنيا والآخرة " أخرجه الترمذى : ( ٧٠٤ / ٥ ) ،  
 وقال حسن غريب ، وفي سنن البيهقي : ( ٧٠ / ٧ ) عن حذيفة  
 ابن اليمان رضى الله عنه أنه قال لامرأته إن شئت أن تكوني  
 زوجتى في الجنة فلا تزوجى بعدى فإن المرأة في الجنة لا خير  
 أزواجها في الدنيا ، فلذلك حرم الله على أزواج النسي  
 صلى الله عليه وسلم أن ينكحن بعده لأنهن أزواجه فـ  
 الآخرة " أهـ .

( ١ ) ط " أزواجاً له في الآخرة " .

( ٢ ) ط " أم لا " .

( ٣ ) ساقط من " ص " .

( ٤ ) أخرجه البيهقي في السنن : ( ٦٤ / ٧ ) عن ابن عمر  
 رضى الله عنه ، والحاكم في المستدرک : ( ١٤٢ / ٣ ) ، وقال  
 صحيح الاسناد وتعقبه الذهبي بأنه منقطع .

وأورده الهيثمى في مجمع الزوائد : ( ١٧٣ / ٩ ) عن ابن عباس  
 رضى الله عنه ، وقال رواه الطبراني ورجاله ثقات ، وأورده من  
 طريق أخرى عن جابر أنه سمع عمر بن الخطاب يقول للناس حين  
 تزوج بنت علي ألا تهنئوني سمعت رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يقول : " ينقطع يوم القيامة كل سبب ونسب إلا سببي ونسبي " .  
 وقال رواه الطبراني في الأوسط والكبير باختصار ورجاله رجال  
 الصحيح غير الحسن بن سهل وهو ثقة " .

ورواه عبد الله بن أحمد في زيادات المسند من حديث ابن عمر  
 ورمز له السيوطى في الجامع الصغير بالصحة ، وصححه الألبانى =====



ولحفظ الله تعالى محبة رسوله في قلوب أمته \* فإن<sup>(١)</sup> العادة  
أن زوج المرأة يهبط من تقدمه من أزواجها والتعرض لنفسه  
الرسول كفر .

والوجه الثالث : وهو الأصح أنه إن لم يكن دخل بهن لم يحرم وان كان  
دخل بهن حرم<sup>(٢)</sup> ، صيانة لخلوة الرسول ( صلى الله عليه وسلم )<sup>(٣)</sup>  
أن \* تهدوا<sup>(٤)</sup> فإن من عادة المرأة إذا تزوجت ثانيا بعد  
أول أن تدم عنده الأول ، إن حدثت وتحدث عنده الأول ، إن حدثت .  
ولأنه كالإجماع من جهة الصحابة روى أن النبي صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(٥)</sup>  
تزوج في سنة عشر التي مات فيها في شهر ربيع الأول قتيلة أخت الأشعث  
ابن قيس الكندي<sup>(٦)</sup> \* ولم يدخل بها<sup>(٧)</sup> \* وأوصى<sup>(٨)</sup> في مرضه أن تخسبر

== في صحيح الجامع . انظر : تخسبر الحبير : ( ٣ / ١٤٣ ) ،  
المطالب العالية : ( ٤ / ٦٢ ) ، الجامع الصغير : ( ٥ / ٢٠ )  
مع المناوي صحيح الجامع : ( ٤ / ٧٣ ) .

( ١ ) ط \* بأن \* .  
( ٢ ) انظر : الوجيز : ( ٢ / ٢ ) .  
وقد رجح النووي التحريم مطلقا أي دخل بهن أو لم يدخل  
كما في روضة الطالبين : ( ٧ / ١١ ) .

( ٣ ) ساقط من \* ص \* .  
( ٤ ) ط \* تهدوا \* .  
( ٥ ) ساقط من \* ص \* .  
( ٦ ) ستأتي ترجمته صفحة ( ١٢٦ ) .  
( ٧ ) ص \* ولم يكن يدخل بها \* .  
( ٨ ) ص \* فأوصى \* .

ان شاءت وأن يضرب عليها الحجاب وتحرم على المؤمنين ويجرى عليها مايجرى على أمهات المؤمنين وإن شاءت أن تتكح من شاءت تكحت فاختارت النكاح فتزوجها عكرمة بن أبي جهل<sup>(١)</sup> بحضرموت<sup>(٢)</sup>، فبلغ ذلك . أب<sup>(٣)</sup> بكر<sup>(٤)</sup> فقال لقد همت أن أحرق "عليهما"<sup>(٥)</sup> فقال عمر<sup>(٦)</sup>، ما هي من أمهات المؤمنين ما دخل بها رسول الله صلى الله عليه ( وسلم ) ولا ضرب<sup>(٧)</sup>

(١) هو عكرمة بن أبي جهل - عمرو بن هشام بن المغيرة بن مخزوم القرشي كان هو وأبوه من أشد الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أسلم عكرمة يوم الفتح وحسن إسلامه واستعمله النبي صلى الله عليه وسلم على صدقات هوازن عام وفاته .

وعن مصعب بن سعد عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم جثته " مرحبا بالراكب المهاجر " رواه الطبراني مرسلا قال الهيثمي ورجاله رجال الصحيح .  
وله في قتال أهل الردة مع أبي بكر أثر عظيم قتل رضى الله عنه باجنادين وقيل في اليرموك في خلافة عمر سنة خمس .

انظر: مجمع الزوائد : ( ٣٨٥ / ٩ ) ، أسد الغابة : ( ٤ / ٤ )  
الاصابة : ( ٤٩٦ / ٢ ) ، تهذيب التهذيب : ( ٢٥٧ / ٢ - ٢٥٨ ) .  
(٢) حضرموت : بلدة معروفة في اليمن قرب عدن ، وانظر: لسان العرب : ( ١٢ / ١٣٧ ) ، والمصباح المنير صفحة : ( ١٥٢ ) .

(٣) ط " أبى " .

(٤) تقدمت ترجمته صفحة ( ١١٩ ) .

(٥) ص " عليهما " .

(٦) تقدمت ترجمته صفحة ( ١٢٠ ) .

(٧) ساقط من " ص " .

عليها حسابا فكف عنها أبو بكر<sup>(١)</sup>.

(١) القصة رواها الحاكم في المستدرک : (٤ / ٣٨) بسنده السی  
أبي عبيد معمر بن المثنی أنه صلى الله علیه وسلم تزوج قتيلة  
حين قدم علیه وفد كندة سنة عشر ثم اشتكى في نصف صفر  
وقبض ليومين مضيا من ربيع الأول ولم تكن قدمت علیه ولا دخل  
بها وذكر قصة زواجها من عكرمة . الخ .

وقال في الاصابة : (٤ / ٣٩٣ - ٣٩٤) أخرج أبو نعيم من  
طريق اسحق بن ابراهيم بن حبيب الشهيدى عن عبدالأعلى  
عن داود ابن أبى هند عن عكرمة عن ابن عباس أن النبی  
صلى الله علیه وسلم تزوج قتيلة أخت الأشعث ومات قبل  
أن یخیرها قال وهذا موصول قوى الاسناد ، وأخرجه أيضا  
من طريق عبد الوهاب الثقفى عن داود عن الشعبى مرسل  
ولفظه قتيلة بنت الأشعث ومات فتزوجها عكرمة فشق على أبى بكر  
فذكر كلام عمر المتقدم وفي آخره فاطمان أبو بكر وسكن " ، وقال  
في تلخیص الحیر : (٣ / ١٣٩ - ١٤٠) وروى أبو نعيم فى  
المعرفة فى ترجمة قتيلة من حديث داود عن الشعبى مرسل  
وأخرجه البزار من وجه آخر عن داود عن عكرمة عن ابن عباس  
موصولا وصححه ابن خزيمة والضياء من طريقه فى المختارة أن  
النبي صلى الله علیه وسلم طلق قتيلة بنت قيس أخت الأشعث  
طلقها قبل الدخول فتزوجها عكرمة وذكر القصة بالفاظ متقاربة .  
وروى الطبراني نحو رواية أبى نعيم كما فى مجمع الزوائد :  
(٩ / ٢٥٤) ، وذكر الهيثمى أيضا رواية أخرى مرسله عنه  
فیهما اختلاف فى الواقعة .

وذكر ابن عبد البر فى الاستيعاب : (٤ / ٣٨٨ - ٣٨٩) أن فیهما  
اختلافا كثيرا ورجح أن اسمها قتيلة لا قبله ،

وانظر طبقات ابن سعد : (٨ / ١٤٧) ، قال ابن الأثير فى

أسد الغابة : (٥ / ٥٣٦) بعد أن ذكر قصة قتيلة وزواج عكرمة ==

وروى أن الأشعث بن قيس<sup>(١)</sup> تزوج امرأة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وفارقها فهم عمر برجمها حتى بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدخل بها فكف عنهما<sup>(٢)</sup> فصار ذلك كالاجتماع .  
 فان قلنا انها لا تحرم لم تجب نفقتها وان قلنا انها محرمة ففي وجوب نفقتها في سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٣)</sup> من الخمس وجهان :  
 أحدهما : تجب كما تجب نفقات من مات عنهن لتحريمهن .  
 والوجه الثاني : لا تجب لانها لم تجب قبل الوفاء فأولى أن لا تجب بعددها ولأنها مبتوتة العصمة بالطلاق .

== بها - وفيها وفي غيرها من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم اللاتي لم يدخل بهن اختلاف كثير لم يتحصل منه كثير فائدة وقد ذكرنا عند كل امرأة ما قيل فيها والله أعلم " أهـ .

(١) هو الأشعث بن قيس بن معدى كرب الكندي أبو محمد الصحابي نزل الكوفة ووفد على النبي صلى الله عليه وسلم بسبعين رجلا من كندة كان اسمه معدى كرب ولقب الأشعث لشعث رأسه مات سنة أربعين " أهـ .

انظر: الاستيعاب : ( ١ / ١١٠ ) ، الاصابة : ( ١ / ٥١ ) ، تهذيب التهذيب : ( ١ / ٣٥٩ ) .

(٢) قال ابن حجر في التلخيص : ( ٣ / ١٣٩ ) بعد أن ذكر هذا الحديث مانعه : " تبع - يعني الرافعي - في إirاده هكذا الماوردي والغزالي وإمام الحرمين والقاضي حسين ولا أصل له في كتب الحديث " أهـ .

(٣) ساقط من " ص " .

\* فصل \*  
~~~~~

فأما من وطئها من إماء فكانت باقية على ملكه إلى حين وفاته مثل  
مارية أم ابنه إبراهيم حرم نكاحها على المسلمين وإن لم تصر كالزوجات  
أما للمؤمنين لنقصها بالرق \* فإن<sup>(١)</sup> كان قد باعها وملكها مشتريها ففسى  
تحريمها عليه وعلى جميع المسلمين وجهان<sup>(٢)</sup> كالملقة<sup>(٣)</sup>.

\* فصل \*  
~~~~~

فأما ما نقله المزني<sup>(٤)</sup> أن رسول الله صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(٥)</sup>  
قد زوج بناته وهن أخوات المؤمنين<sup>(٦)</sup>.

- (١) ط \* وان \* .
- (٢) أنظر: روضة الطالبين : ( ٧ / ١١ ) .
- (٣) تقدم أن لمن فارقها الرسول صلى الله عليه وسلم في حياته  
ثلاثة أوجه لا وجين وصح منها الثالث وهو أن لم يكن  
دخل بهن لم يحرم وان كان دخل بهن حرم \* ورجح  
النووي التحريم مطلقا \* .  
انظر : صفحة ( ١٢٣ ) .
- (٤) تقدمت ترجمته صفحة ( ٢٤ ) .
- (٥) ساقط من \* ص \* .
- (٦) انظر: مختصر المزني صفحة ( ١٦٣ ) .

" فانما <sup>(١)</sup> أراد به الشافعي أنهم وإن كن كالمهات فليس  
 كالمهات في جميع أحكامهن وإن لو كن كذلك لما زوج رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم <sup>(٢)</sup> أحدا من " بناته منهن <sup>(٣)</sup> لأنهن اخوات المؤمنين  
 وقد زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعاً من بناته فزوج قبل  
 النبوة زينب <sup>(٤)</sup> ، بأبي العاص بن الربيع <sup>(٥)</sup> . . .

- 
- (١) ط " وانما " .  
 (٢) ساقط من " ص " .  
 (٣) ط " بناتهن منه " .  
 (٤) زينب : هي أكبر بناته ولدت لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ثلاثين سنة ، قال ابن الأثير : وقد شذ من لاعتبار به أنها  
 لم تكن أكبر بناته وليس بشيء ،  
 وأما خديجة بنت خويلد الأسدي رضى الله عنهما ، توفيت  
 بالمدينة المنورة في السنة الثامنة ، ونزل رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم في قبرها وهو مهموم محزون فلما خرج  
 سرى عنه وقال كنت ذكرت زينب وضعفها فسألت الله أن يخفف  
 عنها ضيق القبر وضمه ففعل وهون عليها " أه  
 انظر: أسد الغابة : ( ٥ / ٦٢ - ٤٦٨ ) ، الاستيعاب :  
 ( ٤ / ٣١١ ) ، الاصابة : ( ٤ / ٣١٢ ) .  
 (٥) هو أبو العاص بن الربيع بن عبد العزى القرشي صهر رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم على ابنته زينب أكبر بناته اختلف في اسمه  
 ف قيل لقيط وقيل هشيم وقيل مهشم ، قال ابن الأثير : والأكثر  
 لقيط .  
 وكانت زينب أسلمت قبله ففرق الاسلام بينهما ثم أسلم قبل  
 الفتح فرد رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب إلى  
 بالنكاح الأول على الصحيح كما سنذكره صفحة ( ٩٥٣ ) .  
 وكان ممن شهد بدرا مع المشركين وأسر مع من أسر وكان

وزوج قبل النبوة رقية<sup>(١)</sup> بعتبة بن أبي لهب ، فطلقها بعد النبوة فزوجها بعده بعثان بن عفان رضى الله عنه<sup>(٢)</sup> بمكة فولدت له عبد الله وبلغ ست سنين ثم مات هو واهله ورسول الله صلى الله عليه وسلم بهدر.

== مصاحبا لرسول الله مضافا وكان قد أبى أن يطلق زينب لما أمره المشركون أن يطلقها ، ولما أطلقه الرسول صلى الله عليه وسلم من الأسر شرط عليه أن يرسل زينب إلى المدينة فعاد إلى مكة وأرسلها فلذا قال فيه الرسول الكريم : " حدثني فصدقني ووعدني فوفى " .

انظر: أسد الغابة : ( ٥ / ٢٣٦ - ٢٣٨ ) ، البداية والنهاية : ( ٣ / ٣١٢ ) .

( ١ ) رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمه خديجة بنت خويلد رضى الله عنهما ، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد زوجها عتبة بن أبي لهب وزوج اختها أم كلثوم عتيبة ابن أبي لهب فلما نزلت سورة " تبت " قال لهما أبوها أبولهب وأمه أم جميل بنت حرب حمالة الحطب فارقا ابنتي محمد ففارقاهما قبل أن يدخل بهما كرامة من الله تعالى لهما وهوانا ، لا بُنيَ أبي لهب ، فتزوج عثمان بن عفان رقية وهاجرت معه إلى الحبشة ولما سار عليه السلام إلى بدر كانت رقية مريضة بالمدينة المنورة فتخلف عثمان بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فتوفيت يوم وصول زيد بن حارثة يبشر بظفر رسول الله بالمشركين وكانت قد أصابتها الحصبة فماتت بها رضى الله عنهما .

انظر: أسد الغابة : ( ٥ / ٤٥٦ ) ، الاستيعاب : ( ٤ / ٢٩٩ ) ، مجمع الزوائد : ( ٩ / ٨٤ ) ، الإصابة : ( ٤ / ٣٠٤ ) .

( ٣ ) هو عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس

القرشي الأموي يكنى أبا عبد الله وأبا عمرو كنيّتان مشهورتان له ==

ثم زوجه بعدها بأُم كلثوم<sup>(١)</sup>، فماتت عنده في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup> فقال : " لو كان<sup>(٣)</sup> لنا ثلاثة لزوجناك<sup>(٤)</sup> "

== وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة وأحد العشرة الذين جعل عمر فيهم الشورى ، وبويع له بالخلافة بعد دفن عمر ابن الخطاب بثلاثة أيام وكانت خلافته اثنتي عشرة سنة إلا شيئاً ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صعد أحداً معه أبو بكر وعمر وعثمان فرجف بهم فضربه برجله وقال : " أثبت أحد فما عليك إلا نبني أو صديق أو شهيدان " أخرجه البخاري قتل رضى الله عنه يوم الجمعة لثمان عشرة خلت من ذى الحجة سنة خمس وثلاثين من الهجرة " أهـ

انظر: حلية الأولياء : ( ١ / ٥٥ - ٦١ ) ، البخاري : ( ٤٢ / ٧ )

أسد الغابة : ( ٣ / ٣٧٦ ) ، الاستيعاب : ( ٣ / ٦٩ - ٧٠ ) .

( ١ ) أم كلثوم : بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمهـ

خديجة بنت خويلد رضى الله عنهما تزوجها عثمان رضى الله عنه بعد وفاة اختها ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : ما زوجت عثمان إلا بوحي من السماء ، قال في مجمع الزوائد : سنده حسن .

انظر: أسد الغابة : ( ٥ / ٦١٢ ) ، الإصابة : ( ٤ / ٤٨٩ ) ،

مجمع الزوائد : ( ٩ / ٨٣ ) .

( ٢ ) ساقط من " ص " .

( ٣ ) ط " لو كانت " .

( ٤ ) ذكره ابن الأثير في أسد الغابة : ( ٥ / ٣١٢ ) بلفظ

" لو كان لنا ثلاثة لزوجنا عثمان " .

وفي مجمع الزوائد : ( ٩ / ٨٣ ) عن عصمة قال لما ماتت بنت

رسول الله صلى الله عليه وسلم التي تحت عثمان قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم : زوجوا عثمان لو كان عندي ===



زوج عليا رضي الله عنه<sup>(١)</sup> فاطمة<sup>(٢)</sup> بعد الهجرة

ثالثة لزوجته ومازوجه ، الا بوحي من الله عز وجل " ،  
قال الهيثمي : رواه الطبراني وفيه الفضل بن المختار وهو  
ضعيف . "

( ١ ) هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بن هاشم بن عبد مناف الهاشمي القرشي ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وصهره علي ابنته فاطمة سيدة النساء ، قاضي الأمة وفسار من الاسلام شهد بدرا واحدا والخندق وبيعة الرضوان والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا تهوك فإن الرسول صلى الله عليه وسلم خلفه علي أهله ، وقال له النبي صلى الله عليه وسلم أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى " ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لَا أُعْطَيْنَ الرَّايَةَ غَدَا رَجُلًا يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَوْ قَالَ يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَيْهِ فَإِذَا نَحْنُ بِعَلِيٍّ فَاعْطَاهُ رَسُولُ اللَّهِ — صلى الله عليه وسلم الراية ففتح الله عليه " أهـ أخرجهما البخاري .

انظر: صحيح البخارى : ( ٧٠ / ٧ ) ، حلية الأولياء :

( ١ / ٦١ - ٦٢ ) ، أمد الغابة : ( ٤ / ١٠ - ٤٠ ) ،

تهذيب التهذيب : ( ٧ / ٣٣٤ - ٤٣٩ ) .

( ٢ ) هي فاطمة الزهراء بنت إمام المتقين رسول الله صلى الله عليه وسلم وأُمها خديجة بنت خويلد الأسدى وكانت تكنى أم أبيها ، وهي أحب الناس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجها من علي بن أبي طالب رضى الله عنه وكان سنّها يوم تزويجها خمسة عشر سنة وخمسة أشهر ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الله أمرني أن أزوج فاطمة من علي " قال الهيثمى رواه الطبرانى ورجاله ثقات ، وقال لهـــــ

فلما زوج " الرسول <sup>(١)</sup> صلى الله عليه وسلم مَنْ ذكرنا من بناته علم اختصاص نساءه من حكم الأمهات بالتعظيم والتحريم ، إلا أن المزي نقل عن الشافعي " ما زوج بناته وهن أخوات المؤمنين <sup>(٢)</sup> فذهب أكثر أصحابنا إلى أنه غلط منه في النقل وأن الشافعي قال في أحكام القرآن من الأم .

" قد زوج بناته وهن أخوات المؤمنين <sup>(٣)</sup> فغلط في النقل وذهب بعض أصحابنا إلى صحة نقل المزي وأنه على معنى النفي " والتقدير <sup>(٤)</sup> ويكون تقديره قد زوج بناته أو يزوجهن وهن أخوات المؤمنين .

== النبي صلى الله عليه وسلم : " وإنك أول أهل بيتي لحاقا بي فبكيت فقال أما ترضين أن تكوني سيدة نساء أهل الجنة فضحكت " .

أخرجه البخاري وفضايلها لاتعد ولا تحصى توفيت سنة إحدى عشرة رضى الله عنها " .

انظر : البخاري : ( ٦ / ٦٢٨ ) ، مجمع الزوائد : ( ٩ / ٢٠٠ ) ، أسد الغابة : ( ٥ / ٥٢٠ ) ، الاصابة : ( ٥ / ٣٧٧ ) .

(١) ط " النبي " .

(٢) في مختصر المزي صفحة (١٦٣) " قد زوج بناته وهن أخوات المؤمنين " .

(٣) قال في الأم : ( ٥ / ١٤١ ) " ولا يحرم عليهم نكاح بنات لو كن لهن كما يحرم بنات أمهاتهن اللاتي ولدنهم " .

(٤) ط " والتقدير " .

### \* فصل \*

" وما <sup>(١)</sup> خص الله تعالى به نساء رسوله تفضلا لهن واكراما لرسوله أن ضاعف عليهن عقاب السيئات وضاعف " لهن <sup>(٢)</sup> ثواب الحسنات فقال تعالى : ( يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ) <sup>(٣)</sup> ، وفي الفاحشة المبينة هاهنا تأويلان : أحدهما : الزنى وهو قول السدى <sup>(٤)</sup> .  
والثاني : النشوز وسوء الخلق وهو قول ابن عباس <sup>(٥)</sup> .

وفي مضاعفة العذاب لها ضعفين قولان لأهل العلم : أحدهما : أنه عذاب الدنيا وعذاب الآخرة وهو قول قتادة <sup>(٦)</sup> .  
والثاني : " أنه <sup>(٧)</sup> عذابان في الدنيا لعظم جرمهن بأذية رسول الله صلى الله عليه ( وسلم ) <sup>(٨)</sup> ، قال مقاتل <sup>(٩)</sup> : حدان في الدنيا

- 
- |                               |       |
|-------------------------------|-------|
| ط " وما " .                   | ( ١ ) |
| ص " عليهن " .                 | ( ٢ ) |
| سورة الأحزاب : الآية ( ٣٠ ) . | ( ٣ ) |
| تقدمت ترجمته صفحة ( ٣٥ ) .    | ( ٤ ) |
| تقدمت ترجمته صفحة ( ٥٢ ) .    | ( ٥ ) |
| تقدمت ترجمته صفحة ( ٦٦ ) .    | ( ٦ ) |
| ط " أنهن " .                  | ( ٧ ) |
| ساقط من " ص " .               | ( ٨ ) |
| تقدمت ترجمته صفحة ( ٦٧ ) .    | ( ٩ ) |
| ط لوحة / ١٠ .                 | ( * ) |

غير السرقة<sup>(١)</sup>، وقال سعيد بن جبير<sup>(٢)</sup> : فجعل عذابهن ضعفين وعلى من قذفهن الحد ضعفين<sup>(٣)</sup>، ولم أر للشافعي نصا في أحد القولين غير أن الأشبه بظاهر كلامه أنهما حدان في الدنيا .

فان قيل " فما<sup>(٤)</sup> في مضاعفة الحد عليهن من تفضيلهن قيسل لأنه لما كان حد العبد نصف حد الحر لنقصه عن كمال الحر وجب أن يكون مضاعفة الحد عليهن لزيادة فضلهن على غيرهن ثم قال تعالى : ( وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ<sup>(٥)</sup> ) ( أى يطيع لله ورسوله<sup>(٦)</sup> ) والقنوت الطاعة ، ( وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِيهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا<sup>(٧)</sup> ) فضوعف<sup>(٨)</sup> لهن<sup>(٨)</sup> الأجر مرتين كما ضوعف عليهن العذاب ضعفين فصار كلا الأمرين تفضيلا لهن وزيادة في كرامتهن وفي أجرهن مرتين قسولا لأهل العلم :

- 
- (١) يريد أن من سرقت منهن تقطع لها يد واحدة فقط بخلاف الزني - وقد أعانهن الله من ذلك - ففيه حدان .
- (٢) تقدمت ترجمته صفحة ( ٤٠ ) .
- (٣) انظر: تفسير ابن جرير الطبري : ( ٢٢ / ١٠٠ ) ، ابن كثير : ( ٣ / ٤٨١ - ٤٨٢ ) ، القرطبي : ( ١٤ / ١٧٥ ) ، الدر المنثور : ( ٦ / ٥٩٧ ) .
- (٤) ص " في " ١ .
- (٥) سورة الأحزاب : الآية ( ٣١ ) .
- (٦) ساقط من " ط " .
- (٧) سورة الأحزاب : الآية ( ٣١ ) .
- (٨) ط " لهن " .

أحدهما : أن كلا الأجرين في الآخرة .  
 والثاني : أن أحدهما في الدنيا ، والثاني في الآخرة (١) .  
 ويحتمل قوله : ( وَأَعْتَدْنَا لَهُمَا رِزْقًا كَرِيمًا ) (٢) تأويلين :  
 أحدهما : حلالا فقد كان رزقهن من أحل الرزاق .  
 والثاني : واسعا فقد كان رزقهن بعد وفاته وفي أيام عمر من أوسع  
 الرزاق (٣) .

### \* فصل \*

وصار ما خص الله تعالى به رسوله صلى الله عليه ( وسلم ) (٤) ففي  
 مناحيه ما جاء " فيه " (٥) نص واتصل به نقل عشر خصال تنقسم  
 ثلاثة أقسام ، منها ثلاث خصال تغليظ ، وثلاث خصال تخفيف ، وأربع  
 خصال كرامة ، فأما الثلاث التغليظ :  
 فأحدها : ما أوجبته عليه من تخيير نسائه (٦) .  
 والثانية : ما حظره عليه من طلاقهن (٧) .

- 
- (١) انظر: تفسير ابن كثير: ( ٣ / ٤٨٢ ) ، الدر المنثور: ( ٦ / ٥٩٢ ) .  
 (٢) سورة الأحزاب : الآية ( ٣١ ) .  
 (٣) انظر: المستدرک : ( ٤ / ٨ ) ، فتوح البلدان صفحة ( ٤٣١ ) .  
 (٤) ساقط من " ص " .  
 (٥) ط " في " .  
 (٦) انظر: أدلة التخيير والكلام فيه صفحة ٦٥ - فابعدها .  
 (٧) انظر: صفحة ( ٧٩ ) .

والثالثة : مانعه من " الاستبدال " <sup>(١)</sup> بهن <sup>(٢)</sup> .

وأما الثلاث التخفيف :

فأحدهن : ما أباحه من النكاح ( من غير ) <sup>(٣)</sup> تقدير ( بعدد ) <sup>(٤)</sup> محصور .

والثانية : أن يملك النكاح بلفظ الهبة من غير بدل <sup>(٥)</sup> .

والثالثة : أنه اذا اعتق أمة على أن يتزوجها كان عتقها نكاحا عليها

وصداقا لها لأنه أعتق صفيّة بنت حبي <sup>(٦)</sup> .

على هذا الشرط فصارت بالعتق زوجة " وصار " <sup>(٧)</sup> العتق لها صداقا <sup>(٨)</sup> .

" فاما " <sup>(٩)</sup> الأربع الكرامة :

فأحدهن : أن فَضِّلَ نساءه على نساء العالمين <sup>(١٠)</sup> .

(٩) الثانية : أن جعلهن أمهات المؤمنين <sup>(١١)</sup> .

(١) ط " الاستدلال " .

(٢) انظر: صفحة ( ٧٩ ) .

(٣) ساقط من " ص " .

(٤) ساقط من " ص " .

(٥) انظر: صفحة ( ٩٥ ) .

(٦) تقدمت ترجمتها صفحة ( ٨٩ ) .

(٧) ط " فصار " .

(٨) انظر: صفحة ( ٨٩ - ٩١٦ ) .

(٩) ط " واما " .

(١٠) انظر: صفحة ( ١٠٦ - ١٠٧ ) .

(١١) ساقط من " ط " .

(١٢) انظر: صفحة ( ١١٤ ) .

والثالثة: أن " حرمهن <sup>(١)</sup> على جميع المسلمين <sup>(٢)</sup> .

والرابعة: ما " ضاعفه <sup>(٣)</sup> من ثوابهن وعقابهن <sup>(٤)</sup> .

### \* فصل \*

وقد مضى ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مخصوصا به فسي  
مناكمه نضا .

فقد اختلف أصحابنا في جواز الاجتهاد فيما يجوز أن يكون مخصوصا  
به في مناكمه من طريق الاجتهاد " دون النص <sup>(٥)</sup> فكان أبو عيسى  
ابن خيران <sup>(٦)</sup> يمتنع من جواز الاجتهاد ( فيه ) <sup>(٧)</sup> لتقصيه ، وكذلك  
في الامامة لأن الاجتهاد انما يجوز عند الضرورة " في <sup>(٨)</sup> النوازل  
الحادثة " وذهب <sup>(٩)</sup> سائر أصحابنا الى جواز الاجتهاد في ذلك ليتوصل

(١) ط " حرمهن " .

(٢) انظر: صفحة ( ١١٥ ) .

(٣) ص " ضاعف " .

(٤) انظر: صفحة ( ١٣٣ ) .

(٥) ص : " والنص " .

(٦) هو الحسين بن صالح بن خيران أبو علي أحد أركان مذهب  
الشافعي كان إماما زاهدا تقيا من كبار الأئمة ببغداد عرض  
عليه القضاء فأبى رحمه الله تعالى ، مات سنة عشرين وثلاثمائة  
وقبل غير ذلك .

انظر: طبقات الشافعية للسبكي : ( ٢ / ٢١٣ - ٢١٤ ) .

(٧) ساقط من " ص " .

(٨) ط " وفي " .

(٩) ط " وقد ذهب " .

به الى معرفة الأحكام وان لم تدع اليها ضرورة كما اجتهدوا فيها لم يحدث من النوازل ، فاجتهدوا في سبع مسائل ، افضى بهم الاجتهاد الى " الاختلاف " (١) فيها .

فأحدها : هل كان لرسول الله صلى الله عليه ( وسلم ) (٢) أن ينكح بغير ولي ولاشهود على وجهين :

أحدهما : لم يكن له ذلك وهو وغيره ( من أمته ) (٣) سواء في أن لا ينكح الا بولي وشاهدين ، لقوله صلى الله عليه ( وسلم ) (٤) " كل نكاح لم يحضره أربعة فهو سفاح " (٥) فلم يجز أن يتوجه ذلك الى مناكحته .

والوجه الثاني : ( أنه ) (٦) يجوز له أن ينكح بغير ولي ولاشاهدين . (٧)  
لقوله تعالى ( النبي ) (٨) أَوَّلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ . (٩)

- 
- |       |                                                                                               |
|-------|-----------------------------------------------------------------------------------------------|
| ( ١ ) | ط " الاجتهاد " .                                                                              |
| ( ٢ ) | ساقط من " ص " .                                                                               |
| ( ٣ ) | ساقط من " ص " .                                                                               |
| ( ٤ ) | ساقط من " ص " .                                                                               |
| ( ٥ ) | تمام الحديث : " الزوج والولي وشاهدان " وسبأتي تخرجه<br>صفحة ( ١٣٨ - ٢٣٣ ) .                   |
| ( ٦ ) | ساقط من " ط " .                                                                               |
| ( ٧ ) | قال النووي في روضة الطالبين : ( ٧ / ٩ ) ومن الخصائص<br>نكاحه بغير ولي ولاشهود على الأصح " أهـ |
| ( ٨ ) | ساقط من " ص " .                                                                               |
| ( ٩ ) | سورة الأحزاب : الآية ( ٦ ) .                                                                  |



ولأن النبي صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(١)</sup> " خطب أم سلمة<sup>(٢)</sup> ، فقالت مالي ولي حاضر فقال ما يكرهني من أوليائك حاضر ولا غائب ثم قال لابنتها عمر وكان غير بالغ قم زوج أمك<sup>(٣)</sup> .

( ١ ) ساقط من " ص " .

( ٢ ) أم سلمة : اسمها هند بنت أبي أمية حذيفة بن المفسيرة ابن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشية المخزومية أم المؤمنين زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم عند أبي سلمة عبد الله بن عبد الأسد فولدت له عمر وسلمة ودرة وزينب ثم توفي عنها فخلف عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت رضى الله عنها موصوفة بالجمال البارع والعقل البالغ والرأى الصائب " توفيت سنة اثنتين وستين وهي آخر أمهات المسلمين موتاً " .

انظر: مجمع الزوائد : ( ٩ / ٢٤٥ ) ، الاستيعاب : ( ٤ / ٤٥٤ ) .

( ٣ ) أخرجه البيهقي في السنن : ( ٧ / ١٣١ ) عن ابن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أم سلمة قالت : " خطبني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت أنه ليس أحد من أوليائي شاهد قال أنه ليس أحد منهم شاهد ولا غائب إلا سيرضى بي فقلت يا عمر قم فزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم " وأخرجه ابن حبان في صحيحه كما في الموارد صفحة ( ٣١١ - ٣١٢ ) ، وأحمد في المسند ( ٦ / ٣١٣ - ٣١٤ ) ، والنسائي : ( ٦ / ٨١ - ٨٢ ) والحاكم في المستدرک : ( ٤ / ١٦ - ١٧ ) عن ابن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أم سلمة من حديث طويل وفيه : " فقالت لابنتها قم يا عمر فزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم فزوجها إياه " قال الحاكم صحيح الإسناد ، فان ابن عمر بن أبي سلمة ===

وقد انكر أحمد بن حنبل<sup>(١)</sup> على من قال كان غير بالغ وهو  
قول الأكثرين<sup>(٢)</sup>.

== الذي لم يسمه حماد بن سلمة سواه غيره سعيد بن عمر بن  
أبي سلمة ، ووافقه الذهبي وصححه ابن حجر في الإصابة :  
( ٤ / ٤٥٩ ) .

(١) هو الإمام أحمد بن حنبل بن هلال بن مازن أبو عبد الله  
الشيباني المروزي ثم البغدادي أحد الأئمة الأربعة  
الناصر للسنة كان من كبار الحفاظ ومن أخبار هذه الأمة  
صاحب المسند ولد رحمه الله ببغداد في ربيع الأول سنة  
أربع وستين ومائة .

قال الشافعي : " خرجت من ببغداد وماظفت فيها أفقسه  
وأورع ولا أزهد ولا أعلم من أحمد بن حنبل " .  
وقال عبد الرحمن بن مهدي : " إذا رأيت الرجل يحب أحمد  
فاعلم أنه صاحب سنة " ،

مات رحمه الله تعالى ببغداد سنة , إحدى وأربعين ومائتين .  
انظر: حلية الأولياء : ( ٩ / ٦١ ) ، طبقات الشافعية :  
( ١ / ١٩٩ - ٢٠٠ ) ، تهذيب التهذيب : ( ١ / ٧٢ ) .

(٢) انظر: المغنى لابن قدامة : ( ٧ / ١٥ ) ، قال ابن حزم  
في المحلى : ( ١١ / ٣٤ ) : " ان عمر بن أبي سلمة  
كان يومئذ صغيرا لم يبلغ هذا لاخلاف فيه بين أهل العلم  
بالأخبار " .

ولأن الولي إنما يراد لالتباس الأكفاء ، والرسول ( صلى الله عليه )<sup>(١)</sup>  
 وسلم أفضل الأكفاء ، والشهود إنما يرادون حذر التناكر<sup>(٢)</sup> ، وهذا  
 غير موهوم في الرسول ( صلى الله عليه )<sup>(٣)</sup> وسلم أن يكون منه أولسه ،  
 فلذلك لم يفتقر نكاحه إلى ولي ولا شهود<sup>(٤)</sup> .

### ✽ فصل والمسألة الثانية ✽ :

ان اختلفوا هل كان له نكاح الكتابية أم لا على وجهين :  
 أحدهما : لم يكن له ذلك<sup>(٥)</sup> لقوله تعالى : ( وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ )<sup>(٦)</sup>  
 " وقوله<sup>(٧)</sup> صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(٨)</sup> " أزواجى في الدنيا

- 
- (١) ساقط من " ط " .
- (٢) لئلا من كل من الزوجين جحد النكاح من قبل الآخر ، وفي  
 هذا دفع لتهمة الزنى بينهما وغير ذلك ولا يكون هذا التوثيق  
 إلا بالاشهاد .
- (٣) ساقط من " ط " .
- (٤) قال ابن قدامة في المغنى : ( ٩ / ٧ ) " فاما نكاحه —  
 صلى الله عليه وسلم بغير ولي ولا شهود فمن خصائصه في النكاح  
 فلا يلحق به غيره " .
- (٥) على الأصح وبه قال ابن سريج والقاضي أبو حامد الاصطخري .  
 انظر: روضة الطالبين : ( ٦ / ٧ ) .
- (٦) سورة الأحزاب : الآية (٦) .
- (٧) من " وقال " .
- (٨) ساقط من " ص " .

هن أزواجي في الآخرة<sup>(١)</sup> وهذان الأمران " ينتفیان<sup>(٢)</sup> عن  
غير المسلمات ولأن الله تعالى شرط " فيمن<sup>(٣)</sup> أباحه لرسوله  
من بنات عمه وعماته الهجرة فقال : " اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ<sup>(٤)</sup> " .  
فلما حظر عليه من المسلمات من لم تهاجر فكيف يستتبع  
من لم تسلم ولم تهاجر .

والوجه الثاني : يحل له نكاح الكتابية<sup>(٥)</sup> لأن حكم رسول الله  
صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(٦)</sup> في النكاح أوسع من حكم أمته  
فلم يجوز أن يحرم عليه ما يحل لأمتيه .

" ولأنه صلى الله عليه وسلم استمتع بأمته ربحانة بنت عمرو بملك يمينه<sup>(٧)</sup>

- ( ١ ) تقدم تخريجه صفحة ( ١٢١ ) .
- ( ٢ ) ص " ينتفیان " .
- ( ٣ ) ص " فيها " .
- ( ٤ ) سورة الأحزاب : الآية ( ٥٠ ) وقبلها : ( يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّكَ  
أَخْلَقْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أَجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ  
اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عُمَّكَ وَبَنَاتِ عَمَلِكِ وَبَنَاتِ خَالَكِ وَبَنَاتِ خَالَاتِكَ  
اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ ) .
- ( ٥ ) وهو قول أبي اسحاق كما في روضة الطالبين : ( ٦ / ٧ ) .
- ( ٦ ) ساقط من " ص " .
- ( ٧ ) قال في الإصابة : ( ٤ / ٣٠٩ ) ربحانة بنت شعون بن زيد  
وقيل زيد بن عمرو بن خنافة " وقال ابن سعد في الطبقات :  
( ٨ / ١٢٩ ) ربحانة بنت زيد بن عمرو بن خنافة بن شعون بن  
زيد من بني النضير وكانت متزوجة رجلا من بني قريظة يقال له  
الحكم فنسبها بعض الرواة إلى بني قريظة " أهـ

وكانت يهودية من سبي بني قريضة \* وعرض<sup>(١)</sup> عليها الاسلام فأبت ثم أسلمت من بعد فلما بشر بإسلامها سر به<sup>(٢)</sup>.

والكفر في الأمة أظلم منه في الحرة لأن نكاح الأمة الكتابية حرام ونكاح الحرة الكتابية مباح فلما لم تحرم عليه الأمة الكتابية فأولسى أن لا تحرم عليه الحرة الكتابية .

(١) ص \* وعرضوا \* .

(٢) أخرج ابن سعد في الطبقات أخبرنا محمد بن عمر حدثني عمر بن سلمة عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي جهم قال : لما سبي رسول الله صلى الله عليه وسلم ریحانة عرض عليها الإسلام فأبت وقالت أنا على دين قومي فقال رسول الله — إن أسلمت اختارك رسول الله لنفسه فأبت فشق ذلك على رسول الله فبينما رسول الله جالس في أصحابه ، إذ سمع خفق نعلين فقال هذا ابن سعية يبشرني بإسلام ریحانة فجاءه فأخبره أنها قد أسلمت فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطأها بالملك حتى توفي عنها \* وفي سنده محمد بن عمر الواقدي متروك كما في التقريب : ( ٣١٢ - ٣١٣ ) .

ونذكرها الواقدي أيضا في مغازيه : ( ٢ / ٥٢٠ - ٥٢١ ) من طريقين : الأولى فيها انها كانت في ملك النبي صلى الله عليه وسلم يطؤها حتى ماتت عنده .

والطريق الثانية : قال حدثني ابن أبي ذئب قال سألت الزهري عن ریحانة فقال كانت أمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأعتقها وتزوجها وكانت تحتجب وتقول لا يراني أحد بعد رسول الله \* قال الواقدي : وهذا أثبت الحديثين عندنا \* أهـ

قال في تلخيص الحبير : ( ٣ / ١٣٧ ) واختلف في ریحانة هل كانت زوجة أو سرية وهل ماتت في حياته أو بعده \* أهـ

وانظر : سيرة ابن هشام : ( ٣ / ١٤٩ ) .

فعلى هذا ، إذا نكح الكتابية فهل عليه تخييرها أن تسلم فيمسكها  
أو تقيم على دينها فيفارقها ( ) فيه وجهان :  
أحدهما : عليه تخييرها فإن أسلمت ثبت نكاحها وإن أقامت على دينها  
فارقها <sup>(١)</sup> ليصح أن تكون من أزواجه في الآخرة .  
والوجه الثاني : ليس ذلك عليه لأنه ماخير ربحانة وقد عرض عليها الإسلام  
فأبت وأقام على الاستمتاع بها .  
فأما الأمة \* فلم <sup>(٢)</sup> يختلف أصحابنا أنه لم يكن له أن يتزوجها  
وإن جاز أن يستمتع بها بملك يمينه <sup>(٣)</sup> لأن نكاح الأمة مشروط بخوف  
العنت وهذا غير مخوف عليه .

---

( ١ ) ساقط من ط من قوله فيه وجهان .

( ٢ ) ط \* قد \* .

( ٣ ) ذكر النووي أن في تَسَرُّ بِهِ صلى الله عليه وسلم بالأمسة  
الكتابية ونكاح الأمة المسلمة وجهان لكن الأصح فسي  
التسرى بالكتابية الحل ، وفي نكاح الأمة المسلمة التحريم <sup>أهـ</sup>

روضة الطالبين : ( ٦ / ٧ ) .

\* فصل والمسألة الثالثة \* :

ان اختلفوا هل كان له أن ينكح في احرامه .  
 فذهب أبو الطيب بن سلمة<sup>(١)</sup> الى جوازه خصوصاً<sup>(٢)</sup> لروايته :  
 " انه تزوج ميمونة محرماً<sup>(٣)</sup> وذهب سائر أصحابنا الى أنه منوع من  
 النكاح في الإحرام كغير من أُمّتِه لأنه وإياهم في محظورات الإحرام سواء  
 " وما نكح ميمونة الا حلالاً<sup>(٤)</sup> .

(١) هو الامام أبو الطيب محمد بن الفضل بن سلمة بن عاصم  
 البغدادي اشتهر بأبي الطيب بن سلمة نسبة الى جده ،  
 كان من كبار الفقهاء ومتقدميهم ، قال ابن صلاح : كان  
 أبو الطيب معروف النسب في الفضل والأدب ، مات سنة ثمان  
 وثلاثمائة .

انظر: تهذيب الأسماء : ( ٢ / ٢٤٦ ) .

(٢) قال في روضة الطالبين : ( ٧ / ٩ ) " ومن خصائصه صلى الله  
 عليه وسلم انعقاد نكاحه في حال الإحرام على الأصح " .

(٣) أخرجه البخاري : ( ٤ / ٥١ ) ، ومسلم : ( ٩ / ١٩٣ ) ، والترمذي

( ٣ / ٢٠١ ) ، وأبو داود : ( ٢ / ٤٤٣ ) ، والنسائي : ( ٥ / ١٩١ )

وابن ماجه : ( ١ / ٦٣٢ ) كلهم عن ابن عباس رضي الله عنهما

" ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم " واللفظ  
 للبخاري .

(٤) ففي صحيح مسلم : ( ٩ / ١٩٢ ) عن يزيد بن الأصم حدثني

ميمونة بنت الحارث : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

تزوجها وهو حلال قال وكانت خالتي وخالة ابن عباس " .

وأخرج الترمذي : ( ٣ / ٢٠٠ ) وحسنه

عن أبي رافع قال : " تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم

ميمونة وهو حلال وبني بها وهو حلال وكنت أنا الرسول بينهما " .

قال النووي في المجموع ( ٧ / ٢٨٦ ) ان رواية تزوجها حلالاً من جهة ميمونة

وهي صاحبة القصة وأبي رافع وكان السفير بينهما فهما أعرف فاعتماد روايتهما أولى .  
 قلت : وسيأتي مزيد إيضاح في باب نكاح المحرم .

✽ والسألة الرابعة : ✽

ان اختفوا في التي خطبها ( لنكاحه )<sup>(١)</sup> هل يلزمها  
إجابته على وجهين :-

أحدهما : يلزمها إجابته ، لقوله تعالى : ( اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ  
إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ )<sup>(٢)</sup> .

والوجه الثاني : لا يلزمها إجابته كما لا يلزمها إجابة غيره لأن عقود  
النكاح لا تصح إلا عن مراضة<sup>(٣)</sup> .

✽ والسألة الخامسة : ✽

ان اختفوا فيمن لم يسم لها في عقد نكاحها مهرها هل  
يلزمه لها مهر المثل على وجهين :

أحدهما : يلزمه كما يلزم غيره لقوله : " فلها المهر بما استحل من  
فرجها " .<sup>(٤)</sup>

(١) ساقط من " ص " .

(٢) سورة الأنفال : الآية ( ٧٤ ) .

(٣) قال في روضة الطالبين : ( ٧ / ٩ ، " أنه صلى الله عليه

وسلم لو رغب في نكاح امرأة فإن كانت خلية لزمها الاجابة  
على الصحيح وإن كانت مزوجة وجب على زوجها طلاقها على  
الصحيح " .

وانظر : الوجيز : ( ٢ / ٢ ) .

(٤) جزء من حديث صحيح يأتي تخريجه صفحة ( ٢٢٥ ) .



والوجه الثاني : لا يلزمه لأن المقصود منه التوصل إلى ثواب الله تعالى (١) .

### \* المسألة السادسة \*

ان اختلفوا فيما يملك من الطلاق هل هو محصور بعدد أم (٢) مرسل بغير أمد على وجهين :  
أحدهما : مرسل بغير أمد ولا محصور بعدد وبها طلق كان له بعد الطلاق أن يراجع لأنه لما لم ينحصر عدد نساء لم ينحصر طلاقهن .

والوجه الثاني : أنه محصور بالثلاث وإن لم ينحصر عدد المنكوحات (٣) لأن المأخوذ عليه من أسباب التحريم أغلظ .

فعلى هذا إذا استكمل طلاق واحدة منهن ثلاثا هل تحل له بعد زوج أم لا على وجهين :

أحدهما : تحل لما خص به من تحريم نساء على غيره .

والوجه الثاني : لا تحل له أبدا لما عليه من التغليب في أسباب التحريم .

(١) انظر: الوجيز : ( ٢ / ٢ ) ، روضة الطالبين : ( ٩ / ٧ ) .

(٢) ط " أو " .

(٣) انظر: روضة الطالبين : ( ٩ / ٧ ) .

## \* والسؤال السابعة \* :

ان اختلفوا في وجوب القسم عليه بين أزواجه على وجهين :

أحدهما : ( أنه <sup>(١)</sup> ) كان واجبا عليه لأنه كان يقسم بينهما ويقول :

" اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تؤخذني فيما لا أملك <sup>(٢)</sup> " .  
يعنى قلبه <sup>(٣)</sup> .

" وطيف به <sup>(٤)</sup> على نساءه محمولا في مرضه حتى حللته فـ في  
المقام عند عائشة <sup>(٥)</sup> " .

(١) ساقط من " ص " .

(٢) أخرجه أحمد في مسنده : ( ٦ / ١٤٤ ) ، والنسائي : ( ٧ / ٦٤ )

والترمذى : ( ٣ / ٤٤٦ ) ، وأبو داود : ( ٢ / ٦٠١ ) ، وابن

ماجة : ( ١ / ٦٣٤ ) ، وابن حبان في صحيحه كما في

الوارد صفحة : ( ٣١٧ ) ، والحاكم في المستدرک : ( ٢ / ١٨٧ )

كلهم عن عائشة . أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم  
بين نساءه فيعدل ويقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني  
فيما تملك ولا أملك \* واللفظ للترمذى .

قال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي ، وأطه

الترمذى والنسائي والدارقطنى بالإرسال كما في تخيير الحبير :

( ٣ / ١٣٩ ) ، وسنن الترمذى : ( ٣ / ٤٤٦ ) وضعفه الألباني

في الارواء : ( ٧ / ٨٢ ) .

(٣) هذا قول اسماعيل القاضي كما في المستدرک : ( ٢ / ١٨٧ ) .

(٤) ص " وطيفته " .

(٥) أخرج ابن حبان في صحيحه عن عائشة قالت : " اشتكى

رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نساؤه انظر حيث تحسب ===

• وهم بطلاق سودة فقالت قد أحببت أن أحشر في جملة نساءك وقد وهبت يومي منك لعائشة فكف عن طلاقها وكان يقسم لنساءه يوما يوما ولعائشة يومين يومها ويوم سودة ، وقيل إن في ذلك نزل قوله تعالى : ( وَأَنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ) (١) وهو قول السدي (٢) .

== أن تكون فنحن نأتيك فقال صلى الله عليه وسلم ولكم على ذلك فقلن نعم فانتقل إلى بيت عائشة فمات فيه • ، انظر: الموارد صفحة (٣١٧) .

وأخرج أبو داود : (٢ / ٦٠٣) عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث إلى النساء - تعني في مرضه - فاجتمعن فقال إني لا أستطيع أن أدور بهنكن فإن رأيتم أن تأذن لي فأكون عند عائشة فعلن فأذن له • .

(١) أخرج أبو داود : (٢ / ٦٠٢) ، والترمذي : (٢ / ٢٤٩) ، والحاكم في المستدرک : (٢ / ١٨٦) ، أن سودة خشيت أن يطلقها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت لا تطلقني وامسكني واجعل يومي لعائشة ففعل فنزلت فلا جناحَ عليهما أن يَصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ • واللفظ للترمذي . قال الحاكم صحيح الإسناد واقره الذهبي وحسنه الترمذي وابن حجر في الإصابة : (٤ / ٣٣٨) .

وأخرج البخاري : (٩ / ٣١٢) ، ومسلم : (١٠ / ٤٨-٤٩) ، والبيهقي : (٧ / ٢٩٦) : أن سودة وهبت يومها لعائشة وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة بيومها ويوم سودة واللفظ للبخاري ، وانظر: مسند الشافعي : (٥ / ١٤٢) ، تلخيص الحبير : (٣ / ٢٠٣) .

(٢) انظر : فتح الباري : (٩ / ٣١٣) ، المستدرک : (٢ / ١٨٦) ، تلخيص الحبير : (٣ / ٣٠٣) ، وترجمة السدي تقدمت صفحة (٣٥) .

والوجه الثاني : أن القسم بينهما لم يكن واجبا وإنما كان يتطوع به وهو قول أبي سعيد الأصبخري<sup>(١)</sup> ( وطائفة<sup>(٢)</sup> ) لما في وجوبه عليه من التشاغل عن لوازم الرسالة ولقوله تعالى : ( تَرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُمْ وَتُؤَيِّدُ الْيُكَّ مِنْ تَشَاءُ<sup>(٣)</sup> ) ، وفيه تأويلان : أحدهما : ( معناه<sup>(٤)</sup> ) تعزل من شئت من أزواجك فلا تأتيها وتأتي من شئت من أزواجك فلا تعزلها ، وهذا قول مجاهد<sup>(٥)</sup> . والثاني : معناه تؤخر من شئت من أزواجك وتضم إليك من تشاء من أزواجك ، وهذا قول قتادة<sup>(٦)</sup> .

( ١ ) هو الحسن بن أحمد بن يزيد بن عيسى بن الفضل أبو سعيد الإصبخري قاضي قم وأحد الرفعاء من أصحاب الوجوه كان من شيوخ فقهاء الشافعية وكان ورعا زاهدا حكى عن الداركي أنه قال سمعت أبا إسحق المروزي يقول لما دخلت بغداد لم يكن بها من يستحق أن أدرس عليه إلا أبو سعيد الإصبخري وأبو العباس ابن سريج ، مات سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة .

انظر: فهرست ابن النديم صفحة ( ٣٠٠ ) ، طبقات الشافعية الكبرى : ( ٢ / ١٩٣ ) .

( ٢ ) ساقط من " ص " .

( ٣ ) سورة الأحزاب : الآية ( ٥١ ) .

( ٤ ) ساقط من " ص " .

( ٥ ) تقدمت ترجمته صفحة ( ٤١ ) .

( ٦ ) تقدمت ترجمته صفحة ( ٦٦ ) .

وانظر: تفسير الطبري : ( ٢٢ / ١٩ ) ، القرطبي : ( ١٤ / ٢١٥ ) .

” وَمَنْ ابْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ <sup>(١)</sup> ” ( فيه تأويلان :

أحدهما : فلا جناح عليك <sup>(٢)</sup> فيمن ابتغيت وفيمن عزلت وهو قول يحيى بن سلام <sup>(٣)</sup> .

والثاني : فلا جناح عليك فيمن عزلت أن تؤيبه إليك وهو قول مجاهد <sup>(٤)</sup> .

” ذَلِكَ أَرْنَى أَنْ تَقْرَأَ عَيْنَهُنَّ وَلَا يَحْزَنَ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ <sup>(٥)</sup> ”

فيه تأويلان :

أحدهما : إذا علمن أن له ردهن إلى فراشه إذا اعتزلهن قرت أعينهن فلم <sup>(٦)</sup> يحزن وهذا قول مجاهد .

والثاني : إذا علمن أن هذا من حكم الله تعالى فيهن قرت أعينهن ولم يحزن وهذا قول قتادة <sup>(٧)</sup> .

(١) سورة الأحزاب : الآية (٥١) .

(٢) من قوله : ” فيه تأويلان ” ساقط من ” ص ” .

(٣) يحيى بن سلام بن ثعلب أبو زكريا البصري صاحب التفسير وله

اختيار في القراءة من طريق الآثار وكان ثقة ثبتا ذا علم بالكتاب والسنة ومعرفة اللغة العربية ، مات رحمه الله سنة مائتين .

انظر : لسان الميزان : ( ٦ / ٢٥٩ ) ، طبقات القراء : ( ٣٧٣ / ٢ )

طبقات المفسرين : ( ٢ / ٣٧١ ) .

(٤) تقدمت ترجمته صفحة ( ٤١ ) .

(٥) سورة الأحزاب : الآية (٥١) .

(٦) ط ” ولم ” .

(٧) تقدمت ترجمته صفحة ( ٦٦ ) .

فاختلفوا هل أرجأ رسول الله صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(١)</sup> بعد نزول هذه ( الآية )<sup>(٢)</sup> من نساء أحدا أم لا .  
 فالذى عليه الأكثر أن لم يرج منهن أحدا وأنه مات عن تسع<sup>(٣)</sup>  
 " وكان<sup>(٤)</sup> يقسم منهن لثمان لأن سودة وهبت يومها لعائشة<sup>(٥)</sup> ،  
 وروى منصور عن " أبي رزين<sup>(٦)</sup> قال بلغ بعض نسوة النبي صلى الله  
 عليه ( وسلم )<sup>(٨)</sup> أنه يريد أن يخلي سبيلهن فأتينه فقلن لا تخلي سبيلنا  
 وانت في حل ما بيننا وبينك فأرجأ متهم نسوة وآوى نسوة " فكان<sup>(٩)</sup>

- 
- ( ١ ) ساقط من " ص " .  
 ( ٢ ) ساقط من " ط " .  
 ( ٣ ) انظر: صفحة ( ١٠٣ ) .  
 ( ٤ ) ط " فكان " .  
 ( ٥ ) انظر: صفحة ( ١٠٣ ) .  
 ( ٦ ) منصور بن المعتمر بن عبد الله بن ربيعة بضم الراء وتشديد الباء المفتوحة أبو عتاب السلمي الكوفي من كبار تابعي التابعين . قال النووي : اتفقوا على توثيقه وجلالته واثقانه وزهده وعبادته ، وقال ابن حجر : ثقة ثبت ، توفي سنة ثنتين وثلاثين ومائة .  
 انظر: تهذيب الأسماء ( ١١٤ / ٢ ) ، التقريب صفحة ( ٣٤٨ ) .  
 ( ٧ ) ص " غير واضح " ط " ابن رزين " ، والتصويب من تفسير ابن جرير الطبري : ( ١٩ / ٢٢ ) ، والدر المنثور .  
 وأبو رزين هو مسعود بن مالك الأسدي أسد خزيمه مولى أبي وائل الأسدي ، قال العجلي مسعود أبو رزين كوفي ثقة . وذكره ابن حبان في ثقات التابعين ، مات سنة خمس وثمانين .  
 انظر: تاريخ الثقات للعجلي صفحة ( ٤٢٧ ) ، ثقات التابعين لابن حبان : ( ٥ / ٤١١ ) ، تهذيب التهذيب : ( ١٠ / ١١٨ - ١١٩ ) .  
 ( ٨ ) ساقط من " ص " .  
 ( ٩ ) ط " وكان " .

من أرجاء ميونة<sup>(١)</sup> وجويرية<sup>(٢)</sup> وأم حبيب<sup>(٣)</sup> ، وصـفـية ،

( ١ ) قدمت ترجمتها صفحة ( ٩٩ ) .

( ٢ ) جويرية بنت الحارث بن أبي ضرار بن حبيب بن عائذ بن مالك الخزاعية المصطلقية ، زوج النبي صلى الله عليه وسلم سباها يوم المريسيع وهي غزوة بنى المصطلق سنة خمس من الهجرة وأصابها في تلك الغزوة وكانت قبله تحت مسافع بن صفوان المصطلقى ،

وقعت في سهم ثابت بن قيس فكاكته على نفسها فاستعانت برسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها اقضى كتابتك وأتزوجك قالت نعم قال قد فعلت وخرج الخبر إلى الناس أنه تزوجها فإرسلوا مابأيديهم في سبايا بنى المصطلق قالت رضى الله عنها : مارأيت امرأة كانت أعظم بركة على قومها منها وقالت أيضا كانت جويرية عليها حلاوة وملاحة لا يكاد يراها أحد إلا وقعت في نفسه توفيت رضى الله عنها سنة ست وخمسين .

انظر: مجمع الزوائد : ( ٢٥٠ / ٩ ) ، الاستيعاب: ( ٢٥٩ / ٤ ) -

( ٢٦١ ) ، الاصابة : ( ٢٦٥ / ٤ ) ، المستدرک: ( ٢٦٥ - ٢٦٠ ) .

( ٣ ) هي رمة بنت أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية زوج النبي صلى الله عليه وسلم ورضى عنها وأما صفية بنت أبي العاص عمة عثمان بن عفان رضى الله عنه .

ورد أن النجاشي زوج النبي صلى الله عليه وسلم أم حبيب بنت أبي سفيان بأرض الحبشة وأصدق عنه أربعمئة دينار ، ووقع في صحيح مسلم " أن أبا سفيان طلب من النبي صلى الله عليه وسلم أن يتزوجها فأجابه إلى ذلك " قال ابن عبد البر : هذا مما يعد من أوهام مسلم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قد تزوجها وهي بالحبشة قبل

وسودة<sup>(١)</sup> . وكان يقسم بينهم من نفسه وماله ماشاء ، وكان ممن  
آوى عائشة<sup>(٢)</sup> ، وأم سلمة<sup>(٣)</sup> ، وزينب<sup>(٤)</sup> ، ...

== اسلام أبي سفيان لم يختلف أهل السير في ذلك ، قال  
الهيثمي وقدم بها على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
شرحبيل بن حسنه " وقال اسناده حسن ،  
ولما قدم أبوسفيان المدينة وأراد أن يزيد في الهدنة فدخل  
على ابنته أم حبيبة فلما ذهب ليجلس على فراش رسول الله  
طوته دونه فقال يابنية أرغبت بهذا الفراش عنى أم بى عنه  
قالت بل هو فراش رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنت امرؤ  
مشرك فقال لقد أصابك بعدى شر ، توفيت رضى الله عنها  
سنة أربع وأربعين .

انظر: أسد الغابة : ( ٥ / ٥٥٧ ) ، الاستيعاب : ( ٤ / ٣٠٣ ) ،  
الاصابة : ( ٤ / ٣٠٥ ) ، صحيح مسلم : ( ١٦ / ١٥ ) ، مجمع  
الزوائد : ( ٩ / ٢٤٩ - ٩٥٠ ) .

( ١ ) تقدمت ترجمتهما صفحة ( ٨٤ ) .

( ٢ ) تقدمت ترجمتها صفحة ( ٤٨ ) .

( ٣ ) اسمها هند ، وانظر ترجمتها صفحة ( ١٣٩ ) .

( ٤ ) هي أم المؤمنين زينب بنت جحش بن رثاب بن يعمر الأسدية  
وأما أمية عمة النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها النبي

صلى الله عليه وسلم سنة ثلاث وقبل خمس .

وكانت قبله عند زيد بن حارثة وفيها نزلت : ( فَلَمَّا قُضِيَ زَيْدٌ  
مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا ) قالت عائشة رضى الله عنها لم يكن  
أحد من نساء صلى الله عليه وسلم تسامىنى في حسن المنزلة  
عنده غير زينب بنت جحش وكانت تفخر على نساء النبي  
صلى الله عليه وسلم فتقول إن آباءكن انكحوكن والله أنكحنى  
إياه من فوق سبع سموات ، وكانت رضى الله عنها أول نساء ==



وحفصة<sup>(١)</sup>، فكان قسمه من نفسه وماله فيهن سواء<sup>(٢)</sup> . والله أعلم .

### \* فصل \*

وإذ قد مضى ماخص به رسول الله صلى الله عليه وسلم في مناكحه  
نصا واجتهادا وماخص به أزواجه تفضلا وحكما فلا بد من ذكر أزواجه  
ليعلم من تميز من نساء الأمة بهذه الأحكام المخصوصة \* وهن<sup>(٣)</sup>  
ثلاث وعشرون امرأة منهن ست متن قبله وتسع مات قبلهن وثمان فارقهن،

== صلى الله عليه وسلم مات بعد وفي الحديث الصحيح  
أسرعن لحوقا بي أطولكن يدا ، فكن يتناولن أيتهن أطول  
يدا قالت عائشة وكانت أطولنا يدا زينب لأنها كانت  
تعمل بيدها وتتصدق - أي فالقصد من طول اليد كثرة  
الصدقة - توفيت سنة عشرين في خلافة عمر رضى الله عنه .  
انظر : الاستيعاب : ( ٤ / ٣١٣ ) ، الاصابة ( ٤ / ٣١٣-٣١٤ ) ، مجمع الزوائد :  
( ٩ / ٢٤٧-٢٤٨ ) ، الترمذى : ( ٥ / ٣٥٥ ) ،

\* تنبيه \* : زينب بنت خزيمة وهي أم الساكين توفيت  
قبله صلى الله عليه وسلم ، وانظر ترجمتها صفحة ( ١٠٠ ) .

- ( ١ ) تقدمت ترجمتها صفحة ( ٨٣ ) .  
( ٢ ) انظر : تفسير ابن جرير الطبرى : ( ٢٢ / ١٨ ) ، طبقات  
ابن سعد : ( ٨ / ١٩٦ ) ، الدر المنثور : ( ٦ / ٦٣٥ ) .  
( ٣ ) ط \* وهو \* .

فألست اللاتي متن قبله :

فأحدهن : خديجة بنت خويلد<sup>(١)</sup>، وهي أول امرأة تزوجها قبل النبوة عند مرجعه من الشام وهي أم بنيه وبناته إلا إبراهيم فإنه من مارية القبطية كان المقوقس<sup>(٢)</sup> أهداها إليه<sup>(٣)</sup>، ولم يتزوج علي خديجة احدا حتى ماتت .

والثانية : زينب بنت خزيمة الهلالية أم المساكين<sup>(٤)</sup> دخل بها وأقامت عنده شهورا ثم ماتت وكانت أخت ميمونة من أمها .

(١) هي أم المؤمنين خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى القرشية الأسدية زوج النبي صلى الله عليه وسلم وأول من صدّقت ببعثته مطلقا وكانت تدعى قبل البعثة طاهـره تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة بخمس عشرة سنة وفضاؤها رضى الله عنها لاتعد ولا تحصى . قال صلى الله عليه وسلم « خير نساءها مريم وخير نساءها خديجة » أخرجه البخارى ، توفيت قبل مخرج النبي صلى الله عليه وسلم من مكة .

انظر: الاستيعاب : ( ٤ / ٢٧٩ - ٢٨٩ ) ، الاصل : ( ٤ / ٢٨١ ) ، مجمع الزوائد : ( ٩ / ٢١٨ - ٢٢٥ ) ، وانظر صفحة ١٠٧ من التحقيق .

(٢) صاحب الاسكندرية ومصر .

(٣) سنة سبع من الهجرة وكان يطأها صلى الله عليه وسلم بملك اليمين .

انظر : طبقات ابن سعد : ( ٨ / ٢١٢ ) ، الاصل : ( ٤ / ٤٠٥ ) .

(٤) تقدمت ترجمتها صفحة ( ١٠٠ ) .

والثالثة : سناء بنت الصلت<sup>(١)</sup> ماتت قبل أن تصل إليه .  
والرابعة : " شراف<sup>(٢)</sup> " أخت دحية الكلبي<sup>(٣)</sup> ماتت قبل أن تصل إليه .

والخامسة : خولة بنت الهذيل<sup>(٤)</sup> ماتت قبل أن تصل ( إليه )<sup>(٥)</sup> .  
والسادسة : خولة بنت حكيم السلمية<sup>(٦)</sup> ، ماتت قبل دخوله بها ،  
وقيل إنها هي التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٧)</sup> ،  
فهؤلاء ست متن قبله دخل منهن باثنتين ولم يدخل بأربع<sup>(٨)</sup> .

- 
- ( ١ ) سناء بنت أسماء بنت الصلت السلمية .  
انظر : الاستيعاب : ( ٤ / ٣٢٤ ) ، الإصابة : ( ٤ / ٣٣٥ ) ،  
المستدرک : ( ٤ / ٣٥ ) .  
( ٢ ) في النسختين اشراف والتصويب من طبقات ابن سعد :  
( ٨ / ١٦٠ ) ، والإصابة : ( ٤ / ٣٤٠ ) .  
( ٣ ) شراف بنت خليفة .  
انظر : الاستيعاب : ( ٤ / ٣٤٠ ) ، الإصابة : ( ٤ / ٣٤٠ ) .  
( ٤ ) خولة بنت الهذيل بن هبيرة بن قبيصة التغلبيية .  
انظر : الاستيعاب : ( ٤ / ٢٨٩ ) ، والإصابة :  
( ٤ / ٢٩٣ ) .  
( ٥ ) ساقط من " ص " .  
( ٦ ) تقدمت ترجمتها صفحة ( ٩٩ ) .  
( ٧ ) تقدم الخلاف في الواهبة نفسها صفحة ( ٩٧ - فما بعدها ) .  
( ٨ ) قال ابن حجر في تلخيص الحبير : ( ٣ / ١٣٧ ) ، وأما من  
عقد عليها ولم يدخل بها أو خطبها ولم يعقد عليها فضبطنا  
منهن نحو من ثلاثين امرأة " أهـ .

واما التسع اللاتي مات عنهن :

فاحداهن : عائشة بنت أبي بكر<sup>(١)</sup> وهي أول امرأة تزوجها بعد موت خديجة ولم يتزوج بكرا غيرها عقد عليها بمكة وهي ابنة سبع ودخل بها بالمدينة وهي ابنة تسع ومات عنها وهي ابنة ثمان عشرة<sup>(٢)</sup>.  
والثانية : سودة بنت زمعة<sup>(٣)</sup> تزوجها بعد عائشة وكانت أم خمس صبية فلما عرف أخوها عبد بن زمعة<sup>(٤)</sup> أنها تزوجت " رسول الله " <sup>(٥)</sup>.

(١) تقدمت ترجمتها صفحة (٤٨) .

(٢) أخرج مسلم في صحيحه : ( ٢٠٨ / ٩ ) عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهي بنت سبع سنين وزفت إليه وهي بنت تسع سنين ولعبها معها ومات عنها وهي بنت ثمان عشرة " وفي رواية لمسلم : ( ٢٠٧ / ٩ ) تزوجني لست سنين " .

قال النووي في شرح مسلم : ( ٢٠٧ / ٩ ) " وأما قولها في رواية تزوجني وأنا بنت سبع وفي أكثر الروايات بنت ستم فالجمع بينهما أنه كان لها ست وكسر ففي رواية اقتضت على السنين وفي رواية عدت السنة التي دخلت فيها والله أعلم " .

(٣) تقدمت ترجمتها صفحة (٨٤) .

(٤) هو عبد بن زمعة بن عبد شمس بن عبدود القرشي العامري كان شريفا سيدا من سادات الصحابة رضي الله عنه " انظر : الاستيعاب : ( ٢ / ٤٤٢ ) ، أسد الغاب : ( ٣ / ٣٣٥ - ٣٣٦ ) ، الإصابة : ( ٢ / ٤٣٣ ) .

(٥) ط " برسول الله " .

صلى الله عليه ( وسلم ) (١) \* حشا (٢) التراب على رأسه فلما أسلم قال إني لسفيه لما حشوت التراب على رأسي حين تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم أختي (٣).

والثالثة : بنت عمر (٤) تزوجها بعد سودة وكان عثمان قد خطبها فقال النبي صلى الله عليه ( وسلم ) (٥) ألا أدلك على من هو خير لها من عثمان وأدل عثمان على من هو خير له منها فتزوجها وزوج بنت أم كلثوم بعثمان (٦).

(١) ساقط من "ص" .

(٢) حشا : من باب عدا ورمى كذا في مختار الصحاح صفحة (١٢٢) .

(٣) أخرج هذه القصة ابن أبي عاصم بإسناد حسن كما في الإصابة :

(٢ / ٤٣٣) .

(٤) حفصة بنت عمر بن الخطاب .

انظر : ترجمتها صفحة ( ٨٣ ) .

(٥) ساقطة من "ص" .

(٦) قوله : وكان عثمان قد خطبها فالذى في صحيح البخارى :

(٩ / ٧٥) من حديث طويل : " قال عمر بن الخطاب أتيت

عثمان فعرضت عليه حفصة فقال سأنظر في أمرى " لكن

قال في الفتح : ( ٩ / ١٧٦ - ١٧٧ ) وقع في رواية روى بن

خراش عن عثمان عند الطبرى وصححه هو والحاكم " أن عثمان

خطب إلى عمر ابنته فردّه فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم

فلما راح إليه عمر قال ياعمر : " ألا أدلك على ختن خير من

عثمان وأدل عثمان على ختن خير منك قال نعم يا نبي الله

قال تزوجنى بنتك وأزوج عثمان بنتى " قال الحافظ الضياء :

إسناده لا بأس به ، قال ابن حجر : يحتل في الجمع بينهما

أن يكون عثمان خطب أولا الى عمر فردّه كما في رواية روى

وسبب رده يحتل أن يكون من جهتها وهي أنها لم ترغب في ==

والرابعة : أم حبيبة<sup>(١)</sup> ، بنت أبي سفيان<sup>(٢)</sup> ، وقيل انه نزل  
في تزويجها \* عسى الله أن يجعل بينكم وبين الذين عاديتم منهم  
مودة<sup>(٣)</sup> .

== في التزوج عن قسرب من وفاة زوجها ويحتل غير ذلك من  
الأسباب التي لاغضاضة فيها على عثمان في رد عمره ثم لما  
ارتفع السبب بادر عمر فعرضها على عثمان رعاية لخاطره \* أهـ .  
اسمها رملة تقدمت ترجمتها صفحة ( ١٥٣ ) .

( ١ )

( ٢ ) هو صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف  
أبو سفيان ويقال أبو حنظلة القرشي الأموي أسلم ليلة الفتح  
وشهد حنيناً والطائف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وأعطاه الرسول من غنائم حنين مائة بعير وأربعين أوقية كما  
أعطى سائر المؤلفين وأعطى أبنؤهم يزيد ومعاوية فقال أبو سفيان  
والله انك كريم فداك أبي وأمي والله لقد حاربتك فلنعم  
المحارب كنت ولقد سالمتك فنعم المسالم أنت جزاك الله  
خييراً \* مات سنة إحدى ، وقيل اثنتين وثلاثين ، وقيل غير ذلك .  
انظر : أسد الغابة : ( ٣ / ١٣ ) ، الاصابة : ( ١٧٩ / ٢ - ١٨٠ ) .  
سورة الممتحنة : الآية ( ٧ ) .

( ٣ )

وما ذكره المؤلف في سبب نزول الآية هو قول ابن عباس ومقاتل  
ابن حيان كما في طبقات ابن سعد : ( ٨ / ٩٩ ) ، وتفسير  
ابن كثير : ( ٤ / ٣٤٩ ) ، قال أبو الفداء وفي هذا نظر  
فإن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج أم حبيبة قبل الفتح  
وأبو سفيان إنما أسلم ليلة الفتح بلا خلاف ، قال وأحسن  
من هذا ما رواه ابن أبي حاتم حيث قرئ على محمد بن عيسى  
حدثني سلامة حدثني عقيل حدثني ابن شهاب أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم استعمل أبا سفيان صخر بن حرب على  
بعض اليمن فلما قبض رسول الله أقبل فلقى ذا الخمار مرتداً  
فقاتله فكان أول من قاتل في الردة وجاهد عن الدين وهو ==

ولما تنازع أزواج رسول الله صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(١)</sup> في حضانته  
ابنه ابراهيم قال : " ادفعوه إلى أم حبيبة فإنها أقربهن رحماً "<sup>(٢)</sup>  
والخامسة : أم سلمة<sup>(٣)</sup> ، بنت أبي أمية<sup>(٤)</sup> .  
والسادسة : زينب بنت جحش<sup>(٥)</sup> ، نزل عنها زيد بن حارثة<sup>(٦)</sup> ، فتزوجها  
( رسول الله صلى الله عليه<sup>(٧)</sup> ) وسلم وفيها نزل قوله تعالى :

== من أنزل الله فيه " عَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ  
عَادَيْتُمْ مِنْهُمْ مَوَدَّةً " أهـ

- ( ١ ) ساقط من " ص " .  
( ٢ ) لم أجده .  
( ٣ ) اسمها " هند " وقد تقدمت ترجمتها صفحة ( ١٣٩ ) .  
( ٤ ) اسمه " حذيفة بن المغيرة المخزومي " .  
( ٥ ) تقدمت ترجمتها صفحة ( ١٥٤ ) .  
( ٦ ) هو زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي أبو أسامة مولى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان زيد أصابه سباء في  
الجاهلية فاشتراه حكيم بن حزام لخديجة زوج النبي  
صلى الله عليه وسلم فوهبته لرسول الله فتبناه .  
قال ابن عمر : ما كنا ندعوا زيد بن حارثة إلا زيد بن محمد  
حتى نزلت : " ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ " وهو ممن شهد بدرًا ،  
وقال له النبي صلى الله عليه وسلم : " أما أنت يا زيد فسولاي  
ومنى وأحب القوم إلى " حسنه الهيثمي .  
انظر : أسد الغابة : ( ٢ / ٢٣٤ ) ، الاستيعاب : ( ١ / ٥٤٤ ) ،  
الاصابة : ( ١ / ٥٦٣ ) ، مجمع الزوائد : ( ٩ / ٢٧٥ ) .

( ٧ ) ساقط من " ط " .

( فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا ) (١) وكانت بنت عمه رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) وأمها " أمية " (٣) بنت عبد المطلب .  
والسابعة : ميمونة بنت الحارث (٤) ، وكان بالمدينة فوكل أبا رافع (٥)

( ١ ) سورة الأحزاب : الآية ( ٣٧ ) .

وفي صحيح الترمذى : ( ٥ / ٣٥٥ ) عن أنس قال : " نزلت هذه الآية في زينب بنت جحش ( فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا ) قال فكانت تفخر على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم تقول زوجكن أهلكن وزوجني الله من فوق سبع سموات " ، قال الترمذى حسن صحيح .

( ٢ ) ساقط من " ص " .

( ٣ ) ص " آسية " ، والتصويب من " ط " وطبقات ابن سعد :

( ٨ / ١٠١ ) .

( ٤ ) تقدمت ترجمتها صفحة ( ٩٩ ) .

( ٥ ) هو أبو رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم اختطف فسي اسمه فقيلاً أسلم ، وقيل إبراهيم ، وقيل ثابت ، وقيل هرمز ، وقيل غير ذلك .

قال ابن عبد البر : أشهر ما قيل في اسمه أسلم كان للعباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم فوهبه لرسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أسلم العباس بشر أبو رافع رسول الله صلى الله عليه وسلم بإسلامه فاعتقه ، أسلم أبو رافع قبل بدر ولم يشهدا وشهد أحداً وما بعدا ، مات بالمدينة في خلافة عثمان بن عفان وقيل في خلافة علي ، قال ابن عبد البر وهو الصواب إن شاء الله تعالى .

انظر : الاستيعاب : ( ٦٨ / ٤ ) ، الإصابة : ( ٦٤ / ٤ ) ، تهذيب

التهذيب : ( ١٢ / ٩٢ ) .



في تزويجه بها " وهي (١) بمكة " ودخل (٢) بها عام الفتح (٣) بسرف )  
وقضى الله أن مات بعد ذلك بسرف (٤) .

والثامنة : جويرية بنت الحارث (٥) من بني المصطلق من خزاعة سباهها  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاة المريسيع (٦) التي هدم فيها مناة (٧) ،  
ثم أعتقها وتزوجها ، قال الشعبي (٨) : " وجعل عتقها صداقها " (٩) .

- 
- (١) ص " ويقى " .  
(٢) ص " فدخل " .  
(٣) ساقط من " ص " .  
(٤) سرف موضع قريب من التنعيم كما في المصباح صفحة (٢٩٤) ،  
وسياأتي صفحة (٤٨٣) تخريج حديث توكيله صلى الله عليه وسلم  
أبا رافع في تزويج ميمونة ودخوله بها بسرف وموتها فيه " .  
(٥) تقدمت ترجمتها صفحة (١٥٣) .  
(٦) المريسيع : مصفر مرسوع بئر وماء لخزاعة وإليه تضاف غزوة  
بني المصطلق وفيها سقط عقد عائشة ونزلت فيها آية التيمم .  
انظر : القاموس : ( ٣ / ٣٠ ) .  
(٧) مناة : اسم صنم كان لهذيل وخزاعة بين مكة والمدينة .  
انظر : مختار الصحاح صفحة (٦٣٧) .  
(٨) تقدمت ترجمته صفحة (١٠٠) .  
(٩) ذكر الهيثمي في مجمع الزوائد : ( ٢٥٠ / ٩ ) عن الشعبي قال : " كانت  
جويرية ملك رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعتقها وجعل  
عتقها صداقها وأعتق كل أسير من بني المصطلق " ، وقال  
رواه الطبراني مرسلًا ورجاله رجال الصحيح .

" فلما فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بقى أحد من المسلمين عنده عبد من قومها ، إلا أعتقه لمكانتها فقل إنها كانت أبرك امرأة على قومها " (١)

والناسعة : صفية بنت حيي بن أخطب (٢) " اصطفاها رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه من سبي بنى النضير ثم أعتقها وتزوجها وجعل عتقها صداقها " (٣)

وهي التي أهدت إليها زينب بنت الحارث اليهودية شاة مسومة فأكل منها رسول الله صلى الله عليه وسلم (٤)

(١) أخرج الحاكم في المستدرک : ( ٤ / ٢٦ - ٢٧ ) عن عائشة

من حديث قالت فيه : " فقالت جويرة يا رسول الله أنا جويرة بنت الحارث سيد قوم وقد أصابني من الأشر ما قد ظمت فوقعت في سهم ثابت بن قيس فكاتبنى على تسع آواق فأعنى على فكاكي فقال أو خيرا من ذلك قالت ما هو قال أودى عنك كتابتك وأتزوجك قالت نعم يا رسول الله قال قد فعلت فخرج الخبر إلى الناس فقالوا أصهار رسول الله صلى الله عليه وسلم يسترقون فاعتقوا من كان في أيديهم من سبي بنى المصطلق فبلغ عقتهم مائة أهل بيت بتزوجه ، أيأها ، قالت عائشة : فلا أعلم امرأة كانت أعظم بركة على قومها منها وذلك منصرفه من غزوة المريسيع . وانظر الإصابة : ( ٤ / ٢٦٥ ) ، ومجمع الزوائد : ( ٩ / ٢٥٠ ) .

(٢) تقدمت ترجمتها صفحة ( ٨٩ ) .

(٣) قصة زواجه صلى الله عليه وسلم من صفية ثابتة في الصحيحين ،

وقد تقدمت صفحة ( ٨٩ ) .

(٤) انظر : دلائل النبوة للبيهقي : ( ٤ / ٢٥٦ - ٢٥٧ ) ومغازي

الواقدي : ( ٢ / ٢٧٧ ) ، وفتح الباري : ( ٧ / ٤٩٧ ) ،

( ٦ / ٢٧٢ ) .

فهؤلاء تسع مات عنهن ، وكان يقسم لثمان منهن<sup>(١)</sup> .  
 وأما الثمان " اللاتي<sup>(٢)</sup> " فارقهن في حياته :-  
 فأحدهن : أسماء بنت النعمان " الكندية<sup>(٣)</sup> " دخل عليها فقَالَ  
 لها تعالي فقالت أنا من قوم نوتى ولانأتى فقام إليها فأخذ بيدها  
 فقالت ملكة تحب سوقة فغضب وقال لو رضيك الله لي لأُسكتك وطلقها<sup>(٤)</sup> .  
 والثانية : ليلى بنت الخطيم الأوسية<sup>(٥)</sup> " أتت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وهو غافل فضربت ظهره فقال من هذا أكله الأسود

- 
- ( ١ ) تقدم تخريج ذلك صفحة ( ١٠٢ - ١٠٣ ) .  
 ( ٢ ) في النسختين " التي " والمثبت هو الصواب .  
 ( ٣ ) في النسختين النكية ، والتصويب من طبقات ابن سعد :  
 ( ٨ / ١٢٣ ) ، قال وهي أسماء بنت النعمان بن أبي الجون  
 ابن الأسود بن الحارث الكندي " .  
 ( ٤ ) قال ابن عبد البر أجمعوا " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 تزوجها واختطفوا في قصة فراقها " .  
 وساق ابن هشام وابن سعد روايات شتى منها أنه قال  
 لها هبي لي نفسك فقالت وهل تهب الملكة نفسها للسوق  
 واستعازت منه " .  
 قال ابن حجر : والاختلاف في الكندية كثير جدا والاضطراب  
 فيها وفي صوابها اللاتي لم يدخل بهن كثير " .  
 انظر : طبقات ابن سعد : ( ٨ / ١٤٣ - ١٤٦ ) ، سيرة  
 ابن هشام : ( ٤ / ٢١٧ ) ، الإصابة : ( ٤ / ٢٣٣ ) ، الاستيعاب :  
 ( ٤ / ٢٢٨ - ٢٣١ ) .  
 ( ٥ ) هي ليلى بنت الخطيم بن عدى بن عمرو بن سواد بن ظفر  
 الأنصارية الأوسية ثم الظفريه " .  
 انظر الإصابة : ( ٤ / ٤٠٠ - ٤٠١ ) ، طبقات ابن سعد :  
 ( ٨ / ١٥٠ ) .

فقلت أنا ليلي قد جئتك أعرض نفسي عليك فقال قد قبلت ثم علمت  
 كثر ضرائرها فاستقالت فأقالها فدخلت حائطا بالمدينة فأكلها الذئب<sup>(١)</sup>  
 والثالثة : عمير بنت يزيد الكلابية دخل بها ثم رآها تتطلع  
 فطلقها<sup>(٢)</sup>.

والرابعة : العالية بنت ظبيان ، دخل بها ومكثت عنده ماشاء الله  
 ثم طلقها<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه ابن سعد في الطبقات : ( ٨ / ١٥٠ - ١٥١ ) من  
 طريقين : أحدهما عن هشام بن محمد بن السائب عن أبيه  
 عن أبي صالح عن ابن عباس " وساقه بزيادة ونقص " وفيه  
 محمد بن السائب الكلبي منكر الحديث ، انظر : صفحة ( ١٠٩ )  
 والطريق الأخرى فيها محمد بن عمر الواقدي متروك كما في  
 التقريب : ( ٣١٢ ) ، وانظر : الاصابة : ( ٤ / ٤٠٠ / ٤٠١ ) .

(٢) أخرج ابن سعد في الطبقات : ( ٨ / ١٤٢ ) بسنده عن  
 حسين بن علي قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 امرأة من بني عامر فكان إذا خرج تطلعت إلى أهل المسجد  
 فأخبر بذلك رسول الله أزواجه فقال إنكن تبغين عليهن  
 فقلن نحن نريكن وهي تطلع فقال رسول الله : نعم  
 فأرينه إياها وهي تطلع ففارقها " ، وفي سنده الواقدي  
 متروك كما في التقريب : ( ٣١٢ - ٣١٣ ) .

(٣) ذكرها ابن سعد عند ذكر الخلاف في الكلابية فقال وقيل  
 هي العالية بنت ظبيان بن عمرو بن عوف بن كعب بن أبي  
 بكر بن كلاب .

انظر : طبقات ابن سعد : ( ٨ / ١٤١ ) ، الاستيعاب : ( ٤ / ٣٦١ ) ،  
 الاصابة : ( ٤ / ٣٥٩ ) ، المستدرک : ( ٤ / ٣٤ ) .

والخامسة : فاطمة بنت الضحاك الكلابية لما خير رسول الله صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(١)</sup> نساءه اختارت فراقه ففارقها بعد دخوله بها<sup>(٢)</sup> .

والسادسة : قتيلة بنت قيس أخت الأشعث<sup>(٣)</sup> ، وصى رسول الله صلى الله عليه وسلم بتخييرها في مرضه " فاخترت<sup>(٤)</sup> فراقه ففارقها قبل الدخول<sup>(٥)</sup> .

والسابعة : مليكة بنت كعب الليثية ، وكانت مذكورة بالجمال فدست إليها عائشة فقالت ألا تستحين تتزوجين قاتل أبيك يوم الفتح فاستعيزى منه فإنه يعيذك فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٦)</sup> فقالت أعوذ بالله منك فأعرض عنها وقال قد أعاذك الله منى وطلقها<sup>(٧)</sup> .

- (١) ساقط من " ص " .
- (٢) لم يثبت بأن واحدة منهن اختارت الدنيا وقد تقدم ذلك صفحة ( ٧١ - ٧٢ ) .
- (٣) تقدمت ترجمتها صفحة ( ١٢٥ ) .
- (٤) ط " واختارت " .
- (٥) سبق ذكر هذه القصة مستوفى صفحة ( ١٢٣ - فما بعدها ) .
- (٦) ساقط من " ص " .
- (٧) أخرج ابن سعد في الطبقات : ( ٨ / ١٤٨ ) ، هذه القصة بالفاظ متقاربة عن أبي معشر ، قال وقال الواقدي إن ما يضعف هذا الحديث ذكر عائشة أنها قالت لها ألا تستحين ، وعائشة لم تكن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك السفر . وانظر : الاصابة : ( ٤ / ٤١٠ ) . وقد أخرج البخاري في صحيحه ( ٣٥٦ / ٩ ) عن عائشة رضي الله عنها أن ابنة الجون لما دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ودنا منها قالت أعوذ بالله منك فقال لقد عذت بعظيم الحق بأهلك " ، وفي رواية له من حديث طويل قد عذت بمعان " .

والثامنة : امرأة من " عفان " (١) تزوجها ورأى بكشحتها بياضا لطخا  
فقال ضمي إليك ثيابك والحقى بأهلك " (٢)  
فهؤلاء ثمان فارقهن في حياته دخل منهن بثلاث والله أعلم .

### \* فصل \*

وان قد مضى ماخص به رسول الله صلى الله عليه ( وسلم ) (٣) في مناكحه  
( وذكر أزواجه فالذى يجب أن نذكر بعده ماخص به في غير مناكحه ) (٤)

- 
- ( ١ ) ص " عفان " .
- ( ٢ ) أخرج الحاكم في المستدرک : ( ٣٤ / ٤ ) ، من طريق جميل  
ابن زيد الطائي عن زيد بن كعب بن عجرة عن أبيه  
قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من بنى غفار  
فلما دخلت عليه ووضعت ثيابها رأى بكشحتها بياضا فقال  
لها النبي صلى الله عليه وسلم البسي ثيابك والحقى بأهلك  
وأمر لها بالصداق " وفي رواية لأحمد في المسند ( ٤٩٣ / ٣ ) فلما  
دخل عليها وضع ثوبه وقعد على الفراش ابصر بكشحتها بياضا فانحاز  
عن الفراش ثم قال خذى عليك ثيابك ولم يأخذ مما آتاها شيئا " .
- وعند البيهقي في السنن ( ٢١٤ / ٢ ) عن عبد الله بن عمر قال : تزوج رسول الله  
صلى الله عليه وسلم امرأة من بنى غفار فلما دخلت عليه رأى بكشحتها وضحا  
فردّها وقال دلستم علي " .
- قال في التلخيص : ( ١٣٩ / ٣ ) ، وفي اسناده جميل بن زيد وقد اضطرب فيه  
وهو ضعيف ، وقال في الرواء ( ٣٢٨ / ٦ ) الحديث ضعيف جدا لوهاً جميل  
ابن زيد وتفرد به واضطرابه فيه " .
- قال الحاكم اسمها أسماء بنت النعمان الغفارية وتعقبه ابن حجر في التلخيص  
بقوله : " والحق أنها غيرها فان بنت النعمان هي الجونية " يعني أسماء  
بنت النعمان بن الجون الأسود الكندي وقد سبق ذكرها صفحة ( ١٦٥ ) ،  
وانظر : سيرة ابن هشام : ( ٢١٧ / ٤ ) .
- ( ٣ ) ساقط من " ص " .
- ( ٤ ) ساقط من " ط " .

" والذي خص به <sup>(١)</sup> ( رسول الله صلى الله عليه وسلم ) <sup>(٢)</sup> في غير  
مناكحه " ينقسم <sup>(٣)</sup> خمسة أقسام :

أحدها : ما خص به من فرض .

والثاني : ما خص به من حظر .

والثالث : ما خص به من إباحة .

والرابع : ما خص به من معونة .

والخامس : ما خص به من كرامة .

فأما ما خص به من فرض فثمانية خصال منها قوله " فرض علي الوتر ولم  
يفرض عليكم <sup>(٤)</sup> ، ومنها قوله : " فرض على السواك ولم يفرض عليكم <sup>(٥)</sup> ، ومنها  
" فرضت علي الأضحية ولم تفرض عليكم <sup>(٦)</sup> ، ومنها أن فرضه في

( ١ ) ط " فالكلام فيما خص به " .

( ٢ ) ساقط من " ط " .

( ٣ ) ط " وهو ينقسم " .

( ٤ ، ٥ ، ٦ ) لم أجد هذه الثلاثة الأحاديث بهذه الألفاظ ، وقد أخرج

عبد الرزاق في المصنف : ( ٣ / ٥ ) عن عكرمة مرسلًا قال

قال النبي صلى الله عليه وسلم : " ثلاث هن علي فريضة

ولكم تطوع الضحية ، وصلاة الضحى ، والوتر " .

وأخرجه أحمد في المسند : ( ١ / ٢٣١ ) من طريق أبي جناب

الكلبي عن ابن عباس مرفوعًا بلفظ : " ثلاث هن علي فريضة

ولكم تطوع : الوتر ، والنحر ، وصلاة الضحى " ، وفي سنده

أبو جناب يحيى بن أبي حية ضعفه لكثرة تدليس كما في

التقريب صفحة ( ٣٧٤ )

وأخرجه البيهقي في السنن : ( ٣٩ / ٧ ) عن عائشة رضي الله عنها

مرفوعًا بلفظ ثلاثة علي فريضة وهي لكم سنة : الوتر والسواك :

وقيام الليل " قال وفيه موسى بن عبد الرحمن ضعيف جدًا ===

الصلاة كامل لا خلل فيه (١).

ومنها: ما اختلف أصحابنا فيه من قيام الليل هل كان مخصوصا به على

وجهين (٢).

== ولم يثبت في هذا إسناد ، وفي رواية للدارقطني : ( ٢ / ٢١ ) ،  
عن ابن عباس مرفوعا : " ثلاث هن علي فريضة ولكم تطوع :  
النحر ، والوتر ، وركعتا الفجر " ، قال في التلخيص : ( ٢ / ١٧ )  
ومداره على أبي جناب الكلبي عن عكرمة وأبو جناب ضعيف  
ومدلس أيضا وقد عنعنه " .

وأخرجه الحاكم في المستدرک : ( ١ / ٣٠١ ) ، قال الذهبي :  
" ما تكلم الحاكم عليه وهو غريب جدا ويحيي ضعفه النسائي  
والدارقطني " .

قلت : ورد في صحيح مسلم : ( ٥ / ٢٢٨ ) عن عائشة : " كان  
النبي صلى الله عليه وسلم لا يصلي الضحى إلا أن يجيء من مغيبه " .  
وفي مسند أحمد : ( ٣ / ٢١ ) ، والترمذي : ( ٢ / ٣٤٢ ) عن  
أبي سعيد الخدري قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يصلي الضحى حتى نقول لا يدعها ويدعها حتى نقول لا يصليها " .  
قال الترمذي حسن غريب ، وهذه أدلة ظاهرة على عدم  
وجوب صلاة الضحى على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

( ١ ) انظر تلخيص الحبير : ( ٣ / ١٢١ ) .

( ٢ ) أخرج البيهقي في السنن : ( ٧ / ٣٩ ) عن ابن عباس في قوله  
تعالى : ( وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ ) قال يعنى بالنافلة  
انها للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة أمر بقيام الليل  
ولبت عليه " أهـ " .

قال النووي في روضة الطالبين : ( ٧ / ٣ ) وما اختص به رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من الواجبات صلاة الضحى ومنه الأضحية  
والوتر والتهجد والسواك والمشاورة على الصحيح من ذلك كله ===



ومنها : انه اذا لبس لامة سلاحه فليس له الرجوع قبل ( لقائه )  
عدوه ( ٢ ) .

ومنها : انه اذا بارز في الحرب لم ينكف \* قبل قتله ( ٣ ) .

== قال أبو حامد ان الشافعي رحمه الله نص على نسخ وجوب  
التهجد في حقه صلى الله عليه وسلم وفي حق غيره وهذا هو  
الأصح أو الصحيح ، وفي صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها  
ما يدل على ذلك \* أهـ

قلت : يريد بحديث عائشة ما رواه مسلم عنها قالت ان الله  
افترض قيام الليل في أول هذه السورة - تعنى يا أيها المزمّل -  
فقام نبي الله صلى الله عليه وسلم حولا حتى أنزل الله فـسـى  
آخر هذه السورة التخفيف فصار قيام الليل تطوعا بعد فريضته \*  
ساقطة من \* ص \* . ( ١ )

أخرج أحمد في مسنده : ( ٣ / ٣٥١ ) عن جابر بن عبد الله  
مرفوعا من حديث قال فيه : \* أنه ليس لنبي اذا لبس لامة  
حربه أن يضعها حتى يقاتل \* . ( ٢ )

وأخرج الحاكم في المستدرك : ( ٢ / ١٢٩ ) من حديث طويل  
جاء فيه : \* فما زالوا برسول الله صلى الله عليه وسلم حتى لبس  
أداته فندموا وقالوا يا رسول الله أقم فالرأى رأيك فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ينبغي لنبي أن يضع أداته  
إذا لبسها حتى يحكم الله بينه وبين عدوه \* ، وقال الحاكم :  
صحيح الاسناد ، وأقره الذهبي ، وقال ابن حجر في تغليق التعليق  
( ٣٣ / ٥ ) ، وهو كما قال ، وأخرجه الدارمي في مسنده ( ٥٥ / ٢ ) ،  
وابن الجارود في المنتقى صفحة ( ٣٥٤ ) ، وعزاه ابن حجر في الفتوح :  
( ٣٤١ / ٣ ) للنسائي ، وقال سنده صحيح ،

وأخرجه البيهقي في السنن : ( ٤١ / ٧ ) من طريق أخرى بسند حسن  
كما في تلخيص الحبير : ( ١٣٠ / ٣ ) .  
من \* حتى قبله يقتله \* . ( ٣ )

ومنها: أن لا يفر من الزحف ويقف \* بازاء (١) عدوه وان كثر (٢).

### \* فصل \*

فأما ما خص به من حظر فخمس خصال :

منها: قول الشعر وروايته لقوله تعالى : ( وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ ) (٣).

(١) ص : \* بانا \* .

(٢) قال ابن حجر في تلخيص الحبير: ( ٣ / ١٢١ ) ، وقول الرافعي

\* كان يجب عليه مصابرة العدو وان كثر عددهم \* كأنه يشير الى ما وقع في أحد فانه افرد النبي صلى الله عليه وسلم في اثنتي عشر رجلا وفي يوم حنين فانه افرد في عشرة رواهما البخارى \* .

(٣) سورة يس : الآية ( ٦٩ ) ، قال النووي في روضة الطالبين :

( ٧ / ٥ ) \* وما عُدُّ من المحرمات الخط والشعر وانما يتجسس القول بتحريمهما ممن يقول انه صلى الله عليه وسلم كان يحسنهما وقد اختلف فيه فقليل كان يحسنهما لكنه يمتنع منهما والأصح أنه كان لا يحسنهما \* .

وللحافظ ابن حجر حول تحريم نظم الشعر وروايته على رسول الله صلى الله عليه وسلم كلام يستحسن ايراده هنا وهذا نصه : \* واما الشعر فكان نظمه محرما عليه باتفاق لكن فرق البيهقي وغيره بين الرجز وغيره من البحور فقالوا يجوز له الرجز دون غيره وفيه نظر فان الأكثر على أن الرجز ضرب من الشعر وانما ادعى انه ليس بشعر الأخفش وأنكره ابن القطان وغيره وانما جرى البيهقي لذلك ثبوت قوله صلى الله عليه وسلم يوم حنين :

أنا النبي لا كذب . أنا ابن عبد المطلب

فانه من بحور الرجز ولا جائز أن يكون مما تمثل به لأن غيره ===

ومنها: الكتابة والقراءة لقوله تعالى : ( وَمَا كُنْتُمْ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ  
مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكُمْ إِذَا لَأْتَابَ الْمُبْطِلُونَ ) (١).

== لا يقول : أنا لنبي ، ويزيل عنه الاشكال أحد أمرين : إما  
انه لم يقصد الشعر فخرج موزونا وقد ادعى ابن القطان  
وأقره النووي الاجماع على أن شرط تسمية الكلام شعرا  
أن يقصد له قائله وعلى ذلك يحمل ماورد في القرآن والسنة،  
واما أن يكون القائل الأول قال : انت النبي لا كذب : فلما  
تمثل به النبي صلى الله عليه وسلم غيره والأول أولى ،  
هذا كله في إنشاءه ويتأيد ماذهب اليه البيهقي بما أخرجه  
ابن سعد بسند صحيح عن معمر عن الزهري قال لم يقل  
النبي صلى الله عليه وسلم شيئا من الشعر قيل قبله أو يروى  
عن غيره إلا هذا ، وهذا يعارض ما في الصحيح عن الزهري  
أيضا : لم يلفنا أن النبي صلى الله عليه وسلم تمثل بببيت  
شعر تام غير هذه الأبيات زاد ابن عائد من وجه آخر عن  
الزهري الا الأبيات التي كان يرتجز بهن وهو ينقل اللين لبناء  
المسجد ، وأما انشاده متمثلا فجائز ، ويدل عليه - وذكر  
أحاديث منها - قوله صلى الله عليه وسلم أصدق كلمة قالها  
لبيد: الا كل شيء ما خلا الله باطل ، متفق عليه من حديث أبي هريرة  
وحديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا  
استراب الخبر يتمثل بقول طرفة : -

ويأتيناك بالأخبار من لم تزود

صححه الترمذي ، وأخرجه البزار من حديث ابن عباس أيضا \* أه  
تلخيص الحبير: ( ٣ / ١٢٨ - ١٢٩ ) .

( ١ ) سورة العنكبوت : الآية ( ٤٨ ) ،

وانظر : روضة الطالبين : ( ٧ / ٥ ) ، تلخيص الحبير: ( ٣ / ١٢٦ ) .

ومنها: أنه ليس له خائنة الأعين \* لأنه لما أمر عام الفتح بقتل ستة  
 وإن تعلقوا بأستار الكعبة أتاه عثمان<sup>(١)</sup> بأحدهم وكان قريبه ليأخذ له  
 أماناً منه فاعرض عنه ثم عاوده فأمنه فلما ولي قال لمن حضره من  
 أصحابه هلا قتلتموه \* فقالوا<sup>(٢)</sup> هلا أو مات الينا بعينك فقتل  
 \* وما كان لنبي أن تكون له خائنة الأعين \*<sup>(٣)</sup>

(١) هو أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضى الله عنه ، تقدمت ترجمته  
 صفحة ( ١٢٩ ) .

(٢) ص \* فقال \* .

(٣) أخرجه أبو داود : ( ٣ / ١٣٣ ) وقال كان عبد الله أخا عثمان  
 من الرضاعة ،

وأخرجه النسائي : ( ٧ / ١٠٥ - ١٠٦ ) وسمى النسائي الستة  
 فقال هم : عكرمة بن أبي جهل ، وعبد الله بن خطل ، ومقيس بن  
 صبابه ، وعبد الله بن سعد بن أبي السرح ، وأمرأتين \* .  
 قال المنذرى في مختصر أبي داود : ( ٤ / ٢٢ ) في إسناد  
 اسماعيل بن عبد الرحمن السرى قد احتج به مسلم وتكلم فيه  
 وفي اسناده أيضا أسباط بن نصر ، وقد احتج به مسلم في  
 صحيحه وتكلم فيه \* أهـ

قال ابن هشام : \* المرأتان هما قينتان كانتا لعبد الله بن  
 خطل كانتا تغنيان بهجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فأمر بقتلهما معه لكن في سنن أبي داود : ( ٣ / ١٣٤ ) أن  
 القينتين كانتا لمقيس فقتلت أحدهما وأفلتت الأخرى فأسلمت  
 إلا أنه عقب ذلك بقوله : \* لم أفهم اسناده من أبي العلاء  
 كما أحب \* ثم إن عبد الله بن خطل قتل وهو معلق بأستار  
 الكعبة ، ومقيس بن صبابه أدركه الناس في السوق فقتلوه ، وعكرمة  
 أسلم وحسن اسلامه ، وعبد الله بن سعد بن أبي السرح هو  
 الذى اختبأ عند عثمان رضى الله عنه \* .

انظر : سيرة ابن هشام : ( ٤ / ٣٨ - ٣٩ ) ، النسائي ( ٧ / ١٠٦ )

ومنها : منعه من الصدقات (١) .

ومنها : منعه من أكل ما تؤذى رائحته من البقول لهبوط الوحي عليه (٢) .

== الاصابة : ( ٢ / ٣١٦ - ٣١٧ ) ، ومعنى خائنة الأعين كما

قال الخطابي في معالم السنن : ( ٣ / ١٣٣ ) أن يضرب بقلبه غير ما يظهره للناس فإذا كف بلسانه وأوماً بعينه الى خلاف ذلك فقد خان وكان ظهور تلك الخيانة من قبل عينيه فسميت خائنة الأعين " أهـ .

(١) ففي صحيح مسلم : ( ٧ / ١٧٥ ) عن محمد هو ابن زياد سـمع

أبا هريرة يقول : " أخذ الحسن بن علي ثمرة من تمر الصدقة فجعلها في فيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كخ كخ ارم بها أما علمت أنا لا نأكل الصدقة " .

وفي رواية لمسلم أيضا : ( ٧ / ١٨١ ) " أن هذه الصدقات إنما هي أوساخ الناس وإنما لا تحل لمحمد ولا لآل محمد " .

(٢) ففي صحيح البخارى : ( ٢ / ٣٣٩ ) " أن النبي صلى الله عليه

وسلم أتى بقدر فيه خضرات من بقول فوجد لها ريحاً فسأل فأخبر بما فيها فقال قريوها - إلى بعض أصحابه كان معه فكما رآه كره أكلها قال كل فإني أناجي من لا تناجي " ، وأخرج مسلم في صحيحه : ( ١٤ / ٩ ) عن أبي أيوب الأنصاري قال : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى بطعام أكل منه وبعث بفضله الي وانه بعث الى يوما بفضله لم يأكل منها لأن فيها ثوما فسأله أحرام هو قال لا ولكنى أكرمه من أجل ريحه قال فإني أكره ماكرهت " .

قال النووي واختلف أصحابنا في حكم الثوم في حق صلى الله عليه وسلم وكذلك البصل والكراث ونحوها فقال بعض أصحابنا هي محرمة عليه والأصح عندهم أنها مكروهة كراهة تنزيه ليست محرمة لعموم قوله صلى الله عليه وسلم في جواب قوله أحرام هو، ومن قال بالأول يقول معنى الحديث

\* فصل \*  
=====

" فاما (١) ما خص به من إباحة فأربعة خصال :

منها : الوصال بين صوم اليومين بالامساك لأنه لما نهى عن الوصال وواصل قال : " إني لست مثلكم إني أظل عند ربي " يطعمني (٢) ويسقيني (٣) ومنها : " الصفي (٤) يصطفى من " المغانم (٥) ماشاء (٦) .

ليس بحرام في حقكم والله أعلم .

==

انظر : شرح مسلم : ( ٩ / ١٤ ) .

وقال ابن حجر في الفتح : ( ٢ / ٣٤٤ ) واختلف هل كان أكل ذلك حراما عن النبي صلى الله عليه وسلم أولا والراجح الحل " أهـ .

( ١ ) ط " وأما " .

( ٢ ) ص " فيطعمني " .

( ٣ ) أخرجه البخاري : ( ٤ / ٢٠٢ - ٢٠٥ - ٢٠٨ ) ، ومسلم :

( ٧ / ٢١٢ - ٢١٤ ) ، والترمذي : ( ٣ / ١٤٨ ) .

( ٤ ) ص " الصفاء " .

( ٥ ) ص " المغانم " ، قال في مختار الصحاح صفحة ( ٤٨٢ ) الغتيمة والمغنم بمعنى .

( ٦ ) روى أبو داود : ( ٣ / ٣٩٢ ) بسنده عن عامر الشعبي قال : كان للنبي صلى الله عليه وسلم سهم يدعى الصفي ان شاء عبدا وان شاء أمة وان شاء فرسا يختاره قبل الخمس " .

قال المنذرى في المختصر : ( ٤ / ٢٢٩ ) هذا مرسـل ،

وقال ابن عبد البر سهم الصفي مشهور في صحيح الآثار معروف عند أهل العلم ولا يختلف أهل العلم ان صفة منه ، وأجمعوا

على أنه خاص به " . انظر : تلخيص الحبير : ( ٣ / ١٣٣ ) ،

وقال النووي في روضة الطالبين : ( ٨ / ٧ ) واتيح له اصطفاً

===

ومنها : أن يحيي نفسه بمال غيره ونفسه وإن كان على مثل  
ضرورته (١٠)

ومنها : أَنَّهُ خُصَّ بِحَمَى الْمَوَات فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ (٢).

\* فصل \*

فاما (٣) ما خص به من معونة فسبغ خصال :-

( منها ) ( ٤ ) ما جعله الله له من خمس الخمس من الفى والغنائ ( ٥ ) .

== ما يختاره من الغنية قبل الخمس من جارية وغيرها ويقال  
لذلك المختار الصفي والصفية والجمع صفايا "أهـ

(١) قال ابن حجر في تلميح الحبير : ( ٣ / ١٣٥ ) لم أر وقوع شيء في ذلك من الأحاديث صريحا ويمكن أن يستأنس له بأن طلحة وقاه بنفسه يوم أحد وبأن أبا طلحة كان يتقوى بترسه دونه " أه ، وقد تقدم حديث طلحة صفحة ( ١٢ ) .

(٢) انظر: روضة الطالبين : ( ٧ / ٨ ) وقال في تلخيص  
الحبير : ( ٣ / ١٣٥ ) ، وأما حماه لنفسه فلم أره في  
شيء من الأحاديث .

(۳) ط و ل و .

(٤) ساقط من "ط" .

(۵) الفیء مأخوذ من فاء یفیء اذا رجع وهو کل مال دخل

على المسلمين من غير حرب ولا إيجاف خيل كما تقدم صفحة

( ١١٩ ) فيقسم خمسة أسهم متساوية فأربعة الى المصالح

ثم يؤخذ السهم الباقي فيقسم خمسة أسهم متساوية سهم

لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو خمس الخمس ، قال

في تلخيص الحبير : ( ٣ / ٩٩ ) هكذا كان يقسم لرسول الله

صلی اللہ علیہ وسلم ، وانظر : تفسیر القرطبی : ( ۸ / ۳ ) .

ومنها : ما ملكه الله تعالى اياه من أربعة أخماس الغني (١) .

ومنها : أن لا يقره الله تعالى على خطأ .

ومنها : " ما (٢) أمدّه به من ملائكته (٣) .

(١) انظر : روضة الطالبين : ( ٧ / ٧ ) ، تلخيص الحبير :

( ٣ / ٩٩ ) ، قال القرطبي في تفسيره : ( ٨ / ٣ ) فإن الله سبحانه أضاف الغنيمة للفانمين فقال " وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ " ثم عین الخمس لمن سمى في كتابه وسكت عن الأربعة الأخماس كما سكت عن الثلثين في قوله : " وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُلُثُ " فكان للأب الثلثان اتفاقا وكذا الأربعة الأخماس للفانمين اجماعا على ما ذكره ابن المنذر وابن عبد البر والداودي والمازى والقاضى عياض وابن العربى والأخبار بهذا متظافرة " أه ط " من " .

(٢)

كما قال تعالى : ( إِنْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَبْ لَكُمْ أَنْي مُدِّكُمْ بِالْفِ مِنْ الْمَلَائِكَةِ مُرَدِّينَ وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَى لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُمْ مِنْهُ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنْ اللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ) وقال تعالى : ( إِنْ يُؤْجِيْ رُكَّاءُ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنْي مَعَكُمْ فَثَبَّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا سَأَلِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ فَأَضْرِبُوا فِ السُّوقَ الْأَعْنَاقِ وَأَضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ) .

(٣)

وفي صحيح مسلم : ( ١٢ / ٨٤ ) من حديث ابن عباس في غزوة بدر قال بينما رجل من المسلمين يومئذ يشتد فسي أثر رجل من المشركين أمامه ان سمع ضربة بالسوط فوقه وصوت الفارس يقول اقدم حيزوم فنظر إلى المشرك أمامه فخر مستلقيا فنظر إليه فإذا هم قد خطم أنفه وشق وجهه كضربة السوط فاخضر ذلك أجمع فجاء الأنصاري فحدث بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقت ذلك مدد السماء الثالثة فقتلوا يومئذ سبعين وأسروا سبعين " ،



ومنها : ما تكفل به من عصيته في قوله : ( وَاللَّهُ يَعِصُكَ مِنَ النَّاسِ ) (١)

ومنها : ما وعده من نصرته . (٢)

ومنها : ما القاه في قلوب المشركين من رهبته حتى قال : " نصرت بالرعب " (٣)

### \* فصل \*

واما ما خص به من كرامة فعشر خصال :-

منها : أن بعثه الى كافة الخلق . (٤)

ومنها : ان جعله خاتم الانبياء . (٥)

ومنها : أن جعله أولى بالمؤمنين من أنفسهم . (٦)

== قال النووي : حيزوم اسم فرس الملك والخطم الأثر على الأنف .  
وانظر: النهاية لابن كثير : ( ١ / ٤٦٧ ) .

(١) سورة المائدة : الآية ( ٧٠ ) .

(٢) قال تعالى : ( وَيَنْصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيمًا ) سورة الفتح :

الآية ( ٣ ) .

(٣) جزء من حديث صحيح تقدم تخريجه صفحة ( ٦١ ) .

(٤) قال تعالى : ( وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا

وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ) سورة سبأ : الآية ( ٢٨ ) .

(٥) قال تعالى : ( وَمَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ

وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ) سورة الاحزاب : الآية ( ٤٠ ) .

وفي صحيح مسلم : ( ٥١ / ١٥ ) عن أبي هريرة أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال : " مثلي ومثل الانبياء كمثل رجل

بنى بنيانا فأحسنه وأجمله إلا موضع لبنة من زاوية من زواياه

فجعل الناس يطوفون به ويعجبون له ويقولون هلا وضعت

هذه اللبنة قال فانا اللبنة وأنا خاتم النبيين " .

(٦) قال تعالى : " النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم " سورة الأحزاب الآية ( ٦ )

- ومنها : ان جعل أمته خير الأمم <sup>(١)</sup> .  
 ومنها : ان تنام عينه ولا ينام قلبه <sup>(٢)</sup> .  
 ومنها : أن يرى من ورائه كما يرى من أمامه <sup>(٣)</sup> .

( ١ ) قال تعالى : ( كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ) سورة آل عمران :  
 الآية ( ١١٠ ) .

( ٢ ) ففي البخارى : ( ٣٣ / ٣ ) عن عائشة رضى الله عنها قالت :  
 فقلت يا رسول الله أتنام قبل أن توتر فقال : " يا عائشة إن عيني  
 تنامان ولا ينام قلبي " .

( ٣ ) أخرج البخارى في صحيحه : ( ٢٠٨ / ٢ ) حدثنا حميد الطويل  
 حدثنا أنس قال : أقيمت الصلاة فأقبل علينا رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فقال : أقيموا صفوفكم وتراصوا فإني أراكم  
 من وراء ظهري " ، وللبخارى أيضا : ( ٥١٤ / ١ ) عن أبى هريرة  
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : هل ترون قلبي  
 ها هنا فوالله ما يخفى علي خشوعكم ولا ركوعكم إني لأراكم من  
 وراء ظهري " .

قال فى الفتح : ( ٥١٤ / ١ ) وقد اختلف فى معنى ذلك فقليل  
 المراد بها العلم إما بأن يوحى اليه كيفية فعلهم وإما أن يلهم  
 وفيه نظر لأن العلم لو كان مرادا لم يقيد بقوله من وراء  
 ظهري ، وقيل المراد أنه يرى من عن يمينه وعن يساره من تدركه  
 عينه مع التفات يسير فى النادر ويوصف من هو هناك بأنه  
 وراء ظهره وهذا ظاهر التكلف وفيه عدول عن الظاهر بلاموجب  
 والصواب المختار أنه محمول على ظاهره وان هذا الابصار  
 إدراك حقيقى خاص به صلى الله عليه وسلم انْخَرَقَتْ لَهُ فِيهِ  
 العادة وطى هذا عمل البخارى فأخرج هذا الحديث فى  
 علامات النبوة وكذا نقل عن الإمام أحمد وغيره " أهـ

وقال فى تلخيص الحبير : ( ١٤٢ / ٣ ) والأحاديث فى ذلك ===

- ومنها : أن يبلغ السلام بعد الموت .<sup>(١)</sup>  
 ومنها : أنه أول من تتشقق عنه الأرض .<sup>(٢)</sup>  
 ومنها : أنه أول من يدخل الجنة .<sup>(٣)</sup>  
 ومنها : أنه يشهد لجميع النبيين بالاداء يوم القيامة .

== مقيدة بحال الصلاة وبذلك يُجمع بين هذا وبين قوله  
 " لأعلم ما وراء جداري هذا " أهـ

(١) أخرج أبو داود : ( ٢ / ٥٣٤ ) عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ما من أحد يسلم عليّ إلّا رد الله عليّ روي حتى أرى عليه السلام " أهـ ، صححه النووي في رياض الصالحين صفحة ( ٥٣٠ ) .

(٢) ففي صحيح مسلم : ( ١٥ / ٣٧ ) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنا سيد ولد آدم يوم القيامة وأول من تتشقق عنه الأرض وأول شافع ومشفع " ، وفي رواية للترمذي : ( ٥ / ٥٨٧ ) أنا أول من تتشقق عنه الأرض ولا فخر " وقال حسن صحيح .

(٣) أخرج مسلم في صحيحه<sup>(٧٣/٣)</sup> من حديث أنس رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم أول من يقرع باب الجنة " .

## باب

مَاجَاءِ فِي التَّغْيِبِ فِي النِّكَاحِ

قال الشافعي ( رضى الله عنه )<sup>(١)</sup> :

وأحب للرجل والمرأة أن يتزوجا إذا تآقت أنفسهما إليهم  
لأن الله تعالى أمر به ورضيه وندب اليه<sup>(٢)</sup> . الفصل  
وهذا كما قال النكاح مباح وليس بواجب ، وقال داود<sup>(٣)</sup> : النكاح  
واجب<sup>(٤)</sup> .

استدللا بقوله تعالى : ( فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ )<sup>(٥)</sup> . فهذا<sup>(٦)</sup>  
أمره بقوله " صلى الله عليه وسلم " <sup>(٧)</sup> " تناكحوا " تكثر<sup>(٨)</sup>وا<sup>(٨)</sup> ،

- 
- (١) ساقط من " ص " .  
(٢) انظر: مختصر المزني صفحة (١٦٣) ، الأم : ( ٥ / ١٤٤ ) .  
(٣) هو داود بن علي بن خلف الحافظ المجتهد أبو سليمان  
الأصبهاني البغدادي فقيه أهل الظاهر كان إماما  
ورعا زاهدا ناسكا بصيرا بالحديث صحيحه وسقيمه  
قال القاضي المحاملي : رأيت داود يصلي فما رأيت مسلما  
يشبهه في حسن تواضعه .  
ولد رحمه الله سنة مائتين ، ومات سنة سبعين ومائتين .  
انظر: الفهرست لابن النديم صفحة ( ٣٠٣ ) ، ميزان الاعتدال  
طبقات الحفاظ للسيوطي صفحة : ( ٢٥٣ - ٢٥٤ ) .  
(٤) وهو قول أبي بكر عبدالعزيز من الحنابلة وحكاه عن أحمد .  
انظر: المحلى : ( ١١ / ٣ ) المغني لابن قدامة : ( ٧ / ٣ ) .  
(٥) سورة النساء : الآية ( ٣ ) .  
(٦) ص " وهذا " .  
(٧) ص " عليه السلام " .  
(٨) جزء من حديث ضعيف ، تقدم تخريجه صفحة ( ٥٤ ) .

قال ولأنه إجماع بقول صحابييين لم يظهر خلافهما :  
 أحدهما : قول عمر <sup>(١)</sup> لأبي الزوائد <sup>(٢)</sup> ، ما يمنعك من النكاح إلا عجز  
 وفجور <sup>(٣)</sup> .  
 والثاني : قول معاذ <sup>(٤)</sup> في مرضه " زوجوني لا القى الله عزيا " <sup>(٥)</sup> .

( ١ ) عمر بن الخطاب رضى الله عنه تقدمت ترجمته صفحة ( ١٢٠ ) .

( ٢ ) قال في الاصابة : ( ٤ / ٧٨ ) ، أبو الزوائد اليماني ذكره  
 الدولابي في الكنى من الصحابة " .

وقال الدولابي في الكنى صفحة ( ٣١ ) ، أبو الزوائد ولم يـزـد  
 على ذلك " أهـ .

( ٣ ) أخرجه ابن أبي شـيـبة في المصنف : ( ٤ / ١٧٠ ) عن ابراهيم  
 عن ميسرة قال قال طاوس لتكحن أولاً قولن لك ما قال عمر  
 لأبي الزوائد ما يمنعك الخ ، ورواه ابن حزم عن سفيان الثوري  
 وابراهيم بن ميسرة كلاهما عن عبيد الله بن طاوس عن أبيه  
 أنه قال لرجل لتتزوجن أولاً قولن لك . الخ . ذكره ابن حجر  
 في الفتح : ( ٩ / ١١١ ) وصححه في الاصابة : ( ٤ / ٧٨ ) .

( ٤ ) هو معاذ بن جبل بن عمر بن أوس أبو عبد الرحمن الأنصاري  
 الخزرجي الامام المقدم في علم الحلال والحرام شهد المشاهد  
 كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عمر بن الخطاب  
 رضى الله عنه عجزت النساء أن يلدن مثل معاذ ويعثيه  
 النبي صلى الله عليه وسلم قاضيا إلى اليمن يعلم الناس  
 القرآن وشرائع الإسلام ويقض بينهم ، مات رضى الله عنه  
 بالشام بالطاعون سنة سبع عشرة .

انظر الاستيعاب : ( ٣ / ٣٥٥ - ٣٥٦ ) ، الاصابة :

( ٣ / ٤٢٦ - ٤٢٧ ) .

( ٥ ) هذا الأثر أخرجه ابن أبي شـيـبة في المصنف : ( ٤ / ١٢٧ ) عن

محمد بن بشير عن أبي رجاء عن الحكم بن زيد عن الحسن قال قال ==

ولأن في النكاح من " تحصيل " (١) النفس مثل ما في الغذاء  
 فلما لزم " تحصيلها " (٢) بالغذاء لزم " تحصيلها " (٣) بالنكاح ، ولأنه  
 لما لزم اعفاف أبيه (٤) " كان " (٥) اعفاف نفسه أولى .  
 ودليلنا قوله تعالى : ( فَإِنْ كُنُوا مَاطَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنَى وَثُلَاثَ  
 وَرُبَاعَ فَإِنْ رَخِفْتُمْ إِلَّا تَعَدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ) (٦) .  
 ومنه دليلان :

أحدهما : أنه طقه بطيب النفس ولو كان واجبا لزم بكل حال .  
 والثاني : قوله : ( فَإِنْ رَخِفْتُمْ إِلَّا تَعَدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ) (٧)  
 فخيره بين النكاح وملك اليمين والتخيير بين أمرين يقتضى تساوى  
 حكمهما .

== معاذ في مرضه الذى مات فيه : " زوجوني ، إنى أكره أن القى  
 الله عزها " .

- (١) ط " تحصيل " .
- (٢) ط " تحصيلها " .
- (٣) ط " تحصيلها " .
- (٤) على المشهور في المذهب كما في المنهاج صفحة ( ٣٨٤ ) ، وروضة  
 الطالبين : ( ٢ / ٢١٤ ) .
- والمراد بالاعفاف أن يهيب له مستمتا بأن يعطيه مهر حسرة  
 ينكحها أو يقول تزوج وأنا اعطي المهر وشرط الاعفاف الحاجة  
 إلى النكاح " .
- (٥) ص : " لزم " .
- (٦) سورة النساء الآية ( ٣ ) .
- (٧) سورة النساء الآية ( ٣ ) .

فلما كان ملك اليمين ليس بواجب كان النكاح بمثابته وقال تعالى :  
( نَزَلَكَ رَاسَنٌ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ )<sup>(١)</sup> ، فأباح نكاح  
الأمة لمن خشي الزنى وجعل الصبر<sup>(٢)</sup> خيرا<sup>(٣)</sup> له ولو كان واجبا لكان  
الصبر شرا له .

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " يأتي على الناس  
زمان يكون خيار أمتي عزابها<sup>(٤)</sup> ، وروى " عنه<sup>(٥)</sup> صلى الله عليه  
( وسلم )<sup>(٥)</sup> أنه قال : " خياركم بعد المائتين ( كل )<sup>(٦)</sup> خفيف حان  
قيل وما الخفيف الحان قال الذي لأهل له ولا ولد<sup>(٧)</sup> .

( ١ ) سورة النساء ، الآية ( ٢٤ ) .

( ٢ ) ط " خير " .

( ٣ ) لم أجده بهذا اللفظ ، وقد أورد الشوكاني في الفوائد  
المجموعة صفحة ( ١٢ ) " خير أمتي أولها المتزوجون وآخرها  
العزاب واني أحطت لأمتي الترهيب اذا مضت احدى وثانسون  
ومائة سنة " ، وقال في إسناده البلوى قال في الذيل كذاب " .

( ٤ ) ط " عن النبي " .

( ٥ ) ساقط من " ص " .

( ٦ ) ساقط من " ص " .

( ٧ ) قال العراقي في تخریج أحاديث الاحياء : ( ٢ / ٢٤ ) أخرجه  
أبو يعلى من حديث حذيفة ورواه الخطابي في العزلة من  
حديثه وكلاهما ضعيف .

وقال الخليلي ضعفه الحفاظ بسبب رواد بن الجراح وحكم عليه  
الصاغاني بالوضع كذا في كشف الخفاء للعجلوني : ( ١ / ٤٦٤ )  
وانظر التمييز صفحة ( ٧٧ ) والمقاصد الحسنة صفحة ( ٣٢٩ ) ،  
وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية : ( ٢ / ١٤٦ ) هذا

حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال ابن حزم ===



وروى عنه صلى الله عليه ( وسلم ) <sup>(١)</sup> أنه قال " الصبر على النساء خير من الصبر عليهن ، والصبر عليهن خير من الصبر على النار " <sup>(٢)</sup> .  
وروى " عنه " <sup>(٣)</sup> صلى الله عليه ( وسلم ) <sup>(٤)</sup> أنه قال : " مسكين مسكين رجل لامرأة له ومسكينة مسكينة امرأة لا رجل لها " <sup>(٥)</sup> .  
فاخرج ذلك مخرج الرحمة وتارك الواجب لا يرحم ولأنه لما ( لم ) <sup>(٦)</sup> يجب مقصود النكاح وهو الوطء كان النكاح بأن لا يجب أولى .

ولأنه ليس في النكاح أكثر من نيل شهوة وإدراك لذة وليس ذلك بواجب كسائر الشهوات ، ولأنه لو وجب عليه قطع " شهوته " <sup>(٧)</sup> بالنكاح

== في المحلى : ١١ / ٤ هذا الخبر موضوع ومثله قال الالباني في ضعيف الجامع : ( ٣ / ١٤٠ ) .

- (١) ساقط من " ص " .
- (٢) لم أجده .
- (٣) ط " عن النبي " .
- (٤) ساقط من " ص " .
- (٥) أخرجه الطبراني في الأوسط عن أبي نعيم ورجاله ثقات إلا أن أبا نعيم لاصحبه له كذا في مجمع الزوائد : ( ٢٥٢ / ٤ ) وذكره ابن الأثير في جامع الأصول : ( ١١ / ٤٢٩ ) بلفظ " إن الدنيا متاع ومن خير متاعها امرأة تعين زوجها على الآخرة مسكين مسكين رجل لا امرأة له مسكينة مسكينة امرأة لا زوج لها " ، قال المنذرى في الترغيب والترهيب : ( ٣ / ٤١ ) ذكره رزين ولم أره في شيء من أصوله وشطره الأخير منكسر " أهـ .

(٦) ساقط من ص .

(٧) ط " شهوة " .

لوجب قطعها عند العجز عنه بما قام مقامه من دواء وعلاج ( ١ )  
 لأن مادعت إليه الشهوات خارج من جملة الواجبات لأن من صفات الواجبات  
 تكليف الانسان حملها ( ٢ ) وتحمل الأثقال لها فاما الآية ( ٣ ) فقد  
 جعلناها دليلا ( ٤ ) .

واما الخبر فهو أمر بالنكاح للمكاثرة بالأولاد . لأنه ( ٥ ) قال :  
 " تناكحوا تكثروا فاني أباهي بكم الأم حتى بالسقط ( ٦ ) وليست المكاثرة  
 واجبة فذلك ما جعل طريقا إليها واما قوله أن فيه " تحصين ( ٧ )  
 النفس فإنما يجب من تحصين النفس ما خيف منه التلف وليس في ترك  
 النكاح خوف التلف وأما قوله لما لزم اغفاف " أبيه ( ٨ ) لزمه اغفاف  
 نفسه فقد " كان ( ٩ ) أبو علي بن خيران ( ١٠ ) يقول إن اغفاف " أبيه ( ١١ )

- 
- ( ١ ) ساقط من " ط " .  
 ( ٢ ) ط " المشاق فيها " .  
 ( ٣ ) هي قوله تعالى : ( فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ  
 وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً " .  
 ( ٤ ) انظر صفحة ( ١٨٣ )  
 ( ٥ ) ط " ولأنه " .  
 ( ٦ ) ضعيف : تقدم تخريجه صفحة ( ٤٤ )  
 ( ٧ ) ط " تحصين " .  
 ( ٨ ) ص " أمته " .  
 ( ٩ ) ساقط من " ص " .  
 ( ١٠ ) تقدمت ترجمته صفحة ( ١٣٧ ) .  
 ( ١١ ) ص " أمته " .

لا يجب عليه كما لا يجب عليه اغفاف ابنه وظاهر المذهب وجوبه<sup>(١)</sup> .  
 ولا يجب عليه في نفسه كما يلزم في حق أبيه القيام بكفايته من القوت  
 والكسوة ولا يلزم ذلك في حق نفسه " فذلك<sup>(٢)</sup> النكاح ..  
 واما قول عمر لأبي الزوائد<sup>(٣)</sup> ما " يمنعك<sup>(٤)</sup> من النكاح إلا عجز  
 أو فجور<sup>(٥)</sup> " فهو<sup>(٦)</sup> على طريق الترفيب دون الوجوب " ولو<sup>(٧)</sup> كان  
 واجبا " لألزمه<sup>(٨)</sup> " واما<sup>(٩)</sup> قول معاذ<sup>(١٠)</sup> " زوجوني لا " القى<sup>(١١)</sup> الله  
 عزيا<sup>(١٢)</sup> فقد قيل أنه كان ذا أولاد ويجوز " أن<sup>(١٣)</sup> يكون اختار ذلك .

(١) انظر : روضة الطالبين : ( ٧ / ٢١٤ ) ، المنهاج صفحة :

٠ ( ٣٨٤ )

(٢) ط " وكذلك " .

(٣) تقدمت ترجمتهما صفحة ( ١٢٠ - ١٨٤ ) .

(٤) ص : " منعك " .

(٥) صحيح : تقدم تخريجه صفحة ( ١٨٤ ) .

(٦) ط " فهذا " .

(٧) ط " أولو " .

(٨) ط " لزمه " .

(٩) ط " فأما " .

(١٠) تقدمت ترجمته صفحة ( ١٨٤ ) .

(١١) ط " القا " .

(١٢) تقدم تخريجه صفحة ( ١٨٤ ) .

(١٣) ط " لمن " .

### \* مسألة \*

قال الشافعي ( رضى الله عنه )<sup>(١)</sup> " ومن لم تتق نفسه إلى ذلك فأحب أن يتخلى<sup>(٢)</sup> لعبادة الله عز وجل<sup>(٣)</sup> فقد ذكر القواعد من النساء<sup>(٤)</sup> وذكر عبدا أكرمه الله فقال " وَسَيِّدًا<sup>(٥)</sup> وَحَصُورًا<sup>(٦)</sup> ، والحصور<sup>(٧)</sup> الذى لا يأتى النساء<sup>(٨)</sup> ، وهذا صحيح وجملته أنه لا يخلو<sup>(٩)</sup> حال الانسان من ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون تائق النفس إلى النكاح شديد الشهوة له تنازع نفسه إليه " وان<sup>(١٠)</sup> يحدثها به فهذا مندوب إلى النكاح وأمور به ونكاحه أفضل من تركه لئلا تدعوه شدة الشهوة الواقعة الفجور وفي مثله وردت أخبار الندب<sup>(١١)</sup> .

(١) ساقط من "ص" .

(٢) في النسختين : " يتخلا " .

(٣) ط " للعبادة " .

(٤) في السنن الكبرى : ( ٧ / ٨٣ ) " قد ذكر الله القواعد من النساء فلم ينهيهن عن العقود ولم يندبهن إلى النكاح " .

(٥) ط " وعيدا " .

(٦) سورة آل عمران : الآية ( ٣٩ ) .

(٧) ط " مكسر " .

(٨) انظر : مختصر المزني صفحة ( ١٦٣ ) ، الأم : ( ٥ / ١٤٤ ) .

(٩) ط " يخلوا " .

(١٠) ط " فان " .

(١١) اعلم أن جمهور العلماء أن النكاح سنة ، إلا أن يخاف على نفسه الوقوع في محذور فلا خلاف حينئذ في وجوبه ويأتى تاركه

إن كان قادرا على مؤن النكاح .

انظر : بدائع الصنائع ( ٣ / ١٣٢٤ ) ، الخرشى على مختصر خليل : ( ٣ / ٦٥ ) ،

مغني المحتاج ( ٣ / ١٢٥ ) ، المغنى لابن قدامة ( ٧ / ٣ ) ، الروض النضير ( ٤ / ١٨٧ ) .

والقسم الثاني : أن يكون مصروف الشهوة عنه غير تائق إليه ومتى حدث نفسه ( به )<sup>(١)</sup> لم ترده فالأفضل لمثل هذا أن لا يتعرض له وتركه أفضل له من فعله لئلا يدعوه الدخول فيه إلى العجز عما يلزمه من حقوق وفي مثله وردت أخبار الكراهة<sup>(٢)</sup>.

وقد أثنى الله تعالى على يحيى بن زكريا في ترك النساء فقال : ( وَسَيِّدًا وَحَصُورًا )<sup>(٣)</sup> وفيه تأويلان : أحدهما : أن السيد الحليم والحصور الذي لا يأتي النساء وهذا قول قتادة<sup>(٤)</sup>.

(١) ساقط من ط .

(٢) لعله يشير إلى الحديث السابق " خياركم بعد المائتين كل خفيف حاذ قيل : وما الخفيف الحاذ؟ قال : الذي لأهل له ولا ولد " . وهو ضعيف تقدم تخريجه صفحة ( ١٨٦ ) ، وقال النووي في روضة الطالبين : ( ١٨ / ٧ ) " فان لم يكن شتغلا بالعبادة فوجهان حكاهما ابن القطان وغيره أصحابهما النكاح أفضل كيلا تفضى به البطالة والفراغ إلى الفواحش ، والثاني : تركه أفضل لما فيه من الحظر بالقيام بواجبه وحكي وجه أن النكاح أفضل من التخلي للعبادة " أهـ

(٣) سورة آل عمران : الآية ( ٣٩ ) .

(٤) وابن مسعود ومجاهد وسعيد بن جبير .

انظر : تفسير الطبري : ( ٣ / ١٧٤ - ١٧٥ ) ، السنن الكبرى : ( ٧ / ٨٣ ) ، وترجمة قتادة تقدمت صفحة : ( ٦٦ ) .

والثاني : أن السيد الفقيه والحضور الذي لا يقدر على اتيان النساء  
وهذا قول سعيد بن المسيب (١)

وذكر الله تعالى القواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا والقواعد  
هن " اللاتي (٢) تعدن بالكبر عن الحيض والحمل فلا يردن الرجال  
(٣) لا " يريد هن (٤) الرجال .

والقسم الثالث : أن يكون معتدل الشهوة ان صرف نفسه (٥) صبر  
وان حدثها به (فسد) (٦) فلا " يخلو (٧) حاله من أحد  
أمرين ، إما أن يكون مشغلا " بطاعة (٨) أو مشغلا " بدنيا (٩)  
فان كان مشغلا بطاعة من عبادة أو علم فتركه " للنكاح (١٠) تشاغلا  
بالطاعة أفضل له وأولى به (١١) وان كان مشغلا " بالدنيا (١٢)  
فالنكاح أولى من تركه لأمرين :

- 
- |      |                                                               |
|------|---------------------------------------------------------------|
| (١)  | ترجمته صفحة ( ٩٥ ) ، وانظر : قوله في تفسير الطبرى : ٣ / ١٧٤ . |
| (٢)  | ط " والتي " .                                                 |
| (٣)  | ساقط من " ص " .                                               |
| (٤)  | ط " يرد هن " .                                                |
| (٥)  | ساقط من " ط " .                                               |
| (٦)  | ساقط من " ط " .                                               |
| (٧)  | ط " يخلوا " .                                                 |
| (٨)  | ص " بالطاعة " .                                               |
| (٩)  | ص " بالدنيا " .                                               |
| (١٠) | ط " النكاح " .                                                |
| (١١) | انظر : المنهاج صفحة ( ٣٥٩ ) .                                 |
| (١٢) | ط " بدنيا " .                                                 |
| (*)  | ط لوحة / ١٥ .                                                 |

أحدهما : " ليتشاغل <sup>(١)</sup> به عن الحرص في الدنيا .

والثاني : لطلب الولد فقد روى عن النبي صلى الله عليه ( وسلم ) <sup>(٢)</sup>

أنه قال : " ان الرجل ليرفع بدعاء ولده من بعده <sup>(٣)</sup> .

وروى عنه صلى الله عليه ( وسلم ) <sup>(٤)</sup> أنه قال : سبع يجزي

" العبد <sup>(٥)</sup> أجرهن بعد موته ( من ) <sup>(٦)</sup> كرى نهرا <sup>(٧)</sup> ، أو حفر

بئرا ( أو غرس نخلا <sup>(٨)</sup> ) أو " ورث <sup>(٩)</sup> مصحفا أو " بنى <sup>(١٠)</sup> "

- 
- ( ١ ) ص " التشاغل " .  
 ( ٢ ) ساقط من " ص " .  
 ( ٣ ) هذا اللفظ هو من كلام الشافعي كما في السنن للبيهقي :  
 ( ٧ / ٧٨ ) ، وقد روى عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إن الله ليرفع العبد الدرجة فيقول رب أني لي هذه الدرجة فيقول بدعاء ولدك " رواه البيهقي : ( ٧ / ٧٨ ) .  
 وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد : ( ١٠ / ١٥٣ ) ، وقال : رواه البزار ورجاله رجال الصحيح غير عاصم بن بهدلة وهو حسن الحديث " .

- ( ٤ ) ساقط من " ص " .  
 ( ٥ ) ص " على العبد " .  
 ( ٦ ) ساقط من " ط " .  
 ( ٧ ) معناه ان يوسع مجراه وليساعد على مرور الماء للناس ، وفي المصباح صفحة ( ١٩٢ - ١٩٣ ) " كريت النهر كريا حفرت فيه حفرة جديدة " .

- ( ٨ ) ساقط من النسختين وقد أثبتها أبو نعيم في الحلية : ( ٢ / ٣٤٤ ) والمنذرى في الترغيب : ( ١ / ٩٦ ) .  
 ( ٩ ) فنى النسختين : " ورق " والمثبت هو الصواب .  
 ( ١٠ ) فى النسختين : " بنا " .

مسجدا أو علم علما أو خلف ولدا صالحا يدعو له (١).  
( والله أعلم ) (٢).

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية : ( ٢ / ٣٤٤ ) وقال هــذا حديث غريب من حديث قتادة تفرد به أبو نعيم عن العزمي . ورمز له السيوطي في الجامع : ( ٤ / ٨٨ ) بالصحة ، وحسنه الألباني كما في صحيح الجامع : ( ٣ / ٢٠١ ) ، وقال المنذرى في الترغيب : ( ١ / ٩٦ ) رواه البيهقي ثم قال محدثين عبدالله العزمي ضعيف غير أنه قد تقدم ما يشهد لبعضه .

(٢) ساقط من " ط " .



\* مسألة \*

( ١ ) قال الشافعي رحمه الله ( ١ )

وإذا أراد الرجل أن يتزوج المرأة فليس له أن ينظر إليها  
حاسراً ( ٢ ) وينظر إلى وجهها وكفيها وهي متغطيه بإذنها وغير إزنها ( ٣ ) .  
قد مضى الكلام في أن وجه المرأة وكفيها ليس بعورة في كتاب الصلاة،  
لقوله تعالى : ( وَلَا يُدْرِيَنَّ زَيْنَتُهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ) ( ٤ ) .

قال الشافعي : الوجه والكفان ( ٥ ) ، وهو قول الحسن وسعيد بن جبيرة ( ٦ )  
وعطاء ( ٧ ) ، وقال ابن عباس ( ٨ ) ، والمسور بن مخرمة ( ٩ ) ، هو

- 
- ( ١ ) ساقط من " ط " .  
( ٢ ) انظر: مختصر الزني صفحة ( ١٦٣ ) .  
( ٣ ) سورة النور ، الآية : ( ٣١ ) .  
( ٤ ) انظر: مختصر الزني صفحة ( ١٦٣ ) .  
( ٥ ) تقدمت ترجمتهما صفحة ( ٣٦ - ٤٠ ) .  
( ٦ ) هو عطاء بن أبي رباح أبو محمد المكي أحد فقهاء التابعين  
بمكة ثقة فقيه حجة لكنه كثير الإرسال أخذ عنه أبو حنيفة ،  
وقال مارأيت مثله ، مات رحمه الله سنة خمس عشرة ومائة .  
انظر : الحلبة : ( ٣ / ٣١٠ ) ، البداية والنهاية : ( ٩ / ٣٠٦ )  
الجرح والتعديل : ( ٣ / ٣٣٠ ) ، وفیات الأعيان :  
( ٢ / ٢٦١ - ٢٦٣ ) .  
( ٧ ) تقدمت ترجمته صفحة ( ٥٢ ) .  
( ٨ ) هو المسور بن مخرمة بن نوفل بن أهيب القرشي الزهري  
أبو عبد الرحمن كان من أهل الفضل والدين وحفظ عن  
النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث ، مات سنة أربع وستين  
أصابه المنجنيق وهو يصلى في الحجر بالحرم المكي .  
انظر : الاصابة : ( ٣ / ٤١٩ ) ، تهذيب التهذيب : ( ١٠ / ١٥١ ) .

الكحل والخاتم<sup>(١)</sup> . عبر<sup>(٢)</sup> عن الوجه بالكحل وعن اليدين بالخاتم .  
فإذا أراد الرجل أن يتزوج المرأة جاز له أن ينظر إلى وجهها  
وكفيها لا غير<sup>(٣)</sup> .

وقال أبو حنيفة ينظر مع الوجه والكفين إلى ربع الساق<sup>(٤)</sup> .  
وقال داود<sup>(٥)</sup> : ينظر منها ( إلى )<sup>(٦)</sup> ما ينظر من الأمة إذا أراد شراءها<sup>(٧)</sup> ،

( ١ ) انظر: تفسير الطبري : ( ١٨ / ٩٣ ) ، الهداية للمرفيناني :

( ٤ / ٨٣ ) ، الدر المنثور : ( ٦ / ١٨٠ ) .

( ٢ ) في النسختين عبارة .

( ٣ ) قال النووي في روضة الطالبين : ( ٧ / ١٩ - ٢٠ ) " إذا رغب

في نكاحها استحب أن ينظر إليها لثلا يندم ، وفي وجه  
لا يستحب هذا النظر بل هو مباح والصحيح الأول للأحاديث .

( ٤ ) قوله إلى ربع الساق لم أعثر عليه عن أبي حنيفة ، نعم روى

الحسن عنه أنه يحل النظر إلى القدمين .

انظر: بدائع الصنائع : ( ٦ / ٢٩٥٦ ) ، الهداية ( ٤ / ٨٣ ) .

( ٥ ) تقدمت ترجمته صفحة ( ١٨٣ ) .

( ٦ ) ساقط من ط .

( ٧ ) ففي المحلى : ( ١١ / ٢١٩ ) ومن أراد أن يتزوج امرأة

حرة أو أمة فله أن ينظر منها متغفلا لها ، إلى ما بطن منها  
وظهر ولا يجوز في أمة يريد شراءها .

ورواه الأشهب<sup>(١)</sup> عن مالك<sup>(٢)</sup> ، ورواه عنه غير الأشهب مثل قولنا<sup>(٣)</sup> .  
 وقال المغربي<sup>(٤)</sup> لا يجوز أن ينظر إلى شيء منها .  
 فأما أبو حنيفة فإنه اعتبر القدمين بالكفين<sup>(٥)</sup> لأنهما<sup>(٥)</sup> أحد الطرفين  
 فلم يجعلها عورة والكلام معه في حد العورة<sup>(٦)</sup> قد مضى<sup>(٧)</sup> .  
 وأما داود فاستدل بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٨)</sup> :  
 أنه قال : " إذا أراد أحدكم خطبة امرأة فليولج بصره فيها فإنما هو مشتر<sup>(٩)</sup> " .

- 
- ( ١ ) هو الأشهب بن عبد العزيز بن داود بن إبراهيم القيسي أبو عمرو  
 المقرئ ثقة فقيه قيل اسمه مسكين ، وأشهب لقبه ، قال  
 ابن عبد البر : كان فقيها حسن الرأي والنظر .  
 انظر : تهذيب التهذيب : ( ١ / ٣٦٠ ) ، التقريب صفحة ( ٣٨ ) ،  
 الفهرست لابن النديم صفحة ( ٢٨١ ) .
- ( ٢ ) تقدمت ترجمته صفحة ( ٧٥ ) .
- ( ٣ ) انظر : بداية المجتهد : ( ٢ / ٤ ) ، الشرح الكبير للدردير : ( ٢ / ٢١٥ ) .
- ( ٤ ) هو يحيى بن يحيى بن كثير الليثي المغربي المالكي أخذ عن الإمام مالك وكان  
 المغربي إمام عصره وناشر مذاهب مالك في الأندلس ، توفي بقرطبة سنة  
 أربع وثلاثين ومائتين .  
 انظر : الديباج المذهب صفحة ( ٥١ ) ، نفخ الطيب : ( ٢ / ٢١٧ ) ، شذرات  
 الذهب : ( ٢ / ٨٢ ) .
- ( ٥ ) ص " لأنه " .
- ( ٦ ) ط " وقد " .
- ( ٧ ) انظر صفحة :  
 ساقط من " ص " .
- ( ٨ ) ط " استدل لداود بحديث يعطي لا تتبع النظرة النظرة . . . الخ  
 وهو في " ص " دليل المغربي كما سيأتي ، وهذا الحديث  
 إذا أراد أحدكم خطبة امرأة . . الخ لم أجده بهذا اللفظ  
 وقد أخرج مسلم في صحيحه : ( ٩ / ٢٠٩ ) عن جابر مرفوعا  
 " إذا أراد أحدكم خطبة امرأة فليتنظر إلى وجهها وكفيها " وسيأتي  
 مع أحاديث في معناه صفحة ( ١٩٩ ) .

وأما المغربي ، فإنه استدل بما روى عن النبي صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(١)</sup>  
أنه قال " يا علي لا تتبع النظرة النظرة فان " الأولى<sup>(٢)</sup> لك والثانية عليك<sup>(٣)</sup> .  
ودليلنا على أبي حنيفة قوله تعالى : ( وَلَا يَخْشَيْنَ فِئَ جَنَّتِهِمْ ، لَأَعْلَمَ  
مَا يُخْفِينَ ، مَنْ زَيْنَتُهُمْ )<sup>(٤)</sup> يعني الساقين .

ودليلنا على داود قوله تعالى : ( وَلَا يُعَذِّبُهُمْ زَيْنَتُهُمْ ، إِلَّا مَا ظَهَرَ  
مِنْهَا )<sup>(٥)</sup> يعني الوجه والكفين .

ويدل عليهما ما روى " أن<sup>(٦)</sup> النبي صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(٧)</sup>  
" دخل<sup>(٨)</sup> على " أسماء<sup>(٩)</sup> وهي عنده

( ١ ) ساقط من " ص " .

( ٢ ) ط " الأولى " .

( ٣ ) أخرجه أحمد في مسنده : ( ٥ / ٣٥١ ) ، وأبو داود : ( ٢ / ٦١٠ )

والترمذي : ( ٥ / ١٠١ ) ، والدارمي في سننه : ( ٢ / ٢٩٨ ) ،

والحاكم في المستدرک : ( ٢ / ١٩٤ ) ، وقال صحيح الاسناد

على شرط مسلم ووافقه الذهبي ، وقال الترمذي : حسن غريب ،

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد : ( ٤ / ٢٧٧ ) ، رواه البزار

والطبراني في الأوسط ورجال الطبراني ثقات " وصححه أحمد

شاكر كما في تحقيق المسند : ( ٢ / ٣٥١ ) .

( ٤ ) سورة النور : الآية ( ٣١ ) .

( ٥ ) سورة النور : الآية ( ٣١ ) .

( ٦ ) ص " عن " .

( ٧ ) ساقط من " ص " .

( ٨ ) ص " دخلت " .

( ٩ ) هي أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما قرشية من

بنی عامر ابن لؤي أسلمت قديما بمكة وتزوجها الزبير بن العوام

وهاجرت وهي حامل منه بولده عبد الله فوضعت في قباء وعاشت

إلى أن ولي ابنها الخلافة ومات بعد قطه بقليل وكانت تلقب ===

عائشة <sup>(١)</sup> وعليها ثوب رقيق " فقال <sup>(٢)</sup> لها أما طمت أن المرأة إذا حاضت حرم كل شيء منها إلا هذا وهذا وأشار إلى وجهه وكفيه <sup>(٣)</sup> .

== ذات النطاقين ساءها رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنها هيأت له لما أراد الهجرة سفرة فاحتاجت إلى ما تشدها به فشقت خمارها نصفين فسدت بنصفه السفرة واتخذت النصف الآخر منطقا .

قال ابن حجر : وأصل القصة في صحيح مسلم دون التصريح برفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم "أهـ

انظر : الاستيعاب : ( ٤ / ٢٣٢ / ٢٣٣ ) ، الإصابة : ( ٤ / ٢٢٩ - ٢٣٠ ) .

( ١ ) ص " على عائشة " .

( ٢ ) ص " قال " .

( ٣ ) أخرجه أبو داود : ( ٤ / ٣٥٨ ) عن خالد بن دريك عن عائشة رضي الله عنها : " أن أسماء دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليها ثياب رقاق فأعرض عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وأشار إلى وجهه وكفيه " ، قال أبو داود هذا مرسل خالد بن دريك لم يدرك عائشة ، وقال المنذرى في مختصر أبي داود : ( ٦ / ٥٨ ) في إسناده سعيد بن بشير أبو عبد الرحمن البصري نزيل دمشق مولى بني نصر وقد تكلم فيه غير واحد ، وذكر الحافظ أبو أحمد الجرجاني هذا الحديث وقال لا أعلم من رواه عن قتادة غير سعيد بن بشير وقال مرة فيه عن خالد بن دريك عن أم سلمة بدل عائشة " .

ودلينا على المفسري رواية جابر<sup>(١)</sup> أن النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup> قال : " إذا أراد أحدكم خطبة امرأة فليُنظر إلى وجهها وكفيها فان في أعين الأنصار شيئا أو قال سوءا<sup>(٣)</sup> ، وروى أبو الدرداء<sup>(٤)</sup> ،

(١) تقدمت ترجمته صفحة ( ٦٢ ) .

(٢) ساقط من " ص " .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه : ( ٩ / ٢٠٩ - ٢١٠ ) عن أبي هريرة بلفظ كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه رجل فأخبر أنه تزوج امرأة من الأنصار فقال له صلى الله عليه وسلم انظرت إليها؟ قال : لا . قال فاذهب فانظر إليها فان في أعين الأنصار شيئا " ورواه أحمد في مسنده ( ٢ / ٢٩٩ ) ، والدارقطني : ( ٣ / ٢٥٣ ) ، والبيهقي : ( ٧ / ٨٤ ) وقوله شيئا .

قال الغزالي في الاحياء : ( ٢ / ٣٩ ) قيل كان في أعينهم عمن ، وقيل صفر ، قال في الفتح : ( ٩ / ١٨١ ) والمعتد الثاني - أي صفر العيون - لأنه وقع في رواية أبي عوانة في مستخرجه " أهـ .

(٤) اسمه عويمر فقيط عويمر بن عامر بن مالك ، وقيل : عويمر ابن قيس بن زيد بن أمية ، وقيل : غير ذلك كان فقيها عاقلا حكيما آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بهنـه وبين سلمان الفارسي ، قال أبو ذر له : ما حلت ورقـه ولا أطلت حضراء اعلم منك يا أبا الدرداء ، وقال معاوية رضي الله عنه إن أبا الدرداء من الفقهاء العلماء الذين يشفون من الداء .

انظر : الاستيعاب : ( ٤ / ٥٩ - ٦٠ ) ، أسد الغابة : ( ٤ / ١٥٩ - ١٦٠ )

تهذيب التهذيب : ( ٨ / ١٧٦ ) .

أن النبي صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(١)</sup> قال : " إذا قذف الله في قلب أحدكم خطبة امرأة فليتأمل خلقها "<sup>(٢)</sup> وروى أبو بكر ( بن محمد )<sup>(٣)</sup> ابن عمرو بن حزم<sup>(٤)</sup> قال قال رسول الله

( ١ ) ساقط من " ص " .

( ٢ ) لم أجده بهذا اللفظ لكن أخرج الامام أحمد في مسنده

( ٤ / ٢٢٥ ) ، والبيهقي في السنن : ( ٧ / ٨٥ ) .

عن محمد بن سليمان بن أبي خيثمة قال : رأيت محمد بن مسلمة يطارد امرأة ببصره على إجار<sup>(\*)</sup> يقال لها بثينة بنت الضحاك اخت أبي جسيمة فقلت اتفعل هذا وأنت صاحب رسول الله فقال نعم ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا ألقى الله في قلب رجل خطبة امرأة فلا بأس أن ينظر اليها قال البيهقي هذا الحديث اسناده مختلف فيه ومداره على الحجاج بن أرطاة : ( ١ / ٥٩٩ ) .

وأخرجه ابن ماجة بالفاظ متقاربة وضعفه العراقي في تخریج الاحياء : ( ٢ / ٣٩ ) وتعقبه البوصيري في الزوائد : ( ٢ / ١١٢ ) بأنه لم ينفرد به حجاج فقد رواه ابن حبان في صحيحه - كما في موارد الظمان صفحة ٣٠٢ - بإسناد آخر . وصححه الألباني بمجموع طرقه كما في صحيح الجامع : ( ١ / ١٦٦ ) .

( ٣ ) ساقط من " ص " .

( ٤ ) هو أبو بكر محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري الخزرجي ثم

البخاري المدني القاضي يقال اسمه أبو بكر وكنيته أبو محمد وقيل اسمه كنيته ، قال مالك : لم يكن عندنا بالمدينة عنده من علم القضاء ما كان عند أبي بكر بن حزم وكانت سجدة قد أخذت جبهته وأنفه ، قيل لعمر بن عبد العزيز استعملت أبا بكر ابن حزم غرك بصلاته فقال إذا لم يغرنني المصلون فمن يغرنني " أهـ

تهذيب التهذيب : ( ١٢ / ٣٨ - ٣٩ ) .

( \* ) بالكسر والتشديد السطح الذي ليس حوالیه ما يرد الساقط عنه ، انظر

النهاية ( ١ / ٤٦ ) .

صلى الله عليه ( وسلم ) <sup>(١)</sup> " إنما النساء لعب فاذا اتخذ أحدكم لعبة فليستحسنها <sup>(٢)</sup> وروى بكر بن عبد الله <sup>(٣)</sup> عن المغيرة بن شعبه <sup>(٤)</sup> ،

(١) ساقط من " ص : .

(٢) رواه الحارث بن أبي أسامة في مسنده صفحة ( ١١٦ ) قال حدثنا

أحمد بن يزيد ثنا عيسى بن يوسف عن زهير بن محمد عن  
أبي بكر بن حزم قال قال رسول الله . . . الخ .

قال الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة صفحة ( ٤٤٧ ) رقم

( ٤٦٢ ) ، ورواه الحاكم في التاريخ : ( ٨ / ٢٤٤ ) — من

طريق ابن لهيعة عن الأحوص بن حكيم عن عمرو بن العاص مرفوعا

" النساء لعب فتخيروا "

ونذكره السيوطي في اللآلئ المصنوعة : ( ٢ / ١٨٩ ) وسكت عنه

وضعه الألباني لأن ابن لهيعة مشهور بالضعف والأحوص

قال ابن معين وابن المديني ليس بشيء ثم أنه منقطع بين الأحوص

وعمر بن العاص " أهـ .

انظر : كتاب الجرح والتعديل : ( ٥ / ١٤٦ ) ، التقريب صفحة

( ١٧٦ ) ، ميزان الاعتدال : ( ٢ / ٤٧٥ ) ، سلسلة الأحاديث

الضعيفة صفحة ( ٤٧٦ ) .

(٣) هو بكر بن عبد الله بن عمرو المزني أبو عبد الله البصري قال

أبو حاتم هو أخو علقمة بن عبد الله المزني ، وقال غيره ليس

بأخيه كان ثقة ثبتا فقيها وكان مجاب الدعوة ومن كلامه رحمه الله

إياك من الكلام ما إن أصبت فيه لم تلجر وإن أخطأت أثمت وهو

سوء الظن بأخيك " .

انظر : تقريب التهذيب صفحة ( ٤٧ ) ، تهذيب التهذيب : ( ١ / ٤٨٤ ) .

(٤) هو المغيرة بن شعبه بن أبي عامر بن مسعود الكوفي الثقفي

أبو عيسى أو أبو محمد أسلم قبل بيعة الحديبية وشهدا وبيعة

الرضوان وغيرها من المشاهد وروى عن رسول الله مائة وستة وثلاثين



أنه خطب امرأة من الأنصار فقال له النبي صلى الله عليه وسلم (١)  
 إن ذهب فانظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما (٢) وفي "يؤدم" (٣) قولان:  
 أحدهما: وهو قول أصحاب الحديث انه بمعنى يؤدم (٤) فقدم الواو على  
 الدال كما قال في شرة الأراك "كلوا منه الأسود فإنه أطيب" (٥)

== حديثا كان رضى الله عنه موصوفا بالدهاء والحلم ، مات  
 سنة خمسين ، وقيل احدى وخمسين .

انظر: الاصابة : ( ٣ / ٤٥٢ ) ، تهذيب الأسماء :

٠ ( ١١٠ - ١٠٩ / ٢ )

( ١ ) ساقطة من "ص" .

( ٢ ) أخرجه أحمد في المسند : ( ٤ / ٢٤٥ ) ، والنسائي : ( ٦ / ٧١ )

وابن ماجة : ( ١ / ٦٠٠ ) ، والترمذى : ( ٣ / ٣٩٧ ) ، والبيهقى

( ٧ / ٨٤ ) ، وصححه البوصيرى في الزوائد : ( ٢ / ١٠٠ ) ،

والحاكم في المستدرک : ( ٢ / ١٦٥ ) ، ووافقه الذهبى وحسنه

الترمذى والبخارى في شرح السنة : ( ٩ / ١٧ ) ، وقال

الألبانى في تخريج أحاديث المشكاة : ( ٢ / ٩٣٣ ) ، صحيح

وقد أعل بالانقطاع .

( ٣ ) ط " تأويله " .

( ٤ ) انظر: شرح السنة للبخارى : ( ٩ / ١٧ ) ، سنن الترمذى :

٠ ( ٣ / ٣٩٧ )

( ٥ ) أخرجه البخارى : ( ٩ / ٥٧٥ - ٥٧٦ ) عن جابر بن عبد الله

قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة الظهران

نجنى الكباث فقال عليكم بالأسود منه فإنه أطيب فقل أكنست

ترعى الغنم قال نعم وهل من نبي إلا رعاها .

قال في الفتح : ( ٩ / ٥٧٦ ) ، قوله فإنه أطيب كذا وقع هنا

وهو لغة بمعنى أطيب وهو مقلوبه كما قالوا جيد وجذب "أهـ".

بمعنى أطيب فيكون مأخوذاً من " الدوام " (١).

(والقول الثاني : وهو قول أهل اللغة أنه المحبة وأن لا يمتافرا مأخوذاً من إدام الطعام لأنه يطيب فيكون مأخوذاً من الإدام لاسن (٢) الدوام).

ثم الدليل على جواز النظر أن نظير المعقود عليه أبلغ في صحة العقد مع فقد فاقترصر على نظر الوجه والكفين لخروجهما عن حكم العسورة وإن في الوجه ما يستدل به على الجمال وفي الكفين ما يستدل به على خصب اليد ونعمه فأغناه ذلك عن النظر إلى غيره .

### \* فصل \*

فاذا ثبت ذلك جاز نظيره بإذنها وغير اذنها (٣)  
وقال مالك (٤) لا يجوز أن ينظر إلا بإذنها (٥).

- 
- (١) ط " الإدام " .  
(٢) ساقط من " ط " من قوله " والقول الثاني " قال الكسائي في قوله يؤدم بينكما يعني أن تكون بينهما المحبة والاتفاق .  
وقال أبو عبيد لا أرى الأصل إلا من أدم الطعام لأن صلاحه وطيبه إنما يكون بالإدام " أهـ . لسان العرب : ( ٨ / ١٢ ) .  
(٣) انظر : الوجيز : ( ٣ / ٢ ) ، المنهاج صفحة ( ٣٦٠ ) ، روضة الطالبين : ( ٢٠ / ٧ ) .  
(٤) تقدمت ترجمته صفحة ( ٧٥ ) .  
(٥) انظر : الخرشي ( ٣ / ١٦٥ ) ، الشرح الكبير : ( ٢ / ٢١٥ ) .

ودليلنا رواية جابر<sup>(١)</sup> قال : قال رسول الله صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(٢)</sup>  
 " إذا خطب أحدكم امرأة فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها  
 فليفعل قال فخطبت جارية فكنت أتخبأ لها حتى رأيت ما دعاني إلى  
 نكاحها " <sup>(٣)</sup>

ولأنه إن كان النظر مباحا لم يفتر إلى إذن وإن كان محظورا لم  
 يستبح بالإذن .

### \* فصل \*

فإذا تقرر " ما ذكرنا " <sup>(٤)</sup> لم يخل نظر الرجل الأجنبية إلى المرأة  
 الأجنبية من أحد أمرين أن يكون لسبب أول غير سبب فإن كان لغير  
 سبب منع منه لقوله تعالى : ( قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا  
 فُرُوجَهُمْ ) <sup>(٥)</sup> ومنعت من النظر إليه لقوله تعالى : ( وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ  
 أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ ) <sup>(٦)</sup>

- 
- (١) تقدمت ترجمته صفحة ( ٦٢ ) .  
 (٢) ساقط من " ص " .  
 (٣) أخرجه أحمد في مسنده : ( ٣ / ٣٣٤ - ٣٦٠ ) ، وأبو داود :  
 ( ٢ / ٥٦٥ - ٥٦٦ ) ، والحاكم في المستدرک : ( ٢ / ١٦٥ ) ،  
 وقال صحيح الإسناد ووافقه الذهبي وحسنه الحافظ في الفتح :  
 ( ٩ / ١٨١ ) وقال في بلوغ المرام صفحة ( ١٢٩ ) رجاله ثقات ،  
 وحسنه الألباني في تخريج المشكاة : ( ٢ / ٩٣٢ ) .  
 (٤) ط " وصفنا " .  
 (٥) سورة النور ، الآية ( ٣٠ ) .  
 (٦) سورة النور ، الآية ( ٣١ ) .

ولأن نظر كل واحد منهما إلى صاحبه داعية إلى الافتتان به ،  
 وروى أن النبي صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(١)</sup> صرف وجهه الفضل ابن العباس<sup>(٢)</sup> ،  
 وكان رديفه " بنى عن النظر إلى الخشمية وكانت ذات جمال ،  
 وقال شاب وشابة وأخاف أن يدخل الشيطان بينهما " .<sup>(٣)</sup>

(١) ساقط من " ص " .

(٢) هو الفضل بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عـ  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكنى أبا العباس وأبا عبد الله  
 وأبا محمد غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة وحنيناً  
 وثبت معه يومئذ وشهد معه حجة الوداع وكان رديفه بنى ،  
 قتل رضي الله عنه يوم اليمامة سنة خمس عشرة \* هـ

انظر : الاستيعاب : ( ٣ / ٢٠٨ - ٢٠٩ ) ، الإصـابة :

( ٣ / ٢٠٨ - ٢٠٩ ) .

(٣) أخرجه الترمذى : ( ٣ / ٢٣٢ - ٢٣٣ ) ، والبيهقى : ( ٧ / ٨٩ )

وأحمد : ( ١ / ٧٦ ) كلهم عن علي رضي الله عنه أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم أرف الفضل بن عباس ثم أتى الجـرة  
 فرماها فأستقبلته جارية شابة من خثعم فقالت يا رسول الله  
 إن أبي شيخ كبير وقد أدركته فريضة الله في الحج فيجزئ  
 عن أحج عنه فقال حجى عن أبيك ولوى عنق الفضل فقال له  
 العباس يا رسول الله لويت عنق ابن عمك قال رأيت شابا وشابة  
 فلم آمن الشيطان عليهما \* واللفظ للبيهقى ، قال الترمذى :  
 حديث علي حسن صحيح ، وفي رواية أحمد في مسنده : ( ١ / ٧٦ )  
 قال العباس يا رسول الله رأيتك تصرف وجهه ابن أخيك فقال  
 أني رأيت غلاما شابا وجارية شابة فخشيت عليهما الشيطان \*  
 قال أحمد شاكر في تحقيق المسند : ( ٢ / ١٩ ) صحيح الاسناد  
 وأخرجه البخارى : ( ٣ / ٣٧٨ ) ، ومسلم : ( ٩ / ٩٧ ) ، وأبوداود :  
 ( ٢ / ٤٠٠ ) ، والنسائى : ( ٥ / ١١٩ ) ، وابن ماجه : ( ٢ / ٩٧١ )

فان نظر كل واحد منهما الى عورة صاحبه كان حراما وان نظـر  
الى غير "عورته" (١) كان مكروها .

فان كان النظر لسبب فضرهان : محظور ومباح فالمحظور : كالنظر " لمعصية" (٢)  
وفجور فهو أغلظ تحريها وأشد مأثما من النظر " بغير" (٣) سبب .  
والمباح : على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون لضرورة كالطبيب يعالج موضعا من جسد ( المرأة ) (٤) فيجوز (٥)  
أن ينظر إلى ما دعت الحاجة إلى علاجه من عورة وغيرها إذا أمن  
الافتتان بها ولا يتعدى بنظره إلى ما لا يحتاج إلى علاجه .

والقسم الثاني : أن يكون لتحمل شهادة أو حدوث معاملة فيجوز أن يعمد  
النظر إلى وجهها دون كفيها لأنه إن كان " شاهدا" (٦) فليعرفها  
في تحمل الشهادة عنها وفي أدائها عليها وان كان " بائعا" (٧)  
فليعرف من يعاقده .

---

== كلهم روهه بالفاظ متقاربة دون قوله : " وقال شاب وشابة  
فلم آمن الشيطان عليهما " .

- |       |                 |
|-------|-----------------|
| ( ١ ) | ص " عورة " .    |
| ( ٢ ) | ص " بمعصية " .  |
| ( ٣ ) | ط " لغير " .    |
| ( ٤ ) | ساقط من " ط " . |
| ( ٥ ) | ص " فيحتاج " .  |
| ( ٦ ) | ط " شاهد " .    |
| ( ٧ ) | ط " مابعا " .   |

والقسم الثالث: أن يريد خطبتها فهو الذي جوزنا له النظر إلى  
وجهها وكفيها بإذنها وغير إذنها<sup>(١)</sup>.  
ولا يتجاوز النظر إلى ما سوى ذلك من جسدها وبالله ( التوفيق )<sup>(٢)</sup>.

---

( ١ ) انظر: المنهاج صفحة ( ٣٦٠ ) .

( ٢ ) ساقط من " ط " .

# باب

مَا عَلَى الْأَوْلِيَاءِ  
وَانْكَاحِ الْأَبِّ (الْبَيْكِرِ) <sup>(١)</sup> بغير أمرها

---

(١) ساقط من «ط».

قال الشافعي ( رضى الله عنه ) (١) :

فدل كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه ( وسلم ) (٢) على أن حتما على الأولياء أن يزوجوا الحرائر البوالغ إذا أردن النكاح ودعون إلى رضا (٣) .  
الفصل .

بدأ الشافعي في هذا الفصل بما على الأولياء من نكاح الأيتام إذا دعون إلى رضا .

ووجوبه على الأولياء معتبر بخمس شرائط " وهي (٤) أن تكون " حرة (٥) بالغة عاقلة " تدعو (٦) إلى كفوه عن تراخ فيلزمه انكاحها ولا يسوغ له منعها لقوله تعالى : ( فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ) (٧) .

وفي القُضْل قولان :

أحدهما : أنه " المنع (٨) ومنه قولهم داه عضال إذا امتنع برأه بدوائسه وفلان " عضلة (٩) إذا امتنع بدوائه .

(١) ساقط من " ص " .

(٢) ساقط من " ص " .

(٣) انظر: مختصر المزني صفحة (١٦٣) .

(٤) في النسختين " وهو " والمثبت هو الصواب .

(٥) ص " كبيرة " .

(٦) ط " تدعوا " .

(٧) سورة البقرة : الآية (٢٣٢) .

(٨) ص " المنعي " .

(٩) ط " عظلة " .



والثاني : أنه الضيق ، ومنه قولهم قد أعضل بالجيش الغضاء إذا ضاقت بهم<sup>(١)</sup> وقول عمر<sup>(٢)</sup> قد أعضل بي<sup>(٣)</sup> أهل العراق لا يرضون عن وال ولا يرضى عنهم وال<sup>(٤)</sup> .

وفي قوله تعالى : ( إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ )<sup>(٥)</sup> تأويلان :

أحدهما : إذا تراضى الزوجان بالمهر .

والثاني : إذا رضيت المرأة بالزوج المكافئ<sup>(٥)</sup> .

وفيم نزلت هذه الآية ( فيه )<sup>(٦)</sup> . قولان<sup>(٧)</sup> :

أحدهما : وهو الأشهر أنها نزلت في معقل بن يسار<sup>(٨)</sup> زوج أخته رجلا ثم طلقها وتراضيا بعد العدة أن يتزوجها فعفلها وحلف

(١) ساقط من "ص" .

(٢) "عضلني" .

(٣) بهذا اللفظ ذكره الطبري في تفسيره : ( ٢ / ٢٩٩ ) ، وذكره

في لسان الميزان : ( ١١ / ٤٥٢ ) ، والزمخشري في الفائق :

( ٢ / ٤٤٥ ) ، وابن الأثير في النهاية : ( ٣ / ٢٥٤ ) بلفظ :

"أعضل بي أهل الكوفة ما يرضون بأمر ولا يرضاهم أمير" .

(٤) سورة البقرة : الآية ( ٢٣٢ ) .

(٥) انظر : الطبري : ( ٢ / ٢٩٩ ) ، الدر المنثور : ( ١ / ٦٨٦ ) ،

فتح القدير : ( ١ / ٢٤٤ ) .

(٦) ساقط من "ص" .

(٧) "تأويلان" .

(٨) هو معقل بن يسار بن عبدالله بن معبر أبو علي المزني كان ممن

بايع تحت الشجرة وشهد بيعة الرضوان وهو الذي فجر نهرا

معقل البصرة بأمر عمر فنسب إليه ، مات رضى الله عنه فسي

آخر خلافة معاوية .

انظر : الاستيعاب : ( ٣ / ٤٠٩ ) ، تهذيب التهذيب : ( ١٠ / ٢٣٥ ) ،

الإصابة : ( ٣ / ٤٤٧ ) .

أن لا يزوجهما فنهاء الله تعالى عن عضلها وأمره أن يزوجهما  
ففعّل<sup>(١)</sup>، وهذا قول الحسن ومجاهد وقتادة والشافعي<sup>(٢)</sup>.

والثاني : أنها نزلت في جابر بن عبد الله مع بنت عم له وقد طلقها زوجها  
ثم خطبها فعضلها وهذا قول السدي<sup>(٣)</sup>.

### \* فصل \*

فإذا أرادت المرأة أن تنفرد بالعقد على نفسها من غير ولي فقد  
اختلف الفقهاء فيه على ستة<sup>(٤)</sup> مذاهب :

مذهب الشافعي : منها أن الولي شرط في نكاحها لا يصح العقد  
إلا به وليس لها أن تنفرد بالعقد على نفسها وإن إذن لها سواء كانت  
صغيرة أو كبيرة، شريفة أو دنيئة، بكرًا أو ثيبًا<sup>(٥)</sup>. وبه قال من الصحابة :

(١) ففي صحيح البخاري : (١٨٣/٩) عن الحسن قال «فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ»  
قال : حدثني معقل بن يسار أنها نزلت فيه ، قال زوجت اختي من  
رجل فطلقها حتى إذا انقضت عدتها جاء يخطبها فقال ليه :  
زوجتك وأفرشتك وأكرمتك فطلقتها ثم جئت تخطبها لا والله لا تعود  
إليك أبداً وكان رجلا لا بأس به وكانت المرأة تريد أن ترجع إليه  
فأنزل الله هذه الآية : ( فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ) فقلت الآن أفعل يا رسول الله  
قال فزوجها بإياه \* اهـ.

(٢) انظر : الأم : (١٢/٥) ، تفسير الطبري : (٢٩٧-٢٩٨) ، تفسير  
القرطبي : (١٣٨/٣) ، الدر المنثور : (٦٨٥-٦٨٦) ، وقد تقدمت  
ترجمة الجميع صفحة (٣٦ - ٤١ - ٦٦ - ٢٤) .

(٣) انظر : تفسير الطبري : (٢٩٨/٢) ، فتح الباري : (١٨٧/٩) ، الدر  
المنثور : (٦٨٦/١) .

(٤) ص : « وجهين ستة » .

(٥) انظر : المنهاج صفحة (٣٦٤) ، التحفة : (٢١٧/٧) .

عمر، وعلي، وابن عباس<sup>(١)</sup>، وابن عمر<sup>(٢)</sup>، وعائشة<sup>(٣)</sup> ( رضى الله عنهم<sup>(٤)</sup> )  
ومن التابعين : الحسن ، وابن المسيب<sup>(٥)</sup> ، وعمر بن عبد العزيز<sup>(٦)</sup> ،

( ١ ) تقدمت ترجمتهم صفحة : ( ١٢٠ - ١٣١ - ٥٢ ) .

( ٢ ) هو الصحابي الجليل عبدالله بن عمر بن الخطاب بن نفيل  
القرشي العدوي أبو عبد الرحمن أسلم قديما وهو صفيير  
شهد الخندق وبيعة الرضوان والمجاهد بعدها قال فيه  
ابن مسعود : ان من أملك شباب قرش لنفسه عن الدنيا  
لعبد الله بن عمر .

وقال جابر : ما من أحد أدرك الدنيا إلا مالت ومال بها إلا ابن  
عمر .

وقال ابن المسيب : مات يوم مات وما في الأرض أحب إلي أن القى  
الله بمثل علمه رضى الله عنه ، مات سنة أربع وسبعين .  
انظر : تهذيب التهذيب : ( ٥ / ٣٩٩ ) ، صفة الصفوة :

( ١ / ٥٦٣ - ٥٨١ ) .

( ٣ ) تقدمت ترجمتها صفحة ( ٤٨ ) .

( ٤ ) ساقط من ط .

( ٥ ) تقدمت ترجمتها صفحة ( ٣٦ - ٩٥ ) .

( ٦ ) عمر بن عبد العزيز بن مروان أبو حفص الخليفة الصالح والإمام  
العاقل وربما قيل له خامس الخلفاء الراشدين .

قال فيه أبو حنيفة : إمام من أئمة المسلمين وعظم من أعلامهم  
جمع رحمه الله بين العلم والعبادة ، مات سنة ثمان وخمسين ومائة .  
انظر : وفيات الأعيان : ( ٦ / ٣٠١ ) ، البداية والنهاية :

( ٩ / ٢٠٠ - ٢١٨ ) ، تهذيب التهذيب : ( ٢ / ٤٧٥ - ٤٧٨ ) .

وشريح<sup>(١)</sup>، والنخعي<sup>(٢)</sup>، ومن الفقهاء : الأوزاعي<sup>(٣)</sup>، والثوري<sup>(٤)</sup>،

(١) شرح بن الحارث بن قيس بن الجهم بن معاوية أبو أسية الكوفي القاضي .

قال ابن معين : كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يسمع منه ، جعله عرقاضيا على الكوفة ، وأقره علي ، وأقام على القضاء بها ستين سنة .

قال العجلي : شرح كوفي تابعي ثقة ، مات سنة ثمان وسبعين وقيل غير ذلك .

انظر : طبقات ابن سعد : ( ٦ / ١٣١ ) ، تهذيب التهذيب : ( ٤ / ٣٢٦ - ٣٢٧ ) .

(٢) هو ابراهيم بن يزيد بن الأسود أبو عمران النخعي فقيه العراق ورأس مدرسة الرأي كان من أكابر العلماء صلاحا وفقها وحفظا للحديث وهو ثقة حجة بالاتفاق ، قال الشعبي حين بلغه خبر موته مات ترك بعده مثله . مات رحمه الله سنة ست وتسعين . انظر : ميزان الاعتدال : ( ١ / ٧٤ ) ، البداية والنهاية : ( ٩ / ١٤٩ ) ، تهذيب التهذيب : ( ١ / ١٧٧ ) .

(٣) هو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد أبو عمرو الأوزاعي كان ثقة فاضلا مأمونا صدوقا خيرا كثير العلم والحديث والفقه حجة قال الخليلي في الارشاد أجاز الأوزاعي عن ثمانين ألف مسألة في الفقه ، مات سنة سبع وخمسين ومائة .

انظر : طبقات ابن سعد : ( ٧ / ٤٨٨ ) ، صفة الصفوة : ( ٤ / ٢٢٥ )

البداية والنهاية : ( ١٠ / ١١٨ ) ، تهذيب التهذيب : ( ٦ / ٢٣٨ - ٢٤٠ ) .

(٤) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي كان

إماما من أئمة المسلمين وعظما من أعلامهم مجعلا على إمامته

بحيث يستغنى عن تركيته مع الاتقان والمعرفة والحفظ والضبط ==

وابن أبي ليلى (١) وأحمد (٢) وأسحق (٣) :

وقال أبو حنيفة (٤) : ان لم يكن عليها في مالها ولاية لهلوعها  
 " وعقلها " (٥) لم يكن عليها في نكاحها ولاية وجاز أن تنفرد بالعقد  
 على نفسها وترده إلى ما شاءت من رجل " أو امرأة (٦) ولا اعتراض عليها

== والورع والزهد . قال شعبة وابن عينة وأبو عاصم وابن معين

سفيان أمير المؤمنين في الحديث مات سنة احدى وستين ومائة "

انظر : طبقات ابن سعد : ( ٦ / ٣٧١ ) ، ميزان الاعتدال :

( ٢ / ١٦٩ ) ، تهذيب التهذيب : ( ٤ / ١١١-١١٢ ) .

(١) هو عبد الرحمن بن أبي ليلى يسار بن بلال بن بليل أبو عيسى

الأنصاري من كبار التابعين وكان ثقة جليل القدر وكان

بعض الصحابة يحضرون مجلسه ويسمعون حديثه وينصتون له

مات سنة ثلاث وثمانين ، وقيل انه خرج على الحجاج

عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث فقتل بدجيل " أهـ

انظر : طبقات ابن سعد : ( ٦ / ١٠٩-١١٢ ) ، ميزان الاعتدال :

( ٢ / ٥٨٤ ) ، تهذيب الأسماء : ( ١ / ٣٠٣ ) .

(٢) تقدمت ترجمته صفحة ( ١٤٠ ) .

(٣) انظر : شرح السنة للبخاري : ( ٩ / ٤٠ / ٤١ ) ، سنن الترمذي :

( ٣ / ٤١٠-٤١١ ) ، الروض النضير : ( ٤ / ٢٠٧ ) ، المغنني

لابن قدامة : ( ٧ / ٧ ) ، نيل الأوطار : ( ٦ / ١٢٨ ) .

وأما أسحق فهو ابن أبي الحسن إبراهيم بن مخلد الحنظلي

المروزي المعروف بابن راهويه ، نزيل نيسابور كان أحد أئمة

الإسلام ، جمع بين الحديث والفقه والورع ، قال النسائي : أسحق

ثقة مأمون " أهـ . انظر : الحلية لأبي نعيم : ( ٩ / ٢٣٤ ) ، وفيه

الأعيان : ( ١ / ١٩٩ ) ، طبقات الشافعية الكبرى : ( ١ / ٢٣٢ ) .

(٤) تقدمت ترجمته صفحة ( ٥٥ ) .

(٥) ط " وعقلها " . (٦) ط " أو مرض " .

للولي إلا أن تضع نفسها في غير كفه وإن كان عليها في مالها ولايسة  
 لجنون أو صغر<sup>(١)</sup> لم تتكح نفسها إلا بولي<sup>(٢)</sup> .  
 وقال مالك<sup>(٣)</sup> : ان كانت ذات شرف أو جمال أو مال يرغب الناس فسي  
 مثلها لم يصح نكاحها الا بولي وان كانت دنيئة ليست ذات شرف ولا جمال  
 ولا مال صح نكاحها بغير ولي<sup>(٤)</sup> .

- 
- (١) ص " مرض " .  
 (٢) انظر : بدائع الصنائع : ( ٣ / ١٣٥٢ - ١٣٦٢ ) .  
 (٣) تقدمت ترجمته صفحة ( ٧٥ ) .  
 (٤) اعلم أن الولاية في مذهب مالك تنقسم الى عامة وخاصة ،  
 فالعامة هي ولاية الإسلام فلا يختص بها واحد دون آخر  
 بل لكل واحد فيها مدخل لقوله تعالى : ( وَالْمُؤْمِنُونَ  
 وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ) .  
 والولاية الخاصة تكون مع الولي ذي النسب أو الولاء ثم  
 المشهور من مذهب مالك أن عقد النكاح في الولاية العامة  
 في امرأة دنيئة صحيح مع وجود الولي الخاص إذا كان  
 غير مجبر ، وفي رواية أشهب لا يصح ابتداءً ويصح بمعد  
 الوقوع . قال الخرشي : هذه الرواية عليها الفتوى  
 والعمل ، وأما إذا كان الولي الخاص مجبراً كالأب في ابنته  
 والسيد في أمته ، فالنكاح لا يصح في الولاية العامة ولا بد  
 من فسخه ولو أجازاه المجبر "أهـ" .  
 انظر : الخرشي : ( ٣ / ١٨٢ ) ، الشرح الكبير : ( ٢ / ٢٢٦ )  
 الفواكه الدواني : ( ٨ / ٢ ) .

وقال داود<sup>(١)</sup> : إن كانت بكرا لم يصح نكاحها الا بولي وان<sup>(٢)</sup> كانت<sup>(٣)</sup> ثيبا صح بغيرولي .  
 وقال أبو ثور<sup>(٤)</sup> : إن اذن لها وليها جاز أن تعقد على نفسها وإن لم يأذن لها لم يجز<sup>(٥)</sup> .  
 وقال أبو يوسف<sup>(٦)</sup> : تأذن لمن شئت من الرجال في تزويجها

- 
- (١) تقدمت ترجمته صفحة ( ١٨٣ ) .  
 (٢) ط " كان " .  
 (٣) انظر: المحلى لابن حزم : ( ٣٠ / ١١ ) ، ومذهب ابن حزم اشتراط الولاية مطلقا كالجمهور .  
 (٤) هو ابراهيم بن خالد بن اليمان الكلبي أبو ثور البغدادي كان حنفيا فلما قدم الشافعي بغداد صحبه وأخذ عنه وتبعه ونشر مذهبه ثم استقل بعد ذلك بمذهب فهو صاحب مذهب مستقل . قال ابن حبان : كان أبو ثور أحد أئمة الدنيا فقهها وعلمها وورعا وفضلا وخيرا من صنف الكتب وفرع على السنن وذب عنها وقمع مخالفيها " أهـ  
 انظر: الفهرست لابن النديم صفحة ( ٢٩٧ ) ، شذرات الذهب : ( ٩٣ / ٢ ) ، طبقات السبكي : ( ٢٢٨ / ١ ) .  
 (٥) انظر: شرح السنة للبغوي : ( ٤٢ / ٩ ) ، نيل الأوطار : ( ١٢٨ / ٦ ) .  
 (٦) هو يعقوب بن ابراهيم بن حبيب صاحب أبي حنيفة ومن كبار تلاميذه ولي القضاء لهارون والمهدى والرشيد وإليه يرجع الفضل في نشر فقه أبي حنيفة في أقطار الأرض وهو أول من لُقِّبَ بقاضي القضاة .  
 قال الطحاوي : سمعت ابراهيم بن أبي داود البرلسي سمعت يحيى بن معين يقول ليس في أصحاب الرأي أكثر حديثا ولا أثبت من أبي يوسف ، مات سنة اثنتين وثمانين ومائة .  
 انظر: طبقات ابن سعد : ( ٣٠ / ٧ ) ، ميزان الاعتدال : ( ٤٤٧ / ٤ ) ، الفهرست لابن النديم صفحة ( ٢٨٦ ) .

دون النساء ويكون موقوفا على اجازة وليها<sup>(١)</sup>.  
 فأما أبو حنيفة فاستدل بقوله تعالى : ( فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْتُمْ  
 فِي أَنْفُسِكُمْ بِالْمَعْرُوفِ )<sup>(٢)</sup> فنسب النكاح اليهن ورفع الاعتراض عنهن .  
 وبرواية ابن عباس<sup>(٣)</sup> أن النبي صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(٤)</sup> قال : " الأيم  
 أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن وإنها صاتها<sup>(٥)</sup> .  
 وبرواية نافع بن جبير<sup>(٦)</sup> عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(٧)</sup>  
 قال : " ليس للولي مع الشيب أمر<sup>(٨)</sup> .

- 
- (١) انظر: بدائع الصنائع : ( ٣ / ١٣٦٦ ) .  
 (٢) سورة البقرة : الآية ( ٢٣٤ ) .  
 (٣) تقدمت ترجمته صفحة ( ٥٢ ) .  
 (٤) ساقط من " ص " .  
 (٥) أخرجه مسلم في صحيحه : ( ٢٠٤ / ٩ ) ، والترمذي : ( ٤١٦ / ٣ ) ،  
 وأبو داود : ( ٥٧٧ / ٢ ) ، والنسائي : ( ٧٤ / ٦ ) ، قال النووي : فسي  
 شرح مسلم : ( ٢٠٤ / ٩ ) ، الأيم هنا الشيب كما فسرت الروايات الأخرى "   
 وقد بسط الماوردي القول في معنى الأيم صفحة ( ٢٢٦ ) .  
 (٦) هو نافع بن جبير بن مطعم بن نوفل أبو محمد من كبار التابعين  
 كان ثقة فاضلا أحد الأئمة ذكره ابن حبان في الثقات وقال من  
 خيار الناس ، مات سنة تسع وتسعين .  
 انظر: تهذيب التهذيب : ( ١٠ / ٤٠٤-٤٠٥ ) ، طبقات ابن سعد :  
 ( ٢٠٥ / ٥ ) .  
 (٧) ساقط من " ص " .  
 (٨) أخرجه أحمد في مسنده : ( ٢٣٤ / ١ ) ، وابن حبان في صحيحه  
 كما في الموارد صفحة ( ٣٠٤ ) .  
 وأخرجه أبو داود : ( ٥٧٩ / ٢ ) ، والنسائي : ( ٥٨ / ٦ ) وتام الحديث  
 " واليتيمة تستأمر وصاتها اقرارها " .  
 قال ابن حجر في التلخيص : ( ١٦١ / ٣ ) رجاله ثقات قاله أبو الفتح ===



وسا روى " أن امرأة جاءت الى النبي صلى الله عليه ( وسلم ) (١) فقالت  
 ان أبي ونعم الأب هو زوجني بأبن أخ له ليرفع بي خسيسته (٢) فرد نكاحها  
 فقالت قد اخترت ما فعل أبي وانما أردت ليعلم النساء أن ليس الى الأبناء  
 من الأمر شيء (٣) .

ولأن كل من جاز له التصرف في ماله جاز له التصرف في نكاحه  
 " كالرجل (٤) طردا والصغير عكسا (٥) .

== القشيري ورمز له السيوطي في الجامع : ( ٥ / ٢٧٦ ) بالصحة  
 وصححه أحمد شاكر في تحقيق المسند : ( ٥ / ٣٦ ) .

( ١ ) ساقط من " ص " .

( ٢ ) أى ليزيل بي دنائه فأراد أن يجعله بي عزيزا ، والخسيس  
 الدنيء :

( ٣ ) أخرجه أحمد في مسنده : ( ١٣٦ / ٦ ) ، والدارقطني : ( ٢٣٢ / ٣ ) ،

والنسائي : ( ٨٧ / ٦ ) كلهم عن عبد الله بن بريدة عن عائشة ،

وقال الدارقطني بعد أن رواه من عدة طرق وبألفاظ متقاربة

هذه كلها مراسيل ابن بريدة لم يسمع من عائشة شيئا " أهـ

وأخرجه ابن ماجه في سننه : ( ١ / ٦٠٣ ) عن عبد الله بن بريدة

عن أبيه عن عائشة .

قال البوصيري في الزوائد : ( ٢ / ١٠٢ ) هذا اسناد صحيح رجاله

ثقات " .

( ٤ ) ط " كالرجال " .

( ٥ ) أى أن المرأة لما كانت كالرجل في جواز تصرفها بالمال فجاز لها

التصرف في النكاح كالرجل عكس الصغير تماما ذلك أنه لما لم

يجز له التصرف في المال فلم يجز له التصرف في النكاح .

والله أعلم .

والدلالة على جماعتهم قوله تعالى : ( فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكَحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ )<sup>(١)</sup> ، فدللت الآية على ثبوت الولاية من وجهين :

أحدهما : نهى الأولياء عن عضلهم والعضل المنع في أحد التأويلين .  
والثاني : في التأويل الآخر<sup>(٢)</sup> .

فلو جاز لهم التفرد بالعقد لما أثر عضل الأولياء ولما توجه اليهم نهى .

والثاني : قوله في سياق الآية : ( إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ )<sup>(٣)</sup> والمعروف ما تناوله عرف الاختيار وهو الولي وشاهدان<sup>(٤)</sup> فإن قيل فالمنع من العضل إنما يتوجه إلى الأزواج<sup>(٥)</sup> لتقدم ذكرهم دون الأولياء الذين ليس لهم في الآية ذكر .

فمن ذلك جوابان :-

أحدهما : أنه لا يجوز<sup>(٦)</sup> توجه النهي إلى الأزواج لأنه إن<sup>(٧)</sup> عضل الزوج قبل العدة فحق لا يجوز أن ينهى عنه وإن عضل بعد العدة فهو غير مؤثر .

(١) سورة البقرة ، الآية (٢٣٢) .

(٢) انظر : صفحة ( ٢١٠ - ٢١١ ) .

(٣) سورة البقرة : الآية (٢٣٢) .

(٤) ط " وإن " .

(٥) ط " لتقديم " .

(٦) ط " توجيه " .

(٧) ط " عضل " .

والثاني : أن ماروى من سبب نزولها في معقل ابن يسار<sup>(١)</sup> في أشهر القولين<sup>(٢)</sup> أو جابر<sup>(٣)</sup> في أضعفها<sup>(٤)</sup> يوجب حملها على الأولياء دون الأزواج وليس ينكر أن يعود الخطاب إليهم وإن لم يتقدم لهم ذكر إذا دل الخطاب عليه كما قال ( تعالى )<sup>(٥)</sup> ( إِنْ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ ) وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ ( ) ( يعنى الله تعالى )<sup>(٦)</sup> ( وَإِنَّهُ لَحُبُّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ )<sup>(٧)</sup> يعنى الانسان ، وقال تعالى : ( فَأَنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ )<sup>(٨)</sup> أى أوليائهن فجعل إذن الأولياء شرطا فسي نكاحهن فدل على بطلانه لعدم<sup>(٩)</sup> .

وبدل على ذلك من السنة مارواه ابن مسعود ، وابن عمر ، وابن عباس ، وأبو هريرة ، وعائشة ، وأنس ،<sup>(١٠)</sup> وعمران بن الحصين<sup>(١١)</sup> .

- 
- |        |                                                                                                                                                                                        |
|--------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ( ١ )  | تقدمت ترجمته صفحة ( ٢١١ ) .                                                                                                                                                            |
| ( ٢ )  | ثابت في صحيح البخارى : ( ٨٣ / ٩ ) ، وقد تقدم صفحة ( ٢١٢ ) .                                                                                                                            |
| ( ٣ )  | تقدمت ترجمته صفحة ( ٦٢ ) .                                                                                                                                                             |
| ( ٤ )  | انظر صفحة ( ٢١٢ - ٢١١ ) .                                                                                                                                                              |
| ( ٥ )  | ساقط من " ص " .                                                                                                                                                                        |
| ( ٦ )  | ساقط من " ط " .                                                                                                                                                                        |
| ( ٧ )  | سورة العاديات : الآية ( ٧ ) .                                                                                                                                                          |
| ( ٨ )  | سورة النساء : الآية ( ٢٥ ) .                                                                                                                                                           |
| ( ٩ )  | أى بطلان النكاح لعدم وجود الشرط وهو إذن الولي .                                                                                                                                        |
| ( ١٠ ) | تقدمت ترجمتهم صفحة ( ٤٣ ، ٢١٣ ، ٥٢ ، ١١٣ ، ٤٨ ، ٩٦ ) .                                                                                                                                 |
| ( ١١ ) | هو عمران بن حصين بن عبيد بن خلف الخزاعي الكعبي أبو نجيد أسلم عام خيبر وغزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عدة غزوات وبعثه عمر بن الخطاب إلى البصرة ليفقه أهلها كان من فضلاء الصحابة ، |
- قال ابن سيرين لم نر أحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم =

وأبو موسى<sup>(١)</sup>، وأثبت الروايات رواية أبي موسى أن النبي صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(٢)</sup> قال : " لا نكاح إلا بولي "<sup>(٣)</sup>.

== يفضل على عمران بن حصين وكان رضى الله عنه مجاب الدعوة مات سنة اثنتين وخمسين " أه

انظر : أسد الغابة : ( ٤ / ١٣٨ ) ، تهذيب الأسماء : ( ٢ / ٣٥ )  
 (١) هو عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار بن حرب أبو موسى الأشعري صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كان عامل رسول الله على زبيد وعدن واستعمله عمر على البصرة وهو أحد الحكمين في الفتنة بعد مقتل عثمان رضى الله عنه ، مات سنة اثنتين وخمسين ، وقيل غير ذلك " أه  
 انظر : أسد الغابة : ( ٣ / ٢٤٥ ) .

(٢) ساقط من " ص " .

(٣) رواه أحمد في مسنده : ( ٤ / ٤١٣ ) ، وأبو داود : ( ٢ / ٥٦٨-٥٦٩ )  
 والترمذي : ( ٣ / ٤٠٧ ) ، وابن ماجه : ( ١ / ٦٠٥ ) ، والدارقطني ( ٣ / ٢١٩ ) ، والبيهقي : ( ٧ / ١٠٦-١٠٧-١٠٨ ) ، وترجمه البخارى في صحيحه : ( ٩ / ١٨٢ ) ولم يسنده لعدم كونه على شرطه .

ورواه الحاكم في المستدرك : ( ٢ / ١٧٢ ) وقال قد استدللنا بالرواية الصحيحة وبأقوال أئمة هذا العلم على صحة حديث أبي موسى " لا نكاح إلا بولي " بما فيه غنية لمن تأمله وفي الباب عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس وسرد تمام خمسة عشر صحابيا ثم قال وأكثرها صحيحة وقد صحت الروايات عن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وأم سلمة وزينب بنت جحش رضى الله عنهم أجمعين ، وأقره الذهبي " .

ورواه البيهقي في السنن : ( ٧ / ١٠٨ ) ، والحاكم في المستدرك :

( ٢ / ١٦٩ ) عن علي بن المديني أنه قال حديث إسرائيل صحيح ==

وروى ابن عباس (١) " لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل (٢) فكان  
على عمومه " في (٣) كل نكاح من صغيرة وكبيرة وشريفة ودنيئة ويكره وشيب،

== في لا نكاح إلا بولي ، وصححه الألباني في الروا : (٣٣٥ / ٦) ،  
وقال وصححه أحمد وابن معين .  
وانظر نصب الراية : (٣ / ١٨٢-١٨٣-١٨٤) ، تلخيص الحبير :  
(٣٤ / ١٥) .

- (١) تقدمت ترجمته صفحة (٥٢) .
- (٢) رواه البيهقي في السنن : (١٢٤ / ٧) عن ابن عباس مرفوعا  
وزاد فيه : " فإن أنكحها ولي مسخوط عليه فنكاحها باطل " .  
وعقبه بقوله كذا رواه عدى بن الفضل وهو ضعيف والصحيح  
موقوف " ، وصوب الألباني في الروا : (٢٦١ / ٦) وقفه .  
ورواه الدارقطني : (٢٢٢ / ٣) عن ابن عباس وقال  
رفعه عدى بن الفضل ولم يرفعه غيره .  
وأخرجه البيهقي في السنن : (١٢٥ / ٧) عن الحسن  
عن عمران بن حصين وفي سنده عبدالله بن محرز ، قال  
البيهقي : متروك لا يحتج به .  
وأخرجه الشافعي من وجه آخر عن الحسن مرسلا وقال وهذا  
وإن كان منقطعا دون النبي صلى الله عليه وسلم فإن أكثر  
أهل العلم يقولون به " أه . الأم : (١٦٨ / ٥) .  
قال في مجمع الزوائد : (٢٨٦ / ٤) ، ورواه الطبراني في  
الأوسط عن جابر مرفوعا " من طريق عبد الملك عن أبي الزبير  
فإن كان هو الواسطي الكبير فهو ثقة والا فلم أعرفه وبقيّة  
رجالہ ثقات " .  
(٣) ط " من " .

فان قالوا نحن نقول بموجبه لأن المرأة ولية نفسها " فإذا <sup>(١)</sup> زوجت نفسها كان " نكاحها <sup>(٢)</sup> بولي فعن ذلك جوابان :

(أحدهما: <sup>(٣)</sup>) أنه خطاب لا يفيد لعلنا أنه لانكاح إلا بمنكوحة ولا يتميز عن سائر العقود وقد خص النكاح به .

والثاني : أن قوله : " لانكاح الا بولي <sup>(٤)</sup> يقتضى أن يكون الولي رجلاً ولو كانت هي المراد لقال لانكاح إلا بولية ، ويدل عليه —

مارواه الشافعي ، عن مسلم بن خالد الزنجي <sup>(٥)</sup> عن ابن جريج <sup>(٦)</sup> ،

- 
- (١) ط " واذا " .
- (٢) هي " نكاح " .
- (٣) ساقط من " هي " .
- (٤) حديث صحيح تقدم تخريجه صفحة ( ٢٢٢ ) .
- (٥) هو مسلم بن خالد الزنجي بن فروة المخزومي مولا هم كان صدوقا كثيرا لأوهام ، وذكره ابن حبان في الثقات : وسمي الزنجي قيل لأنه أشقر كالبصلة : ومنه تعلم الشافعي الفقه قبل أن يلقي مالكا . مات سنة ثمانين ومائة .
- انظر: تهذيب التهذيب : ( ١٠ / ١٢٨ - ١٢٩ ) ، التقريب صفحة : ( ٣٣٥ ) .
- (٦) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج مولى أمية بن خالد ابن أسيد أبو الوليد وأبو خالد المكي أحد الأعلام كان ثقة فاضلا وكان يدلس ويرسل .
- قال الامام أحمد : أول من صنف الكتب ابن جريج وابن أبي عوانة . وجريج بضم الجيم وفتح الراء وسكون الياء ، مات رحمه الله سنة خمسين ومائة .
- انظر: وفيات الأعيان : ( ٣ / ١٦٤ ) ، شذرات الذهب : ( ١ / ٢٢٦ ) ،
- تقريب : ( ٢١٩ ) .

عن سليمان بن موسى<sup>(١)</sup> عن الزهري<sup>(٢)</sup> عن عروة<sup>(٣)</sup> ، عن عائشة<sup>(٤)</sup> ،  
أن النبي صلى الله عليه (وسلم)<sup>(٥)</sup> قال : " أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها  
فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل وإن مسها فلها المهر  
بما استحل من فرجها فإن اشتجروا أو قال اختلفوا فالسلطان ولي من لا ولي له<sup>(٥)</sup> .

(١) هو سليمان بن موسى الأموي مولا هم أبو أيوب ويقال أبو الربيع  
ويقال أبو هشام الدمشقي الأشدق فقيه أهل الشام في  
زمانه . قال ابن حجر: صدوق فقيه في حديثه بعض لين وخولط  
قبل موته بقليل ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال يحيى  
ابن معين ليحيى بن أكرم سليمان موسى ثقة وحديثه صحيح  
عندنا . مات سنة تسع عشر ومائة .

انظر: تهذيب التهذيب : ( ٢٢٦ / ٤ ) ، تقريب صفحة : ( ١٣٦ ) .  
(٢) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب القرشي الزهري  
الفقيه أبو بكر الحافظ المدني أحد الأئمة الأعلام وعالم الحجاز  
والشام متفق على جلالته واتقانه .

قال عمرو بن دينار : مارأيت أنص للحديث من الزهري ،  
وقال مكحول : ما بقى على ظهرها أعلم بسنة ماضية من الزهري ،  
وقال مطرف بن عبد الله : سمعت مالك بن أنس يقول ما أدركت  
بالمدينة فقيها محدثا غير واحد فقلت له من هو فقال ابن شهاب  
الزهري . مات سنة أربع وعشرين ومائة .

انظر: الطبقات لابن سعد : ( ٣٨٨ / ٢ ) ، تقريب صفحة ( ٣١٨ ) ،  
طبقات الحفاظ للسيوطي صفحة ( ٤٣ ) .

(٣) تقدمت ترجمتهما صفحة ( ٩٩ - ٤٨ ) .

(٤) ساقط من " ص " .

(٥) رواه الشافعي في الأم : ( ٣ / ٥ ) وفيه : " فإن أصابها " بدل  
" فإن مسها " ، وانظر : مسنده صفحة ( ٢٧٥ ) .

ورواه الترمذي : ( ٤٠٨ / ٣ ) وحسنه ، وصححه أبو عوانة وابن خزيمة  
وابن حجر كما في الفتح : ( ٩ / ١٩١ - ١٩٤ ) .

وأخرجه ابن حبان في صحيحه كما في الموارد ( ٣٠٤ ) ، وأبو داود ( ٥٦٧ / ٢ ) ،

وفيه ( مواليتها ) بدل ( وليها ) ، وأخرجه ابن ماجه ( ٦٥ / ١ ) ، والدارقطني =====

وهذا نص في ابطال النكاح بغير ولي من غير تخصيص ولا تمييز .  
اعترضوا على هذا الحديث بثلاثة " أسئلة " (١) :

أحدها : أن قالوا مدار هذا الحديث على رواية الزهري (٢) .

وقد روى ابن علية (٣) عن ابن جريج (٤) أنه قال لقيت الزهري  
فسألت عنه فقال لا أعرفه " وعنه (٥) ثلاثة أجوبة :

أحدها : أنه قد رواه عن الزهري أربعة سليمان بن موسى (٦) ومحمد بن اسحق (٧) ،

== (٣/ ٢٢١) ، والبيهقي في السنن (٧/ ١٠٥ / ١٠٧ / ١٠٨) ، والحاكم في

المستدرک (٢/ ١٦٨) ، وصححه ووافقه الذهبي وصححه الألباني في الرواء (٦/ ٢٤٣) .  
(١) في النسختين : " أسوله " .

(٢) تقدمت ترجمته صفحة (٢٢٥) .

(٣) هو اسماعيل بن ابراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم أبو بشر

البصري المعروف بابن علية بضم مهملة وفتح لام وشدة تحتية  
ثقة حافظ .

قال علي بن الجعد عن شعبة اسماعيل بن علية ربحانة الفقهاء ،  
وقال يونس بن بكير عنه ابن علية سيد المحدثين .

مات سنة ثلاث وتسعين .

انظر : تهذيب التهذيب : (١/ ٢٢٥) ، تقريب : (٣٢) .

(٤) تقدمت ترجمته صفحة (٢٢٤) .

(٥) ط " ففيه " .

(٦) تقدمت ترجمته صفحة (٢٢٦) .

(٧) هو محمد بن اسحق بن يسار بن خيار ويقال كومان المدني

أبو بكر ويقال أبو عبد المطلب مولاهم نزيل العراق إمام المغازي

رأى أنسا وابن المسيب ، قال ابن حجر : صدوق يدلّس ورمي بالتشيع

والقدر ، وقال ابن معين : كان ثقة وكان حسن الحديث

وقال ابن شهاب وسئل عن مغازيه هذا أعلم الناس بهـ

وقال عاصم بن عمر بن قتادة لا يزال في الناس علم ما بقي ابن اسحاق

مات سنة خمسين ومائة .

انظر : تهذيب التهذيب : (٩/ ٣٨-٣٩-٤٦) ، تقريب صفحة (٢٩٠) .



وجعفر بن ربيعة<sup>(١)</sup> ، والحجاج بن أرطاة<sup>(٢)</sup> .  
 ورواه عن عروة<sup>(٣)</sup> ثلاثة الزهري<sup>(٤)</sup> ، وهشام بن عروة<sup>(٥)</sup> ،  
 وأبو الفصن ثابت بن قيس<sup>(٦)</sup> ، فلم يصح اضافة انكاره الى الزهري

(١) هو جعفر بن ربيعة بن شرحبيل بن حسنة الكندي أبو شرحبيل  
 المصري ثقة ، مات سنة ست وثلاثين ومائة .

انظر : تهذيب التهذيب : ( ٢ / ٩٠ ) ، تقريب صفحة ( ٥٥ ) .  
 (٢) هو حجاج بن أرطاة بن شور بن هبيرة بن شراحيل النخعي  
 أبو أرطاة الكوفي القاضي ، صدوق كثير الخطأ والتدليس ،  
 قال العجلي كان فقيها وكان أحد مفتي الكوفة وكان فيه تيسر  
 قال ابن حبان سمعت اسحق بن ابراهيم الحنظلي عن عيسى  
 ابن يونس قال كان الحجاج بن أرطاة لا يحضر الجماعة ف قيل له  
 في ذلك فقال احضر مسجدكم حتى يزاحني فيه الحالسون  
 والبقالون ، مات سنة خمس وأربعين ومائة .

انظر : تهذيب التهذيب : ( ٢ / ١٩٦-١٩٧ ) ، تقريب صفحة ( ٦٤ ) .  
 (٣) تقدمت ترجمته صفحة ( ٩٩ ) .

(٤) تقدمت ترجمته صفحة ( ٢٢٥ ) .

(٥) هو هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي أبو المنذر ،  
 وقيل أبو عبد الله ثقة فقيه ربما دلس وكان متقنا ورعا فاضلا  
 حافظا ، مات سنة خمس أو ست وأربعين ومائة .

انظر : تهذيب التهذيب : ( ١١ / ٤٨-٥٠ ) ، تقريب صفحة ( ٣٦٤ ) .  
 (٦) هو ثابت بن قيس الغفاري مزارهم أبو الفصن المدني صدوق  
 بهم روى عن أنس بن مالك ونافع بن جبير وغيرهم ، مات  
 سنة ثمان وستين ومائة .

انظر : تهذيب التهذيب : ( ٢ / ١٣ ) ، تقريب صفحة ( ٥١ ) .

مع رواية ( غير )<sup>(١)</sup> الزهرى له عن عروة ،

والثاني : ما قاله بعض أصحاب الحديث أن الزهرى أنكر سليمان بن موسى وقال لا أعرفه<sup>(٢)</sup> ، والا فالحديث أشهر من أن ينكره الزهرى ولا يعرفه ، وليس جهل المحدث بالراوى عنه مانعا من قبول روايته ( عنه )<sup>(٣)</sup> " ولا معرفته شرطا<sup>(٤)</sup> في صحة حديثه .

والثالث : انه لا اعتبار بانكار المحدث للحديث بعد روايته عنه ، وليس استدانة ذكره شرطا في صحة حديثه فان ربيعة<sup>(٥)</sup> روى عن سهيل بن أبي صالح<sup>(٦)</sup> .

- (١) ساقط من " ص " .
- (٢) أى ان ابن جريج سأل الزهرى عن سليمان بن موسى فقال لا أعرفه وليس عن الحديث .
- (٣) ساقط من " ط " .
- (٤) ص " وليس استدانة شرطا " .
- (٥) هو ربيعة بن أبي عبد الرحمن التيمي مولاهم أبو عثمان المدني المعروف بربيعة الرأى واسم أبيه فروج كان ربيعة ثقة فقيها مشهورا ، قال ابن سعد كانوا يتقونه لموضع الرأى ، وقال مالك : ذهب حلاوة الفقه منذ مات ربيعة ، وقال عبدالعزيز ابن سلمة : يا أهل العراق تقولون ربيعة الرأى والله ما رأيت أحدا أحفظ لسنة منه ، مات سنة ست وثلاثين ومائة .
- انظر : تهذيب التهذيب : ( ٣ / ٢٥٨ ) ، التقريب صفحة : ( ١٠٢ ) .
- (٦) في النسختين " سهيل بن صالح " والتصويب من تهذيب التهذيب : ( ٤ / ٢٦٤ ) ، وهو سهيل بن أبي صالح واسمه ذكوان السمان أبو يزيد المدني صدوق تغير حفظه وذكره ابن حبان في الثقات كان النسائي اذا مر به حديث سهيل قال سهيل والله خير من أبي اليمان ، مات في خلافة أبي جعفر المنصور ، انظر : تهذيب التهذيب : ( ٤ / ٢٦٤ ) ، التقريب صفحة ( ١٣٩ ) .

عن أبيه<sup>(١)</sup> عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup> " قضى باليمين مع الشاهد<sup>(٣)</sup> ثم نسي سهيل الحديث فحدث به ربيعة وكان سهيل إذا حدث به قال أخبرني عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم " قضى باليمين مع الشاهد " .

السؤال الثاني : أن قالوا هذا الحديث لا يصح عن عائشة وقد رويتموه عنها لأنها زوجت بنت أخيها عبدالرحمن وكان غائبا بالشام فلما قدم قال أمثلي يفتات عليه في بناته فأمضى النكاح<sup>(٤)</sup> .

(١) اسمه ذكوان أبو صالح السمان الزيات المدني مولى جويرية بنت الأحسن الغطفاني شهد الدار زمن عثمان كان ثقة ثبتا . قال أحمد بن حنبل : فيه ثقة ثقة من أجل الناس وأوثقهم .

قال حفص بن غياث عن الأعشى : كان أبو صالح مؤذنا فأبطأ الإمام فأما فكان لا يكاد يجيزها من الرقة والبكاء ، مات سنة إحدى ومائة .

انظر : تهذيب التهذيب : ( ٣ / ٢١٩ ) ، التقريب صفحة ( ٩٨ ) .

(٢) ساقط من "ص" .

(٣) رواه مالك في الموطأ : ( ٢ / ٧٢١ ) ، وأبو داود : ( ٤ / ٣٤ ) ، والترمذي : ( ٣ / ٦٢٧ ) ، وقال حسن غريب .

وأخرجه مسلم في صحيحه : ( ٤ / ١٢ ) بلفظ : " قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيمين وشاهد " .

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف : ( ٧ / ٢٤٣ ) بلفظ " قضى بشاهد مع يمين " . وفي رواية " بشهادة شاهد مع يمين "

(٤) سيأتي تخريجه صفحة ( ٥٩٤ ) .

قيل ما رويته من الحديث أثبت عند أصحاب الحديث مما روى  
عنها من نكاح ابنة أخيها . وقد ذكر الدارقطني <sup>(١)</sup> لا بطاله  
وجوها ، على أن الشافعي قد أفرد للجواب عنه بابا نحسن  
نذكره فيه . <sup>(٢)</sup>

السؤال الثالث: أن قالوا هو محمول على من عليها من النساء  
ولاية بصغر أورك وتلك لا يجوز نكاحها إلا بولي ، وقد  
روى في الخبر " أيما <sup>(٤)</sup> امرأة نكحت بغير إذن مواليتها  
فنكاحها باطل " . <sup>(٥)</sup>

فاقتضى صريح هذه الرواية حملها على الأمة ودليل تلك الرواية  
حملها على الصغيرة وخرجت الحرة الكبيرة في الروايتين . والجواب  
عنه من وجهين :

( ١ ) هو الامام شيخ الاسلام حافظ الزمان أبو الحسن علي بن  
عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي صاحب السنن ، قال  
الحاكم أوجد عصره في الفهم والحفظ والورع إمام في القراءة  
والمحدثين لم يخلف على أديم الأرض مثله ، وقال القاضى  
أبو الطيب : الدارقطني أسير المؤمنين في الحديث ، مات  
سنة خمس وثمانين وثلاثمائة .

انظر : وفيات الأعيان : ( ٣ / ٢٩٧ ) ، طبقات السهكى :  
( ٢ / ٣١٠ ) ، تذكرة الحفاظ : ( ٣ / ٩٩١ ) .

( ٣ ) انظر صفحة ( ٥٩٧ ) فما بعدها .

( ٤ ) ط " ان " .

( ٥ ) صحيح تقدم تخريجه صفحة ( ٢٢٥ ) .

( ٦ ) ط " يبقا " .

أحدهما : أن على جميع النساء في النكاح ولاية لجواز اعتراض الأولياء  
على جميعهن .

والثاني : أن حملها على الصغير لا يجوز من وجهين : -  
أحدهما : لاستواء الصغير والصغيرة فيه ولا " يبقى <sup>(١)</sup> لتخصيص النساء  
بالذكر تأثير .

والثاني : لاستواء النكاح وغيره من " العقود <sup>(٢)</sup> فلا يبقى لتخصيص  
النكاح بالذكر تأثير .

وحمله على الأمة لا يجوز من وجهين :-

أحدهما : لاستواء العبد والأمة فيه فلم يكن لتخصيص الأمة تأثير .  
والثاني : لقوله في آخر الخبر " فإن اشتجروا فالسلطان ولي من  
لاولي له <sup>(٣)</sup> .

والسلطان لا يكون ولياً للأمة " وإن <sup>(٤)</sup> عضلها مواليتها ورويت أنه قال  
« أيما امرأة نكحت بغير إذن مواليتها فنكاحها باطل <sup>(٥)</sup> » والمولى <sup>(٦)</sup>  
ينطلق على الولي كما قال تعالى : ( وَأَنِّي رَخَّفْتُ الْمُوَالِيَ مِنْ وُرَائِي <sup>(٧)</sup> )

(١) ط " يبقى " .

(٢) ط " العقود فيه " .

(٣) جزء من حديث صحيح تقدم تخريجه صفحة ( ٢٢٥ ) .

(٤) ط " فإن " .

(٥) جزء من حديث صحيح تقدم تخريجه صفحة ( ٢٢٥ ) .

(٦) ط " فالمولى " .

(٧) سورة مريم : الآية ( ٤ ) .

يعنى الأولياء لانه لم يكن عليه رق فيكون ( له المولى <sup>(١)</sup> ) على  
 أننا نستعمل الروايتين فتكون روايتنا مستعملة في الحرة وروايتهم مستعملة  
 في الأمة فلايتعارضان ويدل عليه ما رواه ابن سيرين <sup>(٢)</sup> عن أبي هريرة <sup>(٣)</sup>  
 "عن <sup>(٤)</sup> النبي صلى الله عليه ( وسلم ) <sup>(٥)</sup> ( أنه ) <sup>(٦)</sup> قال : " لا تنكح  
 المرأة المرأة ولا تنكح المرأة نفسها والتي تنكح نفسها هي الزانية <sup>(٧)</sup>"

- 
- (١) ساقط من ط .
- (٢) هو أبو بكر محمد بن سيرين بن أبي عسرة البصرى مولى أنس  
 ابن مالك ثقة ثبت عابد كبير القدر وكان إمام عصره وفقه دهره  
 ومن أجلّ علماء التابعين كان رحمه الله لا يرى الرواية بالمعنى  
 مات سنة عشر ومائة هـ .
- انظر : طبقات ابن سعد : ( ٧ / ١٩٣ ) ، حلية الأولياء  
 ( ٢ / ٢٦٣ ) ، التقريب صفحة ( ٣٠١ ) .
- (٣) تقدمت ترجمته صفحة ( ١١٣ ) .
- (٤) ط " أن " .
- (٥) ساقط من " ص " .
- (٦) ساقط من " ط " .
- (٧) رواه الدارقطني : ( ٣ / ٢٢٧ ) ، وابن ماجه : ( ١ / ٦٠٦ ) ،  
 والبيهقى : ( ٧ / ١١٠ ) ، وصححه الألباني في الروا : ( ٦ / ٢٤٨ )  
 دون قوله : " والتي تنكح نفسها هي الزانية " وفي رواية  
 للبيهقى : ( ٧ / ١١٠ ) " البغي من نكحت بغيرولي " وفي  
 رواية للدارقطني : ( ٣ / ٢٢٧ ) ، والبيهقى : ( ٧ / ١١٠ ) من  
 طريق أخرى عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم : " لا تنكح المرأة المرأة ولا تنكح المرأة  
 نفسها ، قال أبو هريرة : كنا نعد التي تنكح نفسها هي  
 الزانية " قال في الروا : ( ٦ / ٢٤٩ ) فجعل القسم الأخير  
 منه موقوفاً وإسناده صحيح على شرط الشيخين " هـ

وروى عن النبي صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(١)</sup> أنه قال : " كل نكاح  
لم يحضره أربعة فهو سفاح الزوج والولي وشاهدان<sup>(٢)</sup> "

== قال البوصيرى فى الزوائد : ( ٢ / ١٠٤ ) هذا إسناد  
مختلف فيه ، رواه الدارقطنى فى سننه عن أحمد بن محمد  
ابن عبد الكرم عن جميل بن الحسن به .  
ورواه الشافعى فى مسنده من حديث أبى هريرة موقوفا ،  
ورواه الحاكم فى المستدرک من طريق جميل بن الحسنين ،  
ورواه البيهقى عن الحاكم فذكره مرفوعا .  
ورواه الحاكم أيضا من طريق الأوزاعي عن محمد بن سيرين عن  
أبى هريرة موقوفا ، وعن الحاكم رواه البيهقى " أهـ .  
ساقط من " ص " . ( ١ )

( ٢ ) رواه الدارقطنى : ( ٣ / ٢٢٥ ) بلفظ " لا بد فى النكاح من  
أربعة الولي والزوج والشاهدين " ، وقال فى سننه أبو الخصب  
واسمه ميسرة مجهول وضعفه الألبانى فى الروا : ( ٦ / ٢٦٠ )  
وأخرجه البيهقى فى السنن : ( ٧ / ١٢٥ ) عن أبى هريرة  
مرفوعا بلفظ : " لا نكاح الا بولي وخاطب وشاهد عدل " .  
ثم أعلاه بالمغيرة بن موسى ونقل قول البخارى فيه بصري  
منكر الحديث .

وأخرجه أيضا من وجه آخر عن قتادة عن ابن عباس موقوفا  
وقال هذا إسناد صحيح إلا أن قتادة لم يدرك ابن عباس .  
وأخرج نحوه فى الخلافيات عن ابن عباس موقوفا وصححه كما  
فى تلخيص الحبير : ( ٣ / ١٦٣ ) ، والنيل : ( ٦ / ١٣٥ ) .  
وأخرج عبد الرزاق فى المصنف : ( ٦ / ١٩٧ ) عن ميمون بن مهران  
قال سمعت ابن عباس يقول البغايا اللاتي يتزوجن بغير ولي  
أحسبه قال لا بد فى النكاح من أربعة خاطب وولي وشاهدين .  
وهو عند ابن أبي شعبة فى المصنف : ( ٤ / ١٣١ ) عن

ولأنه إجماع الصحابة لأنه قول من ذكرنا من الرواة الثانية ، وهو مروي عن عمر وعلي رضي الله عنهما (١).

أما علي فروى عن الشعبي (٢) أنه قال : " لم يكن في الصحابة أشد في النكاح بغير ولي من علي بن أبي طالب (٣) .

وأما عمر فروى عنه أنه قال : " لا تنكح المرأة إلا بأذن وليها أو ذي الرأي من أهلها أو السلطان (٤) وفيه تأويلان :

أحدهما : إلا بأذن وليها إن كان واحداً أو ذي الرأي من أهلها إن كانوا جماعة أو السلطان إن لم يكن لها ولي .

والثاني : بأذن وليها إن كان لها ولي فإن لم يكن لها ولي زوجها السلطان بمشورة ذي الرأي من أهلها وذوي الرأي من أرحامها فهذا قول من ذكرنا من الصحابة وليس في التابعين مخالف فثبت أنه إجماع ، ويدل على ذلك من القياس هو أن كل من كان من زوائد عقد النكاح كان شرطاً فيه كالشهود ولأن

== ابن عباس قال أدني ما يكون في النكاح أربعة الذي يزوج والذي يتزوج وشاهدين .

وانظر : تلخيص الحبير : ( ٣ / ١٦٣ ) ، نيل الأوطار : ( ٦ / ١٣٥ ) .

( ١ ) تقدمت ترجمتهما صفحة : ( ١٢٠ - ١٣١ ) .

( ٢ ) تقدمت ترجمته صفحة ( ١٠٠ ) .

( ٣ ) رواه ابن أبي شيبة في المصنف : ( ٤ / ١٢٧ ) ، والبيهقي في

في السنن : ( ٧ / ١١١ ) ، والدارقطني : ( ٣ / ٢٢٩ ) ، وزاد " وكان يضرب فيه " .

( ٤ ) رواه مالك في الموطأ : ( ٢ / ٥٢٥ ) ، وابن أبي شيبة في

المصنف : ( ٤ / ١٢٧ ) ، والدارقطني : ( ٣ / ٢٢٩ ) والبيهقي

في السنن : ( ٧ / ١١١ ) .



ما " اختص (١) من ( بين ) (٢) جنسه بزيادة عدد كانت الزيادة شرطاً فيه كالشهادة في الزنى ولأن كل عقد صارت به المرأة فراشاً لم تملكه المفترشة كالأمة ولأن من عقد على نفسه واعترض عليه غيره في فسخسه دل على فساد عقده كالأمة والعبد إذا زوجا أنفسهما ولأن من منع من مقصود العقد منع (٣) من العقد كالمحجور عليه لأنه أحد طرفي الاستباحة فلم تملكه المرأة كالطلاق ولأن لولي المرأة قبل بلوغها حقين حق في طلب الكفأة وحق في " مباشرة (٤) العقد فلما كان بلوغها غير مسقط لحقه ( في طلب الكفأة كان غير مسقط لحقه (٥) في مباشرة العقد ويحرر من اعتلاله قياساً :

أحدهما : أنه أحد أحق الولي فلم يسقط " ببلوغها (٦) كطلب الكفأة .  
والثاني : أن كل من ثبت عليها حق الولي في طلب الكفأة ثبتت " عليها (٧) حقه في مباشرة العقد كالصغيرة .

فأما الجواب عن استدلالهم بالآية (٨) فمن وجهين :

- 
- |       |                                                                                    |
|-------|------------------------------------------------------------------------------------|
| ( ١ ) | ط " خص " .                                                                         |
| ( ٢ ) | ساقط من " ط " .                                                                    |
| ( ٣ ) | ص " سرح " .                                                                        |
| ( ٤ ) | ص " طلب " .                                                                        |
| ( ٥ ) | ساقط من " ط " .                                                                    |
| ( ٦ ) | ص " بلوغها " .                                                                     |
| ( ٧ ) | ص " عليه " .                                                                       |
| ( ٨ ) | هي قوله تعالى : ( فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ مِنْ |
- بِالْمَعْرُوفِ ) سورة البقرة : الآية ( ٢٣٤ ) .

أحدهما : أن المراد برفع الجناح عنهن أن لا يمنعن من النكاح إذا أردنه " فلا (١) يدل على تفردهن بغير ولي كما " لا (٢) يدل على تفردهن بغير شهود .

والثاني : أن قوله : " رَفِئًا فَعَلْنٰ مَرْفِيْ أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ (٣) " يقتضى فعله على ما جرى به العرف من المعروف الحسن وليس من المعروف الحسن أن تتكح نفسها بغير ولي .

وأما قوله صلى الله عليه ( وسلم ) (٤) " الأيم أحق بنفسها من وليها " (٥) فقد مر الجواب عنه ، أن لأهل اللغة في الأيم قولين :-  
أحدهما : أنها التي لا زوج لها بكرا كانت أو ثيبا وإن لم تتكح قط يقال امرأة أيم إذا كانت خلية من زوج ورجل أيم إذا كان خليفا من زوجة (٦) .

والقول الثاني : أنها لا يقال ( لها أيم الا (٧) " إذا (٨) تكحت ثم حلت بموت أو طلاق بكرا كانت أو ثيبا ، ومنه قول الشاعر (٩) :

- (١) ط " ولا " .  
(٢) ص " لم " .  
(٣) سورة البقرة : الآية ( ٢٣٤ ) .  
(٤) ساقط من " ص " .  
(٥) جزء من حديث صحيح تقدم تخريجه صفحة ( ٢١٨ ) .

- (٦) انظر : لسان الميزان : ( ١٢ / ٣٩ ) .  
(٧) ساقط من " ط " .  
(٨) ط " انما " .  
(٩)

فان تنكحي أنكح وان تتأيمي

" وان <sup>(١)</sup> كنت أفتى منكم أتأيم <sup>(٢)</sup> .

فأما الأيم في هذا الخبر فالمراد " بها <sup>(٣)</sup> " الثيب من الخاليات الأيامي دون الأبكار لأمرين :-

أحدهما : أنه قد روى " الثيب أحق بنفسها من وليها " <sup>(٤)</sup> .

والثاني : أنه لما قابل الأيم بالبكر اقتضى أن تكون البكر غير الأيم لأن المعطوف غير المعطوف عليه وليس غير البكر إلا الثيب " فلهذا <sup>(٥)</sup> عدل بالأيم عن حقيقة اللغة إلى موجب الخبر

فإذا تقررت هذه المقدمة فمن الخبر ثلاثة أجوبة :-

أحدها : " أنها <sup>(٦)</sup> أحق بنفسها ( من وليها ) <sup>(٧)</sup> " في <sup>(٨)</sup> أنها لا تجبر إن أبت ولا تمنع إن طلبت ولا يدل على تفردا بالعقد " بغير ولي <sup>(٩)</sup> ( كما لم يدل على تفردا بالعقد من غير شهود ) <sup>(١٠)</sup> .

( ١ ) ص " فان " .

( ٢ ) هذا البيت أنشده ابن بريق في تاج العروس ( ١٩٥ / ٨ ) ، ولسان العرب : ( ١٢ / ٣٩ ) .

( ٣ ) ط " به " .

( ٤ ) أخرجه مسلم في صحيحه ( ٢٠٥ / ٩ ) ، ومالك في الموطأ : ( ٢ / ٢٢٥ ) ، وأبو داود : ( ٥٢٨ / ٢ ) ، وفي رواية " الأيم " بدل " الثيب " . انظر صفحة ( ٢١٨ ) .

( ٥ ) ط " فلهذين " .

( ٦ ) ط " انه " .

( ٧ ) ساقط من " ص " .

( ٨ ) ط " من " .

( ٩ ) ص " من غير شهود " .

( ١٠ ) ساقط من " ص " .

والثاني : أنه جعل لها وليا في الموضع الذي جعلها أحق بنفسها فوجب أن لا تسقط ولايته عن عقدها ليكون حقها في نفسها وحق الولي في عقدها فيجمع بين هذا الخبر وبين قوله : " لانكاح الا بولي <sup>(١)</sup> " فتصير الأيم أحق بنفسها في الإذن ولا نكاح الا بولي <sup>(٢)</sup> في العقد .

والثالث : أن لفظة أحق موضوعة في اللغة للاشتراك في المستحق إذا كان حق أحدهما فيه أغلب كما يقال زيد أعظم من عمرو إذا كانا عالمين وأحدهما أفضل وأعظم ولو كان زيد عالما وعمرو جاهلا لكان كلاما " مردودا <sup>(٣)</sup> لأنه يصير بمثابة قوله العالم أعلم من الجاهل وهذا لغو وإذا كان " ذلك <sup>(٤)</sup> " موجبا ( أن يكون <sup>(٥)</sup> ) لكل واحد منهما حق وحق الشيب أغلب " فالأغلب <sup>(٦)</sup> أن يكون من جهتها " الإذن <sup>(٧)</sup> والاختيار ومن جهته قبول الإذن في مباشرة العقد وأما قوله : " ليس للولي مع الشيب امر <sup>(٨)</sup> " فالأمر هو الإجماع والالزام وليس للولي إجماع الشيب والزامها ولا يقضى ذلك أن تنفرد بالعقد دون وليها كما لا تنفرد به دون الشهود .

( ١ ) صحيح تقدم تخريجه صفحة ( ٢٢٢ ) .

( ٢ ) ساقط من " ص " .

( ٣ ) في النسختين مردولا ، والمثبت هو الصواب .

( ٤ ) ط " كذلك " .

( ٥ ) ساقط من " ص " .

( ٦ ) ط " والأغلب " .

( ٧ ) ص " للإذن " .

( ٨ ) صحيح تقدم تخريجه صفحة ( ١١٨ ) .

واما حديث المرأة التي زوجها أبوها (١)

فرواية عكرمة بن فلان فان كان مولى ابن عباس فهو مرسـل  
الحديث لأنه تابعي ولم يسنده والمرسل ليس بحجة (٢)

(١) يعنى مارواه الدارقطنى : ( ٣ / ٢٣٤ ) ، والبيهقى : ( ١١٧ / ٧ )  
من طريق عبد الملك بن عبد الرحمن الدمارى حدثنا سـفـيان  
الثورى عن هشام الدستوائى عن يحيى بن أبى كثير عن عكرمة  
عن ابن عباس رضى الله عنهما \* أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم رد نكاح بكر وثيب أنكحهما أبوها وهما كارهتان ،  
قال الدارقطنى وهذا وهم من الدمارى وتغرد بهذا الاسناد ،  
والصواب عن يحيى بن أبى كثير عن المهاجر عن عكرمة مرسـل  
وهم فيه الدمارى عن الثورى وليس بالقوى ، وقال البيهقى :  
وهو في جامع الثورى كما ذكره أبو الحسن الدارقطنى رحمه الله  
مرسلا وكذلك رواه عامة أصحابه عنه ثم قال وان صح ذلك حمل  
على أنها زوجت بغير كفه .

قال ابن حجر في الفتح : ( ٩ / ١٩٦ ) وهو المعتقد فاما  
الطعن في الحديث فلامعنى له فان طرقه يقوى بعضها ببعض  
ولقصة خنساء بنت خدام طريق أخرى أخرجها الدارقطنى :  
( ٣ / ٢٣٢ ) ، والطبرانى عن أبى هريرة ان خنساء بنت خدام  
زوجها أبوها وهي كارهة فأنت النبي صلى الله عليه وسلم  
فرد نكاحها ، ولم يقل فيه بكرا أم ثيبا \* أهـ  
قلت : لامعنى لقول ابن حجر ولم يقل فيه بكرا أم ثيبا وقـد  
ثبت التصريح بأنها ثيب كما في صحيح البخارى : ( ٩ / ١٩٦ )  
مع الفتح . وسياىتي صفحة ( ٢٨١ ) .

وان كان غير فهو مجهول وجهالة الراوى تمنع من قبول حديثه ،  
ثم لا حجة فيه لو صح لأنه " رد (١) نكاحا " تفرد به الولي (٢) ،  
( وانما يكون حجة لو أجاز نكاحا تفردت به المرأة (٣) . واما " قياسه (٤) "  
على الرجل فالمعنى في الرجل أنه لما لم يكن للولي عليه اعتراض فسي  
الكفاءة لم يكن له في العقد " ولاية (٥) " وكذا (٦) .

الجواب عن قياسه على عقد الاجارة أنه ليس للولي اعتراض في—  
فلم يكن له ولاية عليه وليس كذلك عقد نكاحها ، واما قياسه على المهر  
فعندهم . ان للولي ان يعترض عليها فيه ويمنعها " أن (٧) تتزوج بأقل من  
" مهر مثلها (٨) " ثم هو منتقض بقطع الأطراف يتصرف في ابدالها من  
الدية ولا يتصرف فيها بالقطع والاباحة .

### \* فصل \*

واما مالك ففرق بين الشريفة والذنيئة بأن الولي يراد لحفظ المرأة

- 
- |       |                         |
|-------|-------------------------|
| ( ١ ) | ط " لورد " .            |
| ( ٢ ) | ط " تفردت به المرأة " . |
| ( ٣ ) | ساقط من " ط " .         |
| ( ٤ ) | ط " قياسهم " .          |
| ( ٥ ) | ص " عليها ولاية " .     |
| ( ٦ ) | ط " وهكذا " .           |
| ( ٧ ) | ص " بأن " .             |
| ( ٨ ) | ص " من مهرها " .        |

أن تضع نفسها " في <sup>(١)</sup> غير كف والدنيئة مكافئة لكل الأدياء فلم  
يبق لوليها نظر واحتياط في طلب الأكفاء فجازعدها بنفسير ولي  
ولم يجز عقد الشريفة إلا بولي <sup>(٢)</sup> ، وهذا القول غير صحيح لأنه  
ليس من دنية إلا وقد يجوز أن يكون في الرجال من هو أدنى منها  
فاحتج إلى احتياط الولي " فيها <sup>(٣)</sup> ثم لو قلت عليه فرق ، فقل  
الشريفة يمنعها كرم أصلها من وضع نفسها في غير كف فلم تحتج  
إلى احتياط الولي ، والدنية يبعثها لوم أصلها على وضع نفسها في  
غير كف لكان مساويا لقوله فوجب إسقاط الفرق بينهما ثم قال له لما لم  
يكن هذا الفرق ( بينهما ) <sup>(٤)</sup> مانعا من استوائهما في الشهادة فهلا  
كان غير مانع من استوائهما في الولي مع كون النصوص في الولي عامة  
لا " تخص <sup>(٥)</sup> بمثل هذا الفرق .

### \* فصل \*

فاما داود <sup>(٦)</sup> فخص الثيب بالولاية دون البكر <sup>(٧)</sup> ، لقوله صلى الله عليه <sup>(٨)</sup> وسلم

- 
- |     |                             |
|-----|-----------------------------|
| (١) | ط " من " .                  |
| (٢) | تقدم ذلك صفحة ( ٢١٦ ) .     |
| (٣) | ط " منها " .                |
| (٤) | ساقط من " ص " .             |
| (٥) | ص " لا تختص " .             |
| (٦) | تقدمت ترجمته صفحة ( ١٨٣ ) . |
| (٧) | انظر : صفحة ( ٢١٧ ) .       |
| (٨) | ساقط من " ص " .             |

ليس للولي مع الشيب أمر<sup>(١)</sup> ليطابق بين الأخبار في الاستعمال  
وقد قدمنا وجه استعمالها وأن الفرق بينهما واقع في الأخبار  
" فكان<sup>(٢)</sup> جوابا ثم فرَّق داود بين البكر والشيب بأن الشيب قد  
خبرت الرجال فاكتفت بخبرتها عن اختيار وليها ( والبكر لم تختبر  
فاقتقرت إلى اختيار وليها<sup>(٣)</sup> ) وهذا فرق فاسد وعكسه عليه أولى لأن  
خبرة الشيب بالرجال " تبعثها<sup>(٤)</sup> على فرط الشهوة في وضع  
نفسها فيمن قويت فيه شهوتها والبكر " لعدم<sup>(٥)</sup> الخبرة أقل شهوة  
" فكانت<sup>(٦)</sup> لنفسها أحفظ على أن الشهوة مركوزة في طباع النساء  
قال النبي صلى الله عليه (وسلم) " خلقت المرأة من الرجل  
" فهمها<sup>(٧)</sup> في الرجل<sup>(٨)</sup> فغلب حكم الشهوة في جميعهن شيئا  
وأبكارا حتى منعهن من العقد إلا بولي يحتاط لئلا تغلبها فرط الشهوة  
على وضع نفسها " في<sup>(٩)</sup> غير كف فتدخل به العار على أهلها.

---

(١) صحيح تقدم تخريجه صفحة (٢١٨) .

(٢) ط " وكان " .

(٣) ساقط من " ط " من قوله " والبكر لم تختبر " .

(٤) ص " مكرر " .

(٥) ط " بعدم " .

(٦) ط " وكانت " .

(٧) ساقط من " ص " .

(٨) ط " فهمتها " .

(٩) تقدم تخريجه صفحة ( ٣٤ ) .

(١٠) ط " من " .



\* فصل \*  
=====

" وأما (١) أبو شور (٢) فراعى إذن الولي دون عقده (٣) لقوله صلى الله عليه ( وسلم ) (٤) " أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل (٥) " فكما (٦) يراعى في نكاح السفية إذن الولي دون عقده " كذلك هذا (٧) .

وهذا خطأ لأن صريح الخبر يقتضى بطلان النكاح " لعدم (٨) أدنه (٩) \* ) ودليل خطابه يقتضى صحة النكاح بوجود أدنه وهو مستترك لأمرين :-

أحدهما : لما رواه معاذ بن معاذ عن ابن جريج بإسناده المقدم ذكره (٩) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " أيما امرأة لم ينكحها وليها فنكاحها باطل " (١٠) .

- 
- |        |                                                                                                                                                                                                             |
|--------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ( ١ )  | ط " فاما " .                                                                                                                                                                                                |
| ( ٢ )  | تقدمت ترجمته صفحة ( ٢١٧ ) .                                                                                                                                                                                 |
| ( ٣ )  | انظر صفحة ( ٢١٧ ) .                                                                                                                                                                                         |
| ( ٤ )  | ساقط من " ص " .                                                                                                                                                                                             |
| ( ٥ )  | جزء من حديث صحيح تقدم تخريجه صفحة ( ٢٢٥ ) .                                                                                                                                                                 |
| ( ٦ )  | ط " وكما " .                                                                                                                                                                                                |
| ( ٧ )  | ساقط من " ط " .                                                                                                                                                                                             |
| ( ٨ )  | ط " بعدم " .                                                                                                                                                                                                |
| ( ٩ )  | صفحة ( ٢٢٤ ) .                                                                                                                                                                                              |
| ( ١٠ ) | أخرجه ابن أبي شعبة في المصنف : ( ٤ / ١٢٨ ) عن عائشة مرفوعا : " أيما امرأة لم ينكحها الولي أو الولاة فنكاحها باطل قالها ثلاثا فان أصابها فلها مهرها بما استحل منها فان اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له " . |

===

( \* ) ص لوحة / ٢٥ .

( \*\* ) ط لوحة / ٢٠ .

والثاني : أن إذن الولي الذي يصح به النكاح هو اذنه لمن ينوب عنه وهو الوكيل والمرأة لا يصح أن تكون " نائبة " عنه لأن الحق عليها فلم تكن هي النائبة فيه لاختلاف الفرضين فجرى مجرى الوكيل في البيع الذي لا يجوز أن يبيع على نفسه لاختلاف فرضه وفرض موكله وليس لاعتباره بالاذن للسفيه وجه ، لأن الحجر على السفيف في حق نفسه والحجر على المرأة في حقوق الأولياء فافترقا .

### \* فصل \*

وأما أبو يوسف (١) فاعتبر أن يعقده رجل عن اذنها لقصورها عن مباشرة " العقد " (٢) ( بنفسها ) (٣) وجعله موقوفا على إجازة وليها لما فيه من حقه في طلب الأكفاء .  
وهذا فاسد من وجهين :-

==

ورجاله كما تقدم صفحة (٢٢٤-٢٢٥) كلهم ثقات عدا سليمان بن موسى ، وثقه ابن حبان ويحيى بن معين ، وقال ابن حجر : صدوق في حديثه بغض لين " ومعان ابن معان العنبري قال في التقريب صفحة (٣٤٠) ثقة متقن وقد تقدم تخريج الحديث صفحة (٢٢٥) بلفظ " أيها امرأة نكحت بغير إذن وليها " .. الخ .

(١) تقدمت ترجمته صفحة ( ٢١٧ ) .

(٢) ط " للعتد " .

(٣) ساقط من " ط " .

أحدهما : هو أنها ان كانت مالكة للعقد لم تحتج إلى الاستنابة  
 " وإن <sup>(١)</sup> كانت غير مالكة ( له <sup>(٢)</sup> ) لم تصح منه الاستنابة .

والثاني : أنه إن كانت الاستنابة شرطا لم تحتج إلى إجازة وإن لم  
 تكن شرطا لم تحتج إليها فصار مذهبه فاسدا من <sup>(٣)</sup> هذين  
 الوجهين ( والله أعلم ) <sup>(٤)</sup> .

- 
- |       |                 |
|-------|-----------------|
| ( ١ ) | ط " فان " .     |
| ( ٢ ) | ساقط من " ط " . |
| ( ٣ ) | ساقط من " ص " . |
| ( ٤ ) | ساقط من ( ص ) . |

\* مسألة \*

قال الشافعي ( رحمه الله )<sup>(١)</sup> وفي قوله صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(٢)</sup>  
 " أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل - ثلاثا - فان مسها  
 فلها المهر بما استحل من فرجها فإن اشتجروا - أو قال - فإن اختلفوا  
 فالسلطان ولي من لا ولي له<sup>(٣)</sup> .

دلائل منها أن للولي شرطا في بضعها لا يتم النكاح إلا به مالم  
 يعرضها<sup>(٤)</sup> الفصل الى آخره .

ذكر الشافعي بعد استدلاله بهذا الحديث ما تضمنه ودل عليه  
 من الفوائد والأحكام نصا " واستنباطا<sup>(٥)</sup> فذكر خمسة أحكام ، وذكر  
 أصحابه ثلاثين حكما سواها فصارت خمسة وثلاثين حكما أخذت دلائلها  
 من الخبر بنص واستنباط منها في قوله : " أيما امرأة<sup>(٦)</sup> أربعة دلائل :  
 أحدها : أن أي لفظه عموم له صيغة لتناوله جميع ما شتم عليه  
 " فخالف<sup>(٧)</sup> قول داود<sup>(٨)</sup> أنه لا صيغة للعموم .

- 
- |       |                                 |
|-------|---------------------------------|
| ( ١ ) | ساقط من " ص " .                 |
| ( ٢ ) | ساقط من " ص " .                 |
| ( ٣ ) | صحيح تقدم تخريجه صفحة ( ٢٢٥ ) . |
| ( ٤ ) | انظر: مختصر المزني : ( ١٦٣ ) .  |
| ( ٥ ) | ص " واستنباطا منها " .          |
| ( ٦ ) | جزء من الحديث السابق .          |
| ( ٧ ) | ط " بخلاف " .                   |
| ( ٨ ) | تقدمت ترجمته صفحة ( ١٨٣ ) .     |

والثاني : أن ما المتصلة بأي صلة زائدة لأنها لو حذفت فقل أي امرأة  
صح ومثله قوله ( تعالى ) ( ١ ) ( رَبِّمَا رَحْمَةً مِنَ اللَّهِ ) ( ٢ ) . أي فبرحمة  
من الله فدل على جواز الصلة الزائدة في الكلام وان تعلقت به  
أحكام .

والثالث : اشتغاله على جميع النساء من صغيرة وكبيرة " يخالف " ( ٣ ) .  
قول أبي حنيفة ( ٤ ) وشريفة ودنيئة " يخالف " ( ٥ ) قول مالك ( ٦ ) ،  
ويكر وثيب " يخالف " ( ٧ ) قول داود ( ٨ ) .

والرابع : خروج الرجال عن حكم النساء في ولاية النكاح لتخصيصهم  
بالذكر .

- ( ١ ) ساقط من " ط " .
- ( ٢ ) سورة آل عمران : الآية ( ١٥٩ ) .
- ( ٣ ) ط " بخلاف " .
- ( ٤ ) حيث جعل الولاية على الصغيرة والمجنونة دون الكبيرة  
لأنه لم يكن عليها ولاية في مالها فكذلك في نكاحها " .  
انظر : صفحة ( ٢١٥ ، ٢١٦ ) .
- ( ٥ ) ط " بخلاف " .
- ( ٦ ) فانه فرق بين الشريفة والدنيئة في الولاية .  
انظر صفحة : ( ٢١٦ ) .
- ( ٧ ) ط " بخلاف " .
- ( ٨ ) فانه أوجب الولاية في حق البكر دون الثيب .  
انظر : صفحة ( ٢١٧ ) .

ومنها في قوله : " نكحت بغير إذن وليها " (١) خمسة دلائل :  
 أحدها : أن اسم النكاح حقيقة في العقد مجاز في الوطء " فخالف " (٢)  
 قول أبي حنيفة (٣)  
 والثاني : ثبوت الولاية على جميع النساء في نكاحهن " فخالف " (٤) قول  
 من قدمنا خلافه (٥)  
 والثالث : أن للولي أن يوكل لأن إذنه لا يصح إلا لوكيل ينوب  
 عنه .  
 والرابع : لا ولاية لوصي لأنه ليس بولي ولا نائب عن هو في الحال ولي (٦)  
 والخامس : أن الفاسد قد يضاف إلى عاقده وإن لم يلزمه الحكم :  
 ومنها في قوله : " فنكاحها باطل ( فنكاحها باطل فنكاحها باطل ) (٧)  
 ستة دلائل :-

- 
- (١) جزء من حديث صحيح تقدم تخريجه صفحة ( ٢٢٥ ) .  
 (٢) ط " بخلاف " .  
 (٣) بأنه حقيقة في الوطء مجاز في العقد .  
 انظر صفحة ( ٥٥ ) .  
 (٤) ط " بخلاف " .  
 (٥) يعني : من فرق بين الصغيرة والكبيرة وبين الشريفة والدنيئة  
 وبين الثيب والبكر .  
 (٦) سيأتي الكلام على الوصي صفحة ( ٢٦٦ ) .  
 (٧) ساقط من " ط " .

أحدها : بطلان النكاح بغير ولي ، بخلاف قول من أجاز به بغير ولي<sup>(١)</sup> .  
والثاني : ( أنه<sup>(٢)</sup> ) لا يكون إذا بطل موقوفا على إجازة الولي بخلاف  
قول أبي حنيفة<sup>(٣)</sup> .

والثالث : أن النكاح الفاسد لا يفسخ بطلقة وإن كان مختلفا فيه<sup>(٤)</sup>  
بخلاف قول مالك<sup>(٥)</sup> .

والرابع : أن النكاح الفاسد يسمى نكاحا .  
والخامس : أن الإضافة قد تكون حقيقة ومجازا .  
والسادس : جواز تكرار اللفظ زيادة في البيان وتوكيدا لأنه قال : " فنكاحها  
باطل - ثلاثا .

ومنها في قوله " فان<sup>(٦)</sup> " مسها فلها المهر بما استحل من فرجها<sup>(٧)</sup>  
خمس عشرة دينارا .

أحدها : أن الميسر عبارة عن الوطء .  
والثاني : أن الوطء في النكاح الفاسد موجب للمهر<sup>(٨)</sup> .

- (١) تقدم الخلاف في ذلك صفحة ( ٢١٢ - فابعدها ) .
- (٢) ساقط من " هـ " .
- (٣) انظر بدائع الصنائع : ( ٣ / ١٣٧٦ ) .
- (٤) أي اختلف هل هو فاسد أم لا ، وقد مثلوا للمختلف في—  
بأن يتولى العبد عقد امرأة ، وأن تلي المرأة عقد نفسها .
- (٥) بأن المختلف فيه يفسخ بطلقه .
- انظر : الشرح الكبير مع الدسوقي : ( ٢ / ٢٤٠ ) .
- (٦) هـ " وان " .
- (٧) تقدم تخريجه صفحة ( ٢٢٥ ) .
- (٨) وعند أبي حنيفة لا يجب شيء بالنكاح الفاسد .  
انظر : بدائع الصنائع : ( ٣ / ١٤٦٤ ) .

والثالث: انه لا يوجب الحد مع العلم والجهل .

والرابع: أن النكاح الفاسد اذا خلا من الاصابة لم يجب فيه المهر .

والخامس: أن الخلوة لا يكمل بها المهر<sup>(١)</sup> بخلاف قول أبي حنيفة<sup>(٢)</sup> .

والسادس: أن المستكرهة على الزنا يجب لها المهر بما استحل من فرجها بخلاف قول أبي حنيفة<sup>(٣)</sup> .

والسابع: ان الاصابة في كل واحد من الفرجين من قبل أو دبر يوجب المهر لأنه فرج .

والثامن: أن ذات الزوج اذا أصيبت بشبهة فلها المهر دون الزوج بخلاف قول من جعله للزوج .

والتاسع: ان الموطوءة في العدة بشبهة يكون ( المهر )<sup>(٤)</sup> لها لافي بيت المال بخلاف قول من جعله لبيت المال .

( ١ ) على الجديد في المذهب وهو الأظهر كما في الروضة ( ٢٦٣ / ٧ ) .

( ٢ ) ان الخلوة يكمل بها المهر .

انظر : بدائع الصنائع : ( ٣ / ١٤٥٨ - ١٤٥٩ ) .

( ٣ ) أنه لا يجب لها شيء . انظر بدائع الصنائع : ( ٢٩٢ - ٣٩٣ ) .

( ٤ ) ساقط من " ص " .



والعاشر: أن " تكرر (١) الوطء في النكاح الفاسد لا يجب به إلا مهر واحد مالم يفرم المهر عما تقدم .

والحادي عشر: أن الاصابة دون الفرج لا توجب المهر .

والثاني عشر: أن الغارة للزوج لا تسقط عنه مهرها بالغرور .

والثالث عشر: أن الموطوءة بشبهة أو في نكاح فاسد كالموطوءة فسي نكاح صحيح في لحوق النسب ووجوب العدة وتحريم المصاهرة لاستوائها في وجوب المهر .

والرابع عشر: أن وطء الأمة بنكاح فاسد أو شبهة كوطء الحرة فسي وجوب المهر ولحوق النسب والعدة وتحريم المصاهرة .

والخامس عشر: أن المهر إذا استحق بالاصابة في نكاح فاسد فهو مهر المثل دون المسمى سواء كان أقل منه أو أكثر بخلاف قول أبي حنيفة أنه يوجب أقل الأمرين من مهر المثل والمسمى (٢) .

ومنها في قوله: " فان اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له " خمسة دلائل :-

أحدها: أن العصبية أحق بالولاية عليها من السلطان .

والثاني: أنهم إذا " عدموا (٣) انتقلت الولاية الى السلطان .

(١) ط " يكون " .

(٢) سبق أنه لا يجب عند أبي حنيفة بالنكاح الفاسد شيء .

انظر صفحة ( ٢٥٠ ) .

(٣) ط " غابوا " .

والثالث: أن الأقرب من "عصبتها" (١) أولى من الأبعد كما أن العصبة لقربهم أولى من السلطان .

والرابع: أن الأولياء إذا كانوا في درجة واحدة لم يكن أحدهم إذا اشتجروا أحق من الباقيين الا بقرة أو تسليم .

والخامس: أنهم إذا اشتجروا في نكاحها عضلا لها لا تنازعا فيها زوجها السلطان .

والاشتجار عضلا أن يقول كل واحد منهم لغيره زوجها أنت "فيصيروا" (٢) جميعا عضلة فيزوجها السلطان .

والاشتجار تنازعا أن يقول كل واحد منهم أنا أزوجها فلا تنتقل الولاية الى السلطان لأنهم غير عضلة بل يقرع بينهم ويزوجها من قرع منهم .

---

( ١ ) ط " عتيقها " .

( ٢ ) ص " لصيروا " .

\* مسألة \*

قال الشافعي ( رضى الله عنه <sup>(١)</sup> ) " وجمعت الطريق رفقة فيهم امرأة شيب فولت أمرها رجلا منهم فزوجها فجلد عمر الناكح والمنكح ورد نكاحها " <sup>(٢)</sup> .

وهذا الأثر المروى عن عمر ( رضى الله عنه <sup>(٣)</sup> ) " وان <sup>(٤)</sup> كان دليلا على ابطال النكاح بغير ولي " فالمقصود <sup>(٥)</sup> به ما يتملق على " المتناكحين <sup>(٦)</sup> بغير ولي من الأحكام .

فإذا تناكح الزوجان بغير ولي فلا " يخلو <sup>(٧)</sup> حالهما من أن يترافعا ( فيه <sup>(٨)</sup> ) إلى حاكم أم لا فإن ترافعا فيه إلى حاكم لم يخل حال الحاكم من أحد أمرين .

- (١) ساقط من " ص " .
- (٢) أخرجه الدارقطني : ( ٣ / ٢٢٥ ) ، وعنه البيهقي : ( ٢ / ١١١ ) وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف : ( ٤ / ١٣١ ) ، وعبد الرزاق ( ٦ / ١٩٨ - ١٩٩ ) كلهم عن عكرمة بن خالد بن العاص بن هشام وهو لم يسمع من عمر وسمع من ابنه كما في تهذيب التهذيب : ( ٢ / ٢٥٩ ) ، وأطه ابن حجر في تلخيص الحبير : ( ٣ / ١٦٠ ) بالانقطاع .
- وقال الألباني في الروا : ( ٦ / ٢٤٩ ) السند صحيح لولا أنه منقطع " .

- (٣) ساقط من " ص " .
- (٤) ط " فان " .
- (٥) ص " ما لمقصود " .
- (٦) ط " المناكح " .
- (٧) ط " يخلوا " .
- (٨) ساقط من " ط " .

أما أن يكون شافعي يرى إبطال النكاح بغير ولي أو يكون حنفيا يرى جواز النكاح بغير ولي فإن كان شافعي يرى إبطال النكاح بغير ولي حكم فيه بمذهبه \* وقضى<sup>(١)</sup> بينهما بإبطاله وفرق بينهما فإن اجتمع علي الإصابة بعد تفريق الحاكم بينهما كانا زانيين عليهما العمد لأن شبهة العقد قد ارتفعت بحكم الحاكم بينهما بالفرقة .

فلو ترفعوا بعد إبطال الحاكم الشافعي له إلى حاكم حنفى لم يكن له أن يحكم \* بجوازه<sup>(٢)</sup> لنفوذ الحكم بإبطاله .

وان كانا في الابتداء قد ترفعوا إلى حاكم حنفى يرى صحة النكاح بغير ولي فحكم بينهما بصحته وأذن لهما بالاجتماع فيه لم يكن عليهما في الإصابة حد<sup>(٣)</sup> لنفوذ الحكم بالإباحة : فلو ترفعوا بعد حكم الحنفى بصحته إلى حاكم شافعي فهل له أن يحكم بإبطاله وينقض حكم الحنفى بصحته وامضاه أم لا على وجهين :

أحدهما : له الحكم بإبطاله ونقض حكم الحنفى بامضائه لما فيه من مخالفة النص في قوله : " فتكاحها باطل - ثلاثا - " <sup>(٤)</sup> .

والوجه الثاني : أنه ليس له أن ينقض حكما قد نفذ باجتهاد والنص فيه من أخبار الآحاد<sup>(٥)</sup> .

(١) ط " وقضا " .

(٢) ص " بجوازه " .

(٣) على الصحيح في المذهب :

انظر : المنهاج صفحة ( ٥٢٢ ) ، التحفة : ( ١٠٦ / ٩ ) .

(٤) وهو قول الاصطخرى كما في الروضة : ( ٥١ / ٧ ) .

(٥) وهذا على الصحيح في المذهب : انظر الروضة : ( ٥١ / ٧ ) .

\* فصل \*  
~~~~~

وانذا لم يترافعا فيه إلى حاكم ولا حكم فيه بأحد الأُسـرين  
من صحة أو ابطال ، فان لم يجتمعا فيه على الاصابة حتى افترقا  
فلاعدة عليهما ولا مهر لها ، وان مات أحدهما لم يتوارثا، وان اجتمعا  
فيه على الاصابة لم تخل حالهما من ثلاثة أقسام :  
أحدها : أن يعتقدا إباحته .  
والثاني : أن يعتقدا تحريمه .  
والثالث : أن يجهلا حكمه .

فان اعتقدا إباحته لاعتقادهما مذهب أبي حنيفة فيه فلا حـد  
عليهما لاستباحتهما له " عن (٢) اجتهد مسوغ .

فان قيل أفليس لو شرب النبيذ من اعتقد مذهب أبي حنيفة  
في إباحته حدتموه فهلا حددتم هذا مع " اعتقاده إباحته " (٣)  
قيل الفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : الشبهة في النكاح بغير ولي أقوى لتردده بين أصلي حظر  
من زنى وإباحة من نكاح ، وإباحة " الشبهة " (٤) فـي  
النبيذ " لا " (٥) يرجع إلى أصل واحد في الحظر والتحريم  
وهو الخمر .

---

(١) ط " أحدهما " .

(٢) ص " من " .

(٣) ط " اعتقاد أبا حنيفة " .

(٤) ط " من الشبهة " .

(٥) ط " الذي لا " .

والثاني : ان النكاح الذى عقده بغير ولي قد جعل له سبيل الى استباحته بولي فاقصر في الزجر عنه على مجرد النهي وليس كالنبيذ الذى لا سبيل الى استباحته فلم يقتصر في الزجر عنه على مجرد النهي حتى يضم اليه " حد (١) " هو أبلغ في الزجر ليكون أمنع من الاقدام عليه .

### \* فصل \*

" واذا (٢) كانا جاهلين بتحريم النكاح بغير ولي فلاحد (٣) عليها لأن الجهل بالتحريم " أقوى (٤) شبهة وقد قال النبي صلى الله عليه ( وسلم ) (٥) : " ادروا الحدود بالشبهات (٦) " .

- 
- (١) ص " حكم " .  
 (٢) ط " وان " .  
 (٣) ساقط من " ص " .  
 (٤) ط من " أقوى " .  
 (٥) ساقط من " ص " .  
 (٦) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق : ( ١٧١ / ١٩ ) ، وابن عدى في الكامل من جزء له من حديث أهل مصر والجزيرة .  
 ورواه أبو مسلم الكجى ، وابن السمعاني في الذيل عن عـــــ ابن عبدالعزيز مرسل .  
 ورواه مسدد في مسنده عن ابن مسعود موقوفا ، ورمز لــــ السيوطى بالحسن .  
 وقال ابن حجر في المختصر وهو موقوف حسن الاسناد ، وصوب الألباني وقفه .  
 انظر : الجامع الصغير : ( ٢٢٧ / ١ ) ، المقاصد الحسنة صفحة ( ٧٤ )  
 ضعيف الجامع : ( ١١٧ / ١ ) .

ولأن من جهل تحريم الزنى " لحدوث<sup>(١)</sup> اسلامه لم يحد فكان هذا  
بادراء الحد " أولى<sup>(٢)</sup> ألا ترى لقول عثمان رضى الله عنه<sup>(٣)</sup> فى

== ورواه الدارقطنى : ( ٣ / ٨٤ ) ، والترمذى : ( ٤ / ٣٣ ) والحاكم  
فى المستدرک : ( ٤ / ٣٨٤ ) ، والبيهقى : ( ٨ / ٢٣٨ ) كلهم  
عن عائشة مرفوعا ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم  
فان كان له مخرج لخلو سبيله فان الامام ان يخطئ فى  
العفو خير له من أن يخطئ فى العقوبة " ، قال الحاكم :  
صحيح الاسناد ، وتعقبه الذهبى لأن مداره على يزيد بن  
زياد الدمشقى قال فى التقریب : صفحة ( ٣٨٢ ) مستروك ،  
وأخرج ابن ماجه : ( ٢ / ٨٥٠ ) عن أبى هريرة مرفوعا :  
" ادفعوا الحدود ما وجدتم لها مدفعا " ، قال  
البوصيرى فى الزوائد : ( ٣ / ١٠٣ ) هذا اسناد ضعيف  
ابراهيم بن الفضل المخزومي ضعفه أحمد وابن معين ،  
والبخارى والنسائى والأزدى والدارقطنى وله شاهد من  
حديث عائشة رواه الترمذى فى الجامع مرفوعا وموقوفا  
بلفظ : " ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم " قال  
وكونه موقوفا أصح " أهـ .

وانظر: تلخيص الحبير: ( ٤ / ٥٦ ) .

( ١ ) ط " بحدوث " .

( ٢ ) ط " لولى " .

( ٣ ) تقدمت ترجمته صفحة ( ١٢٩ ) .

أمة أقرت بالزنى " اقرار جاهل بتحريمه أراها تشهد (به) <sup>(١)</sup> كأنهـا  
لم تعلم وإنما الحد على من علم <sup>(٢)</sup> ثم تتعلق على هذه الإصابة من  
الاحكام مايتعلق على " النكاح <sup>(٣)</sup> الصحيح الا في المقام عليه فيوجب  
العدة ويلحق النسب ويثبت به تحريم المصاهرة (و) <sup>(٤)</sup> لكن في ثبوت  
المحريمه بها وجهان : <sup>(٥)</sup>

أحدهما : تثبت بها المحرم كما تثبت بها تحريم المصاهرة فلا تجب  
عن أبيه وابنه ولا تحتجب عنه أمها وبنتها .

- (١) ساقط من " ط " .
- (٢) هذا الأثر رواه الشافعي كما في ترتيب المسند : ( ٢ / ٢٨ )  
من حديث طويل .
- ورواه البيهقي في السنن : ( ٨ / ٢٣٨ ) عن الشافعي من طريق  
مسلم بن خالد الزنجي عن ابن جريج .
- وفيه علتان أولاهما مسلم بن خالد قال في التقريب صفحة ( ٣٣٥ )  
صدوق كثير الاوهام ، وابن جريج لا يحتل تدليسه وقد عنعنه  
قال في تهذيب التهذيب : ( ٦ / ٤٠٥ ) قال الدارقطني تجنب  
تدليس ابن جريج فانه قبيح التدليس لا يدلس الا فيما سمعه  
من مجروح " أهـ
- وقد ضعفه الألباني في الرواء : ( ٧ / ٣٤٢ ) .
- (٣) ص " مكرر " .
- (٤) ساقط من " ط " .
- (٥) قال النووي في روضة الطالبين : ( ٧ / ١١٣ ) ، ويقال قولان  
أصحهما عند الامام وجوب المحريمه لأن الشبهة تثبت النسب  
والعدة فكذا المحرمية ، وأصحها عند الجمهور المنع وحكوه  
عن نصه في الاملاء " أهـ .



والوجه الثاني : أنه لا تثبت به المحرم وان ثبتت به تحريم المصاهرة  
 " لأننا <sup>(١)</sup> أثبتنا تحريم المصاهرة تغليظا فاقتضى أن ينفي  
 عنه ثبوت المحرم تغليظا .

### \* فصل \*

وان كانا معتقدين لتحريمه بريان فيه مذهب الشافعي من إبطال  
 النكاح بغير ولي " فمحذور عليها الاصابة <sup>(٢)</sup> فان اجتمعنا عليه  
 ووطئها فذهب الشافعي وجمهور الفقهاء أنه لا حد عليها ، وقال  
 أبو بكر الصيرفي <sup>(٣)</sup> من أصحاب الشافعي وهو مذهب الزهري ، وأبو ثور <sup>(٤)</sup>  
 ان ( الحد ) <sup>(٥)</sup> عليها واجب لرواية ابن عباس أن النبي صلى الله عليه  
 ( وسلم ) <sup>(٦)</sup> قال : " البغي من نكحت بغير ولي <sup>(٧)</sup> وللأثر المروى عن عمر

- 
- ( ١ ) ط " لأننا " .  
 ( ٢ ) ط " لمحذور عليها بالاصابة " .  
 ( ٣ ) هو محمد بن عبد الله أبو بكر الصيرفي الامام الجليل الأصولي  
 أحد أصحاب الوجوه المفسرة عن فضله كان يقال أنه أظم  
 خلق الله تعالى بعد الشافعي ، مات سنة ثلاثين وثلاثمائة  
 انظر: طبقات السبكي : ( ٢ / ١٦٩ - ١٧٠ ) ، الفتح المبين  
 للمراغي : ( ١ / ١٨٠ ) .  
 ( ٤ ) تقدمت ترجمتها صفحة ( ٢٢٥ - ٢١٧ ) .  
 ( ٥ ) ما بين المعقوفتين زيادة اقتضاها المقام .  
 ( ٦ ) ساقط من " ص " .  
 ( ٧ ) تقدم تخريجه صفحة ( ٢٣٢ ) .

( رضى الله عنه <sup>(١)</sup> ) في المرأة والرجل ( الذين <sup>(٢)</sup> ) جمعتهما رفقة فولست  
 أمرها رجلا منهم فزوجها ( به <sup>(٣)</sup> ) فجلد الناكح والمنكح <sup>(٤)</sup> .  
 والدليل على سقوط الحد قوله صلى الله عليه ( وسلم <sup>(٥)</sup> ) في الخبر  
 الماضي : " أيها امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل <sup>(٦)</sup> فابطل  
 النكاح وأوجب المهر ودرأ الحد لأن النبي صلى الله عليه ( وسلم <sup>(٧)</sup> )  
 قال : " ادروا الحدود بالشبهات <sup>(٨)</sup> وأقوى الشبهات عقد اختلف الفقهاء  
 في إباحته فكان بإدراء الحد أولى فاما قوله «البغي من نكحت  
 بغير <sup>(٩)</sup> ولي <sup>(١٠)</sup> » فهي لا تكون بغيا بالنكاح إجماعا ، وانما يقول  
 من يوجب الحد انها تكون بالوطء بغيا فلم يكن في " التعليق <sup>(١١)</sup>  
 به دليل ، ثم يحمل على أنه يتعلق طيها بعض " أحكام <sup>(١٢)</sup> البغي

- 
- |        |                                 |
|--------|---------------------------------|
| ( ١ )  | ساقط من " ص " .                 |
| ( ٢ )  | ساقط من " ص " .                 |
| ( ٣ )  | ساقط من " ط " .                 |
| ( ٤ )  | تقدم تخريجه صفحة ( ٢٥٣ ) .      |
| ( ٥ )  | ساقط من " ص " .                 |
| ( ٦ )  | صحيح تقدم تخريجه صفحة ( ٢٢٥ ) . |
| ( ٧ )  | ساقط من " ص " .                 |
| ( ٨ )  | تقدم تخريجه صفحة ( ٢٥٦ ) .      |
| ( ٩ )  | ط " بغير إذن " .                |
| ( ١٠ ) | تقدم تخريجه صفحة ( ٢٣٢ ) .      |
| ( ١١ ) | ط " التعليق " .                 |
| ( ١٢ ) | ص " الأحكام " .                 |

"وهو" (١) تحريم الوطء ولا يمتنع أن يسمى بعض أحكام البغى بغيا كما قال صلى الله عليه ( وسلم ) (٢) : " من ترك الصلاة فقد كفر " (٣) فسماه ببعض أحكام الكفر كافرا .

وأما الأثر عن عمر فالجلد فيه عبارة عن التعزير ألا تراه جلد الناكح والمنكح ، والحد لا يجب على المنكح فدل على أنه غرهما .

### \* فصل \* ~~~~~

وإذا تناكح الزوجان بغير ولي ثم طلقها ثلاثا ففي " وقوع " (٤) طلاقه حكما وتحريمها عليه حتى تنكح زوجا غيره ( وجهان لأصحابنا :

- (١) ط " وهي " .
- (٢) ساقط من " ص " .
- (٣) أخرجه النسائي : ( ١ / ٢٣٢ ) ، وابن حبان في صحيحه كما في الموارد صفحة : ( ٨٧ ) عن بريدة رضي الله عنه مرفوعا : " بكروا بالصلاة في يوم الغيم فإنه من ترك الصلاة فقد كفر " .
- وفي رواية للنسائي وابن حبان والترمذي : ( ٥ / ١٤ ) وابن ماجه : ( ١ / ٣٤٢ ) ، والحاكم : ( ١ / ٧ ) : " العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر " قال الترمذي : حسن صحيح غريب ، وقال الحاكم : صحيح لا نعرف له علة وأقره الذهبي .
- وفي صحيح مسلم : ( ٢ / ٧٠ ) ، عن جابر بن عبد الله مرفوعا : " بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة " أهـ .
- (٤) ص " حكم " .

أحدهما : يجرى عليه حكم الطلاق حتى تنكح زوجا غيره <sup>(١)</sup> ، وهذا قول أبي اسحق المروزي <sup>(٢)</sup> ، وأبي علي بن أبي هريرة <sup>(٣)</sup> ، وأبي سعيد الاصطخري <sup>(٤)</sup> ، وأبي حامد المروزي <sup>(٥)</sup> ، اعتبارا بأفظ الأميين .

- ( ١ ) ساقط من " ص " من قوله : " وجهها لأصحابنا " .
- ( ٢ ) هو ابراهيم بن أحمد أبو اسحق المروزي ويقال المروزي نسبة الى مروزي بفتح الميم وسكون الراء المهلة وفتح الواو وتشديد الراء المهلة المضمومة وبعد الواو ذال معجمة وهي مدينة مبنية على نهر وهي أشهر مدن خراسان بينها وبين مرو الشاهجان أربعون فرسخا والنهر يقال له بالعجمية السروز وهاتان المدينتان هي الروان أضفت احدهما الى الشاهجان وهي العظمى والنسبة اليها مروزي ، والثانية الى النهر المذكور والنسبة اليها مرور وزي ومروزي .
- كان رحمه الله ورعا زاهدا فقيها أصوليا انتهت اليه رئاسة الشافعية ببغداد ، مات سنة أربعين وثلاثمائة .
- انظر : وفيات الأعيان : ( ١ / ٦٩ ) ، الفتح المبين للمراعي : ( ١ / ١٨٨ ) .
- ( ٣ ) هو الحسن بن الحسين بن أبي هريرة البغدادي الشافعي أبو علي المعروف بابن أبي هريرة ، قال الرافعي : ان أبا هريرة زعيم عظيم للفقهاء " .
- انظر : طبقات الشافعية : ( ٢ / ٢٠٦ ) .
- ( ٤ ) تقدمت ترجمته صفحة ( ١٥٠ ) .
- ( ٥ ) هو أحمد بن عامر بن بشر بن حامد أبو حامد السروزي أبو المروزي كما تقدم في ترجمة أبي اسحق كـ \_\_\_\_\_ ان اامسا لا يشق غباره وهو أحد رفعا مذهب الشافعي وعظمائه ، قال أبو حفص عمر بن علي المطوعي فيه صدر من صدور ===

والوجه الثاني : وهو قول أبي حامد الاسفرائيني<sup>(١)</sup> ، ومن عاضده — من المتأخرين وربما كان لهم سلف ان حكم الطلاق لا يجري عليه للحكم بابطاله وانها تحل له قبل زوج لأن الطلاق لا يقع الا في نكاح وقد بطل أن يكون نكاحا ، فاذا تقرر هذا ان الوجهان .

فان قيل بهذا الوجه أنه اذا طلقها ثلاثا لم تحرم ( عليه )<sup>(٢)</sup> أن ينكحها قبل زوج فانه اذا أصابها لم تحل باصابتها لها " للزوج"<sup>(٣)</sup> ان كان ( قد )<sup>(٤)</sup> طلقها قبله ثلاثا .

== الفقيه وحرر من بحور العلم غزير له كتاب اسمه الجامع وشرح مختصر المزني ، مات رحمه الله سنة اثنتين وستين وثلاثمائة .

انظر : وفيات الأعيان : ( ١ / ٦٩ ) ، طبقات ابن سعد : ( ٢ / ٨٢ ) ، طبقات السبكي : ( ٢ / ٢٠٦ ) .

( ١ ) أحمد بن محمد بن أحمد الاسفرائيني أبو حامد حافظ المذهب وحرر من أخبار الأمة ، أحد أئمة وقته . قال الشيخ أبو اسحق انتهت إليه رئاسة الدين والدنيا وكان رحمه الله ورعا زاهدا تقيا ، مات سنة ست وأربعمائة . انظر : طبقات للسبكي : ( ٣ / ٢٤ - ٢٦ ) .

( ٢ ) ساقط من " ط " .

( ٣ ) ص " الزوج " .

( ٤ ) ساقط من " ص " .

وان قيل أنها قد حرمت عليه بطلاقه لها ثلاثاً \* حتى تنكح زوجاً  
غيره \* فهل تحل باصابتها لها \* لزوج<sup>(١)</sup> ان كان قد طلقها  
قبله ثلاثاً أم لا فيه وجهان :

أحدهما : تحل له لأجرائها على طلاقه حكم الطلاق في النكاح الصحيح .  
والوجه الثاني : \* أنها<sup>(٢)</sup> لا تحل له لأننا ألزماه حكم طلاقه تغليظاً  
عليها فكان من التغليظ أن لا تحل لغيره باصابتها .

### \* فصل \*

واذا عدت المرأة ولياً مناسباً وكانت في بلد لا حاكم فيه  
وأرادت نكاح زوج ففيه وجهان :

أحدهما : ليس لها أن تنكح حتى تجد ولياً بحكم \* أو<sup>(٣)</sup> نسب  
كما لو عدت الشهود لم يجز أن تتزوج حتى تجد \* شهوداً<sup>(٤)</sup> .  
والوجه الثاني : أنه يجوز للضرورة أن تتزوج لأن الولي يراد لنفي العار  
عنه بتزوج غير الكف فإذا عدم زال معناه وخالف الشهود  
المقصود بهم الاستيثاق لحفظ الأنساب فعلى هذا إذا جاز  
لها التزويج ففيه وجهان :

(١) ص " الزوج " .

(٢) ص " أنه " .

(٣) ط " و " .

(٤) ص " الشهود " .

أحدهما : انها تتولاها بنفسها لأن فقد الولي قد أسقط حكمه .  
والوجه الثاني : انها تولي أمرها رجلا " يكون " (١) بدلا من وليها حتى  
لا يخلو العقد من عدده (٢) .

ويحتمل تخريج هذين الوجهين من اختلاف قوليه في الخصمين اذا  
حكما رجلا هل يلزمهما حكمه كلزوم حكم الحاكم (٣) . والله أعلم .

(١) ط " ليكون " .

(٢) هو الولي والزوج والشاهدان .

(٣) قال في التحفة : ( ٧ / ٢٦١ ) .

فرع : واذا عدم السلطان لزم أهل الشوكة الذين هم  
أهل الحل والعقد أن ينصبوا قاضيا فتتخذ حينئذ أحكامه  
للضرورة الملجئة لذلك ، وقد صرح الامام بنظيره - ثم قال -  
واستدل الخطابي بقضية خالد بن الوليد وأخذة الراية من  
غير امرة لما أصيب الذين أمرهم صلى الله عليه وسلم  
زيد فجعفر فابن رواحة قال وانا تصدى خالد للإمارة لأنه  
خاف ضياع الأمر فرضي به صلى الله عليه وسلم ووافق الحق  
فصار ذلك أصلا في الضرورات اذا وقعت في قيام أمر الدين أه  
وقال الشرواني على التحفة : ( ٧ / ٢٣٢ ) ، واما مسألة التولية  
وهي تولية المرأة وحدها عدلا في تزويجها فيشترط فيها  
فقد الولي الخاص والعام فيجوز للمرأة اذا كانت في سفر  
أو حضر وبعدت القضاة عن البادية التي هي فيها ولم يكن  
هناك من يصلح للتحكيم أن تولي أمرها عدلا كما نص عليه  
الشافعي رضي الله عنه ، وأجاب في ذلك بقوله اذا ضاق  
الأمر التسع وقوله تعالى : ( وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ )  
سورة الحج الآية ٧٨ ، ولو منعنا كل من لا ولي لها من النكاح مطلقا  
حتى تنتقل الى بلد الحاكم لأدى الى حرج شديد ومشقة " أه .

\* مسألة \*

قال الشافعي ( رضى الله عنه )<sup>(١)</sup> ولا ولاية لوصي لأن عارها لا يلحقه<sup>(٢)</sup> .  
وهذا كما قال اذا أوصى الأب بتزويج بنته لم يكن لوصيه أن يزوجهما  
صغيرة كانت أو كبيرة عين له على الزوج أولم يعين .

( وقال مالك :<sup>(٣)</sup> " يزوجهما الوصي ان كانت كبيرة عين له على الزوج  
أولم يعين )<sup>(٤)</sup> ولا يزوجهما ان كانت صغيرة الا أن يعين له على الزوج<sup>(٥)</sup>  
وقال أبو ثور :<sup>(٦)</sup> يزوجهما الوصي بكل حال .<sup>(٧)</sup>

استدللا على ذلك بأمرين :

أحدهما : أن للأب ولاية على مالها ونكاحها فلما جاز أن يوصى بالولاية  
على مالها جاز أن يوصى بالولاية على نكاحها .

والثاني : أنه لما جاز للأب ان يستنيب في حياته وكيلًا جاز أن يستنيب  
في موته وصيًا كالمال ، وهذا غير صحيح لقوله : " صلى الله عليه  
وسلم<sup>(٨)</sup> " لا نكاح الا بولي<sup>(٩)</sup> وليس الوصي وليًا ،

- 
- |       |   |
|-------|---|
| ( ١ ) | ساقط من " ص " .   |
| ( ٢ ) | انظر: مختصر المزني صفحة ( ١٦٣ ) .                         |
| ( ٣ ) | تقدمت ترجمته صفحة ( ٧٥ ) .                                |
| ( ٤ ) | ساقط من " ص " من قوله : " وقال مالك " .                   |
| ( ٥ ) | انظر: الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي : ( ٢٢٣ / ٢ - ٢٢٤ ) . |
| ( ٦ ) | تقدمت ترجمته صفحة ( ٢١٧ ) .                               |
| ( ٧ ) | انظر: الأشراف لابن المنذر ( ٣٤ / ٤ )                      |
| ( ٨ ) | ص " عليه السلام " .                                       |
| ( ٩ ) | صحيح تقدم تخريجه صفحة ( ٢٢٢ ) .                           |



ولرواية عبدالله بن عمر<sup>(١)</sup> قال زوجني خالي قدامة بن مظعون<sup>(٢)</sup> ، باهنة  
أخيه عثمان بن مظعون<sup>(٣)</sup> ، فمضى المغيرة إلى أمها<sup>(٤)</sup> ، وأرغبها في المال فمالست<sup>(\*)</sup>  
إليه وزهدت في " فأتى<sup>(٥)</sup> قدامة النبي صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(٦)</sup> فقال  
أنا عمها ووصي أبيها ومانقوا من ابن عمر إلا أنه لا مال له فقال

- ( ١ ) تقدمت ترجمته صفحة ( ٢١٣ ) .
- ( ٢ ) هو قدامة بن مظعون بن حبيب بن وهب القرشي الجمحي  
كان أحد السابقين الأولين هاجر الهجرتين وشهد بدرا  
وكان تحته صفية بنت الخطاب اخت عمر رضي الله عنهما ،  
مات سنة ست وثلاثين في خلافة علي .  
انظر: الاستيعاب : ( ٣ / ٢٥٨ - ٢٥٩ ) ، الاصابة :  
( ٣ / ٢٢٨ ) .
- ( ٣ ) هو عثمان بن مظعون القرشي الجمحي أخو قدامة ، يكنى  
أبا السائب .  
قال ابن اسحق أسلم عثمان بن مظعون بعد ثلاثة عشر رجلا  
وهاجر الهجرتين وشهد بدرا ، قيل هو أول رجل مات بالمدينة  
من المهاجرين بعد ما رجع من بدر وأول من دفن بالبقيع منهم ؛  
روى أنه صلى الله عليه وسلم قبل عثمان بن مظعون وهو  
ميت وهو يكي أو قال عيناه تذرفان " . قال الترمذي : حسن  
صحيح .  
انظر: الاستيعاب : ( ٣ / ٨٥ ) ، الاصابة : ( ٢ / ٤٦٤ ) ،  
الترمذي : ( ٣ / ٣١٤ - ٣١٥ ) .
- ( ٤ ) ابن شعبة : تقدمت ترجمته صفحة ( ٢٠٢ ) .
- ( ٥ ) ص " فأتى " .
- ( ٦ ) ساقط من " ص " .
- ( \* ) ص لوجه / ٣٠ .

النبي صلى الله عليه وسلم " انها يتيمة وانها لا تتكح الا باذنها فرد  
نكاحه <sup>(١)</sup> مع كونه وصيا من غير أن يستبرئ حال صغرهما فدل  
" على أن رد النكاح انما كان <sup>(٢)</sup> لأن الوصي لا ولاية له ولأن ولاية  
النكاح قد نقلت بموت الأب الى من يستحقها بنفسه من العصبات فصار  
موصيا فيها غيره أحق به فكان مردود الوصية كما لو وصى بالولاية على

(١) أخرجه الامام أحمد في مسنده : ( ٢ / ١٣٠ ) والدارقطني :  
( ٣ / ٢٣١ ) ، والبيهقي : ( ٧ / ١١٣ ) كلهم عن عبد الله  
ابن عمر بلفظ توفي عثمان بن مظعون وترك ابنة له من خويلدة  
بنت حكيم ابن أمية بن حارثة بن الأوقص وأوصى الى أخيه  
قدامة بن مظعون ، قال عبد الله وهما خالاي قال فخطبت  
الى قدامة بن مظعون ابنة عثمان فزوجنها ودخل المغيرة  
ابن شعبه يعنى الى أمها فارغبها في المال فحطت اليه  
وحطت الجارية الى هوى أمها فأبيا حتى ارتفع أمرها الى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قدامة بن مظعون  
يا رسول الله ابنة أخي أوصى بها الى فزوجتها ابن عتيها  
عبد الله بن عمر فلم أقصر بها في الصلاة ولا في الكفاءة ولكنها  
امراة وانما حطت الى هوى امها فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم هي يتيمة ولا تتكح الا باذنها قال فانتزعت والله مني  
بعد أن ملكتها فزوجوها المغيرة بن شعبه " واللفظ لأحمد ،  
قال أحمد شاكر في تحقيق المسند : ( ٩ / ٧ ) اسناده صحيح  
وقال الهيثمي في مجمع الزوائد : ( ٤ / ٢٨٠ ) رجاله ثقات .  
ورواه الحاكم في المستدرک : ( ٢ / ١٦٧ ) من طريق اخرى مختصرا  
وصححه ووافقه الذهبي .

(٢) ط " على أن النكاح انما يجاز له " .

" مال <sup>(١)</sup> أطفاله ولهم جد الى غيره بطلت وصيته كذلك هذا .  
وتحريره قياسا أنها ولاية قد انتقلت من غير تولية فلم يجر نقلها  
بالوصية كالا لولاية على المال مع وجود الجد وفي هذا انفصال عما ذكره  
من الوصية بالمال ولأن العصة انما " اختصوا <sup>(٢)</sup> بالولاية في نكاحها  
لما يلحقهم من عارها " بنكاحها <sup>(٣)</sup> غير كف فصار حق الولاية بينهم مشتركا  
لدفع العار عنهم وعنهما وهذا المعنى معدوم في الوصي الذي لا يلحقه  
عارها فلم تثبت ولايته لفقد معناها " وليس <sup>(٤)</sup> كالوكيل الذي هو نائب  
عن مستحق لها وهو من ورائه مراعاة لنفي العار عنه وعنهما .

---

( ١ ) ط " أموال " .

( ٢ ) ط " اختص " .

( ٣ ) ط " بنكاح " .

( ٤ ) ط " فليس " .

\* مسألة \*

قال الشافعي ( رضى الله عنه <sup>(١)</sup> ) ( و <sup>(٢)</sup> ) \* في <sup>(٣)</sup> قول  
النبي صلى الله عليه ( وسلم <sup>(٤)</sup> ) \* الأئيم أحق بنفسها من وليها والبكر  
تستأذن في نفسها وأذن لها صماتها <sup>(٥)</sup> دلالة على الفرق بين البكر  
والثيب \* في <sup>(٦)</sup> أمرين :

أحدهما : أن أذن البكر الصمت \* وأذن <sup>(٧)</sup> التي بخلافها الكلام .  
والآخر : أن أمرهما في \* ولاية <sup>(٨)</sup> أنفسهما مختلفة فولاية الثيب أنها أحق  
من الولي والولي هاهنا الأب والله أعلم دون الأولياء <sup>(٩)</sup> .

وهذا كما قال قد ذكرنا أن المراد بالأئيم هاهنا الثيب لما \* قدمناه <sup>(١٠)</sup>  
وإذا كان ( كذلك <sup>(١١)</sup> ) فقد استدل الشافعي \* بهذا <sup>(١٢)</sup> الخبر على الفرق  
بين البكر والثيب في \* حكمين :

- 
- |        |                                   |
|--------|-----------------------------------|
| ( ١ )  | ساقط من * ص * .                   |
| ( ٢ )  | ساقط من * ص * .                   |
| ( ٣ )  | ط * من * .                        |
| ( ٤ )  | ساقط من * ص * .                   |
| ( ٥ )  | صحيح تقدم تخريجه صفحة ( ٢١٨ ) .   |
| ( ٦ )  | ط * من * .                        |
| ( ٧ )  | ط * وان * .                       |
| ( ٨ )  | ص * ولا يتى * .                   |
| ( ٩ )  | انظر: مختصر المزني صفحة ( ١٦٥ ) . |
| ( ١٠ ) | ص * قدمنا * .                     |
| ( ١١ ) | ساقط من * ط * .                   |
| ( ١٢ ) | ص * بهذا * .                      |

أحدهما<sup>(١)</sup> : ( الفرق بينهما في صفة الاذن الثاني<sup>(٢)</sup> ) الفرق بينهما فـي  
 الاجبار على العقد ونحن نقدم الكلام في الاجبار على العقد  
 لأنه أصل لم نعقبه بصفة الاذن في موضعه فنقول :  
 النساء ، ضربان : أبكار ، وشيب ، فيأتى حكمهن ،  
 وأما الأبكار فلهن حالتان حالة مع الأباء ، وحالة مع غيرهم  
 من الأولياء .

فأما حالهن مع الأباء ، فهي ضربان صفار وكبار ، فأما صفار  
 الأبكار فلا أباء اجبارهن على النكاح فيزوج الأب " ابنته<sup>(٣)</sup> " .  
 البكر الصغيرة من غير أن يراعي " فيه<sup>(٤)</sup> " اختيارها ويكون العقد  
 لازما ( لها<sup>(٥)</sup> ) في صفرها وبعد كبرها وكذلك الجد وان علا يقوم  
 في تزويج البكر الصغيرة مقام الأب اذا فقد الأب .

والدليل عليه وان كان وفاقا قوله تعالى : ( وَاللَّائِي يَشْنُرْنَ مِنَ الْمَحِيضِ  
 مَنْ نَسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنَّ<sup>(٦)</sup> ) يعني  
 الصفار .

( ١ ) ص " في كلمتين احداهما " .

( ٢ ) ساقط من " ط " .

( ٣ ) ص " بنته " .

( ٤ ) ط " فيها " .

( ٥ ) ساقط من " ط " .

( ٦ ) سورة الطلاق ، الآية ( ٤ ) .

والصغيرة تجب العدة عليها من طلاق " الزوج " (١) فدل على جواز العقد عليها في الصغر .

وروى عن عائشة (٢) أنها قالت : " تزوجني رسول الله صلى الله عليه ( وسلم ) (٣) وأنا ابنة سبع ودخل بي وأنا ابنة تسع ومات عني وأنا ابنة ثمان عشرة " (٤)

### \* فصل \*

وأما البكر الكبيرة فلاب " أو الجدة (٥) عند فقد الأب أن يزوجهما جبرا كالصغيرة ، وأما يستأنذنها على استطابة النفس من غير أن يكون شرطاً في جواز العقد وبه قال ابن أبي ليلى (٦) وأحمد (٧) وإسحاق (٨)

- 
- |     |  |
|-----|--|
| (١) | ط " زوج " .  |
| (٢) | تقدمت ترجمتهما صفحة ( ٤٨ ) .                           |
| (٣) | ساقط من " ص "  |
| (٤) | صحيح تقدم تخريجه صفحة ( ١٥٨ ) .                        |
| (٥) | ص " أول الجدة " .                                      |
| (٦) | تقدمت ترجمته صفحة ( ٢١٥ ) .                            |
| (٧) | تقدمت ترجمته صفحة ( ١٤٠ ) .                            |
| (٨) | تقدمت ترجمته صفحة ( ٢١٥ ) ، قال ابن قدامة في المغسني : |
- ( ٤٠ / ٧ ) ، وأما البكر البالغة العاقلة فعن أحمد روايتان :
- أحدهما : له إجبارها على النكاح وتزويجها بغير إذنها كالصغيرة وهذا مذهب مالك وابن أبي ليلى والشافعي وإسحاق .
- والثانية : ليس له ذلك واختارها أبو بكر وهو مذهب الأوزاعي والثوري وأبي عبيد وأبي ثور وأصحاب الرأي وابن المنذر .

وقال أبو حنيفة<sup>(١)</sup> ليس للأب اجبار البكر البالغ على العقد ( ولا يزوجهـا )<sup>(٢)</sup>  
 إلا عن إذن وبه قال الأوزاعي<sup>(٣)</sup> ، والثوري<sup>(٤)</sup> ، فجعل الاجبار معتبرا بالصغير  
 دون البكاره \* وجعله<sup>(٥)</sup> الشافعي معتبرا بالبكاره دون الصغير.  
 واستدل من نصر قول أبي حنيفة برواية عطاء<sup>(٦)</sup> ، عن جابر<sup>(٧)</sup> ، أن رجلا  
 زوج ابنته وهي بكر \* فأبت<sup>(٨)</sup> ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما<sup>(٩)</sup> .

- 
- (١) تقدمت ترجمته صفحة ( ٥٥ ) .  
 (٢) ساقط من " ص " .  
 (٣) تقدمت ترجمته صفحة ( ٢١٤ ) .  
 (٤) تقدمت ترجمته صفحة ( ٢١٤ ) .  
 انظر : بدائع الصنائع : ( ٣ / ١٣٥٢ - ١٣٥٣ ) ، المغنى لابن قدامة :  
 ( ٢ / ٤٠ ) .  
 (٥) ص وجعل " الاجبار " .  
 (٦) تقدمت ترجمته صفحة ( ١٩٥ ) .  
 (٧) تقدمت ترجمته صفحة ( ٦٢ ) .  
 (٨) ص " فمات " .  
 (٩) رواه الدارقطني : ( ٣ / ٢٣٣ ) أخبرنا شعيب بن اسحق عن  
 الأوزاعي عن عطاء عن جابر أن رجلا زوج ابنته بكرا ولم يستأذنها  
 فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها \* ، قال الدارقطني :  
 لفظ أبي بكر ، وقال ابن صاعد : \* وهي بكر من غير أمرها فأنت  
 النبي صلى الله عليه وسلم ففرق بينهما \* .  
 ورواه من وجه آخر عن الأوزاعي عن ابراهيم بن مرة عن عطاء  
 ابن أبي رباح أن رجلا زوج ابنة بكرا وهي كارهة على عهد  
 النبي صلى الله عليه وسلم فأنت النبي صلى الله عليه وسلم  
 فرد نكاحها \* قال الدارقطني : الصحيح مرسل وقول شعيب وهم آه  
 وصب البیهقي : ( ٧ / ١١٧ ) ارساله أيضا ، وقد تقدمت أحاديث  
 بهذا المعنى صفحة ( ٢٤٥ ) ٢٣٩ - ٢١٩

وهرواية عائشة أن النبي صلى الله عليه ( وسلم ) قال :  
 " استأثروا النساء في أبضاعهن (١) فكان على عمومهن .  
 ولأنها متصرفة في مالها " فلم (٢) يجز إجبارها على النكاح كالثيب ،  
 ولأن ( كل ) (٣) من زال " الحجر عنه (٤) في ماله زال " عنه (٥) ( الحجر ) (٦) (٧)  
 في نكاحه كالرجل ودليلنا رواية الشافعي ( رضي الله عنه ) (٨) عن مالك عن  
 عبد الله بن الفضل (٩) عن نافع بن جبير (١٠) عن ابن عباس (١١)

- 
- ( ١ ) ساقط من " ص " .  
 ( ٢ ) أخرجه أحمد في مسنده : ( ٢٠٣-٤٥ / ٦ ) ، والنسائي : ( ٨٦-٨٥ / ٦ )  
 وتام الحديث : " قيل فان البكر تستحي وتسكت قال هو اذنها " وفي صحيح البخاري : ( ٣١٩ / ١٢ ) عن عائشة : " قالت : قلت يارسول الله يستأثر النساء في أبضاعهن قال نعم قلت فان البكر تستأثر فتسكت قال سكاتها اذنها " .  
 ( ٣ ) ص " فلا " .  
 ( ٤ ) ساقط من " ط " .  
 ( ٥ ) ص " عنه الحجر " .  
 ( ٦ ) ط " عليه " .  
 ( ٧ ) ساقط من " ط " .  
 ( ٨ ) ساقط من " ص " .  
 ( ٩ ) هو عبد الله بن الفضل بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب ابن هاشم المدني وثقه ابن حبان وابن معين والعجلي وابن حجر . انظر : تاريخ الثقات للعجلي صفحة ( ٢٧٢ ) ، تهذيب التهذيب : ( ٣٥٨-٣٥٧ / ٥ ) ، تقريب صفحة ( ١٨٥ ) .  
 ( ١٠ ) تقدمت ترجمته صفحة ( ٢١٨ ) .  
 ( ١١ ) تقدمت ترجمته صفحة ( ٥٢ ) .



أن النبي صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(١)</sup> قال : " الشيب أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صماتها"<sup>(٢)</sup> .

فلما جعل الشيب أحق بنفسها من وليها دل " على"<sup>(٣)</sup> أن ولي البكر أحق ( بها )<sup>(٤)</sup> من نفسها ويكون قوله البكر تستأذن في نفسها محمولا على الاستحباب دون الوجوب استطابة للنفس لأنه لو كان محمولا على الوجوب لصارت أحق بنفسها من وليها كالشيب .

ومن القياس أن كل من جاز له قبض صداقها " بغير"<sup>(٥)</sup> رضاها جاز له عقد نكاحها بغير رضاها كالأمة " وكالبكر"<sup>(٦)</sup> الصغيرة ولأن ما استحق بالولاية في نكاح الصغيرة " استحق"<sup>(٧)</sup> بالولاية في نكاح الكبيرة قياسا على طلب الكفاءة ولما ذكره الشافعي من أنه لو لم يكن له تزويجها جبرا في الكبير لما كان له ( تفويت بضعها في الصغر كالطفل يقتل أبوه لما لم يكن لوليها )<sup>(٨)</sup> تفويت خياره عليه في القود أو الدية بعد البلوغ لم يكن له تفويت عليه قبل البلوغ وكان القاتل محبوسا حتى يبلغ فيختار أحد الأمرين .

( ١ ) ساقط من " ص " . ١٨ < - ٣٧ <

( ٢ ) صحيح تقدم تخريجه صفحة ( ٢٢٥ ) .

( ٣ ) ص " علم " .

( ٤ ) ساقط من " ط " .

( ٥ ) ص " بعد " .

( ٦ ) ط " والبكر " .

( ٧ ) ط " لم يستحق " .

( ٨ ) من قوله : " تفويت بضعها " ساقط من " ط " .

فان قيل فهذا يبطل بالصبي فان للأب أن يجيزه على النكاح قبل البلوغ وليس له أجباره بعد البلوغ .

قلنا ليس في تزويج الابن تغويت \* لما <sup>(١)</sup> يقدر على استدراكه لأنه يقدر على الطلاق ان شاء ( وله أن يتزوج غيرها من النساء والشيب لا تقدر على <sup>(٢)</sup> خلاص \* نفسها <sup>(٣)</sup> من عقد الأب ان لم يشاء .

واما خبر عائشة <sup>(٤)</sup> فهو محمول على الشيب دون البكر تخصيصا بما ذكرنا .  
واما قياسهم على الشيب فالمعنى \* فيها <sup>(٥)</sup> أنه لما لم يجز للأب قبض صداقها الا بانذنها لم يجز ( له <sup>(٦)</sup> عقد نكاحها الا بانذنها ولما جاز للأب قبض صداق البكر بغير رضاها عند أبي حنيفة <sup>(٧)</sup> وهو أحد قولي الشافعي جاز له أن يعقد نكاحها بغير رضاها لأن التصرف في البديل بالتصرف في البديل واما قياسهم على الرجل فالمعنى فيه أنه لما لم يكن للأب أن يعترض عليه فسي نكاحه لم يكن له أن يجبره عليه وليس كذلك البكر .

- 
- (١) ط \* لما لا \* .  
(٢) ساقط من \* ط \* .  
(٣) ط \* بنفسها \* .  
(٤) يعني قوله صلى الله عليه وسلم : \* استأثروا النساء فسي ابضاعهن \* ، تقدم تخريجه صفحة ( ٢٧٤ ) .  
(٥) ط \* في الشيب \* .  
(٦) ساقط من \* ط \* .  
(٧) سواء كانت صغيرة أو بالغة ويبرأ الزوج بقبضة .  
انظر : بدائع الصنائع : ( ٣ / ١٣٤٩ ) .

## \* فصل \*

" واذا <sup>(١)</sup> ثبت أن للأب اجبار البكر على النكاح صغيرة وكبيرة  
 " فكذلك <sup>(٢)</sup> الجد وان علا .

وقال ابن أبي ليلى وأحمد بن حنبل <sup>(٣)</sup> ليس الاجبار الا للأب دون  
 الجد <sup>(٤)</sup> .

وقال مالك <sup>(٥)</sup> : للجد اجبار الصغيرة كالأب وليس له اجبار الكبيرة  
 بخلاف الأب <sup>(٦)</sup> .

وفرقا بين الأب والجد بأن الجد يملك الولاية بوسيط كالأخوة ،  
 وهذا خطأ ، لقوله تعالى : ( رَمَلَةً أَبَيْكُمْ ، إِبْرَاهِيمَ ) <sup>(٧)</sup> فسماه أبا ( فوجب <sup>(٨)</sup>  
 اجرا " حكم <sup>(٩)</sup> الأب عليه وان خالفه في الاسم ولأنه لما ثبتت ولاية  
 الجد على الأب فأولى أن تثبت على من يلي عليه الأب .  
 ولأنه لما ساوى الجد الأب في الولاية على مالها " سواء <sup>(١٠)</sup>  
 في الولاية على نكاحها وبهذا فرق بينه وبين العصبات .

- 
- |        |  |
|--------|--|
| ( ١ )  | ص " فاذا " .                               |
| ( ٢ )  | ص " وكذلك " .                              |
| ( ٣ )  | تقدمت ترجمتهما صفحة ( ٢١٥ - ١٤٠ ) .        |
| ( ٤ )  | انظر المغنى لابن قدامة ( ٧ / ٤١ - ٤٢ ) .   |
| ( ٥ )  | تقدمت ترجمته صفحة ( ٧٥ ) .                 |
| ( ٦ )  | انظر : المدونة : ( ٢ / ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ ) . |
| ( ٧ )  | سورة الحج : الآية ( ٧٨ ) .                 |
| ( ٨ )  | ساقط من " ص " .                            |
| ( ٩ )  | ص " الحكم " .                              |
| ( ١٠ ) | ط " سواء " .                               |

\* فـصـل \*  
~~~~~

فأما حال البكر<sup>(١)</sup> مع<sup>(٢)</sup> غير الأب والجد من الأولياء كالأخوة والأعمام فلا تخلو<sup>(٣)</sup> حالها معهم من أن تكون صغيرة أو كبيرة فان كانت كبيرة لم يكن لهم اجبارها اجماعا وليس لهم تزويجها الا باذنها والفرق بين الأباء والعصبات أن في الأباء بعضية ليست في العصبات فقويت بها ولايتهم حتى تجاوزت ولاية النكاح الى ولاية المال فصاروا بذلك أعم ولاية من العصبات وان كانت البكر صغيرة فليس لأحد من العصبات تزويجها بحال .

وقال أبو حنيفة لجميع العصبات تزويجها صغيرة كالأب ولها الخيار اذا بلغت بخلافها مع ( الأب )<sup>(٤)</sup> .

وقال أبو يوسف<sup>(٥)</sup> : لهم تزويجها ولا خيار لها كهي مع الأب<sup>(٦)</sup> استدلالا بقوله تعالى : ( وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ ) الى قوله : ( وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ) قال واليتيمة من لأب لها من الصغار والذي كتب لها صداقها فدل على جواز نكاح غير الأب لها .

- ( ١ ) ط " من " .  
 ( ٢ ) ط " تخلوا " .  
 ( ٣ ) ساقط من " ص " .  
 ( ٤ ) تقدمت ترجمته صفحة ( ٢١٧ ) .  
 ( ٥ ) انظر بدائع الصنائع : ( ٣ / ١٥١١ ) .  
 ( ٦ ) سورة النساء الآية ( ١٢٦ ) ، تمامها : ( قُلِ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِيهِمْ ) وَمَا يُنْتَلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَأَسَىٰ النِّسَاءَ الَّتِي لَا تُلَاقِيْنَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ) .

ولأن كل من جاز له تزويجها في الكبر جاز له أن ينفرد بتزويجها  
في الصغر كالأب .

ولأنه لما استوى الآباء والعصبات في انكاح الشيب وجب أن يستتوا  
في انكاح البكر .

ودليلنا حديث قدامة بن مظعون<sup>(١)</sup> أنه زوج ابنة أخيه بعبد الله  
ابن عمر<sup>(٢)</sup> ، ورد رسول الله صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(٣)</sup> ( نكاحه<sup>(٤)</sup> )  
فقال اننى عمها ووصي أبيها فقال رسول الله صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(٥)</sup>  
" انها يتيمة وانها لا تزوج الا باذنها<sup>(٦)</sup> " فلم يجعل له تزويجها الا بعد  
البلوغ .

ومن القياس أن كل من يملك قبض صداقها لم يملك عقد نكاحها  
كالعم مع الشيب طردا وكالسيد مع أمة عكسا<sup>(٧)</sup> .  
ولأنها ولاية تثبت للأب في الصغيرة من غير تولية فوجب أن يختص  
بها من بين العصبات كولاية المال .

( ١ ) تقدمت ترجمته صفحة ( ٢٦٢ ) .

( ٢ ) تقدمت ترجمته صفحة ( ٢١٣ ) .

( ٣ ) ساقط من " ص " .

( ٤ ) ساقط من " ط " .

( ٥ ) ساقط من " ص " .

( ٦ ) صحيح تقدم تخريجه صفحة ( ٢٦٢ ) .

( ٧ ) أى أن العم لا يملك قبض صداقها فكذلك عقد النكاح  
لا يملكه وعكس ذلك السيد مع أمة فيملك قبض الصداق  
فكذلك عقد النكاح .

( \* ) ط لوجه / ٢٥ .

ولأن النكاح اذا لم ينعقد لازما كان فاسدا كالمنكوحة في العدة  
ولأن النكاح لا ينعقد بخيار التحكم والاقتراح قياسا على خيار "الثيب" (١)  
فاما الآية فتحمل على انكاحها قبل اليتم أو على انكاح الجد (لها) (٢)  
لأن اليتم يكون بموت الأب وان كان الجد باقيا .  
واما قياسهم على الأب فالفرق بينهما في الولاية ما قدمناه في الاجبار .  
واما جمعهم بين البكر والثيب فردود بافتراقهما في قبض الصداق  
( والله أعلم ) (٣)

---

( ١ ) ط " الثلاث " .

( ٢ ) ساقط من " ص " .

( ٣ ) ساقط من " ط " .

\* مسألة \*

قال الشافعي ( رضى الله عنه )<sup>(١)</sup> ومثله حديث خنساء بنت خدام  
" زوجها أبوها وهي شيب فكرهت ذلك فرد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انكاحه<sup>(٢)</sup> وفي تركه أن يقول لخنساء، إلا أن تشائى أن تجيزى ما فعل  
أبوك دلالة على أنها لو أجازته ما جاز<sup>(٣)</sup> .

وهذا كما قال النكاح الموقوف لا يصح ولا " يقع<sup>(٤)</sup> ، إلا على  
" إحدى حالتين<sup>(٥)</sup> من صحة أو فساد " سواء<sup>(٦)</sup> كان موقوفا على  
إجازة " الزوجة<sup>(٧)</sup> أو الزوج أو " الولي<sup>(٨)</sup> وكذلك البيع لا يصح  
أن يعقد موقوفا على إجازة البائع أو المشتري .

وقال أبو حنيفة: يصح النكاح الموقوف على إجازة الزوج أو الزوجة  
أو الولي ، ويصح البيع الموقوف على إجازة البائع دون المشتري<sup>(٩)</sup> .

- 
- (١) ساقط من " ص " .  
(٢) أخرجه البخارى في صحيحه : ( ١٩٥ / ٩ ) ، وأحمد :  
( ٣٢٨ / ٦ ) ، والنسائى : ( ٨٦ / ٦ )  
(٣) انظر: مختصر المزني صفحة ( ١٦٤ ) .  
(٤) ط " يعقد " .  
(٥) ط " احد حالين " .  
(٦) ط " سواء " .  
(٧) ط " الزوجة " .  
(٨) ط " الوالي " .  
(٩) انظر: بدائع الصنائع : ( ٣ / ١٣٣٥ - ١٣٣٦ ) ، تحفة الفقهاء :  
( ١ / ٣٤ - ٣٥ ) .

واستدل بما روى أن امرأة جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> فقالت يا رسول الله ان أبي ونعم الأب هو زوجني مع<sup>بابين</sup> أخ له أراد أن يرفع بي خسيسته فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت قد اخـسـرت ما فعل أبي وانما اردت ليعلم النساء أن ليس الى الأباء من الأمر شيء<sup>(٢)</sup>.

فلما خيرها والخيار لا يثبت في اللازم ولا في الفاسد دل على أنه كان موقوفا على خيارها واجازتها قال ولأنه لما جاز أن تكون الوصيفة بما زاد على الثلث موقوفة على اجازة الوارث ، واللقطة اذا تصدق بها الواحد موقوفة على اجازة المالك لكون المجيز لهما موجودا جاز أن يكون النكاح موقوفا على اجازة من يكون في حال الوقف موجودا .

وتحريره قياسا أن ( كل )<sup>(٣)</sup> ما كان مجيزه موجودا جاز أن يكون  
على اجازته موقوفا كاللقطه والوصية قال ولأنه لما جاز أن يكون موقوفا على  
الفسخ جاز أن يكون موقوفا على الاجازة .

وتحريره قياسا أنه أحد نوعي الاختيار فجاز أن يكون العقد موقوفا  
عليه كالفسخ قال ولأن حال العقد بعد كماله أقوى من حاله قبل كماله ،  
فلما جاز أن يكون قبل كماله موقوفا بعد البدل على إجازة القبول  
فأولى أن يكون بعد كماله موقوفا على الإجازة .

(۱) ساقط من "ص" .

(٢) تقدم تخريجه صفحة ( ٢١٩ ) وليس فيه " فخيرها " بل فيـهـ

"فرد نكاحها" ، وقد ذكر المؤلف ذلك صفحة (٤٨٥) وأشار الى أن المشهور من الرواية فرد نكاحها ولم يغيرها .

(۲) ساقط من "ص" .



وتحريره أنه أحد حالي العقد فجاز أن يكون موقوفاً على الاجازة كالحال الأولى .

ودلينا حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(١)</sup> قال :  
" أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل "<sup>(٢)</sup> الخبر .

فلو صح بالاجازة لوقفه على اجازة الولي ولما حكم بإبطاله وحديث  
خنساء بنت خدام أن أباهما زوجها وهي شيب فكرهت فرد رسول الله  
صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(٣)</sup> نكاحها<sup>(٤)</sup> ولم يقل إلا أن تجيزى ما فعل  
أبوك مع حشه على طاعة الأباء فدل على أنها لو أجازت لم يجز<sup>(٥)</sup>  
لأن عقد المنكوحة إذا لم تصر المرأة به فراشا كان فاسدا كالمنكوحة  
في ردة أو عدة ( وقد )<sup>(٦)</sup> .

قال أبو حنيفة ( أنها )<sup>(٧)</sup> لوجاءت في النكاح بولد لستة أشهر  
لم يلحق به<sup>(٨)</sup> .

ولأن ما انتفت عنه أحكام النكاح من الطلاق والطهارة والتوارث لم  
يكن " نكاحا "<sup>(٩)</sup> كالمتعة .

- 
- |       |                                                                                                                                                           |
|-------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ( ١ ) | ساقط من " ص " .                                                                                                                                           |
| ( ٢ ) | صحيح تقدم صفحة ( ٢٢٥ ) .                                                                                                                                  |
| ( ٣ ) | ساقط من " ص " .                                                                                                                                           |
| ( ٤ ) | تقدم تخريجه صفحة ( ٢٨١ ) .                                                                                                                                |
| ( ٥ ) | ساقط من " ط " .                                                                                                                                           |
| ( ٦ ) | ساقط من " ص " .                                                                                                                                           |
| ( ٧ ) | ساقط من " ص " .                                                                                                                                           |
| ( ٨ ) | ما ذكره المؤلف مخالف لما في المبسوط : ( ٤٥ / ٦ ) ، والهداية :<br>( ٣٣ / ٢ ) حيث فيهما أنها لوجاءت بولد لستة أشهر ممن<br>وقت النكاح يثبت نسبه من الزوج " . |
| ( ٩ ) | ط " نكاحها " .                                                                                                                                            |

وقد قال أبو حنيفة : " انه لا يلحقها في زمان الوقف طلاق ولا طهرار ولا توارث <sup>(١)</sup> ، ولأن ما افتقر اليه عقد النكاح كان تأخيرها عن العقد مبطلا للنكاح كالشهادة .

ولأن اشتراط لزوم النكاح الى مدة أقوى من اشتراط لزومه بعد مدة لأن من " المعقود <sup>(٢)</sup> ما ينعقد الى مدة كالأجارة وليس منها ما ينعقد بعد مدة فلما بطل باشتراط لزومه الى مدة كقوله تزوجهـا شهرا " كان <sup>(٣)</sup> أولى أن يبطل باشتراط لزومه بعد مدة كقولـه تزوجهـا على اجازتها لأنه اذا بطل بماله في الصحة نظير فأولى أن يبطل بماله في الصحة نظير .

ولأن النكاح اذا اعتبر لزومه بشرط " متيقن <sup>(٤)</sup> بعد العقد كان أقوى وأؤكد من اعتبار لزومه بشرط يجوز بعد العقد وقد ثبت أنه لو قال قد " تزوجتك <sup>(٥)</sup> الآن اذا أهل شهر رمضان كان العقد فاسدا فأولى اذا تزوجهـا على مدة اجازتها أن يكون ( العقد <sup>(٦)</sup> ) فاسدا " لأنه <sup>(٧)</sup> اذا بطل في أقوى الحاليـن كان بطلانه في أضعفها أولى .

---

(١) انظر: البسوط للسرخسي (١٣ / ٥)

(٢) ص " المعقود " .

(٣) ص " فان " .

(٤) ط " متحقق " .

(٥) ط " تزوجت " .

(٦) ساقط من " ص " .

(٧) ص " الا أنه " .

فأما الخير الذي استدلوا به فضعيف والمشهور من الرواية فـرد  
نكاحها ولم يخيرها <sup>(١)</sup>.

ولو سلمنا انه خيرها لكان محمولا على " وقت <sup>(٢)</sup> الفسخ لا " وقت <sup>(٣)</sup>  
الامضاء ، لأن أباه قد كان زوجها بغير كف.

وأما استدلالهم بوقف الوصية والتصدق باللقطة <sup>(٤)</sup>.

قالوصية يجوز وقفها لجوازها بالمجهول والمعدوم وليس كالنكاح والبيع  
الباطلين على المجهول والمعدوم " وأما <sup>(٥)</sup> التصدق باللقطة فلا يجوز  
وقفه بل ان لم يتملك اللقطة كانت في يده أمانة لا يجوز أن يتصدق  
بها وأن تملكها فتصدق بها كانت على نفسه وإذا لم يسلم الأصل  
بطل القياس .

وأما استدلالهم بجواز وقف النكاح على الفسخ فكذلك على الاجازة  
فباطل لأن الموقوف على الفسخ قد تعلقت عليه أحكام النكاح فصح  
( ٦ ) الموقوف على الاجازة قد انتفت عنه أحكام النكاح فبطل .  
وأما استدلالهم بوقفه بعد البذل وقبل القبول فغير صحيح لأننا  
نمنع من وقف العقد وهو قبل تمامه بالبذل والقبول ليس بعقد فلم يجز  
أن يستدل بوقف ما ليس بعقد يلزم على وقف عقد يلزم . والله أعلم .

( ١ ) انظر صفحة ( ٢١٩ ) .

( ٢ ) ط " وقف " .

( ٣ ) ط " وقف " .

( ٤ ) انظر صفحة ( ٢٥٢ ) .

( ٥ ) ط " فأما " .

( ٦ ) ساقط من " ط " .

\* مسألة \*

قال الشافعي ( رضى الله عنه <sup>(١)</sup> ) " وله استثمار البكر <sup>(٢)</sup> على  
استطابة النفس. الفصل <sup>(٣)</sup> .

فأما الشيب فاستئذانها واجب لأنها أحق بنفسها من وليها  
وانذنها يكون بالقبول الصريح .

وأما البكر فيلزم غير الأب والجد أن يستأذنها ( لأنه لا يجوز لغير  
الأب والجد إجبارها ولا يلزم الأب والجد أن يستأذنها <sup>(٤)</sup> سواء  
كانت صغيرة أو كبيرة لأنه يجوز له إجبارها .

وقال أبو حنيفة وداود <sup>(٥)</sup> : يلزم استئذانها <sup>(٦)</sup> .

استدللا بقوله صلى الله عليه ( وسلم ) <sup>(٧)</sup> " والبكر تستأذن فـي  
نفسها وانذنها صامتة " <sup>(٨)</sup> .

- (١) ساقط من " ص " .
- (٢) ط " والاستثمار للبكر " .
- (٣) انظر : مختصر المزني صفحة ( ١٦٤ ) .
- (٤) ساقط من " ص " من قوله : " لأنه لا يجوز لغير  
الأب " .. الخ .
- (٥) تقدمت ترجمتهما صفحة : ( ٥٥ - ١٨٣ ) .
- (٦) انظر : بدائع الصنائع : ( ٣ / ١٣٥٢ ) ، المحلى لابن حزم :  
( ١١ / ٣٦ ) .
- (٧) ساقط من " ص " .
- (٨) صحيح تقدم تخريجه صفحة ( ٢١٨ ) .

والدليل على أن استئذان الأب لها لا يجب وإنما يستحب ما قدمناه  
من جواز إجبارها على النكاح صغيرة وكبيرة .  
ومارواه صالح بن كيسان<sup>(١)</sup> " عن نافع بن جبير<sup>(٢)</sup> عن ابن عباس  
أن النبي صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(٣)</sup> قال : " ليس للولي مع الشيب  
أمر واليتيمة " تستأمر<sup>(٤)</sup> وصاتها أقرارها<sup>(٥)</sup> .

فلما خص اليتيمة بالاستئثار وهي التي لأب لها دل على أن ذات الأب  
لا يلزم استئثارها " فأما<sup>(٦)</sup> قوله : " تستأمر في نفسها " فيحمل مع  
غير الأب على الإيجاب ، ومع الأب على الاستحباب كما أمر الله تعالى  
نبيه صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(٧)</sup> بمشاورة أمته فقال ( تعالى )<sup>(٨)</sup> :

(١) هو صالح بن كيسان المدني أبو محمد ويقال أبو الحارث  
مؤدب ولد عمر بن عبدالعزيز كان ثقة ثبتا حافظا  
أماما جامعاً بين الحديث والفقه من ذوى الهيئة والسرورة  
مات بعد الأربعين ومائة ، وقيل : غير ذلك .  
انظر : تذكرة الحفاظ : ( ١ / ١٤٨ ) ، تهذيب التهذيب :  
( ٤ / ٣٩٩ - ٤٠٠ ) ، تقريب صفحة ( ١٥٠ ) .

- (٢) ط " نافع عن ابن جبير " .  
(٣) ساقط من " ص " .  
(٤) ص " لا تستأمر " .  
(٥) صحيح : تقدم تخريجه صفحة ( ٢١٨ ) .  
(٦) ط " وأما " .  
(٧) ساقط من " ص " .  
(٨) ساقط من " ص " .  
(\*) ص لوجه / ٣٥ .

” وَشَاوَرَهُمْ فِي الْأُمُورِ (١) لَا عَلَى أَنْ لَا أَحَدَ رَدَّ مَا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ (وَسَلَّمَ) (٢) .

قال الشافعي : ” ولكن على استطابة أنفسهم (٣) ” وليقتدوا (٤) بسنته فيهم .

واختلف فيما أمر بمشاورتهم فيه .

فقال قوم في ” الحرب ” (٥) ” ومكابدة ” (٦) العدو خاصة .

وقال آخرون في أمور الدنيا دون الدين ،

وقال آخرون في أمور الدين تنبيهها لهم ” على ” (٧) الأحكام وطريق ” (٨) الاجتهاد .

وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم ” أمر نعيما أن يؤمر أم ابنته (٩) وقال : ” وآمروا النساء في بناتهن ” (١٠) وإنما ذلك على استطابة أنفسهن لا على الوجوب .

(١) سورة آل عمران : الآية (١٥٩) .

(٢) ساقط من ” ص ” .

(٣) انظر: السنن الكبرى : (٧ / ١١٥-١١٦) .

(٤) ط ” ليقتدا ” .

(٥) ط ” في الحروب ” .

(٦) ط ” مكانة ” .

(٧) ط ” أهل ” .

(٨) ط ” وطرق ” .

(٩) أخرجه الشافعي كما في مسنده صفحة (٢٧٥) عن مسلم بن خالد

عن ابن جريج أن النبي . . الخ وفي سنده ابن جريج يرسل ويدلس كما في التقريب صفحة (٢١٩) وقد أرسله .

(١٠) أخرجه الامام أحمد في مسنده : (٢ / ٣٤) عن اسماعيل بن أسية

أخبرني الثقة أو من لا اتهم عن ابن عمر رضي الله عنه ===

## \* فصل \*

" فاذا (١) ثبت أن استثمار الأب " لابنته (٢) البكر استحبابا  
فانها يكون بالصمت دون النطق بخلاف الشيب لقوله صلى الله عليه  
( وسلم ) (٣) وصاتها اقرارها (٤).  
وروى ثابت البناني (٥) عن أنس (٦) أن النبي صلى الله عليه ( وسلم ) (٧)

== أنه خطب الى نسيب له ابنته قال فكان هوى أم المرأة في  
ابن عمر وكان هوى أبيها في يتيم له قال فزوجها الأب  
يتيمة فجاءت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له  
فقال : " آمروا النساء في بناتهن "

وأخرجه أبو داود : ( ٥٧٥ / ٢ ) ، والبيهقي : ( ١١٥ / ٧ )  
قال المنذرى في المختصر : ( ٣٩ / ٣ ) فيه رجل مجهول  
ضعفه أحمد شاكر لذلك كما في تحقيق المسند : ( ٥٦ / ٧ ) .

( ١ ) ط " واذا " .

( ٢ ) ط " لابنته " .

( ٣ ) ساقط من " ص " .

( ٤ ) جزء من حديث صحيح تقدم تخريجه صفحة ( ٢١٨ ) .

( ٥ ) هو ثابت بن أسلم أبو محمد البناني البصري الامام الحجة

روى غالب القطان عن بكر بن عبد الله قال من أراد أن ينظر

الى أعبد أهل زمانه فلينظر الى ثابت البناني ، وكان رحمه الله

يقرا القرآن في كل يوم وليلة ويصوم الدهر .

والبناني : بضم اليم ونونين مخففين ، مات سنة بضع عشرين ومائة ، انظر :

تاريخ الثقات للعجلي صفحة ( ٨٩ ) ، تذكرة الحفاظ : ( ١٢٥ / ١ ) تهذيب

التهذيب : ( ٣ / ٢ ) ، تقريب صفحة ( ٥٠ ) .

( ٦ ) تقدمت ترجمته صفحة ( ٩٦ ) .

( ٧ ) ساقط من " ص " .

" كان إذا خطب إليه إحدى بناته دنا من الخدور وقال إن فلانا  
خطب فلانة ، فإن هي رضيت به سكنت " فكان (١) سكوتها رضاها  
وان هي أنكرت طعنت في الحذر " فكان (٢) ذلك منها انكسارا  
فلا يزوجهـا " (٣)

- 
- (١) ط " وكان " .
- (٢) ط " وكان " .
- (٣) حديث أنس رواه الطبراني في الأوسط وفيه عبد العزيز  
ابن الحصين وهو ضعيف كما في مجمع الزوائد : ( ٢٧٨ / ٤ )  
ورواه البزار عن أبي هريرة أنه كان إذا أراد أن يزوج  
بنتا من بناته جلس عند خدرها ثم يقول : ان فلانا  
يخطب فلانة فان سكنت فذلك اذنها أو قال سكوتها  
اذنها " قال في مجمع الزوائد : ( ٢٧٨ / ٤ ) ورجاله  
ثقات .
- قال الهيثمي وروا الطبراني أيضا من طريق ابن عباس  
نحوه مختصرا وفيه يحيى بن عبد الحميد الحماني وقد  
وثق وفيه ضعف ، وروا نحوه من طريق عمر رضي الله عنه  
وفيه يزيد بن عبد الملك وهو متروك وقد وثقه ابن معين " أهـ  
انظر : مجمع الزوائد : ( ٢٧٨ / ٤ ) .
- ورواه عبد الرزاق في المصنف : ( ١٤١ / ٦ ) عن عكرمة مرسلا  
وابن أبي شيبه : ( ١٣٦ / ٤ ) عن عطاء مرسلا .
- قلت : جميع طرق الحديث لا تخلو من مقال عدا ما رواه البزار  
عن أبي هريرة مرفوعا فرجاله ثقات كما تقدم .
- وانظر : كشف الأستار للهيثمى : ( ١٦٠ / ٢ ) .



ولأن البكر أكثر حذرا وتحذرا<sup>(١)</sup> من الشيب فهي تستحي مالا تستحي منه الشيب من التصريح بالرغبة في الأزواج ، فجعل سكوتها اذنا ورضا ، ولم يجعل اذن الشيب الا نطقا فاما من عدا الآباء من الأولياء مع البكر فعليهم استئثارها لأنه لا يجوز لهم اجبارها واذنها معهم الصمت كاذنها مع الأب<sup>(٢)</sup> .

وقال بعض أصحابنا " اذنها<sup>(٣)</sup> " بالنطق<sup>(٤)</sup> الصريح كالشيب بخلافها مع الأب ، لأنها لما كانت معهم في وجوب الاستئثار كالشيب وجب أن يكون اذنها نطقا صريحا كالشيب .

وهذا خطأ لما قدمناه من عموم الأخبار " ولما قد ذكرناه<sup>(٥)</sup> من كثرة الاستحياء ولعل حيائها مع غير الأب ( أكثر )<sup>(٦)</sup> لقلّة مخالطته أكثر فكان اذنها معهم بأن يكون صمتا أولى وهكذا السلطان مع البكر

(١) أي تحرزا وتخوفا . كما في المصباح صفحة (١٢٧) .

(٢) وهو أصح الوجهين .

وحكي وجه أنه لا حاجة للاستئذان أصلا بل اذا عقد بين يديها ولم تتكر كان رض ، والصحيح الاشتراط .

انظر: المذهب : ( ٢ / ٣٢ ) ، روضة الطالبين : ( ٧ / ٥٥ ) .

(٣) ص " انها " .

(٤) ط " النطق " .

(٥) ط " وما ذكرناه " .

(٦) ساقط من " ط " .

( ١ ) كالعصبات ( ١ ) اذا " فقدوا ( ٢ ) لا يزوجهما الا بعد بلوغها باذنها ،  
 واذنها معه الصمت وسواء كانت البكر من ( ٣ ) قد ( ٤ ) تزوجت مرة  
 وطلقت قبل الدخول أولم تتزوج قط إذا كانت البكارة باقية " فان حكمها ( ٤ )  
 ما ذكرناه مع الأب .

- 
- ( ١ ) ساقط من " ط " .  
 ( ٢ ) ط " فقدوا " .  
 ( ٣ ) ساقط من " ص " .  
 ( ٤ ) في النسختين " في ان حكمها " والمثبت هو الصواب .

\* مسألة \*

قال الشافعي رضي الله عنه وروى الحسن ، عن النبي صلى الله عليه  
( وسلم )<sup>(١)</sup> أنه قال : " لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل<sup>(٢)</sup> ".  
قال المزني<sup>(٣)</sup> ، ورواه الشافعي عن عمران بن حصين عن النبي  
صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(٤)</sup> .  
وهذا صحيح الشهادة في النكاح شرط في " صحته<sup>(٥)</sup> " ( وبه قال  
من الصحابة عمر وعبد الله بن عباس<sup>(٦)</sup> ، ومن التابعين سعيد بن المسيب ،  
والحسن البصري والنخعي<sup>(٧)</sup> ، ومن الفقهاء أبو حنيفة والثوري<sup>(٨)</sup> ، وأحمد  
ابن حنبل<sup>(٩)</sup> ) .

- 
- ( ١ ) ساقط من " ص " .  
( ٢ ) تقدم تخريجه صفحة ( ٢٢٣ ) .  
( ٣ ) في المختصر صفحة ( ١٦٤ ) قال البيهقي في السنن : ( ١٢٥ / ٧ )  
انما رواه هكذا عبد الله بن محرر عن قتادة عن الحسن عن  
عمران بن حصين رضي الله عنه قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم : " لا يجوز نكاح الا بولي وشاهدي عدل " .  
وعبد الله بن محرر متروك لا يحتج به " أهـ  
وانظر : مجمع الزوائد : ( ٢٨٧ / ٤ ) ، تلخيص الحبير :  
( ١٥٦ / ٣ ) .  
( ٤ ) ساقط من " ص " .  
( ٥ ) ص " واجبة " .  
( ٦ ) تقدمت ترجمتهما صفحة ( ١٢٠ - ٥٢ ) .  
( ٧ ) تقدمت ترجمتهما صفحة ( ٣٦ - ٢١٤ )<sup>٩٥</sup> .  
( ٨ ) تقدمت ترجمتهما صفحة ( ٥٥ - ٢١٤ ) .  
( ٩ ) ساقط من " ص " من قوله : " وبه قال من الصحابة " .

وقال داود<sup>(١)</sup> : ( الشهادة في النكاح<sup>(٢)</sup> ) غير واجبة \* وبه قال  
من الصحابة علي بن أبي طالب وعبد الله بن الزبير<sup>(٣)</sup> ، ومن الفقهاء  
مالك ، وأبو ثور<sup>(٤)</sup> ، غير أن مالكا جعل الاشارة به وترك التواصي بكتسه  
شرطا في صحته<sup>(٥)</sup> .

واستدلوا بقوله تعالى : ( فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ )<sup>(٦)</sup> فكان  
على عمومه \* وما<sup>(٧)</sup> رواه عباد بن سنان<sup>(٨)</sup> أن رسول الله

- (١) تقدمت ترجمته صفحة ( ١٨٣ ) .
- (٢) ساقط من " ص " .
- (٣) تقدمت ترجمته صفحة ( ١٣١ ) وسأأتي ترجمته ( بن الزبير ص ١٢٠٩ )
- (٤) تقدمت ترجمتهما صفحة ( ٢١٧ - ٢٥ ) .
- (٥) انظر: حاشية العدوى على الخرشي : ( ٣ / ١٦٧ ) ، المذهب  
( ٢ / ٤٠ ) ، المغنى لابن قدامة : ( ٨ / ٢ ) ، بداية المجتهد :  
( ٢ / ١٦ ) ، الروض النضير : ( ٤ / ٢١٢ ) ، نيل الأوطار :  
( ٦ / ١٣٥ ) .
- (٦) سورة النساء : الآية ( ٣ ) .
- (٧) ص " كما " .
- (٨) هو عباد بن سنان ، وقيل شيبان بن جابر بن سالم  
ابن مرة بن عيسى أبو ابراهيم السلمي حليف قريش  
روى عنه ابنه ابراهيم .  
قال ابن الأثير : أخرجه الثلاثة الا أن أبا نعيم قال سنان ،  
وقيل شيبان .  
واما ابن منده وأبو عمرو فقالا شيبان فحسب وقال الكلبي  
سنان \* .  
انظر: أسد الغابة : ( ٣ / ١٠١ ) ، الاصابة : ( ٢ / ٢٦٥ ) .

(\*) صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(١)</sup> قال " ألا أنكحك أميمة بنت ربيعة ابن الحارث قال بلى قال قد أنكحتكها ولم يشهد<sup>(٢)</sup> " وما<sup>(٣)</sup> روى " أن عليا زوج بنته أم كلثوم من عمر ولم يشهد<sup>(٤)</sup> .

ولأن العقود نوعان : عقد على عين كالبيع ، وعقد على منفعة كالأجارة ، وليست الشهادة شرطا في واحد منهما " فكان<sup>(٥)</sup> النكاح ملحقا بأحدهما " واستدل<sup>(٦)</sup> مالك خصوصا في وجوب " الاشارة<sup>(٧)</sup> بما روى أن النبي صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(٨)</sup> قال : " اعلنوا هذا النكاح واضربوا عليه بالدف<sup>(٩)</sup> .

(\*) هي أميمة ويقال أيضا أمامة بنت ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب وتنسب لجدّها الأعلى فيقال أميمة بنت عبد المطلب " انظر: الاصابة ( ٢٤٢ / ٤ ) . ساقط من " ص " .

(٢) قال في الاصابة : ( ٢ / ٢٦٥ ) أورده ابن منده من طريق

يحيى بن العلا عن اسحق بن عبد الله عن اسماعيل بن ابراهيم ابن عباد بن شيبان عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم ، وذكر الحديث " .

وأورده ابن الأثير في أسد الغابة : ( ٣ / ١٠١ ) ، وفي مسنده يحيى بن العلا البجلي ضعفه ابن معين ، وقال الدارقطني متروك ، وقال الامام أحمد كذاب يضع الحديث " .

انظر : ميزان الاعتدال : ( ٤ / ٣٩٧-٣٩٨ ) ، التقريب صفحة ( ٣٧٨ ) ، تهذيب التهذيب : ( ١١ / ٢٦١-٢٦٢ ) .

(٣) ط " ولما " .

(٤) هذا الأثر أورده البيهقي في السنن : ( ٧ / ١١٤ ) من حديث طويل وليس فيه ولم يشهد " .

(٥) ص " وكان " .

(٦) ص " فاستدل " .

(٧) ص " الاشهاد " .

(٨) ساقط من " ص " .

(٩) أخرجه الترمذى في سننه : ( ٣ / ٣٩٨-٣٩٩ ) بسند فيه عيسى ===

.....

==  
ابن ميمون الأنصاري عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اطنوا هذا النكاح واجعلوه  
في المساجد واضربوا عليه بالدفوف " وقال حديث غريب حسن  
وعيسى بن ميمون الأنصاري يضعف في الحديث "أهـ" وضعفه  
الألباني في ضعيف الجامع : ( ١ / ٣٠٦ ) .  
وأخرجه ابن ماجة : ( ١ / ٦١١ ) عن عائشة مرفوعا " اطنوا  
هذا النكاح واضربوا عليه بالغريال " ، قال البوصيري في الزوائد :  
( ٢ / ١٠٥ ) هذا اسناد فيه خالد بن العباس أبو الهيثم  
العدوي وهو ضعيف بل نسبه الى الوضع ابن حبان والحاكم "أهـ"  
ضعفه الألباني في الارواء : ( ٧ / ٥٠ ) .  
وأورده ابن الجوزي في العلل : ( ٢ / ١٣٨ ) وضعفه .  
ورواه البيهقي في السنن : ( ٧ / ٢٩٠ ) من طريق أصبغ بن عيسى  
ابن يونس بلفظ " اظهروا النكاح واضربوا عليه بالغريال " ، وقال  
خالد بن الياس ضعيف " .  
قال البوصيري في الزوائد : ( ٢ / ١٠٦ ) لم ينفرد به خالد  
ابن الياس فقد رواه محمد بن يحيى بن أبي عمر في مسنده  
عن يزيد بن هارون أنبأنا عيسى بن ميمون عن القاسم فذكره  
بزيادة وفيه له شاهد من حديث عبد الله بن الزبير رواه أحمد  
في مسنده وابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک "أهـ"  
قلت : فالذي في مسند أحمد : ( ٤ / ٥ ) " اطنوا النكاح " قال  
الحاكم في المستدرک : ( ٢ / ١٨٣ ) صحيح الاسناد ، وأقره  
الذهبي ، وانظر موارد الظمان صفحة ( ٣١٣ ) .  
وورد من طريق أخرى بلفظ " فصل ما بين الحرام والحلال الدف  
والصوت " أخرجه الترمذي : ( ٣ / ٣٩٨ ) ، والحاكم في  
المستدرک : ( ٢ / ١٨٤ ) ، وأحمد في المسند : ( ٣ / ٤١٨ ) ،  
والبيهقي في السنن : ( ٧ / ٢٨٩ ) ، وقال الحاكم صحيح  
الاسناد ووافقه الذهبي وحسنه الترمذي والألباني في الارواء ( ٧ / ٥٠ ) .

وسا روى عن النبي صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(١)</sup> " أنه نهى عن نكاح السر<sup>(٢)</sup> .

ودلينا مارواه الحسن عن عمران بن الحصين<sup>(٣)</sup> عن النبي صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(٤)</sup> أنه قال : " لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل<sup>(٥)</sup> .

وروا ابن مسعود<sup>(٦)</sup> " وأنس<sup>(٧)</sup> عن النبي صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(٨)</sup> أنه قال : " لا نكاح الا بولي وشاهدين<sup>(٩)</sup> .

- (١) ساقط من " ص " .
- (٢) رواه الطبراني في الأوسط عن محمد بن عبد الصمد بن أبي الجراح قال في مجمع الزوائد : ( ٤ / ٢٨٥ ) ابن أبي الجراح لم يتكلم فيه أحد وبقي رجاله ثقات " .
- ورواه أحمد في المسند : ( ٤ / ٧٧ - ٧٨ ) بلفظ : " ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكره نكاح السر حتى يضرب بالدف ويقال أتيناكم أتيناكم فحيونا نحيبكم " .
- قال في الارواء : ( ٧ / ٥٢ ) هذا اسناد واه جدا ، الحسين ابن بن عبد الله بن ضمرة ، قال أبو حاتم : متروك الحديث كذاب " أهـ .
- (٣) تقدمت ترجمته صفحة ( ٢٢١ ) .
- (٤) ساقط من " ص " .
- (٥) تقدم تخريجه صفحة ( ٢٢٣ ) .
- (٦) تقدمت ترجمته صفحة ( ٤٣ ) .
- (٧) ص " عن أنس " .
- (٨) ساقط من " ص " .
- (٩) تقدم تخريجه صفحة ( ٢٢٣ ) .

وروا هشام بن عروة<sup>(١)</sup> ( عن أبيه<sup>(٢)</sup> ) أن النبي صلى الله عليه  
( وسلم )<sup>(٣)</sup> قال : " لابد في النكاح من أربعة زوج وولي وشاهدي  
عدل<sup>(٤)</sup> .

ولأن عقد النكاح لما خالف سائر العقود في تجاوزه عن المتعاقدين  
الى ثالث هو الولد الذي يلزم حفظ نسبه خالفهما في وجوب  
الشهادة عليه حفظا لنسب الولد الغائب لئلا يبطل نسبه بتجاهد  
الزوجين ، وفي هذا انفصال عما ذكره من الاستدلال في الحاقه اما بعقود  
الأعيان أو بعقود المنافع .

فاما الجواب عن الآية<sup>(٥)</sup> فهو أن المقصود " ببيان<sup>(٦)</sup> من يسبّح  
من المنكوحات " ولم<sup>(٧)</sup> ترد في صفات النكاح .  
واما الجواب " عن تزويج النبي صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(٨)</sup> آمنة بنت  
ربيعة ولم يشهد<sup>(٩)</sup> وتزويج علي بنته أم كلثوم بعمر بن الخطاب

- 
- |       |                                                                                                |
|-------|------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ( ١ ) | تقدمت ترجمته صفحة ( ٢٢٧ ) .                                                                    |
| ( ٢ ) | ساقط من " ص " .                                                                                |
| ( ٣ ) | ساقط من " ص " .                                                                                |
| ( ٤ ) | تقدم تخريجه صفحة ( ٢٣٣ ) .                                                                     |
| ( ٥ ) | هي قوله تعالى : ( فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ) سورة<br>النساء : الآية ( ٣ ) . |
| ( ٦ ) | ص " بها " .                                                                                    |
| ( ٧ ) | ط " فلم " .                                                                                    |
| ( ٨ ) | ساقط من " ص " .                                                                                |
| ( ٩ ) | تقدم تخريجه صفحة ( ٢٩٥ ) .                                                                     |



ولم يشهد (١) " فهو (٢) جواب واحد وهو أنه حضر العقد شهود  
لم يقل لهم اشهدوا اذ يبعد أن " يخلو (٣) مجلس رسول الله  
صلى الله عليه ( وسلم ) (٤) في حال برونه من حضور نفسيين فصاعدا  
وكذلك حال عمر مع علي ( عليهما السلام ) (٥) لا " يخلو (٦) ان يحضره  
نفسان ، " واذا (٧) حضر العقد شاهدان بقصد أو اتفاق صح العقد بهما  
وان لم يقل لهما اشهدا ، فلم يكن في الخبر دليل لأن قول الراوى ولم يشهد ،  
أى لم يقل لمن حضر اشهد ، وكيف يصح ذلك عن عمر وقد روى ( عنه ) (٨)  
أنه رد نكاحا حضره رجل وامرأة وقال هذا نكاح السر ولا أجيزه ولو تقدمت  
فيه لرجعت (٩) ( وفيه تأويلان :

(١) هذا الأثر تقدم تخريجه صفحة (٢٩٥) .

(٢) ط " فهذا على " .

(٣) ط " يخلوا " .

(٤) ساقط من " ص " .

(٥) ساقط من " ط " .

(٦) ط " يخلوا " .

(٧) ط " فاذا " .

(٨) ساقط من " ط " .

(٩) هذا الأثر رواه مالك في الموطأ : ( ٢ / ٥٣٥ ) والشافعي

في المسند : ( ١٢ / ٢ ) ، والبيهقي في السنن : ( ١٢٦ / ٢ ) ،

عن أبي الزبير المكي أن عمر بن الخطاب أتى بنكاح لم يشهد

عليه الرجل وامرأة فقال هذا نكاح السر . الخ

قال في الارواء : ( ٦ / ٢٦١ ) ضعيف لانقطاعه بين أبي الزبير

وعمر " .

أحدهما : يعنى لو تقدمت فيه فخولفت <sup>(١)</sup> )  
والثاني : يعنى لو تقدمت " بالواجب <sup>(٢)</sup> ) وتعديت الى مالميس بجائـز  
لرجعت .

واما استدلال مالك بقوله ( عليه السلام ) <sup>(٣)</sup> " اعلنوا هذا النكاح واضربوا  
عليه بالدف <sup>(٤)</sup> " فعنه <sup>(٥)</sup> جوابان :

أحدهما : أن اعلان النكاح يكون بالشهادة ، وكيف يكون مكتوما ماشهد به  
الشهود ، أم كيف يكون معلنا ماخلا من بينة وشهود .

والجواب الثاني : أنه يحمل اعلانه على الاستحباب كما حمل ضرب الدف على  
الاستحباب دون الايجاب " لمن <sup>(٦)</sup> كان في ذلك العصر ،  
وان كان في عصرنا غير محمول على الاستحباب ولا على الايجاب .  
واما نهيه عن نكاح السر فهو النكاح الذى لم يشهده الشهود ،  
ألا ترى ان عمر رد نكاحا حضره رجل وامرأة وقال : " هذا نكاح السر  
ولا أجيزه <sup>(٧)</sup> " ، وقال الشاعر <sup>(٨)</sup> :

وسرك ماكان عند امرئ . . . وسر الثلاثة غير الخفى <sup>(٩)</sup>

( ١ ) ساقط من " ط " من قوله : " وفيه تأويلان " .

( ٢ ) ط " الواجب " .

( ٣ ) ساقط من " ط " .

( ٤ ) تقدم تخريجه صفحة ( ٢٩٥ ) .

( ٥ ) ص " ففيه " .

( ٦ ) ط " كمثل " .

( ٧ ) تقدم هذا الأثر صفحة ( ٢٩٩ ) .

( ٨ ) قثم بن خبيثة من عبد القيس المعروف بالصلتان العبدى ، انظر : خزانة الأدب :

( ١ / ٣٠٥ ) ، الشعر والشعراء صفحة ( ٤٠٨ ) ، عيون الأخبار : ( ١ / ٣٩ ) .

( ٩ ) هذا البيت من قصيدة مطلعها :

أشاب الصغير وأفنى الكبير . . . كرا ليليالى ومرا العشي  
وقيل البيت :

إذا قلت يوما لمن قد ترى . . . أروني السرى أروك الفنى

\* فصل \*  
~~~~~

فإذا ثبت وجوب الشهادة في النكاح وأنها شرط في صحتها فلا ينعقد الا بشاهدين ، ولا ينعقد بشاهد وامرأتين .

وقال أبو حنيفة ينعقد بشاهد وامرأتين<sup>(١)</sup> استدلالا بقوله تعالى : ( فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ<sup>(٢)</sup> ) فكان على عمومه ولأنه عقد معاوضة فصح بشاهد وامرأتين كسائر العقود .

ودليلنا قوله تعالى : ( وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ<sup>(٣)</sup> ) فلما أمر " في الرجعة<sup>(٤)</sup> بشاهدين وهي أخف حالا من عقد النكاح كان ذلك " في النكاح<sup>(٥)</sup> أولى .

وروى عن النبي صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(٦)</sup> أنه قال : " لا نكاح الا بولي وشاهدين<sup>(٧)</sup> "

فان قيل : فإذا جمع بين المذكر والمؤنث غلب في اللغة لفظ " المذكر<sup>(٨)</sup> "

( ١ ) انظر: المبسوط للسرخسي : ( ٥ / ٣٢ ) .

( ٢ ) سورة البقرة : الآية ( ٢٨٢ ) .

( ٣ ) سورة الطلاق من الآية ( ٢ ) قبلها : ( فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ ) فَمُسْكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ )

( ٤ ) ص " بالرجعة " .

( ٥ ) ط " بالنكاح " .

( ٦ ) ساقط من " ص " .

( ٧ ) تقدم تخريجه صفحة ( ٢٣٣ ) .

( ٨ ) ط " المذكور " .

على المؤنث فلم يمنع " جمع " (١) الشاهدين من أن يكون شاهدا وامرأتين .  
 قيل هذا وان صح في الجمع " بين " (٢) المذكر والمؤنث " فلفظ " (٣)  
 التثنية يمنع " من حمله " (٤) على الجمع لأن ( من ) (٥) أهل اللغـة  
 من يحمل الجمع على التثنية ، وليس فيهم ولا في الفقهاء من يحمل التثنية  
 على الجمع .

فان حمله على شاهد وامرأة خالف مذهبه وقول الأمة وان حمله  
 على شاهد وامرأتين خالف لفظ التثنية الى الجمع .

ولو أن رجلا قال رأيت رجلين وقد رأى رجلا وامرأتين لم يصدق  
 في خبره فبطل " تأولوه " (٦) (٧) من القياس أن " الفروج " (٨) لا يسوغ  
 فيها البدل والاباحة فلم يستبح بشهادة النساء كالقصاص (٩)

ولأن ما خص من بين جنسه بشاهدين لم يجز أن يكونا ولا أحدهما امرأة  
 كالشهادة على الزنا (١٠) .

- |        |  |
|--------|--|
| ( ١ )  | ط " جميع " .   |
| ( ٢ )  | ص " لأن من " .                                       |
| ( ٣ )  | ص " بلفظ " .   |
| ( ٤ )  | ط " ان يحمل " .                                      |
| ( ٥ )  | ساقط من " ط " .                                      |
| ( ٦ )  | ص " تأولوه " .                                       |
| ( ٧ )  | ساقط من " ص " .                                      |
| ( ٨ )  | ص " الفروج " .                                       |
| ( ٩ )  | فيشترط في ثبوته شهادة رجلين ولا يثبت برجل وامرأتين . |
|        | انظر المنهاج صفحة ( ٦٠٧ ) .                          |
| ( ١٠ ) | فيشترط أربعة رجال .                                  |
|        | انظر المنهاج صفحة ( ٦٠٧ ) .                          |

ولأن من لم يكونوا من شهود ( النكاح ) بانفرادهم لم يكونوا من شهوده (١)  
 مع غيرهم كالعبيد والكفار ، واما الآية (٢) فمحمولة على الأموال لتقدم  
 ذكرها (٣) ، ولتخصيص عمومها بما ذكرناه \* واما (٤) القياس على سائر  
 العقود فمردود بما فرق الشرع بينهما في وجوب الشهادة . والله أعلم .

### \* فصل \*

فاذا تقرر ان عقد النكاح لا يصح الا بشاهدين من الرجال دون النساء  
 فلا يصح حتى يكونا عدلين (٥) وقال أبو حنيفة : يصح بفاسقين (٦) .  
 استدلالا بأن حضورهما للعقد انما حال تحمل الشهادة \* وعدالة (٧)  
 الشهود انما \* يراعى (٨) وقت الأداء لا وقت التحمل الا ترى ( أنه ) (٩)

- 
- (١) ساقط من " ط " .  
 (٢) هي قوله تعالى : ( فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ) سورة  
 البقرة ، الآية (٢٨٢) .  
 (٣) أى ذكر الأموال ، لأن قبل الآية : ( إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ  
 مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ) سورة البقرة ، الآية (٢٨٢) .  
 (٤) ص " فأما " .  
 (٥) شرط العدالة اجتناب الكبائر والاصرار على الصفات .  
 انظر المنهاج صفحة (٦٠٧) .  
 (٦) انظر: المبسوط : (٣١/٥) .  
 (٧) ص " واعدة " .  
 (٨) ط " يراعى " .  
 (٩) ساقط من " ص " .

لو تحمل الشهادة صبي ثم بلغ أو عبد ثم اعتق أو كافر ثم أسلم قبلت  
شهادتهم اعتبارا بحالهم وقت الأداء لا وقت التحمل ، كذلك شهادة  
الفاسقين .

وتحريره أنه تحمل شهادة على عقد فجاز أن يصح من الفاسق  
قياسا على سائر العقود ، ولأن من كان شرطا في عقد النكاح لم  
يراع<sup>(١)</sup> فيه العدالة كالزوجين ، ولأنه لما صح ( عقد<sup>(٢)</sup> ) النكاح  
بشهادة عدوين لا تقبل شهادتهما على الزوجين صح أن " ينعقد<sup>(٣)</sup> بشهادة  
فاسقين .

ودلينا قوله تعالى : ( فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا  
ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ<sup>(٤)</sup> ) فلما شرط العدالة في الشهادة على الرجعة  
وهي أخف ، كان اشتراطها في النكاح المغلظ أولى .

وروى الحسن عن عمران بن الحصين<sup>(٥)</sup> أن النبي صلى الله عليه  
( وسلم ) قال : " لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل<sup>(٦)</sup> " .

- 
- |       |                                    |
|-------|------------------------------------|
| ( ١ ) | في النسختين " يراعا " .            |
| ( ٢ ) | ساقط من " ص " .                    |
| ( ٣ ) | ط " ينعقد " .                      |
| ( ٤ ) | سورة الطلاق : الآية ( ٢ ) .        |
| ( ٥ ) | تقدمت ترجمتهما صفحة ( ٣٦ - ٢٢١ ) . |
| ( ٦ ) | ساقط من " ص " .                    |
| ( ٧ ) | تقدم تخريجه صفحة ( ٢٢٣ ) .         |

ورواه ابن عباس وعائشة <sup>(١)</sup> .

ولأن كل موضع وجبت فيه الشهادة اعتبرت فيه العدالة كالحقوق ،  
ولأن كل نقص يمنع من الشهادة في الأداء وجب أن يمنع انعقاد النكاح  
بها كالرق والكفر ، ولأن كل مالم يثبت بشهادة العبدین لم يثبت  
بشهادة الفاسقين كالأداء <sup>(٢)</sup> فاما <sup>(٣)</sup> استدلاله بأن حضور العقد حال  
تحمل لا " يراعى " <sup>(٤)</sup> فيه العدالة ، فخطأ لأن الشهادة في عقد النكاح  
ان كانت تحملا فهي تجرى مجرى الأداء من وجهين :

أحدهما : وجوبها في العقد كوجوبها في الأداء .

والثاني : أنه " يراعى فيه " <sup>(٥)</sup> حرية الشهود واسلامهم وبلوغهم كما " يراعى " <sup>(٦)</sup>  
في الأداء وان لم " يراع " <sup>(٧)</sup> في تحمل غيره من " الشهادات " <sup>(٨)</sup>  
فكذلك الفسق .

وأما الجواب عن قياسه على فسق الزوجين فهو أن العدالة تراعى في  
الشهادين وان لم " تراعى " <sup>(٩)</sup> في العاقدین .

( ١ ) تقدمت ترجمتهما : ( ٥٢ - ٤٨ ) .

( ٢ ) ط " واما " .

( ٣ ) ط " يراعى " .

( ٤ ) ط " يراعى فيها " .

( ٥ ) ط " يراعى " .

( ٦ ) ط " يراعى " .

( ٧ ) ط " الشهادة " .

( ٨ ) ط " تراعى " .

ولأنه لما روعي حرية الشاهدين وان لم " يراع " (١) حرية الزوجين كذلك فسق الشاهدين .

واما قياسه على " شهادة العدوين " (٢) فذهبنا في انعقاد النكاح بهما ما ذكره من اعتبار حالهما ، فان كانا عدوين لأحد الزوجين دون الآخر انعقد النكاح بهما (٣) لأن شهادتهما في الأداة قد تقبل على من ليسا له عدوين ، وخالفا الفاسقين ان لا تقبل شهادتهما لأحد الزوجين بحال " فان " (٤) كانا عدوين للزوجين ( معا ) (٥) ففي انعقاد النكاح بهما وجهان لأصحابنا :

أحدها : لا ينعقد كالفاسقين لأن الأداة لا يصح " منهما " (٦) على ( أحد ) (٧) الزوجين بحال .

والوجه الثاني : وهو ظاهر مانص عليه الشافعي في كتاب الأم (٨) أن النكاح بهما ينعقد وان لم يصح منهما ادأؤه (٩) بخلاف الفاسقين .

(١) ط " تراعا " .

(٢) ط " فسق الشاهدين بشهادة العبدین " .

(٣) قال النووي في روضة الطالبين : ( ٤٥ / ٧ ) " وفي عدوى الزوجين

أو أحدهما أوجه أصحابها عند البغوى وهو المنصوص في الأم : ( ٢٢ / ٥ )

الانعقاد والثالث ينعقد بعدوى أحدهما دون عدويهما واختاره

العراقيون " .

(٤) ص " وان " .

(٥) ساقط من " ص " .

(٦) ط " بهما " .

(٧) ساقط من " ط " .

(٨) ( ٢٢ / ٥ ) .

(٩) قال في الأم : ( ٢٢ / ٥ ) " وان كانا عدلين عدوين للمرأة أو للرجل

فتصادق الزوجان على النكاح جازت الشهادة ، لأنها شهادة



والفرق بينهما أن الفاسقين لا يصح منهما أداء هذه الشهادة ولا أداء غيرها من الشهادات ، وليس كالعديين الذين ان لم يصح منهما أداء هذه صح منهما أداء غيرها من الشهادات وهكذا لو كان ابني الزوجين كانا كالعديين لأن شهادة الولد لوالده مردودة كما أن شهادة العدو على عدوه " مردودة " (١) فان كانا ابني أحد الزوجين ( انعقد النكاح ) (٢) بهما لا مكان ( أداء ) (٣) الشهادة لأحدهما ، وان كان أحدهما ابن الزوج والآخر ابن الزوجة ففي انعقاد النكاح بهما " الوجهان " الماضيان (٤) ومن أصحابنا من منع من انعقاد النكاح بهما بكل حال (٥) ، وفرق بينهما وبين العدوين بأن فيهما بعضية لا تزول وليست كالعداوة التي قد تزول . والله أعلم بالصواب (٦)

== عدلين وان تجاحدا لم يجز النكاح لأنني لأجيز شهادتهما على

عدويهما وأحلفت الجاحد منهما فان حلف برئ وان نكل ردت على صاحبه فان حلف أثبت له النكاح وان لم يحلف لم اثبت له نكاحا .

( ١ ) ط " مردود " .

( ٢ ) ساقط من " ص " .

( ٣ ) ساقط من " ط " .

( ٤ ) قال النووي في روضة الطالبين : ( ٧ / ٤٩ ) وفي ابني الزوجين

أو أحدهما هذه الأوجه . يعني الأوجه التي في عدويهما أصحابها  
ينعقد النكاح بهما .

انظر صفحة ( ٢٨٦ ) .

( ٥ ) انظر الروضة : ( ٧ / ٤٦ ) .

( ٦ ) ساقط من " ص " .

\* مسألة \*

قال المزني<sup>(١)</sup>. واحتج " الشافعي "<sup>(٢)</sup> بابن عباس أنه قال : " لا نكاح  
الا بولي مرشد وشاهدي عدل "<sup>(٣)</sup>.

وهذا كما قال ، رشد الولي في النكاح شرط في صحة عقده

(١) في المختصر صفحة (١٦٤) .

(٢) ط " للشافعي " .

(٣) سبق تخريج حديث ابن عباس صفحة (٢٢٣) دون قوله " مرشد " .  
وقد أخرج الشافعي كما في مسنده : ( ١٢ / ٢ ) ، والبيهقي  
في السنن : ( ١٢٤ / ٧ ) عن ابن عباس قال : " لا نكاح  
الا بشاهدي عدل وولي مرشد " قال الشافعي واحسب مسلما  
قال قد سمعته من ابن خيثم " أهـ .

وأخرج البيهقي عن ابن عباس أيضا " لا نكاح الا باذن ولي مرشد  
أو سلطان " قال البيهقي : تفرد به القواريري مرفوعا ،  
والقواريري ثقة الا أن المشهور بهذا الاسناد موقوف على  
ابن عباس قال في الارواء : ( ٢٤٠ / ٦ ) ثم وجدت للقواريري  
متابعا أخرجه أبو الحسن الحمادي في الفوائد المنقاة : ( ٢ / ٩ )  
من طريق مؤمل ابن اسماعيل عن سفيان الثوري به بلفظ  
القواريري .

وقال الحافظ أبو الفتح ابن أبي الفوارس في منتقى الفوائد  
حديث غريب من حديث الثوري تفرد به مؤمل بن اسماعيل عن  
سفيان والمخفوط عن سفيان موقوف " أهـ .

فان كان الولي فاسقا بطل عقده على الظاهر من مذهب الشافعي  
والمشهور من قوله (١).

وسواء ( كان ) (٢) ( ذلك ) (٣) الولي من يجبر على النكاح كالأب أو من  
لا يجبر كالعصبات (٤).

وقال أبو اسحق المروزي (٥) ان كان الولي من يجبر كالأب بطـل  
عقده بالفسق ، وان كان من لا يجبر كالعصبات لم يبطل عقده بالفسق  
لأنه يكون مأمورا كالوكيل .

وقال أبو حنيفة ، فسق الولي لا يبطل عقده (٦) وبه قال بعض أصحاب  
الشافعي ، وحكاه قولا عنه (٧).

استدل لا بعموم قوله تعالى : ( وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ  
عِبَادِكُمْ وَأِمَائِكُمْ ) (٨).

(١) واعتمده في حاشية الشرواني : ( ٢٥٥ / ٧ ) وقال النووي في  
الروضة : ( ٦٤ / ٧ ) واما الراجح فالظاهر من مذهب  
الشافعي منع ولاية الفاسق ، وأفتى أكثر المتأخرين بأنه يلى لاسيما  
الخراسانيون واختاره الروياني "أهـ  
وانظر : شرح المحلى على المنهاج : ( ٢٢٧ / ٣ ) .

(٢) ساقط من " ط " .

(٣) ساقط من " ص " .

(٤) انظر : روضة الطالبين : ( ٦٤ / ٧ ) .

(٥) تقدمت ترجمته صفحة ( ٢٦٢ ) .

(٦) انظر : بدائع الصنائع : ( ١٣٤٨ / ٣ ) .

(٧) من قال بولاية الفاسق من أصحاب الشافعي الروياني -

انظر : الروضة : ( ٦٤ / ٧ ) .

(٨) سورة النور : الآية ( ٣٢ ) .

ولأن من تعين في عقد النكاح لم تعتبر فيه العدالة كالزوج ، ولأن كل من جاز أن يقبل النكاح لنفسه جاز أن يلي على نكاح غيره كالعدل ، ولأنه لما جاز للفاسق تزويج أمته جاز له تزويج وليته ، ولأنه لما جاز أن يكون الكافر وليا في نكاح ابنته فأولى أن يكون الفاسق وليا في نكاح ابنته .

ودليلنا ما رواه سعيد بن جبير عن ابن عباس ، قال قال رسول الله صلى الله عليه ( وسلم ) <sup>(١)</sup> لا نكاح إلا بولي ( مرشد ) <sup>(٢)</sup> وشاهد عدل ، وأما امرأة ~~نكاحها~~ <sup>أنكحها</sup> ولي مسخوط عليه فنكاحها باطل <sup>(٣)</sup> . وروى عن سعيد عن ابن عباس <sup>(٤)</sup> ( موقوفا عليه ) <sup>(٥)</sup> .

فان قيل فقلوه مرشد ولم يقل رشيد يقتضى أن يوجد منه فعل الرشيد في غيره ، وان كان غير موجود في نفسه ، وهو اذا زوجها بكفـه كان مرشدا وان لم يكن رشيدا .

قيل : هذا تأويل يفسد من وجهين :

أحدهما : أنها صفة مدح يتعدى عنه الى غيره ومن ليس برشيد لا يتوجه اليه " مدح " <sup>(٦)</sup> ولا يتعدى عنه رشيد .

- 
- |       |                                   |
|-------|-----------------------------------|
| ( ١ ) | ساقط من " ص " .                   |
| ( ٢ ) | ساقط من " ط " .                   |
| ( ٣ ) | تقدم تخريجه صفحة ( ٢٢٣ ) .        |
| ( ٤ ) | تقدمت ترجمتهما صفحة ( ٤٠ - ٥٢ ) . |
| ( ٥ ) | ساقط من " ص " .                   |
| ( ٦ ) | ص " مذمة " .                      |

والثاني : أن في الخبر الآخر من قوله " وإيما امرأة نكحتها ولي مسخوط عليه فنكاحها باطل <sup>(١)</sup> ( ما يبطل <sup>(٢)</sup> ) هذا التأويل .

ولأنه نقص يمنع من الشهادة فوجب أن يمنع من الولاية كالرق ، ولأنها ولاية يمنع منها الرق فوجب أن يمنع منها الفسق كالولاية على المال .

ولأن من تولى عقد النكاح في حق غيره منع الفسق من عقده كالحاكم <sup>(٣)</sup> .

" وأما <sup>(٤)</sup> الجواب عن الآية <sup>(٥)</sup> " فهو أنها <sup>(٦)</sup> خطاب اما للأزواج فلا يكون

فيها دليل " أو <sup>(٧)</sup> للأولياء وليس الفاسق بولي .

وأما قياسه على الزوج فالمعنى في الزوج أنه " يتولاه <sup>(٨)</sup> في حق نفسه

فلم يعتبر رشده كما لم يعتبر حرية وإسلامه والولي " يتولاه <sup>(٩)</sup> في حق

غيره فاعتبر رشده كما اعتبرت حرية وإسلامه .

( ١ ) تقدم تخريجه صفحة ( ٢٢٥ ) .

( ٢ ) ساقط من " ط " .

( ٣ ) الصحيح أن الحاكم لا يمنع الفسق من عقده بالولاية العامة

تفخيها لشأنه كما لا ينعزل بالفسق على الصحيح .

انظر: روضة الطالبين : ( ٢ / ٦٤ - ٦٥ ) ، المحلى على

المنهاج : ( ٣ / ٢٢٧ ) .

( ٤ ) ص " فأما " .

( ٥ ) هي قوله تعالى : ( وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ )

سورة النور ، الآية ( ٣٢ ) .

( ٦ ) ط " فهو الآية فهو أنها " .

( ٧ ) ط " و " .

( ٨ ) ص " يتولى " .

( ٩ ) ص " يتولى " .

وأما قياسه على العدل فالمعنى في العدل " أنه " (١) لما صحت ولايته على المال صحت ولايته على النكاح .

وأما استدلالهم بعقد الفاسق على أمته فالمعنى فيه أنه يعقده في حق نفسه ألا تراه يملك المهر " دونه " (٢) فلم تعتبر فيه العدالة كالزوجين والولي يعقده في حق غيره فاعتبرت فيه العدالة .  
وأما ولاية الكافر فلأنه عدل في دينه ، ولو كان فاسقا في دينه — وبين أهل " ملته " (٣) أبطلنا ولايته " فكذاك " (٤) الفاسق في ديننا .

### \* فصل \*

فإذا ثبت أن ولاية الفاسق في النكاح باطلة ، فالولاية تنتقل الى من هو أبعد منه فان زال فسقه عادت الولاية اليه وانتقلت ممن هو أبعد منه ، فلو زوجها الأبعد بعد عدالة الأقرب ، فان كان عالما بعدالة الأقرب أو علمت الزوجة بها " أو " (٥) الزوج كان النكاح باطلا ، وان لم يعلم واحد " منهم " (٦) " بعدالة الآخر " (٧) حتى عقد العقد ففيه وجهان :

- 
- |       |                 |
|-------|-----------------|
| ( ١ ) | ط " أنها " .    |
| ( ٢ ) | ط " دونها " .   |
| ( ٣ ) | ط " لته " .     |
| ( ٤ ) | ص " كذلك " .    |
| ( ٥ ) | ط " و " .       |
| ( ٦ ) | ط " منهما " .   |
| ( ٧ ) | ط " بعدالته " . |
| ( * ) | ص لوجه / ٤٠ .   |

أحدهما : باطل .

والثاني : جائز بناءً على اختلاف الوجهين في الوكيل إذا عقد بعد عزل موكله وقبل علمه .

### \* فصل \*

فلو أن هذا الولي الفاسق وكل وكيلا عدلا كانت وكالته باطلة ، لأنه بالفسق قد زالت عنه الولاية فلم تصح منه الوكالة ، ولكن لو كان الولي عدلا فوكل وكيلا فاسقا ففيه ثلاثة أوجه :

أحدها : لا يجوز لأنه لما أبطل الفسق ولاية الولي مع قوتها كان أولى أن يبطل ولاية الوكيل مع ضعفها .

والوجه الثاني : يجوز ويصح " عقده " (١) لأنه مأمور والولي من ورائه لاستدراك زلله .

والوجه الثالث : أنه إن كان وكيلا لولي " يجبرها " (٢) على النكاح كالأب بطلت وكالته بفسقه لأنه لا يلزمه استئذانها فصارت ولاية تفويض ، وإن كان وكيلا ( لمن ) (٣) لا " يجبرها " (٤) على النكاح صححت وكالته لأنه لا يعقد إلا عن استئذانها .

( ١ ) ط " عقد " .

( ٢ ) ط " يجبر " .

( ٣ ) ساقط من " ط " .

( ٤ ) ط " يجبر " .

### \* فصل \*

(\*)  
فلو كان الولي أعمى ، ففي صحة ولايته وجواز عقده وجهان :  
أحدهما : وهو قول ابن أبي هريرة (١) ، لا تصح ولايته لأن العمى يمنعه من طلب الحظ لوليته .

والوجه الثاني : أن ولايته ثابتة وعقده صحيح (٢) ، لأن " شعيباً " (٣) زوج موسى بابنته وكان ضريراً (٤) .

ولأنه قد يصل الى معرفة الخطباء بالبحث والسؤال ، لأن معرفة الحفظ لا يوصل اليه بالمشاهدة والعيان ،

فان قيل : بهذا الوجه صح عقده وتوكيله ، وان قيل بالوجه الأول أنه لا يصح " عقده " (٥) ، فهل (٦) يصح توكيله ( فيه أم لا على وجهين :

- (١) تقدمت ترجمته صفحة ( ٢٦٢ ) .
- (٢) وهو الأصح كما في الروضة : ( ٤ / ٧ ) والمطى على المنهاج : ( ٣ / ٢٢٦ ) ، والتحفة ( ٧ / ٢٥٥ ) .
- (٣) ص " شعيب " .
- (٤) أخرج الحاكم في المستدرک : ( ٢ / ٥٦٨ ) عن ابن عباس فسي قوله تعالى " وَأَنَا لَكَ لَنَّاكَ رَبِّنا ضَعِيفًا " قال كان شعيب أعمى ، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي ،
- قال ابن حجر في تلخيص الحبير : ( ٣ / ١٦٢ ) " ذكر الرويانى فى كتاب الشهادات من البحر أنه لم يكن أعمى وإنما طرا عليه ذلك بعد النبوة وأداء الرسالة وفراغها ومال الى هذا تقى الدين السبكى ونصيره ورد ما يخالفه وحديث ابن عباس يرد عليه " أهـ .
- (٥) ط " عقد " .
- (٦) ص " فلا " .
- (\*) ط لوجه / ٣٠ .



أحدهما : لا يصح توكيله <sup>(١)</sup> لأنه لما لم يصح منه مباشرة كان بأن لا تصح منه الاستتابة فيه أولى .

والوجه الثاني : يصح منه التوكيل فيه وإن لم تصح منه المباشرة له بنفسه كبيعته " وشراؤه " <sup>(٢)</sup> لا يصح منه أن يتولاه بنفسه ويصح منه أن يوكل فيه .

### \* فصل \* مستند

" وإن <sup>(٣)</sup> كان الولي أخرس ففي صحة ولايته وجواز عقده وجهان : أحدهما : أن ولايته باقية وعقده صحيح <sup>(٤)</sup> ، لأنه قد يصل الى معرفة الحظ وقد تقوم اشارته فيه مقام النطق كما يقوم مقامه في حق نفسه ، فعلى هذا يصح منه أن يتولاه بنفسه وأن يوكل فيه . والوجه الثاني : لا يصح منه العقد لأن اشارته محتله وإذا أقيمت في حق نفسه للضرورة مقام نطقه لم تدع الضرورة الى ذلك في حق غيره ، فعلى هذا لا يصح منه التوكيل وجها واحدا . لأن المعنى في احتمال الإشارة موجود في توكيله كوجوده في عقده فلم يسح منه ( والله أعلم ) <sup>(٥)</sup> .

- 
- ( ١ ) ساقط من " ط " من قوله : " فيه أم لا على وجهين " .  
 ( ٢ ) ط " وشراؤه " .  
 ( ٣ ) ص " ولو " .  
 ( ٤ ) قال في التحفة : ( ٢٢١ / ٧ ) " وينعقد نكاح الأخرس بإشارته الستى لا يختص بفهمها الفطن وكذلك بكتابته بلا خلاف " أهـ  
 قال الشرواني في الحاشية " فيصح للضرورة حيث تعذر توكيله ولم يكن له إشارة مفهومة " أهـ .  
 ( ٥ ) ساقط من " ط " .

### \* فصل \*

فأما إذا كان الولي عدوا للزوجة أو للزوج أولهما فهو على ولايته ،  
وعقد صحيح بخلاف الشهود في أحد الوجهين ، لأن المقصود من الولي  
مباشرة العقد ، ومن الشهود الأداء والعداوة تمنع من الأداء ولا تمنع  
من العقد .

فان قيل : " فاذا <sup>(١)</sup> كان عدوا لها وضعها في غير كف قيل رشده  
وما يخافه في حقوق العار به يمنعه من هذا التوهم .

### \* فصل \*

" فان <sup>(٢)</sup> كان الولي محجورا عليه بالفلس فإن قيل إن حجره " جار <sup>(٣)</sup>  
مجري ( حجر <sup>(٤)</sup> ) المرضي كان على ولايته ، وإن قيل أنه يجري مجرى  
( حجر <sup>(٥)</sup> ) السفه ففى ولايته وجهان : <sup>(٦)</sup>  
أحدهما : لولاية له كالسفيه .

( ١ ) ط " وان " .

( ٢ ) ط " وان " .

( ٣ ) ط " جارى " .

( ٤ ) ساقط من " ط " .

( ٥ ) ساقط من " ط " .

( ٦ ) قال في روضة الطالبين : ( ٦٣ / ٧ ) والحجر بالفلس لا يمنع  
الولاية وبالسفه يمنعها على المذهب وقيل وجهان ، وحكى  
الشاشي بالفلس وجهها " .

والثاني : وهو الأصح أنه على ولايته لأن حجره وان جرى مجرى حجر —  
السفيه في ماله لم يجر مجراه في عدالته ( والله أعلم )<sup>(١)</sup>.

---

(١) ساقط من "ص" .

\* مسألة \*

قال الشافعي ( رضى الله عنه )<sup>(١)</sup> " والشهود على العدالة حتى يعلم الجرح يوم وقع النكاح " .<sup>(٢)</sup>

والعدالة المعتبرة في شهود النكاح عند عقده هي عدالة الظاهر بخلاف الشهادة في اثبات الحقوق عند الحاكم التي " يراعى " <sup>(٣)</sup> فيها عدالة الظاهر والباطن .

والفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أن في اثبات الحقوق عند الحكام خصا جاحدا فاستكشف لأجله " عن " <sup>(٤)</sup> عدالة الباطن ، وليس في عقد النكاح هذا المعنى فلم تعتبر الا عدالة الظاهر .

والثاني : أن الحاكم يقدر من استبراء العدالة ( في الباطن على )<sup>(٥)</sup> مالا يقدر عليه الزوجان فسقط اعتبار ذلك عنهما وان لم يسقط عن " الحاكم " <sup>(٦)</sup> .

واذا كان كذلك فعدالة الظاهر اجتناب الكبائر والاقلال من الصفات ، فاذا عقد الزوجان نكاحا بشاهدين لم يخل حالهما من أربعة أقسام :

( ١ ) ساقط من " ص " .

( ٢ ) انظر : مختصر المزني صفحة ( ١٦٤ ) .

( ٣ ) في النسختين : " يراعى " .

( ٤ ) ص " عند " .

( ٥ ) ساقط من " ص " .

( ٦ ) ط " الحكام " .

أحدها : أن يكونا عدلين في الظاهر والباطن فعقد النكاح بهما صحيح  
لعدالة ظاهرهما ، وإثباته عند الأحكام جائز لعدالة باطنهما .

والقسم الثاني : أن يكونا عدلين في الظاهر دون الباطن فعقد النكاح بهما  
صحيح لعدالة ظاهرهما ، لكن إثباتهما عند الأحكام لا يصح  
الاستبراء عدالة باطنهما فيكشف عن عدالة الباطن وقت الأداء  
لا وقت العقد فان صحت "للحاكم" <sup>(١)</sup> حكم بشهادتهما فسي الأداء  
وان لم تصح لم يحكم بشهادتهما في الأداء والنكاح على حاله فسي  
الصحة ما لم يظهر منهما تقدم الفسق .

والقسم الثالث : أن يكونا فاسقين فالعقد باطل فلو ظهرت عدالتهم بعد  
العقد مع تقدم الفسق وقت الأداء كان العقد "على" <sup>(٢)</sup> فساد .

والقسم الرابع : أن يكونا مجهولي الحال لا يعرف فيهما عدالة ولا فسق فهما  
على ظاهر العدالة والنكاح بهما جائز لأن الأصل العدالة  
والفسق طارئ ، وهو معنى قول الشافعي " والشهود على العدالة  
حتى يعلم الجرح يوم وقع النكاح " <sup>(٣)</sup> .

وانما صح العقد بهما مع الجهالة بحالهما لم يحكم الحاكم  
بهما " في " <sup>(٤)</sup> إثبات العقد عنده الا بعد استبراء حالهما فسي  
الظاهر والباطن فإذا استبرأها لم يخل حالهما بعد الاستبراء  
من ثلاثة أقسام :

- 
- ( ١ ) ساقط من " ص " .  
( ٢ ) ط " مع " .  
( ٣ ) انظر مختصر المزني صفحة ( ١٦٤ ) .  
( ٤ ) ع " من " .

أحدها : أن يتبين له عدالة ( ظاهرهما وباطنهما فيحكم بهما في صحة العقد وفي ثبوته .

والقسم الثاني : (١) أن يتبين له عدالة " ظاهرهما " (٢) دون باطنهما فلا يحكم بهما في ثبوت العقد فان شهد بعقد النكاح بهما شاهدا عدل حكم حينئذ بثبوت العقد وصحته فيكون صحة العقد بهما بعدالة ظاهرهما وثبوته بشهادة غيرهما .

والقسم الثالث : أن يتبين له فسقهما فلا يخلو حال الفسق من ثلاثة أقسام :-  
أحدها : أن يتبين له وجود الفسق وقت العقد فالنكاح باطل .

والقسم الثاني : أن يتبين له حدوث الفسق بعد العقد فالعقد على الصحة ولا يفسد بحدوث فسقهما لكن لا يحكم بثبوته عنده إلا أن يشهد به عدلان أنه عقد بهما فيحكم حينئذ بثبوته ، فان قيل : فكيف يشهد بعقد النكاح بهما عدلان غيرهما ( ولو حضره عدلان غيرهما لاستغنى بهما عن غيرهما ) (٣)

قيل قد يجوز أن يقر الزوجان عند عدلين أنهما عقدا النكاح بهذين .

والقسم الثالث : أن يتبين له فسقهما في الحال ولا يعلم تقدمه ولا حدوثه فالنكاح (٤) على الصحة لا يحكم بفساده لجواز حدوث الفسق

( ١ ) ساقط من " ص " من قوله " ظاهرهما وباطنهما " .

( ٢ ) ص " الظاهر منهما " .

( ٣ ) ساقط من " ط " .

( ٤ ) ص " والنكاح " .

مع سلامة الظاهر وقت العقد وهو معنى قول الشافعي حتى يعلم " الجرح " (١)  
وقت العقد اذا لم يحكم بفساده لم يحكم " بثبوت " (٢) الا بشهادة غيرهما .

### \* فصل \*

" فاذا " (٣) أقر الزوجان عند الحاكم أنهما عقدا النكاح بولي مرشد  
وشاهدي عدل حكم عليهما بصحة النكاح باقرارهما ولم يسأل عن عدالة  
الشاهدين ورشد الولي .

فلو تناكر الزوجان من بعد ان ادعى أحدهما سفه الولي وفسق  
الشاهدين ألزمه صحة النكاح بسابق اقراره ولم يؤثر فيه حدوث انكاره ،  
فلو قال أنا أقيم البينة بما " ادعيته " (٤) من " سفه " (٥) الولي وفسق  
الشاهدين مالم يسمع منه لأن اقراره على نفسه أولى من بينة أكذبها  
بـه .

### \* فصل \*

واذا تصادق الزوجان أنهما عقدا بولي وشاهدي عدل وقال  
الشاهدان بل كنا وقت العقد فاسقين حكم بصحة النكاح باقرار الزوجين

( ١ ) ط " الخروج " .

( ٢ ) ص " بثباته " .

( ٣ ) ط " واذا " .

( ٤ ) ص " ادعت " ط " ادعته " والمثبت هو الصواب .

( ٥ ) ط " فسقه " .

( ولم يؤثر فيه قول الشاهدين ، ولو تصادق الزوجان أنهما كانا فاسقين  
فقال الشاهدان بل كنا عدلين حكم بإبطال النكاح باقرار الزوجين )<sup>(١)</sup> ولم  
يلتفت الى قول الشاهدين ، فلو اختلف الزوجان ، فقالت الزوجة عقدنا  
بشاهدين فاسقين وقال الزوج ( بل )<sup>(٢)</sup> عقدناه بشاهدين عدلين فقد  
اختلف أصحابنا فيه على وجهين :

أحدهما : وهو قول البغداديين ، أن القول قول الزوج أنهما عدلان والنكاح  
صحيح ، لأنه مستصحب لظاهر العدالة .

والوجه الثاني : أن القول قول الزوجة أنهما فاسقان والنكاح باطل<sup>(٣)</sup> ، لأنهما  
مستصحب أن لا نكاح بينهما ولو قال الزوج كان الشاهدان فاسقين<sup>(٤)</sup>  
وقالت الزوجة كانا عدلين ، فالنكاح قد ارتفع بينهما باقرار الزوج  
ولكن في سقوط المهر وجهان :-

أحدهما : أن المهر لا يسقط تغليبا لقول الزوجة لاستصحابها ظاهر  
العدالة .

( ١ ) ساقط من " ص " من قوله : " ولم يؤثر فيه " .

( ٢ ) ساقط من " ص " .

( ٣ ) والأول أصح قال في الروضة : ( ٧ / ٤٨ - ٤٩ ) " ولو قالت

عقدنا بفاسقين فقال بل بعدلين فايهما يقبل وجهان  
الأصح قوله فان مات لم ترثه وان مات أو طلقها قبل الدخول  
فلا مهر لانكارها ، وبعد الدخول لها أقل الأمرين من المسمى  
ومهر المثل " أهـ



والوجه الثاني : " يسقط <sup>(١)</sup> المهر تغليبا لقول الزوج لا استصحابه أن لا عقد بينهما ( والله أعلم ) <sup>(٢)</sup> .

### \* فصل \*

" وإذا <sup>(٣)</sup> تصادق الزوجان أنهما تناكحا بولاية الأب ، وأن الأب زوجها منه ، وأنكر ( الأب ) <sup>(٤)</sup> أن يكون زوجها فالنكاح ثابت بتصادقهما ، ولا يؤثر فيه انكار الأب أنه ما عقد بينهما لأن الحق لهما " لا <sup>(٥)</sup> للأب فلم يؤثر " فيه <sup>(٦)</sup> انكار الأب " وهكذا <sup>(٧)</sup> لو تصادقا أنهما عقداه بشاهدين هما زيد وعمرو فأنكر زيد وعمرو أن يكونا حضراه ، فالنكاح ثابت بتصادق الزوجين " ولا <sup>(٨)</sup> يؤثر فيه انكار الشاهدين لأن الحق فيه للزوجين دون الشاهدين .

### \* فصل \*

ولا يصح النكاح بحضور الشاهدين حتى يسمعا لفظ الولي بالبذل ولفظ الزوج بالقبول ، فيصح العقد فان سمعا مع البذل والقبول ذكر الصداق شهدا به وبالعقد ( وان لم يسمعا ذكر الصداق شهدا بالعقد ) <sup>(٩)</sup> دون الصداق ولا يجوز أن يشهدا بالصداق بظاهر الاخبار في مجلس العقد .

- 
- |       |  |
|-------|--|
| ( ١ ) | في النسختين " قد يسقط " .                |
| ( ٢ ) | ساقط من " ص " .                          |
| ( ٣ ) | ص " فاذا " .                             |
| ( ٤ ) | ساقط من " ط " .                          |
| ( ٥ ) | ط " الا " .                              |
| ( ٦ ) | ط " في " .                               |
| ( ٧ ) | ط " وهذا " .                             |
| ( ٨ ) | ط " فلا " .                              |
| ( ٩ ) | ساقط من " ط " من قوله " وان لم يسمعا " . |

\* مسألة \*

قال الشافعي ( رضى الله عنه <sup>(١)</sup> ) " وان كانت صغيرة شيئا أصيبت  
بنكاح أو غيره فلا تزوج الا باذنها <sup>(٢)</sup> .

وهذا صحيح ، والنساء ضربان أبكار وشيب .

فاما الأبكار فقد مضى حكمهن ، وسنذكره من بعد .

وأما الشيب فضربان عاقله ومجنونة ، فأما العاقله فضربان صغيرة  
وكبيرة .

فأما الكبيرة فلا يجوز إجبارها ولا تزويجها الا باختيارها وعن اذنها  
سواء كان وليها أبا أو عصبية ، واذنها النطق الصريح ، وهذا متفق  
عليه .

وأما الشيب الصغيرة ، فليس لأحد من أوليائها أبا كان أو غيره  
أن يزوجه الا بعد بلوغها واذنها ، فان زوجها قبل البلوغ باذن أو غير  
اذن كان النكاح باطلا .

وقال أبو حنيفة <sup>(٣)</sup> : يجوز أن يزوجه جميع أوليائها قبل البلوغ  
فان زوجها أبوها فلا خيار لها اذا بلغت " وان <sup>(٤)</sup> زوجها غير أبيها

(١) ساقط من " ص " .

(٢) انظر : مختصر المزني صفحة (١٦٣) .

(٣) تقدمت ترجمته صفحة ( ٥٥ ) .

(٤) ط " ولو " .

من العصبات كانت بالخيار - اذا بلغت - بين المقام " أو (١) الفسخ (٢) .  
وقال أبو يوسف (٣) : لا خيار لها في تزويج العصبات ، كما لم يكن  
لها الخيار في تزويج الأب (٤) .

واستدلوا على جواز تزويجها قبل البلوغ بعموم قوله تعالى : ( وَأَنْكِحُوا  
الْأَيَامَى مِنْكُمْ ) (٥) .

ولأن كل من ثبتت عليه الولاية في ماله جاز إجباره على النكاح كالبيكر  
الصغيرة ، وكالغلام ، ولأن لها منفعتين استخدام واستمتاع ، فلما كان  
للولي العقد على " منفعة استخدامها (٦) بالاجارة جاز له العقد على  
منفعة الاستمتاع بها بالنكاح .

وتحريره أنها احدى منفعتها فجاز العقد عليها قبل بلوغها  
كالاجارة .

ودليلنا قوله صلى الله عليه ( وسلم ) (٧) " الشيب أحق بنفسها من وليها " (٨)

(١) ط " و " .

(٢) انظر : بدائع الصنائع : ( ٣ / ١٥١١ ) .

(٣) قدمت ترجمته صفحة ( ٢١٧ ) .

(٤) انظر : بدائع الصنائع : ( ٣ / ١٥١١ ) .

(٥) سورة النور : الآية ( ٣٢ ) .

(٦) ط : " استخدامها منفعتها " .

(٧) ساقط من " ص " .

(٨) صحيح تقدم تخريجه صفحة ( ٢٣٧ ) .

فلم يكن له اجبارها لأنه " يصير <sup>(١)</sup> أحق بها من نفسها ، وقال  
صلى الله عليه ( وسلم ) <sup>(٢)</sup> " ليس للولي مع الشيب أمر <sup>(٣)</sup> " فكان <sup>(٤)</sup>  
على عمومه في الصغيرة والكبيرة ولأن كل صفة خرج ( بها ) <sup>(٥)</sup> الولي عن  
كمال الولاية ( بعد البلوغ خرج بها عن كمال الولاية ) <sup>(٦)</sup> قبل البلوغ ،  
قياسا على عتق الأمة ، لما كان حدوثه بعد البلوغ مانعا من اجبارها على  
النكاح كان حدوثه " قبل <sup>(٧)</sup> البلوغ مانعا من اجبارها عليه ، ولأنها حرة  
سليمة ذهبت عذرتها بجماع فلم يجز اجبارها على النكاح كالكبيرة " فاما <sup>(٨)</sup>  
الآية ، ان حملت على الأولياء فمخصوصة بما ذكرنا ، واما قياسهم على البكر  
والغلام اعتبارا بالولاية على المال فلا يجوز اعتبار الولاية ( على المال ) <sup>(٩)</sup>  
بالولاية على النكاح ، لأن ولاية المال أوسع لثبوتها للوصي الذي لا ولاية  
له على النكاح ، ثم المعنى في البكر والغلام " انه <sup>(١٠)</sup> لما لم يثبت  
" لهما <sup>(١١)</sup> خيار جاز " اجبارهما <sup>(١٢)</sup> وليس كالشيب لثبوت الخيار  
لها عندهم .

- 
- |        |                            |
|--------|----------------------------|
| ( ١ )  | ص " بعد " .                |
| ( ٢ )  | ساقط من " ص " .            |
| ( ٣ )  | تقدم تخريجه صفحة ( ٢١٨ ) . |
| ( ٤ )  | ط " وكان " .               |
| ( ٥ )  | ساقط من " ط " .            |
| ( ٦ )  | ساقط من " ص " .            |
| ( ٧ )  | ط " عند " .                |
| ( ٨ )  | ط " واما " .               |
| ( ٩ )  | ساقط من " ص " .            |
| ( ١٠ ) | ط " انها " .               |
| ( ١١ ) | ط " لها " .                |
| ( ١٢ ) | ص " اجبارها " .            |

واما استدلالهم بمنفعة استخدامها فالفرق بينهما وبين الاستمتاع  
أن مدة الاستخدام مقدرة بأمد ينقضي يصل الى مثل ذلك العقد بمعد  
بلوغها ، ومدة الاستمتاع مؤبدة " وهي <sup>(١)</sup> لا تصل الى مثل ذلك العقد  
( بعد <sup>(٢)</sup> ) بلوغها فافترقا .

### \* فصل \*

" فاما <sup>(٣)</sup> الثيب المجنونة فلها حالتان :

صغيرة وكبيرة ، فان كانت كبيرة جاز لأبيها اجبارها على النكاح  
للإياس من صحة اننها الا أن تكون ممن تجن في زمان وتفيق في زمان  
فلا يجوز اجبارها لامكان استئذانها في زمان افاقتها وانما يجوز اجبارها  
إذا أطبق المجنون بها فان لم يكن لهذه أب زوجها الحاكم ولا <sup>(٤)</sup> يكون  
لأحد من " عصبتها <sup>(٥)</sup> تزويجها لأنها ملحقه بولاية المال الثابتة بمعد  
الأب والجد للحاكم دون العصبه " فان <sup>(٦)</sup> كانت الثيب المجنونة صغيرة  
لم يجز لغير الأب والجد اجبارها من حاكم ولا عصبه .  
وهل للأب والجد اجبارها اذا كان مايل من البر على وجهين :

(١) ط " ومد " .

(٢) ساقط من " ط " .

(٣) ط " واما " .

(٤) ط " يكن " .

(٥) ط " عصبها " .

(٦) ط " وان " .

أحدهما : له اجبارها قياسا على ما بعد البلوغ وأنه ربما كان لها فسي  
الزوج غاف وشفاء .

والوجه الثاني : ليس له اجبارها قبل البلوغ وان جاز له اجبارها بعد البلوغ  
( لأن برءها قبل البلوغ أرجى والا يأس منه بعد البلوغ )<sup>(١)</sup> أقوى ،  
فمنع من اجبارها ليقع الا يأس من برءها .

### \* فصل \*

فاذا ثبت ما ذكرنا من حكم الشيب وأنها مفارقة للبكر من وجهين :  
أحدهما : أن البكر تجبر والشيب لا تجبر .

والثاني : أن اذن البكر الصمت واذن الشيب النطق ، وجب أن نطبق  
الشيب بما تمتاز به عن البكر .

والشيب هي التي زالت عذرتها ، وزوال العذرة على ثلاثة أقسام :  
أحدها : أن تزول بوطء .

والثاني : أن تزول " بظفر " <sup>(٢)</sup> أو جنابة .

والثالث : أن تزول خلقة " وهي <sup>(٣)</sup> أن تخلق لاعدرة لها .

فأما القسم الأول ، وهو أن تزول عذرتها بوطء " فالوطء <sup>(٤)</sup> على ثلاثة  
أقسام .

( ١ ) ساقط من " ط " من قوله " لأن برءها " .

( ٢ ) في النسختين " بظفرة " والمثبت هو الصواب لأن الظفر مذكر  
كما في الصباح صفحة ( ٢٢ / ٢ ) .

( ٣ ) ط " وهو " .

( ٤ ) ص " في التعليق " .

• أحدهما<sup>(١)</sup> أن يكون حلالا أما في عقد نكاح أو بملك يمين .

والثاني : أن يكون شبهة .

والثالث : أن يكون زنى حراما ، وجميع ذلك يزول به حكم البكارة ، سواء

كان الوطء بنكاح أو سفاح ، ويجرى عليها حكم الثيب .

وقال أبو حنيفة<sup>(٢)</sup> : إذا زالت عذرتها بزنى كانت في حكم البكر

إلا أن يتكرر منها<sup>(٣)</sup> .

استدللا بأن الزانية إذا تذكرت ما فعلت من الزنى خجلت واستحييت من التصريح بطلب الأزواج فكان حالها أسوأ حالا من البكر ، ولأن كل وطء لا يبيح الرجعة للزوج الأول لم يزل به حكم البكارة كالوطء في غير القبل .

ودليلنا قوله صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(٤)</sup> " ليس للولى مع الثيب أمر "<sup>(٥)</sup>

فكان على عمومه ، ولأن بكارتها زالت بوطء ، فوجب أن تكون في حكم الثيب كالموطوءة في نكاح .

ولأن كل وطء زالت<sup>به</sup> البكارة إذا كان حلالا زالت به البكارة " وإن<sup>(٦)</sup> كان محظورا كوطء الشبهة ، .

ولأن كل وطء زالت به البكارة إذا تكرر<sup>(٧)</sup> ( زالت<sup>(٨)</sup> ) به البكارة

وإن لم يتكرر كالمنكوحة .

( ١ ) ط " أحدهما " .

( ٢ ) تقدمت ترجمته صفحة ( ٥٥ ) .

( ٣ ) انظر : تحفة الفقهاء : ( ١٥٤ / ١ ) ، البسوط للسرخسي : ( ٧ / ٥ ) ، بدائع

الصنائع : ( ١٣٥٨ / ٣ ) .

( ٤ ) ساقط من " ص " .

( ٥ ) تقدم تخريجه صفحة ( ٤١٨ ) .

( ٦ ) ط " فإن " .

( ٧ ) ط " تكررت " . ( ٨ ) ساقط من " ط " .

( \* ) ص لوجه / ٤٥ .

وقد قال " لو <sup>(١)</sup> تكرر " منها <sup>(٢)</sup> الزنى صارت شيئا " فكذا <sup>(٣)</sup>ك  
 " اذا <sup>(٤)</sup> لم يتكرر ، ولأن صمت البكر انما صار انذا لاستحيائها بدوام  
 الخفر <sup>(٥)</sup> ، وقلة اختبارها للرجال فتميزت عن الشيب التي قد ظهر  
 خفرها ، وخبرت الرجال فصارت أقل حياء من البكر .  
 والزانية لم تقدم على الزنى الا لزوال الحياء وارتفاع الخفر  
 فصارت أجراً على القول وأخبر بالرجال من ذوات الزوج وفي هذا  
 الاستدلال انفصال عما أورده .  
 " واما <sup>(٦)</sup> قياسه مع انتقاضه بتكرار الزنى ، فالمعنى في الوطء في  
 غير القبل بقاء العذرة ففارق الزنى الذى زالت به " العذرة <sup>(٧)</sup> .

### \* فصل \*

واما زوال العذرة بأصبع أو " ظفر <sup>(٨)</sup> أوجناية غير السوط  
 فقد ذهب أبو علي بن خيران <sup>(٩)</sup> ، من أصحابنا الى أنه قد رفع حكم البكارة ،

- 
- |       |   |
|-------|---|
| ( ١ ) | ط " ان كان " .  |
| ( ٢ ) | ط " فيها " .  |
| ( ٣ ) | ص " وكذلك " .   |
| ( ٤ ) | ط " ان " .  |
| ( ٥ ) | الخفر بفتحيتين شدة الحياء كما في مختار الصحاح صفحة ( ١٨٢ ) .                            |
| ( ٦ ) | ص " فأما " .  |
| ( ٧ ) | ط " العذرة على الوطء في غير القبل " وهي زيادة غير مفهومة<br>ولا يحتاجها السياق .        |
| ( ٨ ) | في النسختين أو ظفيرة ، والثبت هو الصواب لأن الظفر مذكر كما<br>في المصباح : ( ٢٢ / ٢ ) . |
| ( ٩ ) | تقدمت ترجمته صفحة ( ١٣٧ ) .   |



استدللا بمذهب وحجاج ، فالذهب أن الشافعي قال أصيبت بنكاح وغيره <sup>(١)</sup> .

وأما الحجاج " فهو ان <sup>(٢)</sup> الحكم تابع للاسم فلما زال بذلك اسم البكارة وجب أن يزول به حكم البكارة ، وهذا خطأ بل مذهب الشافعي وسائر أصحابه أن حكم البكارة جار عليها لأن صت البكر انما كان نطقا لما عليه من الحياء وعدم الخبرة بالرجال ، وهذا المعنى موجود في هذه التي زالت عذرتها بغير وطء فلما وجد معنى البكر فيها وجب أن يعلق بها حكم البكر <sup>(٣)</sup> وتعليق " أحكام البكر <sup>(٤)</sup> بمعاني الأسماء أولى من تعليقها بمجرد الأسماء وفيه انفصال ، وما ادعاه من المذهب فقد زل فيه لأن قول الشافعي " أصيبت بنكاح أو غيره <sup>(٥)</sup> يعني أو غير نكاح من شبهة أوزنى وقد " صرح <sup>(٦)</sup> بذلك في كتاب الأم <sup>(٧)</sup> .

وأما التي زالت عذرتها خلقة فلا خلاف أنها في حكم البكر ، وهذا ما يوضح فساد قول ابن خيران حيث اعتبر الحكم بمجرد الاسم .

(١) انظر : مختصر المزني صفحة ( ١٦٤ ) .

(٢) ط " فلان " .

(٣) ط " حكم البكر عليها " .

(٤) ط " الأحكام " .

(٥) انظر صفحة ( ٣٢٤ ) .

(٦) ص " خرج " .

(٧) ( ١٨ / ٥ ) ونصه : " وإذا جومت بنكاح صحيح أو فاسد أو زنا صغيرة كانت بالغا أو غير بالغ كانت شيئا لا يكون للأب تزويجها إلا باننها " .

\* فصل \*  
~~~~~

فاذا تقرر ماوصفنا وأراد الولي " انكاح <sup>(١)</sup> المرأة فذكرت انها  
بكر قبل قبولها مالم يعلم خلافه وأجرى عليها حكم البكر فان قالت  
أنا شيب قبل قبولها وان لم يعلم لها زوج تقدم ولم تسأل عن الوطء  
الذى صارت به شيئا وأجرى عليها حكم الشيب فلو زوجها الأب بغير  
اذن لاعتقاده انها بكر فادعت بعد عقده أنها شيب لم يقبل قولها  
في ابطال النكاح بعد وقوعه على ظاهر الصحة لأن الأصل فيها البكارة  
فان أقامت أربع نسوة " شهدن <sup>(٢)</sup> لها أنهن شهدنها قبل النكاح شيئا لم  
يبطال العقد أيضا لجواز أن تكون عذرتها زالت " بظفر <sup>(٣)</sup> أو أصبع  
أو خلقة ( والله أعلم ) <sup>(٤)</sup> .

- 
- (١) ص " نكاح " .  
(٢) ط " شهدت " .  
(٣) في النسختين " بظفرة " والمثبت هو الصواب ، لأن الظفر مذكور  
كما في المصباح ( ٢٢ / ٢ ) .  
(٤) ساقط من " ص " .

\* مسألة \*

قال الشافعي ( رضى الله عنه <sup>(١)</sup> ) ولا تزوج البكر بغير اذننها ولا الصغيرة  
الا أبوها أو جدها بعد موت أبيهما <sup>(٢)</sup> .

اعلم أن نكاح البكر معتبر بأوليائها ونكاح الثيب معتبر بنفسها  
لأن الثيب لا تزوج مع ( جميع <sup>(٣)</sup> ) الأولياء الا باذننها ، والبكر يجبرها  
عليه بعض أوليائها ، وإذا كان كذلك لم يخل ولي البكر من أن يكون  
أبا أو عصباً <sup>(٤)</sup> فان <sup>(٥)</sup> كان وليها أبا زوجها ( جبراً <sup>(٥)</sup> ) سواء كانت صغيرة  
أو كبيرة عاقلة أو مجنونة ، وهكذا الجد بعد موت الأب يقوم في اجبارها  
مقام الأب لكن اختلف أصحابنا هل قام مقام الأب ( لأنه شارك له في  
اسم الأب لانه في معنى الأب على وجهين :

أحدهما : <sup>(٦)</sup> لأنه شارك له في الاسم لأنها يسميان أبا قال الله تعالى :  
" رَمَلَهُ أَبَيْكُمُ إِِبْرَاهِيمُ " <sup>(٧)</sup> .

والوجه الثاني : لأنه في معنى الأب وان لم يشاركه في الاسم لما فيه من  
صفتي الأب التي يتميز " بهما <sup>(٨)</sup> عن سائر الأولياء هما الولادة

- 
- |       |                                         |
|-------|-----------------------------------------|
| ( ١ ) | ساقط من " ص " .                         |
| ( ٢ ) | انظر : مختصر المزني صفحة ( ١٦٤ ) .      |
| ( ٣ ) | ساقط من " ص " .                         |
| ( ٤ ) | ط " وان " .                             |
| ( ٥ ) | ساقط من " ط " .                         |
| ( ٦ ) | ساقط من " ط " من قوله : " لأنه شارك " . |
| ( ٧ ) | سورة الحج ، الآية ( ٧٨ ) .              |
| ( ٨ ) | ط " بها " .                             |

والتعصيب فبالولادة تميز عن الأخوة وبالتعصيب تميز عن الجد للام وان كان ولي البكر عصبه روعي حالها حينئذ فان كان صغيرة لم يكن لأحد من عصباتها تزويجها سواء كانت عاقلة أو مجنونة \* (١) فان كانت كبيرة زوجها أقرب \* عصباتها \* (٢) ان كانت عاقلة باختيارها وعن اذنها ، وان كانت مجنونة لم يزوجهما لأن تزويجها في الجنون معتبر بالنظر في مصالحها \* ولا نظر للعصبات (٣) ولذلك لم يكن لهم ولاية في حالها وان كان ولي البكر الحاكم فان كانت صغيرة لم يكن له تزويجها عاقلة كانت أو مجنونة لأنها ليست من أهل المناكح فتزوج \* ولا (٤) من أهل الاختيار \* فتستأذن (٥) وان كانت كبيرة نظر فان كانت عاقلة لم يكن للحاكم تزويجها الا باذنها \* وان (٦) كانت مجنونة زوجها اذا رأى ذلك صلاحا لها وان لم يكن للعصبة تزويجها في حال جنونها .

والفرق بينهما أن للحاكم نظرا في مصالحها شارك به وفارق به العصبه ولذلك ولي مالها وان لم يكن يلي عليه العصبه .

### \* فصل \*

وانذا كان الرجل ابن ابن وله بنت ابن فأراد أن يزوج ابن ابنه بنت ابنه فان كان أبواهما باقيين لم يكن له تزويجها لأنه لا ولاية للجد

(١) هـ \* " وان "

(٢) هـ \* عصبتها .

(٣) ط \* ولأن نظر العصبات .

(٤) ط \* ولأن .

(٥) ط \* فتأذن .

(٦) ط \* فان .

مع بقاء الأب " وان <sup>(١)</sup> كان أبواهما ميّتين فان كان ابن ابنه بالغاً فليس له إجباره على النكاح وان كانت بنت ابنه شيئا فليس له إجبارها على النكاح وان ابن ابنه صغيرا ومنت ابنه بكرا فله إجبار كل واحد منهما على الانفراد فان أراد تزويج أحدهما بالآخر ففي جوازه جـسـرا وجهان :

أحدهما : ( لا يجوز تزويج أحدهما <sup>(٢)</sup> ) حتى يبلغ الابن فيكون هو القابل لنفسه لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " كل نكاح لم يحضره أربعة <sup>(٣)</sup> فهو سفاح <sup>(٤)</sup> ولثلا يتولى العقد من طرفيهـ كما لا يجوز لابن العم أن يتزوج وليته لثلا يصير متوليا للعقد من طرفيه وهذا قول " أبي <sup>(٥)</sup> العباس ابن القاص <sup>(٦)</sup> ، وطائفة .

(١) ط " فان " .

(٢) ساقط من " ط " .

(٣) ط " أربع " .

(٤) تقدم تخريجه صفحة ( ١٣٨ ) .

(٥) ط " أبو " .

(٦) هو أحمد بن محمد الطبري الشيخ الامام أبو العباس ابن القاص

امام عصره وصاحب التصانيف كان اماما جليلا وسمي القصاص لدخوله الديلم ووعظه بها وتذكيره فسمي لأنه كان يقص بها ، كان رحمه الله من أخشع الناس قلبا اذا قص ، حكى أنه كان يقص على الناس بطرسوس فأدركته روعة ما كان يصف من جلال الله وعظمته وملكوته من خشيته ما كان يذكر من بأسه وسطوته فخر مفسحيا عليه ومات وكان ذلك سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة بطرسوس .

انظر : طبقات السبكي : ( ٢ / ١٠٤ ) .

والوجه الثاني : يجوز للجد أن يفعل ذلك ويتولى العقد من طرفيه كما يجوز له فيما يبيعه من ماله على ابن ابنه إذا كان واليا عليه أن يتولى العقد من طرفيه وخالف ابن العم في " تزويجه <sup>(١)</sup> ابنة ابنه إذا كان واليا " عليها <sup>(٢)</sup> من وجهين :

أحدهما : ولاية الجد توجب الاجبار لقوتها وولاية ابن العم تمنع من الاجبار لضعفها .

والثاني : أن الجد في الطرفين عاقد لغيره وابن العم في أحد الطرفين عاقد لنفسه . وهذا قول أبي بكر ابن الحداد المصري ، وطائفة <sup>(٣)</sup> .

فعلى هذا لا بد للجد من أن يتلفظ في عقد نكاحهما بالايجاب فيقول قد زوجت ابن ابني " بابنة <sup>(٤)</sup> ابني ، وهل يحتاج فيه الى القبول أم لا على وجهين :

( ١ ) ص " تزويجه " .

( ٢ ) ط " عليها " .

( ٣ ) هو الامام الجليل محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر أبو بكر

الحداد المصري صاحب الفروع ذو الفكر المستقيم والفتوة

السليمة امام لا يدرك محله وجواد لا يجاريه الا ظله ، ولي

القضاء بمصر نيابة لابن هروان الرملي ، وكان امام عصره في

الفقه وبحرا واسعا في اللغة ، وله كلمة نافذة عند الملوك

وله مؤلفات عديدة منها " كتاب الباهر في الفقه " ، " وكتاب

جامع الفقه " ، " وكتاب جامع الفروع " وغيرها .

مات سنة خمس وأربعين وثلاثمائة ، وقيل أربع وأربعين .

انظر : طبقات السبكي : ( ١١٢ / ٢ - ١١٣ ) .

( ٤ ) ط " بنت " .

أحدهما : لا بد ( من ) <sup>(١)</sup> أن يتلفظ فيه بالقبول فيقول وقبلت نكاحهما  
له وهذا قول أبي بكر ابن الحداد ، لأنه يتولى ذلك بولايتين  
فقام فيه مقام وليين فلم يكن بد فيه من لفظين : أحدهما :  
إيجاب ، والآخر : قبول .

والوجه الثاني : لا يحتاج أن يتلفظ فيه بالقبول وهذا قول أبي بكر  
القال <sup>(٢)</sup> لأن الجد يقوم مقام وليين فقام لفظه مقام  
لفظين .

---

( ١ ) ساقط من " ص " .

( ٢ ) هو محمد بن علي بن اسماعيل القفال الكبير الشاشي أبو بكر  
أحد أئمة الدهر ذو الباع الواسع في العلوم كان إماما فسي  
التفسير والحديث والكلام وإماما في الأصول والفروع وفسي  
الزهد والورع قال فيه عاصم العبادي هو أفصح الأصحاب قلما  
وأثبتهم في دقائق العلوم قدما وأسرعهم بيانا وأعلامهم أسنادا .  
مات سنة خمس وستين وثلاثمائة " .

انظر : طبقات الشافعية الكبرى : ( ٢ / ١٧٦ ) .

\* مسألة \*

قال الشافعي ( رضى الله عنه <sup>(١)</sup> ) ولو كان المولى عليه يحتاج الى النكاح  
زوج له فانه فان اذن له " فجاوز <sup>(٢)</sup> " مهر مثلها " رد <sup>(٣)</sup> " الفصل <sup>(٤)</sup> :  
والمولى عليه بالسفه ممنوع من التزويج الا باذن وليه لان الحجر يمنع  
من التصرف في العقود فان لم يكن به الى النكاح حاجة لم يجز له  
أن يتزوج ولأوليه أن يزوجه لما فيه من التزام المهر والنفقة " لغير <sup>(٥)</sup> .  
حاجة وان كان به الى النكاح حاجة اما بأن يرى يتوثن على النساء  
لفرط الشهوة واما بأن يحتاج الى خادم وخدمة النساء أوفق له وأرفق به  
فيجوز لوليه ( في هاتين الحالتين <sup>(٦)</sup> ) أن يزوجه لأنه مندوب الى القيام  
بمصلحته التي هذا منها " وليصده <sup>(٧)</sup> عن واقعة الزنى " الموجب <sup>(٨)</sup> .  
الحد والمأثم .

واذا كان كذلك فوليه بالخيار بين أن يزوجه بنفسه وبين أن يأذن  
له في التزويج فان زوجه الولي جاز أن يعقد له النكاح على من يختارها  
له من الأكفاء ولا " يلزمه <sup>(٩)</sup> استئذانه فيه لأن ذلك من جملة مصالحه

- 
- |     |                                 |
|-----|---------------------------------|
| (١) | ساقط من " ص " .                 |
| (٢) | ص " فجاز " .                    |
| (٣) | ط " ورد " .                     |
| (٤) | انظر: مختصر المزني صفحة (١٦٤) . |
| (٥) | ط " بغير " .                    |
| (٦) | ساقط من " ص " .                 |
| (٧) | ط " وليصده " .                  |
| (٨) | ط " لموجب " .                   |
| (٩) | ط " يلزم " .                    |



التي لا تقف على اذنه ( كما لا يقف على اذنه <sup>(١)</sup> ) ما عقده ( في ماله <sup>(٢)</sup> )  
 من بيع وشراء ولا يزيد المنكوحه على مهر مثلها كما لا يزيد في عقود أمواله  
 أعواض أمثالها فان زوجه بأكثر من مهر المثل كانت الزيادة مردودة لا تجب  
 في مال السفه ولا على وليه وان أذن له الولي في التزويج لیتولاه السفه  
 " لنفسه <sup>(٣)</sup> ) جاز فان قيل فهلا منع من مباشرة العقد بنفسه ولم يصح  
 منه مع اذن وليه كما لا يصح منه عقد البيع وان اذن فيه وليه .  
 قيل الفرق بين النكاح حيث صح منه أن " يعقده <sup>(٤)</sup> ) باذن الولي " وبين <sup>(٥)</sup> )  
 البيع حيث لم يصح منه أن يعقده " وان أذن فيه الولي <sup>(٦)</sup> ) من وجهين :  
 أحدهما : المقصود بالحجر عليه " حفظ المال <sup>(٧)</sup> ) دون النكاح " فذلك <sup>(٨)</sup> )  
 لم يصح منه العقد في " المال <sup>(٩)</sup> ) ( وصح منه العقد في النكاح <sup>(١٠)</sup> ) .

- 
- |        |                       |
|--------|-----------------------|
| ( ١ )  | ساقط من " ط " .       |
| ( ٢ )  | ساقط من " ص " .       |
| ( ٣ )  | ط " بنفسه " .         |
| ( ٤ )  | ط " يعقده " .         |
| ( ٥ )  | ط " وهو " .           |
| ( ٦ )  | ط " باذن الولي " .    |
| ( ٧ )  | ط " حفظه من المال " . |
| ( ٨ )  | ص " فذلك " .          |
| ( ٩ )  | ط " النكاح " .        |
| ( ١٠ ) | ساقط من " ط " .       |

والثاني : أنه لما صح منه رفع النكاح بالخلع والطلاق من غير إذن فأولى أن يصح منه عقد النكاح بإذن ولما لم يصح منه إزالة ملكه عن الأموال بالعتق والهبة بإذن ولا غير إذن ( لم يصح منه عقود الأموال كلها بإذن ولا غير إذن )<sup>(١)</sup>.

### \* فصل \*

فإذا ثبت أنه يجوز أن يتولى عقد النكاح بنفسه بإذن وليه فقد اختلف أصحابنا هل على وليه عند إذنه له في النكاح أن يعين له على المنكوحة أم لا على ثلاثة أوجه :

أحدها : يلزمه أن يعين له على المنكوحة ليقطع اجتهاده في العقد حتى لا ينكح من يعظم مهرها .

(والوجه)<sup>(٢)</sup> الثاني : أن يعين له " في<sup>(٣)</sup> القبيلة أو " العشيرة<sup>(٤)</sup> ) حتى لا ينكح " من<sup>(٥)</sup> ذوى الأنساب " الذين<sup>(٦)</sup> يعظم مهور نسائهم وليس عليه أن يعين له على المرأة من نساء القبيلة لأنه يقف على اختيار النفوس .

(١) ساقط من " ط " من قوله : " لم يصح منه عقود " .

(٢) ساقط من " ص " .

(٣) ص " على " .

(٤) ص " العشير " .

(٥) ط " فسي " .

(٦) في النسختين " الذى " والمثبت هو الصواب .

والوجه الثالث: <sup>(١)</sup> أنه لا يلزمه أن يعين على المنكحة ولا على " قبيلتها " <sup>(٢)</sup> لأنه ليس بأسوأ حالا من العبد الذي يجوز اذا اذن السيد له في النكاح أن لا يعين على المنكحة ولا على قومها فأولى أن يكون السفية مثله في الاذن فاذا نكح السفية على مقتضى الاذن <sup>(٣)</sup> بمهر المثل فما دون لزمه المهر والنفقة في ماله <sup>(٤)</sup> ( و ) ان نكح بأكثر من مهر المثل صح النكاح بمهر المثل وكانت الزيادة مردودة لا تلزمه في وقت الحجر ولا بعد فكه عنه <sup>(٥)</sup>.

وخالف العبد الذي اذا نكح باذن السيد وزاد مهر المثل كانت الزيادة في ذمته يؤديها بعد عتقه والفرق بينهما أن الحجر على السفية لحفظ ماله عليه فلو لزمته الزيادة بعد فك الحجر عنه لم يكن ماله محفوظا عليه والعبد والحجر عليه لأجل سيده وحفظ ما يستحقه السيد من كسبه فاذا لزمته الزيادة بعد عتقه سلم حق السيد وصار ماله محفوظا عليه .

### \* فصل \*

فأما اذا نكح السفية بغير اذن وليه فهذا على ضربين :

- 
- |       |                                                 |
|-------|-------------------------------------------------|
| ( ١ ) | وهو أصحابها كما في روضة الطالبين : ( ٧ / ٩٧ ) . |
| ( ٢ ) | ط " قبيلتها " .                                 |
| ( ٣ ) | ط " مهر " .                                     |
| ( ٤ ) | ساقط من " ص " .                                 |
| ( ٥ ) | انظر: روضة الطالبين : ( ٧ / ٩٧ ) .              |

أحدهما : أن لا يكون قد أعلمه وليه ولا استأذنه فمنعه فنكاحه باطل لأن ثبوت الحجر يمنع من جواز التصرف في " العقود <sup>(١)</sup> فعلى هذا ان لم يدخل بها فرق بينهما ولا شيء عليه " وان <sup>(٢)</sup> دخل بها فـ فرق بينهما ثم ينظر ان كانت عالمة بحجره فلامهر عليه في حال الحجر وتصير كالمرتبة منه لعلها بحجره وان لم تكن عالمة بحجره فليس عليه في حال الحجر دفع المهر لأنه تصرف مع الحجر منه وفي لزومه له بعد فك الحجر عنه وجهان :

أحدهما : يلزمه دفعه بعد فك حجره لئلا يصير مستمتعا ببعضها من غير بدل .

والوجه الثاني : لا يلزمه دفعه بعد " فك <sup>(٣)</sup> الحجر عنه <sup>(٤)</sup> .

كما لم تلزمه الزيادة على مهر المثل لهذا المعنى وليس جهلها بحاله عذر لأنه قد كان يمكنها أن تستعلم فتعلم .

والضرب الثاني : أن يكون السفیه قد سأل وليه النكاح فمنعه واستأذنه فلم يأذن له ففي نكاحه وجهان :

أحدهما : باطل <sup>(٥)</sup> لتأثير الحجر في عقوده فعلى هذا يكون الكلام في المهر على ماضى .

(١) ص " العقد " .

(٢) ط " فان " .

(٣) ص " فكاك " .

(٤) على المذهب كما في روضة الطالبين : ( ٩٩ / ٢ ) .

(٥) وهو أصحابها عند المتولى ، وقال الامام الغزالي يراجع السلطان كالمرأة

المعضولة . انظر : روضة الطالبين : ( ١٠٠ / ٢ ) .

(\*) ط لوجه / ٣٥ .

والوجه الثاني : أن النكاح جائز لأنه حق على الولي فإذا منعه منه جاز أن يستوفيه بنفسه كالدين إذا منع صاحبه منه جاز أن يستوفيه بنفسه فعلى هذا يكون النكاح كالمأذون فيه ويدفع مهر المثل والنفقة من ماله .

### \* فصل \* =====

فاما المجنون فعلى ضربين :-

أحدهما : أن يكون مستدام الجنون لا يفيق في شيء من زمانه فهذا ينظر في حاله فان لم يكن به الى النكاح حاجة لم يكن لولييه أن يزوجه ولا أن يوجب في ماله غرم " المهر والنفقة " (١) من (٢) غير حاجة وان كان به الى النكاح حاجة وذلك في احدى حالتين اما " أن (٣) يرى يتوثب على النساء " لفرط (٤) شهوته واما أن يحتاج الى خدمة النساء والزوجة أرفق به فيجوز لولييه أن يزوجه بنفسه ولا يجوز للولي أن يرد العقد اليه ليتزوج " بنفسه " (٥) بخلاف السفية لأن السفية مكلف يتعلق بقوله حكم والمجنون غير مكلف

- 
- |       |                       |
|-------|-----------------------|
| ( ١ ) | ص " النفقة والمهر " . |
| ( ٢ ) | ط " في " .            |
| ( ٣ ) | ط " بأن " .           |
| ( ٤ ) | ص " لسقوط " .         |
| ( ٥ ) | ط " لنفسه " .         |

( و ) (١) لا يتعلق " بقوله (٢) حكم .

والضرب الثاني : أن يكون المجنون من يجس في زمان ويفيق في زمان  
فهذا على أضرب :

أحدها : أن يكون زمان جنونه أكثر من زمان افاقتة ، فيجوز لولييه  
إذا رآه محتاجا الى النكاح أن يزوجه في زمان جنونه ولا يبرد  
العقد اليه كالذي أطبق " به (٣) الجنون ويجوز له أن يزوجه  
في زمان افاقتة وأن يرد العقد اليه كالسفيه لأن الحجر  
عليه إذا قل زمان افاقتة لا يرتفع لكن يكون حكمه في زمان الجنون  
حكم الحجر بالجنون وفي زمان الافاقة حكم الحجر بالسفيه .

والضرب الثاني : أن يكون زمان افاقتة أكثر من زمان جنونه ، فالحجر يرتفع  
في زمان الافاقة ، ولا يجوز لولييه أن يزوجه في حال جنونه  
لما يرجى من افاقتة ، ويجوز له أن يزوجه " نفسه (٤) في زمان  
افاقتة من غير إذن وليه ، ولا يجوز لولييه أن يزوجه فسي  
افاقتة لارتفاع حجره .

والضرب الثالث : أن " يتساوى (٥) زمان جنونه ، وزمان افاقتة ففي أغلبهما  
حكما وجهان :

- |       |                 |
|-------|-----------------|
| ( ١ ) | ساقط من " ص " . |
| ( ٢ ) | ص " بكلامه " .  |
| ( ٣ ) | ط " فيه " .     |
| ( ٤ ) | ص " بنفسه " .   |
| ( ٥ ) | ط " يتساوا " .  |

(احدهما) <sup>(١)</sup> : أن حكم الجنون أغلب تغليا لثبوت الحجر ، فعلى هذا  
 يكون حكمه كالضرب الأول ، فيمن أكثر زمان جنونه وقل زمان افاقتة .  
 والوجه (الثاني) <sup>(٢)</sup> : أن حكم الافاقة أغلب تغليا لأصل السلامة فعلى هذا يكون  
 حكمه كالضرب الثاني ، " فيمن <sup>(٣)</sup> أكثر زمان افاقتة وقل زمان جنونه .  
 ( والله أعلم ) <sup>(٤)</sup> .

---

( ١ ) ساقط من " ط " .

( ٢ ) ساقط من " ط " .

( ٣ ) ط " من " .

( ٤ ) ساقط من " ص " .

\* مسألة \*

قال الشافعي ( رضى الله عنه )<sup>(١)</sup> " ولو أذن لعبده " فتزوج<sup>(٢)</sup> كان لها العضل متى عتق<sup>(٣)</sup> .

وهذا كما قال ليس للعبد أن يتزوج بغير إذن سيده لرواية عطاء عن جابر<sup>(٤)</sup> ، أن النبي صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(٥)</sup> قال : " أيا عبد نكح بغير إذن مواليه فهو عاهر<sup>(٦)</sup> والعاهر الزاني " فشبهه<sup>(٧)</sup> بالزاني لتحريم عقده وإن لم يكن زانيا في الحكم ولأن السيد " مالك<sup>(٨)</sup> " لمنافعه وأكسابه فلم يكن له تفويتها ( عليه )<sup>(٩)</sup> بتزويجه ، فإن تزوج بأذن سيده كان النكاح

- 
- (١) ساقط من " ص " .
- (٢) ص " وتزوج " .
- (٣) انظر: مختصر الزني صفحة ( ١٦٤ ) .
- (٤) تقدمت ترجمتهما صفحة ( ١٦٥ - ٦٢ )
- (٥) ساقط من " ص " .
- (٦) رواه أبو داود : ( ٥٦٣ / ٢ ) وابن أبي شيبة في المصنف : ( ٢٦١ / ٤ ) وفيه " تزوج " بدل نكح .
- ورواه الترمذى : ٤١٩ / ٣ من طريقين عن جابر رضى الله عنه مرفوعا قال في الأولى حديث حسن ، وفي الثانية حسن صحيح ورواه أحمد في مسنده وفيه " أهله " بدل مواليه .
- ورواه الحاكم في المستدرک : ( ١٩٤ / ٢ ) عن جابر مرفوعا ، وقال صحيح ووافقه الذهبي ،
- وقال الألباني في الارواء : ( ٣٥٢ / ٦ ) حديث حسن .
- (٧) ط " فشبهه " .
- (٨) ط " مالكا " .
- (٩) ساقط من " ص " .
- (\*) ص لوجه / ٥٠ .



حائزا لأن مستحق الحجر قد رفعه بآذنه فعاد الى جواز تصرفه وان تزوج بغير اذن سيده كان نكاحه باطلا .

وقال أبو حنيفة : " موقوفا على اجازة السيد " .<sup>(١)</sup>

وقال مالك : " نكاحه جائز والسيد فسخه عليه " .<sup>(٢)</sup>

والدليل عليهما رواية عبدالله بن عمر<sup>(٣)</sup> عن نافع عن ابن عمر<sup>(٤)</sup> أن النبي

صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(٥)</sup> قال : " اذا نكح العبد بغير اذن سيده فنكاحه

باطل " <sup>(٦)</sup> ، وقد روى هذا الخبر موقوفا على ابن عمر .

- (١) انظر: بدائع الصنائع : ( ٣ / ١٣٣٧ ) .
- (٢) انظر : الخرشي على مختصر سيدي خليل : ٣ / ٢٠٠ .
- (٣) هو عبدالله بن عمر بن حفص أبو عبد الرحمن العمرى المدني ضعيف مات سنة احدى وسبعين ومائة ، وقيل بعدها .
- انظر : تقريب صفحة : ( ١٨٣ ) .
- (٤) تقدمت ترجمتهما صفحة : ( ٢١٨ ، ٢١٣ ) .
- (٥) ساقط من " ص " .
- (٦) رواه أبو داود : ( ٢ / ٥٦٣ ) ، وقال حديث ضعيف موقوف ورواه البيهقي في السنن : ( ٧ / ١٢٧ ) عن ابن عمر مرفوعا وفيه عبدالله بن عمر العمرى وهو ضعيف كما في التقريب صفحة ( ١٨٣ ) ورواه ابن ماجة : ( ١ / ٦٣٠ ) عن عبدالله بن عمر مرفوعا بلفظ " اذا تزوج العبد بغير اذن سيده كان عاهرا " ، قال البوصيرى في الزوائد : ( ٢ / ١١٤ ) اسناده حسن رواه أبو داود والترمذى من حديث جابر " ، قال في الارواء : ( ٦ / ٣٥١ ) انقلب اسناد الحديث على بعض الرواة عند ابن ماجة فجعل ابن عمر مكان جابر وجرى البوصيرى على ظاهره فقال اسناد حسن ، وخفى عليه أنه أخطأ .

قلت : حديث جابر صحيح وقد تقدم تخريجه صفحة ( ٣٤٦ ) .

ولأن الحبر المانع من جواز النكاح يمنع من صحتها كالمجنون .  
( والله أعلم )<sup>(١)</sup> .

### \* فصل \* ~~~~~

فإذا تقرر أن نكاح العبد بغير إذن سيده باطل وبأنه جائز  
فللسيد إذا إذن لعبده في النكاح حالتان :  
أحدهما : أن يعين له على المنكوحة فلا يجوز له أن يتجاوزها فان نكح  
غيرها كان " نكاحاً " <sup>(٢)</sup> بغير إذن .  
والحال الثانية : أن لا يعين له على المنكوحة ويكون إذنه مطلقاً فيجوز بخلاف  
السفيه الذي يلزم الولي أن يعين ( له ) <sup>(٣)</sup> على المنكوحة .  
والفرق بينهما أن العبد من أهل الاختيار والتصرف في العقود وليس  
السفيه من أهل الاختيار والتصرف في العقود ، فإذا صح نكاح العبد  
بإذن سيده نظر في المهر فان كان قدر مهر المثل ( كان ) <sup>(٤)</sup> في كسبه  
على ما سنده ، وان كان أكثر من مهر المثل لزم قدر مهر المثل في كسبه  
وكانت الزيادة في ذمته حتى يعتق فيؤدى .

- 
- |       |                 |
|-------|-----------------|
| ( ١ ) | ساقط من " ص " . |
| ( ٢ ) | ط " نكاحها " .  |
| ( ٣ ) | ساقط من " ص " . |
| ( ٤ ) | ساقط من " ط " . |

وفارق السففيه في ابطال الزيادة على مهر المثل بالمعنى الذى  
قدمناه . ( والله أعلم )<sup>(١)</sup>.

### \* فصل \*

فأما اذا سأل العبد سيده أن يزوجه فعضله ومنعه نظر في العبد  
فان كان غير بالغ لم يجبر السيد على تزويجه لأنه قبل البلوغ غير محتاج  
الى النكاح ، وان كان بالغاً فهل يجبر السيد على تزويجه " ان<sup>(٢)</sup> أقام على  
عضله ( ومنعه )<sup>(٣)</sup> زوجه الحاكم أم لا على قولين :

أحدهما : أشار اليه في كتاب التعريض بالخطبة<sup>(٤)</sup> ، أن السيد يجبر على  
تزويج عبده لما " يدعو<sup>(٥)</sup> اليه من حاجته وكمال مصلحته وسكون

نفسه ، فشابه ما يحتاج اليه من تمام قوته وكمال كسوته .

والقول الثاني : نص عليه في القديم والجديد وهو الصحيح .

أن السيد لا يجبر على تزويج عبده ، لأنه يجرى مجرى الملائ والشهوات ،  
ولا يلزم السيد تمكين " عبده<sup>(٦)</sup> من ملاذه وشهواته .

فعلى " تقدير<sup>(٧)</sup> القولين لو كان السيد مولى عليه لصفر أو سفه أو جنون ،

(١) ساقط من " ص " .

(٢) ط " وان " .

(٣) ساقط من " ص " .

(٤) انظر : الأم باب التعريض بالخطبة : ( ٥ / ٤٢ ) .

(٥) ط " يدعو " .

(٦) ط " عبد " .

(٧) ط " هدين " .

فان قيل بالقول الأول أن السيد يجبر على نكاح عبده لزم ولي السيد المولى عليه أن يزوج عبده اذا طلب النكاح " وان <sup>(١)</sup> قيل بالقول الثاني أن السيد لا يجبر على تزويجه لم يكن لوليه أن يزوجه .

### \* فصل \* ~~~~~

فاما اذا أراد السيد أن يجبر عبده على التزويج فان كان العبد صغيرا كان لسيداه اجباره على النكاح <sup>(٢)</sup> لأنه لما كان له اجبار ولده فسي صغره الذى لا ولاية له عليه بعد بلوغه فاجبار عبده في صغره أولى .  
وان كان العبد بالغا فهل للسيد اجباره على النكاح أم لا على قولين : أحدهما : وهو قوله في القديم له اجبار عبده على النكاح لأنه لما ملك العقد على منافعه ورقبته جبرا كان النكاح ملحقا بأحدهما في عقده عليه جبرا .

والقول الثاني : <sup>(٣)</sup> وهو قوله في الجديد أنه ليس للسيد اجبار عبده على النكاح ، لأنه يجرى مجرى الملاذ والشهوات التى ليس للسيد اجبار عبده عليها ولأن " مقصوده " <sup>(٤)</sup> الوطء الذى لا يجوز للسيد

(١) ط : " فان " .

(٢) قال في الروضة : ( ٧ / ١٠٢ ) الأصح أن الصغير كالكبير - أى لا يجبر - ، وقيل يجبر قطعاً واختاره ابن كج " .

(٣) وهو الأظهر كما في المنهاج صفحة : ( ٣٧٢ ) ، والروضة :

( ٧ / ١٠٢ ) .

(٤) ص " معقوده " .

اجبار عبده عليه \* فكان <sup>(١)</sup> النكاح بمثابته .  
 وعلى القولين معا لو كان السيد \* مولى <sup>(٢)</sup> عليه لصغر أو سفه لم يكن  
 لوليه اجبار عبده على النكاح قولا واحدا لما في اجباره من اخراج المهر  
 والنفقة من كسبه .

### \* فصل \* ~~~~~

فأما المدبر فهو كالعبد في اجبار السيد له على النكاح وفي اجبار  
 السيد على تزويجه اذا دعا الى النكاح ، وأما المكاتب فليس لسيده اجباره  
 على النكاح لما فيه من الزامه المهر والنفقة في كسبه \* واما <sup>(٣)</sup> اذا دعا  
 سيده الى النكاح فهل يجبر السيد عليه .  
 ان قلنا أنه يجبر على تزويج عبده فأولى أن يجبر على تزويج مكاتبه وان  
 قلنا انه لا يجبر على تزويج عبده <sup>(٤)</sup> ففي اجباره على تزويج مكاتبه وجهان :  
 أحدهما : لا يجبر عليه كما لا يجبر على تزويج عبده .  
 والوجه الثاني : أنه يجبر على تزويج مكاتبه وان لم يجبر على تزويج عبده .  
 والفرق بينهما أن \* اكتساب <sup>(٥)</sup> العبد لسيده ، فلم يجبر على تزويجه  
 لما يلحقه من التزام المهر والنفقة ، واكتساب المكاتب لنفسه فأجبر السيد

---

(١) ط \* وكان \* .

(٢) ط \* مولا \* .

(٣) ط \* فاما \* .

(٤) وهو الأظهر : انظر المنهاج صفحة (٣٧٢) .

(٥) م \* اكتاب \* .

على تزويجه لأنه لا يؤول الى التزام المهر والنفقة (١).

\* فصل \*  
~~~~~

فاما العبد اذا كان بين شريكين " فليس (٢) له أن يتزوج باذن أحدهما حتى يأذنا " له (٣) جميعا فان اتفقا على تزويجه فهل لهما اجباره عليه أم لا على قولين ، " وان (٤) دعاهما الى النكاح فهل يجبران على تزويجه أم لا على قولين ، وأما " ان (٥) كان نصف العبد حرا ونصفه مملوكا فليس لسيده أن يجبره على النكاح لأن فيه حريمة لا ولاية عليه فيها ، فان دعا سيده الى النكاح ففي اجباره قولان .

- 
- |     |                                   |
|-----|-----------------------------------|
| (١) | انظر: روضة الطالبين : (٧ / ١٠٢) . |
| (٢) | ص : " وليس " .                    |
| (٣) | ص : " لهما " .                    |
| (٤) | ط : " فان " .                     |
| (٥) | ط : " اذا " .                     |

\* مسألة \*

قال الشافعي ( رضي الله عنه )<sup>(١)</sup> " وفي اذنه لعبده إذن باكتساب  
المهر والنفقة " .<sup>(٢)</sup>

إذا إذن السيد لعبده في النكاح فنكح فقد وجب المهر بالعقد  
والنفقة بالتمكين ولوجوبهما محل معتبر بحال العبد ، وللعبد ثلاثة  
أحوال :

أحدها : أن يكون مكتسبا .

والثاني : أن يكون مأذونا له في التجارة .

والثالث : أن يكون غير مكتسب ولا مأذونا له في التجارة .

فإن كان مكتسبا فالمهر والنفقة في كسبه ، لأن الإذن بالنكاح " بإذن  
به " <sup>(٣)</sup> وبوجبه ، فأولى ما تعلق ذلك بكسبه لأنه منه واليه .

فإن قيل : أفليس إن إذن لعبده في التجارة فليزمه فيها دين زاد على  
ما بيده كان في ذمة العبد يؤديه بعد عتقه فهلا استويا .

قيل : الفرق بينهما أن الإذن بالتجارة " مقصوده الاكتساب " <sup>(٤)</sup> ( والدين  
ضد الاكتساب ) <sup>(٥)</sup> فصار غير مأذون فيه فلذلك تعلق بذمته بعد عتقه ،

( ١ ) ساقط من " ص " .

( ٢ ) انظر : مختصر المزني صفحة ( ١٦٤ ) .

( ٣ ) ط " إذن به " .

( ٤ ) ص " معقود بالاكتساب " .

( ٥ ) ساقط من " ط " .

والاذن بالنكاح " مقصوده <sup>(١)</sup> الاستمتاع الموجب للمهر والنفقة فصار المهر والنفقة من موجبات اذنه ، فلذلك تعلق بكسبه دون ذمته .

### \* فصل \* \*\*\*\*\*

فاذا ثبت وجوب المهر والنفقة في كسبه فالمهر يستحق في كسبه بعد ( عتقه ، والنفقة تستحق في كسبه بعد <sup>(٢)</sup> ) تمكينه من الاستمتاع الا أنهما يستحقان في الكسب الحادث بعد وجوبها ، ولا يستحقان في كسب تقدمهما لأن الكسب المتقدم لم يتعلق به اذن فصار خالصا للسيد " فلو <sup>(٣)</sup> كان العقد بمهر مؤجل استحق ذلك في الكسب الحادث بعد حلول الأجل واذا كان كذلك قيل للسيد عليك أن تظي سبيل عبدك " وترفع عنه يدك <sup>(٤)</sup> ليلا ونهارا ، اما النهار فلاكتساب " المهر <sup>(٥)</sup> والنفقة ، واما الليل فلااستمتاع بالزوجة ، ثم لا سبيل لك الى ابطال حقه من تمكينه ليلا من نفسه ولك السبيل الى منعه نهارا من نفسه بالتزام المهر والنفقة لأن حقه في استمتاعه ليلا لا بد له ، فلم يسقط ولحقه من اكتساب النهار بدل يلتزمه السيد " فسقط <sup>(٦)</sup> ثم لا يخلو حال كسبه اذا أمكن منه من ثلاثة أقسام :

- 
- |       |                       |
|-------|-----------------------|
| ( ١ ) | ح " معقوده " .        |
| ( ٢ ) | ساقط من " ط " .       |
| ( ٣ ) | ط " ولو " .           |
| ( ٤ ) | ط " وترفع يدك عنه " . |
| ( ٥ ) | ح " المال " .         |
| ( ٦ ) | ح " فقط " .           |



أحدها : أن يكون بقدر المهر والنفقة من غير زيادة ولا نقصان فلاحق فيه للسيد ولا عليه وقد خلص جميع كسبه له في نفقته ونفقة زوجته وكسوتها ومهرها .

والقسم الثاني : أن يكون كسبه أكثر من المهر والنفقة فللسيد الفاضل منهما .

والقسم الثالث : أن يكون المهر والنفقة \* أكثر<sup>(١)</sup> من كسبه فعليه أن يخلي على جميع كسبه ليصرفه في المهر والنفقة ويكون حاله في الباقي عليه من المهر والنفقة كحال من لا كسب له ولا هو مأذون له في التجارة على ما سنده من بعد .

### \* فصل \*

فلو أن سيد هذا العبد المكتسب أراد استخدامه نهارا لزمه التزام جميع المهر والنفقة له ولزوجته سواء كان كسبه مساويا لهما أو \* مقصرا<sup>(٢)</sup> عنهما ، لأنه بالاستخدام كالضامن لهما ولو أن سيده لم يستخدمه لكن حبسه ( لزمه غرم المهر والنفقة ولو )<sup>(٣)</sup> حبسه غير \* سيده<sup>(٤)</sup> لزمه أجره مثله .

( ١ ) عن \* ال كثر \* .

( ٢ ) ط \* مقصورا \* .

( ٣ ) ساقط من \* ط \* .

( ٤ ) ط \* توجد في التعليق \* .

والفرق بينهما أن السيد يلتزم ذلك في حق عبده " فلزمه <sup>(١)</sup> ما يستحقه  
العبد من مهر زوجته ونفقتها والأجنبي يضمن ذلك في حق السيد  
فلزمه قيمة " ما استهل <sup>(٢)</sup> من منافعه .

---

(١) ط " فيلزمه " .

(٢) استهل : بمعنى تبين كما في المختار صفحة (٦٩٧) .

\* مسألة \*

قال الشافعي ( رضي الله عنه <sup>(١)</sup> ) " وان كان مأذونا له في التجارة  
" أعطى <sup>(٢)</sup> ما في يده " <sup>(٣)</sup> .

وهذا القسم الثاني من أحوال العبد أن يكون مأذونا له في التجارة  
فيكون مألومه من المهر والنفقة متعلقا بمال التجارة لأن هذا المال  
في حق المأذون له في التجارة كمال الكسب في حق المكتسب لكونهما ملكا  
للسيد الأذن ، لكن اختلف أصحابنا في " المراد <sup>(٤)</sup> هاهنا بقول الشافعي  
" أعطى <sup>(٥)</sup> ما في يده " <sup>(٦)</sup> على ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه يعطيه من " مال <sup>(٧)</sup> " الربح المستفاد بعد وجوبه فيعطى المهر  
من الربح المستفاد بعد العقد ، والنفقة من الربح المستفاد  
بعد التمكن كما قلنا في المكتسب أنه يعطيهما من كسبه  
المستفاد بعد وجوبهما .

والوجه الثاني : أنه يعطيهما من جميع ما بيده من الربح المستفاد قبل  
الوجوب وبعده ولا يعطيهما من أصل المال لأن جميعهما نسا  
للمال .

- 
- |       |                                   |
|-------|-----------------------------------|
| ( ١ ) | ساقط من " ص " .                   |
| ( ٢ ) | ص " أعطى " .                      |
| ( ٣ ) | انظر: مختصر المزني صفحة ( ١٦٤ ) . |
| ( ٤ ) | ص " القال " .                     |
| ( ٥ ) | في النسختين " أعطى " .            |
| ( ٦ ) | ص " يديه " .                      |
| ( ٧ ) | ساقط من " ط " .                   |

والفرق بين الكسب والربح ، أن كسب العمل حادث في كل يوم ( وليس كسب التجارة حادثا في كل يوم )<sup>(١)</sup> .  
والوجه الثالث: أنه يعطيها من جميع ما بيده من مال التجارة من ربح وأصل ، لأن جميع ذلك ملك للسيد وقد صار بالاذن كالمأمور بدفعها فتعلق الاذن بجميع ما بيده كالدين فلو أن السيد دفع ذلك من غير مال التجارة خلص مال التجارة وربحه للسيد .

### \* فصل \*

وأما القسم الثالث من أحوال العبد " فهو " <sup>(٢)</sup> أن يكون غير مكتسب ولا مأذون له في التجارة أما لأنه زمن لا يقدر على عمل ، وأما لأنه محارب محروم لا يقدر على شيء وان عمل فهما سواء وعلى السيد التزام نفقته وليس عليه التزام نفقة زوجته ويقال لها زوجها معسر بنفقتك وأنت بالخيار في الصبر معه على اعساره أو فسخ نكاح .

فأما المهر ففيه قولان :

أحدهما : أنه في ذمة العبد يؤديه بعد عتقه ولا يأخذ السيد به لأنه في مقابلة البضع الذي قد صار ملكا للعبد دون السيد ومن ملك " ذرا " <sup>(٣)</sup> بدل ملك عليه ذلك البدل " وهذا " <sup>(٤)</sup> أشهر القولين وأظهرهما .

( ١ ) ساقط من " ط " .

( ٢ ) ط " وهو " .

( ٣ ) ساقط من " ط " .

( ٤ ) ط " فهذا " .

والقول الثاني : انه يكون مضمونا في ذمة سيده لأن اذنه بالنكاح ( الذى )<sup>(١)</sup>  
لا ينفك من التزام المهر موجب لالتزام ذلك المهر كالديون .

### \* فصل \*

فاما اذا تزوج العبد بغير اذن سيده فنكاحه باطل ، فان لم يدخل  
بها فرق بينهما ، ولا مهر ولا نفقة ، لأن فساد العقد قد تضمنه من  
العوض ، وان دخل بها فرق بينهما وكان لها بالدخول مهر مثلها  
لوطء المشبهة لقوله صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(٢)</sup> " فان مسها فلهما  
المهر بما استحل من فرجها "<sup>(٣)</sup> وأين<sup>(٤)</sup> يكون المهر فيه قولان :  
أحدهما : نص عليه في القديم والجديد أن يكون في ذمة العبد يؤديه  
بعد عتقه ، لأنه حق وجب برضى مستحقه فأشبهه الديون .  
والقول الثاني : خرج أصحابنا من كلام أشار اليه الشافعي في القديم ،  
أنه يكون في رقبة عبده يباع فيه الا أن يفديه سيده  
لأنه وجب بالوطء الذى هو اتلاف فأشبهه الجناية ( والله أعلم )<sup>(٥)</sup>.

( ١ ) ساقط من " ط " .

( ٢ ) ساقط من " ص " .

( ٣ ) جزء من حديث صحيح تقدم تخريجه صفحة ( ٢٢٥ ) .

( ٤ ) ص " وان " .

( ٥ ) ساقط من " ص " .

\* فصل \*  
~~~~~

• وإذا (١) أذن السيد لعبده في النكاح فنكح نكاحا فاسدا ففي دخوله في اذن سسيده قولان :

أحدهما : ( أن ) (٢) يكون داخلا في حكم " اذنه " (٣) لانطلاق الاسم على فاسده كانطلاقه على صحيحه ، ولوجوب المهر ففي فاسده كوجوبه في صحيحه ، فعلى هذا يكون محل المهر كحله في النكاح الصحيح ان كان مكتسبا ، وان كان مأذونا له في التجارة " كان فيها " (٤) بيده ، وان كان غير مكتسب ولا مأذونا له في التجارة كان على ماضى من القولين ، أحدهما في ذمة العبد ، والثاني في ذمة سيده .

والقول الثاني : وهو الأصح ان النكاح الفاسد لا يكون داخلا ( في ) في جملة اذنه (٥) لأن " مطلق " (٦) الأمر يقتضى ( حمله ) (٧) على ماورد به الشرع ، ولأن هذا المهر ماوجب بالعقد وانما وجب بالوطء الذى لم يكن فيه اذن فعلى هذا في محل هذا الأمر القولان الماضيان . أحدهما في ذمة العبد ، والثاني في رقبته .

- 
- |       |                 |
|-------|-----------------|
| ( ١ ) | ط " فاذا " .    |
| ( ٢ ) | ساقط من " ط " . |
| ( ٣ ) | ط " ملكه " .    |
| ( ٤ ) | ط " ففي ما " .  |
| ( ٥ ) | ساقط من " ط " . |
| ( ٦ ) | ص " اطلاق " .   |
| ( ٧ ) | ساقط من " ص " . |

### \* فصل \*

وإذا زوج الرجل عبده بأتمته فليس على العبد مهر ولا نفقة لأنهما لو وجبا لكانا للسيد ولا يثبت للسيد على عبده مال لكن اختلف أصحابنا في المهر هل وجب بالعقد ثم سقط على وجهين :

أحدهما : أنه وجب بالعقد ثم سقط لثلا يكون كالموهوبة التي جعلت خالصة لرسول الله صلى الله عليه ( وسلم ) <sup>(١)</sup> من دون المؤمنين <sup>(٢)</sup> .

والوجه الثاني : أنه لم يجب أصلا لأنه لما كان ملك السيد مانعا من " استدامة " <sup>(٣)</sup> استحقاقه كان مانعا من ابتداء استحقاقه ألا تراه لو أُلِف مال سيده لم يلزمه غرمه لافي الابتداء ولا في الاستدامة ، كذلك المهر ، ولمن قال بالأول أن ينفصل عنه ، بأن الأموال قد يجوز أن تملك بغير بدل والبضع لا يجوز أن يملك إلا ببدل ، فلو أن السيد بعد تزويج عبده بأتمته أعتقهما معا لم يكن له مطالبة عبده بالمهر بعد عتقه لأنه ماوجب عليه بالعقد ولا للأمة بعد عتقها مطالبة الزوج ولا للسيد بمهرها لأنسه ماوجب لها بالعقد .

### \* فصل \*

وإذا زوج " السيد " <sup>(٤)</sup> أتمته بعبد غيره ولم يقبض " مهر مثلها " <sup>(٥)</sup>

- (١) ساقط من " ص " .
- (٢) قال تعالى : ( وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ " . الأحزاب ، الآية ( ٥٠ ) .
- (٣) ط " استدامته " .
- (٤) ص " الرجل " .
- (٥) ص " مهرها " .

منه حتى اشتراه فان كان بيد العبد من كسبه قبل الشراء وبعد  
النكاح شيء فهو للمشتري يأخذه من مهر أمته وليس للبائع فيه  
حق وان لم يكن بيد العبد من كسبه قبل الشراء شيء فلا مطالبة  
لمشتريه بمهر أمته لأنه قد صار عبده ولاحق للسيد على عبده واختلف  
أصحابنا هل هذا الشراء أسقط المهر أو منع من المطالبة مع بقاء  
المهر على وجهين :

أحدهما : أنه قد أسقط المهر لأنه لما كان الملك مانعا من ابتداء  
استحقاقه كان مانعا من بقاء استحقاقه .

والوجه الثاني : أنه قد منع من المطالبة بالمهر ولم يسقطه لأن الحقوق  
الثابتة في الذم لا تسقط الا بالاداء والابراء وليس الشراء  
واحد منهما .

وتأثير هذين الوجهين يكون بعثق العبد أو بيعه .

فان قيل : ان الشراء قد أسقط ما عليه من المهر، لم يكن للسيد  
مطالبة العبد به بعد عتقه أو بيعه .

( فان قيل انه قد منع من المطالبة به ولم يسقطه كان ، للسيد  
مطالبته بعد عتقه أو بيعه ) (١)

### \* فصل \* مستحق

وانذا زوج الرجل عبده بأمة غيره ثم اشتراها السيد كان النكاح  
بحاله ومهرها مستحق لبائعها لوجوبه في ملكه ولو كان السيد قد

---

(١) ساقط من "ص" من قوله " فان قيل قد منح " .



أمر عبده بشراء زوجته فان أمره أن يشتريها لسيدّه كان النكاح بحاله ( وان أمره أن يشتريها <sup>(١)</sup> لنفسه لتكون أمة للزوج " العبد <sup>(٢)</sup> لا للسيد ففيه قولان بناء على اختلاف قوليه في العبد هل يملك اذا ملك أم لا فعلى " قوله <sup>(٣)</sup> القديم أنه يملك اذا ملك فالشراء للعبد وقد بطل النكاح لأن من ملك زوجته بطل نكاحها " وعلى قوله الجديد <sup>(٤)</sup> ان العبد لا يملك اذا ملك فيكون الشراء للسيد والنكاح بحاله ( والله أعلم بالصواب ) <sup>(٥)</sup> .

- 
- |       |                           |
|-------|---------------------------|
| ( ١ ) | ساقط من " ص " .           |
| ( ٢ ) | ص " للعبد " .             |
| ( ٣ ) | ص " القول الأقل " .       |
| ( ٤ ) | ص " وعلى القول الجديد " . |
| ( ٥ ) | ساقط من " ط " .           |

\* مسألة \*

قال الشافعي ( رضى الله عنه )<sup>(١)</sup> " ولو ضمن لها السيد مهرها وهو ألف عن العبد لزمه<sup>(٢)</sup> .

وهذا كما قال اذا أذن السيد لعبده أن يتزوج حرة فتزوجها على صداق ألف ثم ان " السيد<sup>(٣)</sup> ضمن لها " الألف<sup>(٤)</sup> " عن<sup>(٥)</sup> .  
عبده صح الضمان لوجوبه كالديون ويكون الألف في كسب عبده بالعقد وفي ذمة سيده بالضمان<sup>(\*)</sup> وهي بالخيار بين أن تطالب العبد بها من كسبه بحكم عقده " وبين أن<sup>(٦)</sup> تطالب السيد بها بحكم ضمانه ، فان دفعها العبد من كسبه برئ السيد من ضمانها وان دفعها السيد من ماله برى العبد منها ولم يرجع السيد بها على عبده لأن السيد لا يثبت له في ذمة عبده مال ، فلو طلق هذا العبد زوجته نظراً في طلاقه فان كان بعد الدخول بها فقد استكملته وان كان قبل الدخول بها ملك بالطلاق نصف الصداق ، فان لم تكن الزوجة قبضت صداقها برئ الزوج من نصفه وبرئ السيد من ضمان هذا النصف لأن براءة المضمون عنه توجب براءة الضامن ويقى للزوجة نصف الصداق على " العبد<sup>(٧)</sup> وعلى السيد ضمانه " وان<sup>(٨)</sup> كانت هذه الزوجة المطلقة

(١) ساقط من " ص " .

(٢) انظر : مختصر المزني صفحة ( ١٦٤ ) .

(٣) ط " للسيد " .

(٤) ص " ألف " .

(٥) ط " عند " .

(٦) ص " أو " .

(٧) ط " للعبد " .

(٨) ط " فان " .

(\*) ص لوجه / ٥٥ .

قبل الدخول قد قبضت صداقها رجع عليها بنصفه ، ثم لا " يخلوا<sup>(١)</sup>  
 حال ( هذا )<sup>(٢)</sup> المطلق من أحد أمرين ، اما أن يكون باقيا على  
 ملك سيده عند طلاقه أو قد زال ملكه عنه فان كان باقيا على ملكه  
 فالسيد هو الراجع عليها " بنصف<sup>(٣)</sup> الصداق لأنه من كسب عبده  
 بالطلاق واكتساب العبد لسيدته فان كان ملك السيد قد زال عنه  
 بعق أو بيع ففي مستحق هذا النصف من الصداق وجهان :

أحدهما : وهو قول أبي حامد الاسفرائيني<sup>(٤)</sup> ، انه يستحقه العبد ان كان  
 قد اعتق أو مشتره ان كان قد بيع ولاحق فيه لسيدته البائع  
 لأن نصف الصداق كسب ملك بالطلاق والطلاق لم يكن في  
 ملك السيد فلم يستحق مملكته به بعد زوال ملكه وجب  
 ذلك مجرى الأب يزوج ابنه الصغير على صداق يدفعه  
 الأب من ماله ثم يطلق الابن عند البلوغ قبل الدخول بزوجه  
 فيملك الابن نصف الصداق ولا يعود الى الأب وان دفعه  
 من ماله .

والوجه الثاني : قاله أبو بكر ابن الحداد<sup>(٥)</sup> ، في فروعه ، أن يكون للسيد  
 لأن الصداق ماله فما رجع منه بالطلاق عاد اليه وان زال ملكه  
 " عن<sup>(٦)</sup> العبد ، وذهب الى هذا بعض المتأخرين من أصحابنا  
 أيضا .

- 
- |       |                             |
|-------|-----------------------------|
| ( ١ ) | ط " يخلوا " .               |
| ( ٢ ) | ساقط من " ص " .             |
| ( ٣ ) | ط " غير واضح " .            |
| ( ٤ ) | تقدمت ترجمته صفحة ( ٢٦٣ ) . |
| ( ٥ ) | تقدمت ترجمته صفحة ( ٣٣٦ ) . |
| ( ٦ ) | ط " عند " .                 |

وفرق بين الأب إذا دفع الصداق عن ابنه وبين السيد إذا دفعه  
 عن عبده بأن الابن يملك وكان دفع الأب تمليكاً له ثم قضى للصداق  
 عنه ( فإذا طلق الابن قبل الدخول عاد نصف الصداق إليه <sup>(١)</sup> ) لسابق  
 ملكه وليس كالعبد لأنه لا يملك فلم يكن دفع الصداق عنه تمليكاً لـ  
 " فإذا <sup>(٢)</sup> طلق قبل الدخول لم يملك مالم يجز له عليه ملك وسواء  
 دفع السيد الصداق من ماله أو دفعه العبد من كسبه لأن كسبه مال  
 لسيدّه والأول أصح الوجهين وأولاهما .

---

( ١ ) ساقط من " ط " .

( ٢ ) ط " وإذا " .

\* مسألة \*

قال الشافعي ( رضى الله عنه )<sup>(١)</sup> " فان باعها زوجها بملك الألف  
يعينها قبل الدخول فالبيع باطل من قبل لأن عقد البيع والفسخ  
وقعا معا " .<sup>(٢)</sup>

وهذا كما قال اذا ضمن السيد عن عبده صداق زوجته وهو ألف  
ثم انها ابتاعت زوجها من سيده بألف فهذا على ضربين :  
أحدهما : أن تبتاعه بألف في ذمتها .

والثاني : أن تبتاعه بالألف التي هي صداقها فان ابتاعته بالألف في  
ذمتها فقد ذكره الشافعي من بعد ، وان ابتاعته بالألف التي  
هي صداقها كأن قالت للسيد يعنى زوجي بالألف التي ضمنتها  
من صداقي " فالجواب<sup>(٣)</sup> عن هذه المسألة مقدمتان تذكرهما  
ثم " نبني<sup>(٤)</sup> الجواب عليهما .

أحدى المقدمتين : أن المرأة اذا ملكت زوجها بطل نكاحها وانما بطل  
لأن أحكام النكاح وملك اليمين متضادة لأنه كان " مالكا<sup>(٥)</sup> " .  
لبضعها فصارت مالكة لرقبته وكان مستحق الحجر  
عليها بالزوجية فصارت تستحق الحجر عليه بالرق وكانت  
نفقتها عليه فصارت نفقة عليها " واذا<sup>(٦)</sup> تضادت أحكامها

( ١ ) ساقط من " ص " .

( ٢ ) انظر : مختصر المزني صفحة ( ١٦٤ ) .

( ٣ ) ط " والجواب " .

( ٤ ) ص " مبني " .

( ٥ ) ط " ملكا " .

( ٦ ) ط " فاذا " .

من هذه الوجوه ثبت أقواهما " وانتفى (١) أضعفهما وملك  
اليمن أقوى من عقد النكاح ، لأن عقد النكاح يختص بملك  
البضع ، وملك اليمن يستوعب ملك الرقبة كلها فلذلك ثبت  
ملك اليمن وبطل عقد النكاح .

والمقدمة الثانية: أن فسخ النكاح ، قبل الدخول " ان (٢) كان من قبل  
الزوجة أسقط جميع صداقها كما لو ارتدت ، وان كان من قبل  
الزوج لم يسقط ( من ) (٣) الصداق الا نصفه كما لو ارتد  
وهو هاهنا من قبل الزوجة لأنه وقع بابتياعها له .

" فان (٤) قيل فالفسخ هاهنا انما وقع بالابتياح الذى هو منهما  
والفسخ اذا وقع بسبب من جهة الزوجين غلب فيه حكم الزوج دون الزوجة  
كالخلع .

قيل قد قال بعض أصحابنا هذا " فاخطأ (٥) مذهبا وحجاجا .  
اما المذهب فهو أن الشافعي قد نص في هذا الموضع على خلافه  
وجعل الفسخ مضافا الى الزوجة في اسقاط جميع صداقها .

واما الحجاج فهو الفرق الواقع بين الابتياح والخلع من وجهين :  
أحدهما: (٦) أن الابتياح انما كان بين السيد والزوجة من غير  
أن يكون للزوجة فيه صنع ولا اختيار فلم يجز أن يضاف اليه

---

(١) ط " وانتفا " .

(٢) ط " أو " .

(٣) ساقط من " ص " .

(٤) ط " وان " .

(٥) ط " وأخطأ " .

(٦) ط " مكرر " .

و الخلع انما كان بين الزوجين فجاز لاختصاص الزوج بالفرقة  
أن يضاف الفسخ اليه .

والثاني : أن الزوج في الخلع " ازال <sup>(١)</sup> ملكه عن البضع الى غير  
" مالك <sup>(٢)</sup> كالمعتق الذي يرتد به المعتق ملكه عن رقبة  
العبد الى غير مالك فغلب فيه حكم الزوج دون الزوجة ،  
والابتياح قد زال به " ملك البائع <sup>(٣)</sup> وانتقل الى ملك المشتري  
فغلب فيه حكم الزوجة لانتقال الملك اليها دون الزوج .

### \* فصل \*

فاذا تقررت هاتان " المقدمتان <sup>(٤)</sup> وابتاعت زوجها " بالألف  
الذي ضمنه <sup>(٥)</sup> السيد من صداقها ، لم يخل من أن يكون الزوج  
قد دخل بها قبل الابتياح أو لم يدخل ، فان " ابتاعته <sup>(٦)</sup> بعد  
دخوله كان البيع جائزا لابتياحها اياه من ملكه بثمن قد استحقته  
في ذمته <sup>(\*)</sup> لاستكمالها للصداق بالدخول فصار كابتياحها اياه بدين على  
سيده ، واذا صح البيع بطل النكاح لما ذكرنا من أن الزوجة اذا ملكت  
زوجها بطل نكاحها وورثت الزوجة من الثمن لكونه صداقا وبرئ السيد

(١) ط " أنزل " .

(٢) ط " ملك " .

(٣) ط " ملكه للبائع " .

(٤) ط " المتقدمتان " .

(٥) ط " بالألف التي ضمنها " .

(٦) ط " ابتاعه " .

(\*) ط لوحه / ٤٠ .

من ضمان الصداق لكونه ثمنًا ولم يبق لها على زوجها صداق لأنها  
قد استوفته من ضمانه ( ولم يكن للسيد أن يرجع على عبده بما غرمه عنه <sup>(١)</sup> )  
لأنه ضمنه عنه في حال ملكه .

### \* فصل \*

وان " ابتاعته <sup>(٢)</sup> " بصداقها قبل دخوله بها فهي مسألة الكتاب  
فالبيع يكون باطلا ، وتعليل بطلانه قد أجملها الشافعي فقال : " لأن عقد  
البيع والفسخ وقعا معا " <sup>(٣)</sup> .  
وبيانه أن في اثبات البيع ابطال النكاح ( والبيع <sup>(٤)</sup> ) وذلك أن  
البيع اذا صح بطل النكاح واذا بطل النكاح من قبل الزوجة قبل  
الدخول " سقط <sup>(٥)</sup> " صداقها واذا " سقط <sup>(٦)</sup> " الصداق بطل ضمانه  
لأن بقاء الضمان يكون لبقاء الحق المضمون واذا بطل الضمان بطل  
الثن لأن الثمن هو المداق المضمون واذا بطل الثمن بطل البيع  
لأن البيع لا يصح الا بثمن فلما أدى اثبات البيع الى ابطال النكاح  
والبيع حكم بابطال البيع وبقاء النكاح على ثبوته لأن ما أدى ثبوته الى  
اسقاطه واسقاط غيره حكم في أول الأمر " باسقاطه <sup>(٧)</sup> " وثبوت غييره

( ١ ) ساقط من " ط " من قوله " ولم يكن للسيد ان يرجع " .

( ٢ ) ط " ابتاعه " .

( ٣ ) انظر: مختصر المزني صفحة ( ١٦٤ ) .

( ٤ ) ساقط من " ص " .

( ٥ ) ط " أسقط " .

( ٦ ) ط " أسقط " .

( ٧ ) ط " باسقاطه " .



ليدفع بأقل الضررين أكبرهما ولذلك نظائر.

فمنها أن من مات وترك أخا لا وارث له سواء فأقر الأخ بابن للميت ثبت نسب الابن ولم يرث لأنه لو ورث حجب الأخ فلم يرث وإذا لم يرث الأخ بطل إقراره بالنسب لأنه لا يصح أن يقر بالنسب من ليس بوارث وإذا بطل إقراره بالنسب لم يثبت النسب فلما كان توريث هذا الابن مؤديا إلى إبطال نسبه وميراثه ثبت نسبه وبطل ميراثه <sup>(١)</sup>.

ومنها : أن من " اشترى <sup>(٢)</sup> أباه في مرض موته عتق ولم يرث ، لأن عتقه في المرض كالوصية له في اعتباره من الثلث <sup>(٣)</sup> ، فلو ورث لمنع الوصية لأنه " لا وصية لوارث <sup>(٤)</sup> " وإذا منع الوصية بطل العتق وإذا بطل

(١) قال النووي في المنهاج صفحة (٢٦٢) ويشترط كون المقرر وارثا جائزا ، والأصح أن المستحق لا يرث ولا يشارك المقرر في حصته ، وأنه إذا كان الوارث الظاهر بحجبه المستحق كأخ أقر بابن للميت ثبت النسب ولا ارث " أهـ

(٢) ط " اشترى " .

(٣) انظر: المنهاج صفحة (٦٢٨) .

(٤) أخرج سعيد بن منصور في سننه : (١ / ١٢٥) عن شراحيل ابن مسلم الخولاني قال سمعت أبا أمامة الباهلي يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في خطبته عام حجة الوداع " ألا إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث " .

وأخرجه أحمد في مسنده : (٥ / ٢٦٢) ، والترمذي : (٤٣٤ / ٤) وقال حسن صحيح ، والبيهقي في السنن : (٦ / ٢٦٤) ، وصححه الألباني في الرواء : (٦ / ٨٢) .

العتق سقط الميراث فلما كان توريثه مؤديا الى ابطال عتقه وميراثه  
ثبت عتقه وسقط ميراثه .

ومنها : أن يوصي لرجل بابن " له " (١) ملوك فيموت قبل قبـول  
الوصية ويخلف أخا هو وارثه فيقبل الأخ الوصية لأخيه بابنه فان الابن  
يعتق ولا يرث لأنه لو ورث حجب الأخ " وإذا " (٢) حجب بطل قبوله للوصية  
وإذا بطل قبوله بطل عتق الابن وإذا بطل " عتقه " (٣) سقط ميراثه ،  
فلما أدى ثبوت ميراثه " الى سقوطه وبطلان عتقه " (٤) ثبت العتق وبطل  
الميراث .

ومنها : أن يدعي عبدان على سيدهما وهو منكر فشهد لهما شاهدان  
باعتق فيحكم بعتقهما ثم يشهد المعتقان بجرح " الشاهدين " (٥) فان  
شهادتهما بالجرح مردودة لانها لو قبلت في الجرح ردت شهادة الشاهدين  
باعتق ومارا المعتقان عبيد مردودى الشهادة فلما أدى قبول شهادتهما  
الى ردها وابطل العتق ردت شهادتهما وثبت العتق ، ولذلك من النظائر  
ما يطول ذكره ، وانما ذكرنا أمثلة يودى دورها اذا ثبت الى سقوطها فلم  
تثبت وبالله التوفيق .

- 
- |       |                              |
|-------|------------------------------|
| ( ١ ) | ط " مكسر " .                 |
| ( ٢ ) | ط " فاذا " .                 |
| ( ٣ ) | ط " عتق الابن " .            |
| ( ٤ ) | ص " الى سقوط عتقه وبطلان " . |
| ( ٥ ) | ط " الشاهد " .               |

\* مسألة \*

قال الشافعي ( رضى الله عنه <sup>(١)</sup> ) " ولو باعها اياه بألف لبيعينها  
كان البيع جائزا وعليها الثمن والنكاح مفسوخ من قبل السيد <sup>(٢)</sup> وهذه  
السألة الثانية من ابتياعها لزوجها ان ابتاعه بألف في ذمتها فالبيع  
صحيح لانعقاده بشئ معلوم ، والنكاح قد بطل لما ذكرنا من أن النكاح  
وملك اليقين لا يجتمعان لتنافي أحكامهما فأثبت أقواهما واذا كان كذلك  
فلا " يخلو <sup>(٣)</sup> " حالهما <sup>(٤)</sup> من أحد أمرين .

اما أن يكون الزوج قد دخل بها قبل ابتياعها ( له <sup>(٥)</sup> ) أولم يدخل  
بها فان لم يكن ( قد <sup>(٦)</sup> ) دخل بها فصدّقها قد سقط لانفساخ النكاح  
من جهتها قبل الدخول واذا سقط الصداق بطل ضمان السيد له لأن  
" الضمان <sup>(٧)</sup> فرع لأصل قد برئ منه المضمون عنه فبرئ الضامن منه ،  
وللسيد " عليها <sup>(٨)</sup> الألف " الذي <sup>(٩)</sup> اشترت " به <sup>(١٠)</sup> زوجها ولا مطالبة  
لها <sup>(١١)</sup> بصدّقها ( والله أعلم ) <sup>(١٢)</sup> .

- 
- |        |                                  |
|--------|----------------------------------|
| ( ١ )  | ساقط من " ص " .                  |
| ( ٢ )  | انظر: مختصر الزني صفحة ( ١٦٤ ) . |
| ( ٣ )  | ط " يخلو " .                     |
| ( ٤ )  | ص " حاله " .                     |
| ( ٥ )  | ساقط من " ص " .                  |
| ( ٦ )  | ساقط من " ط " .                  |
| ( ٧ )  | ط " الضامن " .                   |
| ( ٨ )  | ط " عليه " .                     |
| ( ٩ )  | ط " التي " .                     |
| ( ١٠ ) | ط " بها " .                      |
| ( ١١ ) | ط " له " .                       |
| ( ١٢ ) | ساقط من " ص " .                  |

\* فصل \*  
~~~~~

وان كان قد دخل بها قبل ابتياعها له فقد استقر لها الصداق كاملاً بالدخول على زوج قد ملكته فصار عبداً لها فهل تبرئ الزوج منه بحدوث ملكها ( له )<sup>(١)</sup> أم لا على وجهين :

أحدهما : قد برئ منه لأن السيد لا يصح أن يثبت له في ذمة عبده مال . فعلى هذا قد برئ السيد من ضمانه لبراءة المضمون عنه وللسيد مطالبتها بالألف " الذي هو " <sup>(٢)</sup> ثمن .

والوجه الثاني : أن الزوج لا يجبراً من صداقها وان صار عبداً لها لاستقراره عليه قبل ملكها له فلم يسقط الا بأداء أو ابراء وان صار لها عبداً وانما لا يثبت لها ابتداء في ذمته مال بعد أن صار لها عبداً فأما أن يكون الحق ثابتاً فلا يمنع أن يكون بعد الملك باقياً ، فعلى هذا لها على السيد الألف " الذي " <sup>(٣)</sup> هو " <sup>(٤)</sup> صداقها وللسيد عليها الألف " الذي هو " <sup>(٥)</sup> ثمن زوجها فان " كان " <sup>(٦)</sup>

---

( ١ ) ساقط من " ص " .

( ٢ ) ط " التي هي " .

( ٣ ) ط " التي " .

( ٤ ) ص " هي " .

( ٥ ) في النسختين " التي هي " والمثبت هو الصواب .

( ٦ ) في النسختين " كانت " والمثبت هو الصواب .

الألف من نقدين مختلفين لم تصر صداقا وكان عليها أن تؤدى إلى السيد الألف " الذى هو <sup>(١)</sup> ثمن زوجها وعلى السيد أن يؤدى اليها الألف " الذى <sup>(٢)</sup> هو <sup>(٣)</sup> صداقها فان قال كل واحد منهما لا أدفع ما عليّ حتى " اقضى <sup>(٤)</sup> مالي لم يكن ذلك له لأنه لا تعلق لأحد المالكين بالآخر " وأيهما <sup>(٥)</sup> بدأ بالمطالبة قضى له على صاحبه بالدفع فان تباريا من الألفين صح البراءة ، فلو قال كل واحد منهما لصاحبه قد أبرأتك ان أبرأتني لم يصح لما فيه من تقييد البراءة " بشرط <sup>(٦)</sup> ولو قال قد أبرأتك فابرئتني فهو مبرئ من حقه بغير شرط فصحت براءته وطلب الى الآخر أن يبرئه وكان بالخيار بين أن يبرئه أولا يبرئه " فان <sup>(٧)</sup> كان الالفان من نقد واحد لا يختلف وكان الألف الثمن من جنس الألف الصداق وعلى صفتها فهل يصير ذلك قصاصا أم لا على أربعة أقاويل :

أحدها : أنه يصير قصاصا اختارا أولم يختارا ، فعلى هذا قد برئ كل واحد منهما من حق صاحبه .

والقول الثاني : " أنه <sup>(٨)</sup> يصير قصاصا ان اختارا أو أحدهما ولا يصير قصاصا ان لم يختر واحد منهما .

---

(١) في النسختين " التى هي " والمثبت هو الصواب .

(٢) ط " التى " .

(٣) في النسختين " هي " والمثبت هو الصواب .

(٤) ط " أقضى " .

(٥) ط " فأيهما " .

(٦) ط " بشرطه " .

(٧) ص " وان " .

(٨) ص " انها " .

والثالث: أنه يصير قصاصا ان اختاراه معا ولا يكون قصاصا ان اختاراه  
أحدهما .

والقول الرابع: وهو مخرج أنه لا يصير قصاصا بحال " وان " (١) اختاراه وعلى  
كل واحد منهما أن يؤدي إلى صاحبه ماله ويستوفي منه ما عليه ،  
ووجه هذه الأقاويل يذكر في موضعه من كتاب المكاتب  
ان شاء الله ( تعالى ) . (٢)

---

( ١ ) ط " فان " .

( ٢ ) ساقط من " ص " .

\* مسألة \*

قال الشافعي ( رضى الله عنه <sup>(١)</sup> ) " وله أن يسافر بعبده ويمنعه من الخروج من بيته الى امرأته وفي مصره الا في الحين الذي لا خدمة له فيه <sup>(٢)</sup> .

اعلم أن للسيد اذا اذن لعبده في النكاح حالتين :

احدهما : أن يلتزم لزوجه المهر والنفقة .

(والحال الثانية : أن لا يلتزم <sup>(٣)</sup> ) .

فان لم " يلتزم <sup>(٤)</sup> لها ( السيد <sup>(٥)</sup> ) المهر والنفقة فعليه أن يمكن عبده من اكتساب المهر والنفقة نهارا ويخلى بينه وبين زوجته ليلا فيكون تخليته نهارا للاكتساب وليلا للاستمتاع الا أن تكون زوجته في منزل سيده فلا يلزم تخليته ليلا لوصوله الى الاستمتاع مع سيده فلو أراد السيد أن يسافر بعبده هذا لم يكن له ذلك لما فيه من منعه عن الاكتساب فان قهره على نفسه قال أبو حامد الاسفرائيني <sup>(٦)</sup> يضمن أقل الأمرين من أجره مثله أو نفقة زوجته لأن أجرته ان زادت كان له أخذ الزيادة وان نقصت لم يلزمه اتمام النفقة .

(١) ساقط من " ص " .

(٢) انظر: مختصر المزني صفحة (١٦٤) .

(٣) ساقط من " ط " .

(٤) ط " يلزم " .

(٥) ساقط من " ص " .

(٦) تقدمت ترجمته صفحة (٢٦٣) .

وهذا الذى قاله عندى ليس بصحيح ، بل يضمن لها النفقة ولا يضمن  
أقل الأمرين ، لأمرين :

أحدهما : أنه يضمن ذلك في حق الزوجة لافي حق العبد " فلزمتـه " (١)  
نفقة الزوجة " ولم (٢) تلزمه أجرة العبد .

والثاني : أن حال إجباره أعظم من حال خياره فلما لزمه في حال الاختيار  
ضمان النفقة فأولى أن يلزمه في حال الإجبار ضمان النفقة ،  
فاما اذا قهره على نفسه ليلا وأرسله نهارا فقد تعدى  
كتعمديه لو قهره نهارا غير أنه يضمن زمان نهاره ولا يضمن زمان  
ليله .

والفرق بينهما أن زمان ليله مستحق الاستمتاع الذى لا يقابله عوض  
فلم يضمن وزمان نهاره مستحق للكسب الذى يقابله عوض فضمن .

### \* فصل \* \*\*\*\*\*

فان التزم السيد لها المهر والنفقة فله أن يستخدمه في مصلحه  
وله أن يسافر به لأمرين :

أحدهما : أن السيد اذا التزم له المهر والنفقة سقط " بالتزمه " (٣) بالزوجية  
فعاد الى ما كان عليه من قبل وقد كان له أن يستخدمه فسي  
الحضر والسفر فكذاك الآن .

---

( ١ ) ط " فلزمتـه " .

( ٢ ) ط " ولا " .

( ٣ ) ص " لزمه " .



والثاني : أن منزلة السيد مع عبده كمنزلة الحر في نفسه فكل ماجاز  
لحر أن يفعله مع زوجته من تصرف في الحضر وتقلب في السفر  
جاز للسيد أن يفعله مع عبده ، وإذا كان كذلك ، فللسيد  
حالتان :-

أحدهما : أن يستخدمه في ممره فله أن يستخدمه نهارا وعليه أن يرسله  
للاستمتاع بزوجه ليلا لأن زمان الاستخدام هو النهار فتعلق  
حق السيد به دون الليل ، وزمان الاستمتاع هو الليل فتعلق  
حق العبد به دون النهار .

والحال<sup>(١)</sup> الثانية : أن يسافر به فله أن يسافر به ويقطعه عن زوجته  
ليلا ونهارا .

فإن قيل : أفليس الليل في الحضر مستثنى من حق السيد فهلا كان  
في السفر كذلك .

قيل : لأن السيد في الحضر قد يصل إلى حقه من استخدام النهار  
إذا أرسله ليلا للاستمتاع ولا يصل في السفر إلى حقه من استخدام النهار  
إذا أرسله ليلا للاستمتاع فلذلك صار زمان الليل " مستثنى<sup>(٢)</sup> " من<sup>(٣)</sup>  
حق السيد في الحضر وغير مستثنى في السفر إلا أن تكون الزوجة مسافرة  
مع العبد فيستوى حكم الحضر والسفر في استثناء الليل منهما " وأما<sup>(٤)</sup>  
إن كان السيد ممن عمله واستخدامه في الليل دون النهار كالبرازيين

( ١ ) ص " الثالثة " .

( ٢ ) ط " مستثنا " .

( ٣ ) ص " في " .

( ٤ ) ص " فإن " .

والد جاجين والحدادين " صار<sup>(١)</sup> الليل زمان استخداما لعبده والنهار زمان ارساله للاستمتاع بزوجته ولا ينبغي للسيد أن يسافر بعبده عند استغنائه عنه قصدا للاضرار به وبزوجته وكذلك في مصره .

فاما قول الشافعي " وله أن يسافر بعبده<sup>(٢)</sup> " فقد<sup>(٣)</sup> ذكرنا جوازه ، وقوله " يمنعه من الخروج من بيته الى امرأته في مصره<sup>(٤)</sup> " ففيه تأويلان :-

أحدهما : قاله أبو حامد<sup>(٥)</sup> أنه يمنعه من الخروج من بيته اذا كانت امرأته فيه " فان<sup>(٦)</sup> كانت خارجة منه لم يكن له منعه من الخروج اليها .

والثاني : وهو أشبه التأويلين عندى أنه يمنعه من الخروج من بيته نهارا لأنه زمان الاستخدام وليس له أن يمنعه من الخروج ليلا في زمان الاستمتاع الا ترى الشافعي قال بعد ذلك " الا في الحين الذي لا خدمه له فيه<sup>(٧)</sup> يعنى الليل .

- 
- |       |   |
|-------|---|
| ( ١ ) | ط " كان " .                             |
| ( ٢ ) | انظر صفحة ( ٣٧٧ ) .                     |
| ( ٣ ) | ط " قد " .                              |
| ( ٤ ) | انظر : صفحة ( ٣٧٧ ) .                   |
| ( ٥ ) | الاسفرائيني تقدمت ترجمته صفحة ( ٢٦٣ ) . |
| ( ٦ ) | ص " وان " .                             |
| ( ٧ ) | انظر صفحة ( ٣٧٧ ) .                     |
| ( * ) | ص لوحه / ٦٠ .                           |

\* مسألة \*

قال الشافعي ( رضى الله عنه <sup>(١)</sup> ) " ولو قالت له أمته اعتقني على أن أنكحك وصدقي عتقي فاعتقها على ذلك فلها الخيار في أن تنكح أو تدع ويرجع عليها بقيمتها فان نكحته ورضي بالقيمة " التي <sup>(٢)</sup> له عليها فلا بأس <sup>(٣)</sup> .

قال المزني <sup>(٤)</sup> : " ينبغي " في قياس قوله <sup>(٥)</sup> أن لا يجيز هذا المهر حتى يعرف قيمة الأمة حين أعتقها فيكون المهر معلوما لأنه لا يجيز المهر غير معلوم <sup>(٦)</sup> .

إذا اعتق السيد أمته على أن تتزوج به ويكون عتقها صداقها **أما** ان " ابتداءها <sup>(٧)</sup> بذلك أو سألته فأجابها الى ذلك فقد عتقت وهي بالخيار في الحالتين بين أن تتزوج به أولا تتزوج .  
وقال أحمد بن حنبل <sup>(٨)</sup> : قد صارت له بهذا العتق زوجة من غير عقد <sup>(٩)</sup> .

- 
- |     |   |
|-----|---|
| (١) | ساقط من " ص " .                             |
| (٢) | ط " الذى " .                                |
| (٣) | انظر: مختصر المزني صفحة (١٦٤) .             |
| (٤) | تقدمت ترجمته صفحة ( ٢٤ ) .                  |
| (٥) | ص " في قياسه قولان " .                      |
| (٦) | انظر: مختصر المزني صفحة (١٦٤) .             |
| (٧) | ط " يبدأها " .                              |
| (٨) | تقدمت ترجمته صفحة ( ١٤٠ ) .                 |
| (٩) | انظر: المغنى لابن قدامة : ( ٧ / ٧٤ - ٧٥ ) . |

وقال الأوزاعي (١) : لا تصير زوجة بالعتق ولكن تجبر ( على ) (٢) أن تتزوج  
بـه بعقد مستجد (٣) .

واستدل أحمد \* بأن رسول الله صلى الله عليه ( وسلم ) (٤) أعتق صـفية  
وجعل عتقها صداقها (٥) ولم ينقل عنه أنه عقد بعد العتق عليها \* ثم  
دخل بها وأولم (٦) .

واستدل الأوزاعي ، بأنه لو أعتقها على معلوم من خدمة أو عمل  
أخذت به جبرا فكذلك على التزويج .

ودليلنا هو أن بدل العوض على نكاح في الذمة لا يصح كما لو أعطاهـا  
ألفا على أن تتزوج به بعد يوم لم يصح ، كذلك \* هذا (٧) ولأن الذمة  
انما ثبتت فيها الأموال والأعمال ، فالأموال كالقرض والسلم والأعمال كالبناء  
والخياطة فأما العقود فلا تثبت في الذمة كما لو أعطاه ثوبا على أن يبيعهـ  
دارا ويؤجره عبدا لم يصح كذلك النكاح لا يثبت في الذمة بما \* تقدم (٨)  
( من ) (٩) العتق وفي هذا الاستدلال انفصال عما استدل به الأوزاعي

- 
- (١) تقدمت ترجمته صفحة ( ٢١٤ ) .  
(٢) ساقط من " ص " .  
(٣) انظر المغنى لابن قدامة : ( ٧ / ٧٤ ) .  
(٤) ساقط من " ص " .  
(٥) حديث صحيح تقدم تخريجه صفحة ( ٨٩ ) .  
(٦) ط \* ويدخل بها ولو لم \* .  
(٧) ط \* ها هنا \* .  
(٨) ص \* تقدم \* .  
(٩) ساقط من " ط " .

ولأن " قطع الخيار قبل <sup>(١)</sup> استحقاق ( ما <sup>(٢)</sup> ) يملك به الخيار لا يصح كما لو أسقط الشفيع خياره في أخذ الشفعه قبل البيع لم يسقط " الخيار <sup>(٣)</sup> بعد البيع كذلك خيار " المعتقة <sup>(٤)</sup> في التزويج يكون بعد العتق فلا يصح اسقاطه قبل العتق .

ويدل على أحمد ، خصوصا أن العتق مزيل لملك المعتق عن الرقبة والمنفعة فلم يجز أن يثبت به عقد النكاح الذي هو بعض تلك المنفعة لأن ما أوجب نفى شيء استحال أن يوجب اثباته وإثبات بعضه لكونهما ضدین متنافيين " وأما <sup>(٥)</sup> استدلال أحمد بحديث صفية ، فعنه جوابان : أحدهما : أنه قد روى أن النبي صلى الله عليه ( وسلم ) <sup>(٦)</sup> " أعتقها وتزوجها <sup>(٧)</sup> فبطل استدلاله به .

والثاني : أن النبي صلى الله عليه ( وسلم ) <sup>(٨)</sup> مخصوص في " منأكحه <sup>(٩)</sup> " بما ليس لغيره . قال المزني : سألت الشافعي عن حديث صفية أن النبي صلى الله عليه ( وسلم ) <sup>(١٠)</sup> " أعتقها وجعل عتقها صداقها <sup>(١١)</sup> "

- 
- |        |                           |
|--------|---------------------------|
| ( ١ )  | ص " يوجد في التعليق " .   |
| ( ٢ )  | ساقط من " ص " .           |
| ( ٣ )  | ط " بالخيار " .           |
| ( ٤ )  | ط " المنفعة " .           |
| ( ٥ )  | ص " فأما " .              |
| ( ٦ )  | ساقط من " ص " .           |
| ( ٧ )  | تقدم تخريجه صفحة ( ٨٩ ) . |
| ( ٨ )  | ساقط من " ص " .           |
| ( ٩ )  | ط " مصالحه " .            |
| ( ١٠ ) | ساقط من " ص " .           |
| ( ١١ ) | تقدم تخريجه صفحة ( ٨٩ ) . |

قال الشافعي " للنبي صلى الله عليه ( وسلم )<sup>(١)</sup> في النكاح مائيس  
لفسیره<sup>(٢)</sup> .

قال المزني<sup>(٣)</sup> : كأنه ذهب الى أنه مخصوص " بالنبي<sup>(٤)</sup> صلى الله عليه  
( وسلم )<sup>(٥)</sup> .

فاختلف أصحابنا ( فيما )<sup>(٦)</sup> خص به من أمر صفية على أربعة أوجه :  
أحدها : أنه ( خص من أمر صفية )<sup>(٧)</sup> بأن صار عتقها نكاحها ولا يصير  
عتق غيره من أمته نكاحا .

والثاني : أنه خص بأن وجب عليها أن تتزوج به ولا يجب " عليها<sup>(٨)</sup> أن  
تتزوج بغيره .

والثالث : أن خص بأن لم يلزمه لها صداق وغيره يلزمه الصداق .

والرابع : أنه خص بأن صارت قيمتها وان جهلت صداقا منه ولا تكون القيمة  
إذا جهلت صداقا من غيره .

( ١ ) ساقط من " ص " .

( ٢ ) انظر : مختصر المزني صفحة ( ١٦٤ ) .

( ٣ ) المرجع السابق .

( ٤ ) ص " للنبي " .

( ٥ ) ساقطة من " ص " .

( ٦ ) ط " فيمن " .

( ٧ ) ساقط من " ص " .

( ٨ ) ص " على غيرها " .

\* فـصـل \*

فإذا ثبت " أنها " (١) لا تجبر على نكاحه إذا أبت فذلك لو بذلت  
له نفسها لم يجبر على نكاحها إذا " أبت " (٢) لأن الشرط " إذا " (٣) لم  
يوجب إجبارها لم يوجب إجباره وكان كل واحد منهما على خياره وإذا كان (٤)

كذلك فلهما حالتان :

أحدهما : أن يتناكحا .

والثانية : أن لا يتناكحا .

فإن لم يتناكحا أما لامتناع أو امتناعها فله عليها قيمتها وإنما وجبت  
له عليها قيمتها لأنه أعتقها على شرط منع الشرع من لزومه ، فإذا فاتته  
الرجوع برفقتها لنفوذ العتق رجع بقيمتها كما لو أعتقها على خمر أو خنزير  
" تجب " (٥) له القيمة يوم العتق لا يوم الرجوع بالقيمة لأن بالعتق وقـع  
الاستهلاك الموجب للقيمة ، وهكذا لو اعتق على هذا الشرط أم ولـده  
أو " مكاتبته أو مدينته " (٦) لم يلزمهم أن يتزوجن به وكان ( له ) (٧) على كل  
واحدة منهن ( قيمتها ) (٨) لأنهن سواء في بقاء رهن " فتساوين " (٩) فـي

(١) ص " لأنها " .

(٢) ص " أبا " .

(٣) ط " لـما " .

(٤) ص " كانا " .

(٥) ط " شم " .

(٦) ط " مدينته أو مكاتبته " .

(٧) ساقط من " ط " .

(٨) ساقط من " ص " .

(٩) ط " متساوين " .

عتقهن ، وهكذا لو اعتقهن على أن يتزوج بهن ولم يقل على أن عتقهن صدقهن كان العتق نافذا وله طيهن قيمتهن لأن " الشرط <sup>(١)</sup> الذي هو في مقابلة عتقهن لم يلزمهن فوجب العدول عنه الى قيمتهن .

### \* فصل \*

فان اتفقا على أن " ينكحها <sup>(٢)</sup> فعلى ثلاثة أقسام :  
أحدها : أن ينكحها على صداق معلوم معين أو في الذمة ، فالنكاح "والصداق <sup>(٣)</sup> جائزان وله عليها قيمتها " ولها <sup>(٤)</sup> عليه صداقها فان كان الصداق معيناً لم يجز أن يكون قصاصاً وكذلك لو كان في الذمة من غير جنس القيمة ( لم يكن قصاصاً أيضاً وان كان من جنس القيمة <sup>(٥)</sup> فهل يكون قصاصاً أم لا على ما ذكرنا من الأقاويل الأربعة <sup>(٦)</sup> .  
والقسم الثاني : أن ينكحها على أن يكون عتقها صداقها " فالنكاح <sup>(٧)</sup> جائز والصداق باطل .

وقال أبو حنيفة : الصداق جائز <sup>(٨)</sup> .

وهذا خطأ لأن المتق ليس بمال ولا عمل يعتاض عليه بمال فلم يجز

- 
- |     |   |
|-----|---|
| (١) | ط " المتق " .                             |
| (٢) | في النسختين " نكحها " والمثبت هو الصواب . |
| (٣) | ص " بلا صداق " .                          |
| (٤) | ط " وله " .                               |
| (٥) | ساقط من " ط " .                           |
| (٦) | انظر صفحة ( ٣٨٤ ) .                       |
| (٧) | ص " والنكاح " .                           |
| (٨) | انظر: بدائع الصنائع : ( ٣ / ١٤٣٧ ) .      |



أن يكون صداقا وصح النكاح لأن بطلان الصداق لا يوجب فساد النكاح  
فيكون لها عليه مهر مثلها كما لو تزوجها على صداق فاسد من حرام أو مجهول  
ويكون له عليها قيمتها ، فان كانت القيمة (١) مهر المثل — من  
جنسين مختلفين لم يكونا قصاصا ، وان كانا من جنس واحد فهل يكسونا  
قصاصا أم لا على ما ذكرنا من الأقاويل .

والقسم الثالث : أن ينكحها على أن تكون قيمتها صداقها فهذا على  
ضريين :

أحدهما : أن يكونا عالمين بقدر القيمة فيكون النكاح والصداق جائزين لأنه  
تزوجها على معلوم في ذمتها " فصار (٢) كما لو تزوجها على  
دين في ذمتها من شن أو قرض ويجبراً من قيمتها بالصداق  
وتبراً من صداقها بالقيمة .

والضرب الثاني : أن يكونا جاهلين بقدر القيمة أو أحدهما فالنكاح جائز ،  
وفي بطلان الصداق قولان :

أحدهما : وهو قوله في الجديد واختاره المزني (٣) وأبو اسحق السروري (٤)  
أن الصداق باطل (٥) لأن الجهالة (٦) تمنع من صحته  
كما لو تزوجها على عهد غير موصوف ولا معين .

- 
- |     |                                      |
|-----|--------------------------------------|
| (١) | ساقط من "ص" .                        |
| (٢) | ص " فساد " .                         |
| (٣) | تقدمت ترجمته صفحة ( ٢٤ ) .           |
| (٤) | تقدمت ترجمته صفحة ( ٢٦٢ ) .          |
| (٥) | انظر : روضة الطالبين : ( ٧ / ٢٢٢ ) . |
| (٦) | ساقط من "ص" .                        |

والقول الثاني : قاله في القديم واختاره أبو علي بن خيران<sup>(١)</sup> ، وأبو علي بن أبي هريرة<sup>(٢)</sup> ، أن الصداق جائز<sup>(٣)</sup> ، بناءً على قوله في القديم أن الصداق المعين إذا بطل \* وجب<sup>(٤)</sup> الرجوع بقيمته لا بمهر المثل \* فصح<sup>(٥)</sup> هاهنا لأن قيمة الصداق هي القيمة المستحقة .

### \* فصل \*

فإذا أراد سيد الأمة أن يتوصل إلى عتقها ونكاحها من غير أن يكون لها خيار في الامتناع بعد العتق فقد قال أبو علي بن خيران<sup>(٦)</sup> : "أنه يقدر على التوصل إلى ذلك بأن يقول لها إن تزوجتك في غد فأنت اليوم حرة<sup>(٧)</sup> فهي مالم يتزوجها في غد باقية على الرق لا خيار لها في نفسها وإذا تزوجها أوجب التزوج تقدم عتقها وبأن أن العقد وقع عليها وهي حرة قبله بيوم فصح .

وقال سائر أصحابنا هذا خطأ والنكاح فاسد<sup>(٨)</sup> ، لأن العتق لا يقع

- 
- |     |  |
|-----|--|
| (١) | تقدمت ترجمته صفحة ( ١٣٧ ) .  |
| (٢) | تقدمت ترجمته صفحة ( ٢٦٢ ) .  |
| (٣) | انظر: روضة الطالبين : ( ٧ / ٢٢٣ ) .  |
| (٤) | ص "أوجب" .   |
| (٥) | ص "فتصح" .   |
| (٦) | تقدمت ترجمته صفحة ( ١٣٧ ) .  |
| (٧) | عبارة الروضة : ( ٧ / ٢٢٣ ) قال ابن خيران : " وطريقه — أن يقول إن كان في علم الله تعالى أن أنكحك أو تتكهنني بعد عتقك فأنت حرة " . |
| (٨) | انظر: روضة الطالبين : ( ٧ / ٢٢٤ ) .  |

الا بعد تمام العقد فصار العقد واقعا في حال الرق ، ولا يصح لأحد أن ينكح أمته فبطل العقد وإذا لم يقع العتق إذا علق بعقد تعلق بصحيحة دون فاسده (١) .

### \* فصل \*

وإذا قالت المرأة لعبدها قد اعتقتك على أن تتزوج بي أو ابتدأها العبد فقال اعتقيني على أن أتزوج بك فاعتقه عتق في الحالين ولم يلزمه أن يتزوج بها ولا يلزمها أن رضي أن تتزوج ( به ) (٢) لما قدمناه ولا قيمة لها على عدها بخلاف عتق السيد لأمة على الشرط .  
والفرق بينهما أن ما أوجبه عقد النكاح من التملك يستحقه الزوج دون الزوجة فإذا شرطه (٣) السيد على أمة كان شرطا له فإذا فاته رجع بهدله كما لو أعتقها على مال يأخذه ( منها ) (٤) استحققه عليها وإذا شرطته (٥) المرأة على عدها كان شرطا عليها فلم يكن سقوطه عنها (٦) موجبا لرجوعها ( عليه ) (٧) بهدله وصار كما لو أعتقه على مال يدفعه إليها ( لم ) (٨) يلزمها دفع المال إليه ولم يكن لها عليه شيء .

- 
- |       |   |
|-------|---|
| ( ١ ) | ساقط من "ص" من قوله " فصل فإذا أراد السيد " الى الفصل الذي يليه . |
| ( ٢ ) | ساقط من "ط" .   |
| ( ٣ ) | ط " شرط " .   |
| ( ٤ ) | ساقط من "ص" .   |
| ( ٥ ) | ص " شرطت " .  |
| ( ٦ ) | ط " عليها " .   |
| ( ٧ ) | ساقط من "ص" .   |
| ( ٨ ) | ط " لا " .  |

\* فصل \*

وإذا قال الرجل لسيد عبد أعتق عبدك على أن أزوجه بنتي فاعتقه  
على هذا الشرط نفذ الشرط ولم يلزمه تزويج بنته ( ١ ) لما ذكرنا  
من أن عقد النكاح لا يصح فيه السلف ولا يثبت في الذمة ثم ينظر  
فان ( ٢ ) كان ( ٢ ) قال له أعتق عبدك عني على أن أزوجه بنتي كان العتق  
واقعا من البازل للنكاح دون السيد وكان للسيد أن يرجع عليه  
بقية عبده لأنه اعتقه عنه على بدل لم يحصل له وان ( ٣ ) كان ( ٣ ) قال له  
اعتقه " من ( ٤ ) نفسك على أن أزوجه بنتي ففي وجوب قيمة العبد عليه  
وجهان مخرجان من اختلاف قوله فيمن قال " لغيره ( ٥ ) أعتق عبدك  
" من ( ٦ ) نفسك على ألف لك علي ففي وجوب الألف عليه قولان :-  
أحدهما : لا يجب عليه لأنه لم يعد " عليه ( ٧ ) في مقابلة ذلك نفع ،  
فعلى هذا لا يجب هاهنا عليه قيمة .

والقول الثاني : يجب عليه ( القيمة ) ( ٨ ) الألف كما لو قال طلق زوجتك على  
ألف لك علي لزمته الألف كذلك في العتق فعلى هذا يجب عليه هاهنا  
القيمة .

- 
- |       |                    |
|-------|--------------------|
| ( ١ ) | ساقط من " ط " .    |
| ( ٢ ) | ساقط " ط " .       |
| ( ٣ ) | ساقط من " ص " .    |
| ( ٤ ) | ص " من " .         |
| ( ٥ ) | ص " لعبده " .      |
| ( ٦ ) | ص " على " .        |
| ( ٧ ) | ط " في التعليق " . |
| ( ٨ ) | ساقط من " ط " .    |

\* فصل \*  
=====

وانذا اعتق الرجل أمته في مرض موته وهي تخرج من " ثلث<sup>(١)</sup> " ماله في حال عتقها ثم تزوجها ففي النكاح وجهان<sup>(٢)</sup> بناء على اختلاف أصحابنا في العتق هل وقع ناجزا في الظاهر أو موقوفا : فأحد الوجهين : وهو قول أبي العباس ابن سريج<sup>(٣)</sup> ، انه وقع ناجزا فسي الظاهر لخروجها من الثلث في حال العتق فان صح من مرضه أو مات وهي خارجة من ثلثه استقر العتق من وقت التفتط به " فان<sup>(٤)</sup> تلف ماله ثم مات فلم يخرج من ثلثه أبطل العتق الواقع في الظاهر بما تجدد من النسب المانع. والوجه الثاني : وهو قول ابن الحداد<sup>(٥)</sup> وبعض المتأخرين أن العتق موقوف على ما يكون من موت السيد أو صحته ولا يحكم<sup>(٦)</sup> له في الحال بصحة ولافساد فان صح " أو<sup>(٧)</sup> مات وهي

- 
- (١) ط " ب " .  
 (٢) انظر: روضة الطالبين : ( ٢ / ٢٣٣ ) .  
 (٣) هو أحمد بن عمر بن سريج القاضي أبو العباس الهمداني البزاز الأشهب شيخ المذهب وحامل لوائه ، قال أبو حامد الاسفرائيني : نحن نجرى مع أبي العباس في ظواهر الفقه دون دقائقه ، وقد جرت بينه وبين داود الظاهري مناظرات ، توفي رحمه الله سنة ست وثلاثمائة .  
 انظر: طبقات السبكي : ( ٢ / ٨٧-٨٨ ) .  
 (٤) ط " وان " .  
 (٥) تقدمت ترجمته ص ( ٣٣٦ ) .  
 (٦) ساقط من " ص " .  
 (٧) ط " لو " .

خارجة من ثلثه بان أن العتق كان واقعا باللفظ وأن<sup>(١)</sup> مات وهي غير  
خارجة من " ثلثه لطف<sup>(٢)</sup> " ماله أو حدوث دين أحاط بجميعه بان أن العتق  
لم يقع لأن ما تردد بين أمرين لم يقطع بأحدهما ووجب أن يكون موقوفا  
على ما يستقر منها ، فإذا تقرر هذان الوجهان نزع النكاح وغيره من  
الأحكام " عليها<sup>(٣)</sup> " فإذا قيل بالوجه الأول أن العتق وقع ناجزا في  
الظاهر جاز له أن يتزوجها " وأن<sup>(٤)</sup> " يزوجهها بغيره وجاز ( لو<sup>(٥)</sup> " وهبها  
ولم يعتقها أن يطلأها الموهوبة له وقبلت شهادتهما وحد قاذفها وان  
" قذفت<sup>(٦)</sup> " اكمل حدها وترث وتورث .

وإذا قيل بالوجه الثاني أن العتق موقوف لم يجز أن يتزوجها  
ولا أن يزوجهها ( وكان النكاح ان تزوجه أو زوجها<sup>(٧)</sup> ) باطلا لأن النكاح  
لا ينعقد موقوفا " ولم يجز ان وهبت ولم يعتق أن يطلأها الموهوبة لـ<sup>(٨)</sup> " .  
ولا يتصرف فيها لأنه كما يكون العتق موقوفا فكذلك الهبة تكون موقوفة ولا تقبل  
شهادتهما ولا يحد قاذفها وان قذفت لم يكمل حدها ويقف ميراثها على  
ما سنين من أمرها .

- 
- |       |                       |
|-------|-----------------------|
| ( ١ ) | من " فان " .          |
| ( ٢ ) | من " الثلث أو لطف " . |
| ( ٣ ) | ط " عليها " .         |
| ( ٤ ) | ط " فان " .           |
| ( ٥ ) | ط " لان " .           |
| ( ٦ ) | ط " قذفته " .         |
| ( ٧ ) | ساقط من " ط " .       |
| ( ٨ ) | ط " مكسر " .          |

### \* فصل \*

فإذا وضح ما وصفنا \* فسنذكر <sup>(١)</sup> حكم النكاح إن صح أو فسد  
فإذا قيل أن النكاح باطل فإن لم يدخل بها السيد حتى مات  
فلامهر لها ولا عدة عليها وهي حرة إن خرجت من الثلث وقت الوفاة  
فإن عجز الثلث عنها عتق منها قدر ما احتله الثلث على ما سنذكره ورق  
باقيةا . \* إن <sup>(٢)</sup> لم يمس الورثة عتقها ، وإن قيل أن النكاح صحيح  
ومات الثلث يحتل جميع قيمتها استقر عتقها وعليها عدة الوفاة دخل  
بها السيد أو لم يدخل ولا ميراث لها لأن ثبوت الميراث يؤدي إلى سقوطه  
لأن عتقها في المرض وصية لها وإذا ورثت منعت الوصية ( وإذا منعت  
الوصية <sup>(٣)</sup> بطل العتق وإذا بطل العتق بطل النكاح وإذا بطل  
النكاح سقط الميراث وما أدى ثبوته إلى نفيه لم يثبت .

فأما المهر فإن كان بقدر مهر المثل فما دون أخذته من رأس المال  
وإن كان أكثر من مهر المثل كان قدر مهر المثل من رأس المال وكانت  
الزيادة عليه وصية لها يعطاها من الثلث إن احتلها لأنها غسيرة  
وارثة فلو كانت قيمتها تخرج من الثلث وقت العتق ولا تخرج من الثلث  
وقت الموت نظر في الورثة فإن لم يجيزوا مازاد على الثلث أعتق منها  
قدر ما احتله الثلث \* ويرق <sup>(٤)</sup> الباقي وكان النكاح باطلا على الوجهين

---

( ١ ) صح \* فسد .

( ٢ ) ط \* لو .

( ٣ ) ساقط من \* ط .

( ٤ ) ط \* دون .

معا فان لم يدخل بها فلا مهر لها وان دخل بها كان لها (١) من مهر المثل بقدر ما عتق منها وسقط منه بقدر ما رقى (٢) وان أجاز الورثة العتق عتق جميعها فاما النكاح فعلى اختلاف قولي الشافعي في اجازة الورثة هل هي تنفيذ للوصية أو ابتداء عطية .

فان قيل أنها تنفيذ مافعله (الموصي) (٣) كان النكاح جائزا ، وان قيل انها ابتداء عطية منهم كان النكاح باطلا فلو كانت قيمتها " تخرج " (٤) من الثلث وقت العتق " ووقت " (٥) الموت وكان المهر — إن ( دفع ) (٦) نقص " الثلث (٧) عن قيمتها . نظر فإن لم يكن قد دخل بها فلا مهر لها والعتق في جميعها نافذ والنكاح على قول أبي العباس (٨) جائز لأن ثبوت المهر يؤدي الى سقوطه لعجز الثلث عن قيمتها وعجزه يؤدي إلى رق بعضها ورق بعضها يؤدي الى بطلان نكاحها وسقوط مهرها ، وما أدى ثبوتها إلى سقوطه لم يثبت وان كان قد دخل بها فقد استحققت بالدخول مهر المثل فإن " أبرأت " (٩) منه (١٠)

(١) ساقط من " ص " .

(٢) ط " فارق " .

(٣) ساقط من " ص " .

(٤) ط " الخروج " .

(٥) ط " وقت " .

(٦) ساقط من " ط " .

(٧) ص " من الثلث " .

(٨) ابن سريج . تقدمت ترجمته صفحة ( ٣٩١ ) .

(٩) ص " أبرأت " .

(١٠) ط لوحه / ٤٥ .



اتسع الثلث لقيمتها فنفذ عتقها وصح نكاحها وان طالبت به استحققت منه بقدر ما<sup>(١)</sup> تحرر من عتقها وكان نكاحها باطلا وسقط منه بقدر مارق منها ودخله الدور .

وسنذكر من طريق العمل ما يعلم به قدر ما<sup>(٢)</sup> تحرر من العتق على حقيقته .

### \* فصل \*

فنقول اذا أعتق في مرضه أمة له قيمتها مائة درهم ( لا مال له غيرها وتزوجها على صداق مائة درهم<sup>(٣)</sup> ) ومهر مثلها خسون درهما فالنكاح باطل على الوجهين معا .

فان لم يدخل بها فلامهر لها وعتق ثلثها إن لم يجز الورثة عتق جميعها<sup>(٤)</sup> وان دخل بها فان أبرأت من المهر عتق منها الثلث ورق الثلثان وان طالبت بما تستحقه من مهر مثلها دخل الدور وبيان العمل فيه من طريق الجبر ، أن تقول للأمة بالعتق شيء ولها بالمهر نصف شيء لأن مهر مثلها نصف قيمتها وللورثة شيئا<sup>(٥)</sup> مثلا<sup>(٦)</sup> .

(١) ط " يجوز " .

(٢) ط " يجوز " .

(٣) ساقط من " ط " من قوله " لا مال له " .

(٤) ط " فان " .

(٥) ص " شيئا " .

(٦) ط " ما " .

يخرج بالعتق بصير " الجميع " (١) ثلاثة أشياء ونصف شيء فاضربها فسي  
 يخرج الكسر الذي هو النصف وذلك اثنان تكن سبعة أشياء " للعتق " (٢)  
 منها سهران ( فتعتق ) (٣) سباعها وذلك ثمانية " وعشرون " (٤) درهما  
 وأربعة أسباع درهم وللمهر سهم هو سباعها وقيمتها أربعة عشر درهما  
 وسبعان وذلك سبعة مهر مثلها وهو مهر ماعتق منها ويرق للورثة  
 أربعة أسباعها وذلك تسعة " وخمسون " (٥) درهما وسبعة درهم وهو مثلاً  
 ماعتق منها ثم يقال للورثة ان دفعتم قيمة السبع المستحق في المهر  
 صار لكم خمسة أسباعها وان لم يدفعوه ربيع ودفع ثمنه اليها ( والله أعلم ) (٦)

### \* فصل \* ~~~~~

واذا عتق في مرضه أمة " قيمتها مائة درهم وتزوجها على صداق  
 مائة درهم (٧) ومهر مثلها خمسون ( درهما ) (٨) ومات وخلف  
 معها مائتي درهم فقيمتها تخرج من الثلث فيكون النكاح على وجهين :

- 
- |  |     |
|--|-----|
| (١) ط " بالجميع .                            | (١) |
| (٢) ط " لعتق .                               | (٢) |
| (٣) ساقط من " ص .                            | (٣) |
| (٤) ص " وعشرين .                             | (٤) |
| (٥) في النسختين وخمسين ، والمثبت هو الصواب . | (٥) |
| (٦) ساقط من " ص .                            | (٦) |
| (٧) ط " مكسر .                               | (٧) |
| (٨) ساقط من " ط .                            | (٨) |

(\*) وهو قول ابن الحداد (١) ومن تابعه أن النكاح باطل فعلى أحدهما : هذا أن لم يدخل بها فلا مهر لها وقد عتق جميعها وان (٢) دخل بها فإن أبرأت من مهر مثلها عتق جميعها أيضا وإن لم تبر منه وطلبت رقبته بقدر ما عجز به الثالث عن قيمتها بالخارج في مهرها وبإيه من طريق الجبر ما قدمناه، وهو أن يقول لها بالعتق شيء والمهر نصف شيء (٣) (و) للورثة شيان يصير الجميع ثلاثة أشياء ونصف شيء أضربها في مخرج النصف وهو اثنان فيكون (٤) سبعة أشياء فيعتق منها سهران (٥) سبعة التركة وذلك ستة أشباع رقبته لأن التركة ثلاثمائة وقيمتها مائة فيكون قيمة ستة أسباعها خمسة (٦) وثانين درهما وخمسة أسباع درهم ويكون لها ستة أسباعا اثناسين وأربعين درهما وستة أسباع درهم ويكون للورثة أربعة أسباع التركة وهو مائة (٧) وواحد وسبعون درهما وثلاثة أسباع درهم وهو قدر الشُّبُع الموقوف منها والباقي من التركة بعد مهرها لأن قيمة سبعها أربعة وعشرون درهما وسبعان والباقي من

(١) تقدمت ترجمته صفحة ( ٣٣٦ ) .

(٢) من " فان " .

(٣) ساقط من " ط " .

(٤) من " يكن " وط " يكون " والمثبت هو الصواب .

(٥) في النسختين " سهيمن " .

(٦) ط " وثن " .

(٧) في النسختين " واحد " .

(\*) ص لوحه / ٦٥ .

المائتين بعد الخارج في مهرها مائة درهم وسبعة وخمسون درهما وسبع .

والوجه الثاني : وهو قول أبي العباس ابن سريج<sup>(١)</sup> أن النكاح جائز فعلى هذا أن لم يدخل بها فلا مهر لها وعق جميعها نافذ لخروج " جميع قيمتها"<sup>(٢)</sup> من الثلث وسقط المهر لأن شؤته يؤدي إلى سقوطه لنقصان الثلث به فلم يثبت " وأن<sup>(٣)</sup> دخل بها فإن أبرأت من مهرها نفذ العتق في جميعها وإن طلبته بطل النكاح لنقصان الثلث عن قيمتها وحكم لها بقدر ما تستحقه من مهر المثل دون المسمى " لأنه<sup>(٤)</sup> بفساد النكاح يبطل المسمى وكان وجه العمل فيه من طريق الجبر ما ذكر والقدر الذي يتحرر من عتقها ما وصفنا وبالله التوفيق .

- 
- (١) تقدمت ترجمته صفحة ( ٣٩١ ) .  
 (٢) ط " جميعها " .  
 (٣) ط " فإن " .  
 (٤) في النسختين " لأن " والمثبت هو الصواب .